THE ARAB PLANNING INSTITUTE

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي

دمشق ١٩ - ٢٢ مايو/آيار ١٩٧٩

٢ د.ل

الصفحات 21 و 22 من القسم العربي مفقودة

محمد عزت الدروبي

ندوة
المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة
في التنمية ومدى ملائمتها للعالم العربي
دمشق ١٩ ــ ٢٢ مايو/آيار ١٩٧٩

مطابع الهدف

فهرســت

حسن يوسف الدويشي

برنامج النــــــــدوة

اليـوم الاول : السبت ١٩ مايـو / آيـار

٩٫٣٠ صباحا الافتتـــاح

كلمة معهد التخطيط بدمشـــق

كلمة المعهد العربى للتخطيط (الكويت) .

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء السورى يلقيها الســـيد وزير الدولة لشئون التخطيط.

استراحة (شـاى) .

الجلسة الاولـى :

١١٫٣٠ — ١ صباحا

ورقة الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن حول " الازمة الراهنة للشعارات الجديدة والمشاكل المزمنة " عرض وتقديم الدكتور ابراهيم سعد الدين عبد اللــــــه (المعهد العربى للتخطيط) .

مناقشـة مفتـوحة .

الجلسة الثانيــة :

٥٫٣٠ — ٧ مســاء

ورقة الاستاذ سيرز عن" استراتيجيات التنمية المتوجهة نحو التصدير للاسواق الخارجيـة ".

المعقب : الدكتور ابراهيم سعد الدين عبد اللــــه (المعهد العربى للتخطيـط) .

مناقشــة مفتوحـة .

اليوم الثانى : الاحد ٢٠ مايو / آيار .

الفترة الصباحية :٠٠ر٩ - ٣٠ر١

الجلسة الاولى :

٩ - ١١ صباحا

ورقة الدكتور كيث جريفن عن " التنمية الزراعية والفقر الريفى فى آسيا".

المعقب : الدكتور محمود شافعى (هيئة تخطيط الدولة-الجمهورية السورية) .

الجلسة الثانية :

٣٠ر١١ - ٣٠ر١ صباحا

ورقة الدكتور مصطفى الجبلى عن " العناصر الرئيسية لاستراتيجية عربية للتنمية الزراعية " عرض وتعليق الدكتور مطانيوس حبيب (جامعة دمشق) .

الفترة المسائية : ٣٠ر٥ -٠٠ر٩

الجلسة الاولى :

٣٠ر٥ - ٧ مساء

ورقة الدكتور ابراهيم سعد الدين " ملاحظات حول مقولة التبعية ومدى ملائمتها لتحليل واقع التنمية فى البلدان العربية".

المعقب : الدكتور سليم ياسين (وزير النقل - الجمهورية السورية) .

الجلسة الثانية :

١٥ر٧ - ٩ مساء

ورقة الدكتور أحمد مراد عن" العلاقة بين مجهودات التنمية القطرية وعمليات التكامل الاقتصادى العربى".

المعقب : الدكتور محمود حمصى (مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت) .

اليوم الثالث : الاثنين ٢١ مايو / آيار .
الفترة الصباحية : الساعة التاسعة صباحا ، رحلة الى القنيطرة .

الفترة المسائية : ٥ — ٠٠ر٩

الجلسة الاولى :

٥ — ٣٠ر٥
ورقة الاستاذ بول ستريتن عن " تقيم مفهوم اشباع الحاجات الاساسية كمحور لاستراتيجيات التنمية " .
عرض وتعليق مسز سوزان بين (جامعة كامبريدج - انجلترا)

٣٠ر٥ — ١٥ر٦
ورقة الدكتور مجيد مسعود عن " اشباع الحاجات الاساسية كمحددي الدخل كمحور لوضع استراتيجيات التنمية في العالم العربي "
المعقب : الدكتور رزق الله هيلان / سوريا .
مناقشة .

٠٠ر٧ — ١٥ر٧
استراحة .

الجلسة الثانية :

١٥ر٧ — ٠٠ر٩
ورقة الدكتور فوزى منصور عن " مفهوم الاعتماد الجماعي على النفس كمحور علمي لتصميم مخطط واستراتيجيات التنمية "
المعقب : الدكتور كيث جريفن (جامعة اكسفورد - انجلترا) .
مناقشة .

اليوم الرابع : الثلاثاء ٢٢ مايو / آيار .
الفترة الصباحية : ٠٠ر٩ — ٣٠ر١
الجلسة الاولى :

٠٠ر٩ — ٠٠ر١١
ورقة مسز سوزان بين عن " المشاكل النظرية والعملية لهجرة الايدى العاملة وآثارها على عملية التنمية في البلدان المصدرة للعمالة ".
المعقب : الدكتور محمود عبد الفضيل (المعهد العربي للتخطيط) .
مناقشة .

٠٠ر١١ — ٣٠ر١١
استراحة .

الجلسة الثانية :

٣٠ر١١ — ٣٠ر١
ورقة الدكتور محمد صادق عن " تقييم آداء عملية التنمية فى العالم العربى " .
المعقب : الدكتور زهير أمين (اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة لغربى آسيا) .
مناقشة .

الفترة المسائية : ٣٠ر٥ — ٣٠ر٨

الجلسة الاولى :

٣٠ر٥ — ٠٠ر٧
ورقة الدكتور محمود عبد الفضيل عن " مشاكل وأبعاد عملية التنمية فى البلدان النفطية الريعية " .
المعقب : الاستاذ عبد الله النيبارى (الجمعية الاقتصادية الكويتية) .
٠٠ر٧ — ١٥ر٧
استراحة .

الجلسة الثانية :

١٥ر٧ — ٣٠ر٨
الدكتور زهير أمين " آفاق عملية التنمية فى العالم فى الثمانينات"
المعقب : الدكتور فوزى منصور (المعهد الافريقى للتخطيط ـ داكار) .
مناقشة .

نـــــــــدوة

المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة للتنميـــــــــة

دمشق ١٩ - ٢٣ آيار ١٩٧٩

كلمة السيد وزير الدولة لشئون التخطيـــــــــط

السادة الوزراء
السادة المشاركون
أيها السيدات والسادة

يسعدني أن أرحب بكم في الجمهورية العربية السورية بالغ الترحيب نيابة عن سيادة رئيس مجلس الوزراء الذى تفضل وشمل هذه الندوة الدولية برعايتـه تأكيدا على الأهمية التى يوليها القطر العربى السورى للمواضيع التى ستبحثها هذه الندوة ، وتقديرا لجهود السادة المشاركين فيها .

ان المواضيع المطروحه للبحث خلال الأيام القادمه هى ليست على قـدر كبير من الأهمية وحسب ، بل تعتبر من أبرز مسائل الفكر الاقتصادى المعاصـر المطروحه فى عالمنا اليوم والتى ستبقى تثير كثيرا من الجدل بين المهتمـين بشؤون التنمية فى اطارها الشامل والمتكامل والمتعدد الأبعاد .

وتكتسب هذه الندوة فى هذا الوقت بالذات ، أهمية خاصة بالنسبــة للجمهورية السورية باعتبار أن عملية الاعداد للخطة الخمسية الخامسة للتنميــة الاقتصادية والاجتماعية قد تمت المباشرة بها . وما من شك بأن المساهمـات القيمة للسادة المشاركين سيكون لها أثرها الايجابى والفعال فى اغناء الجهـود التى تبذل فى الاعداد لهذه الخطة .

أيها السيدات والسادة

كما تعلمون ، تعود بداية الجهود التنموية التى بذلتها البلدان الناميـة للخروج من دائرة التخلف الى نحو ربع قرن تقريبا . وبالرغم من بعض النتائـج الايجابية التى أمكن لتلك البلدان تحقيقها ، فان التحديات التى مازال عليهـا أن تجابهها هى على قدر كبير من الخطورة . ذلك أن زيادة الدخل الوطـنى التى أحرزتها تلك البلدان ، لم تلغ حالة الفقر المدقع التى يرزح تحت وطأتهـا

ما يقرب من حوالى مليار من السكان فى عالم اليوم . ١

واذا كانت البلدان النامية قد قطعت شوطا فى مضمار التصنيع ، فان بعض السياسات والاستراتيجيات التى طبقت كان من شأنها تعميق تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة ، من حيث اعتماد معظم هذه الصناعات على استيراد مستلزمات انتاجها من هذه الدول .

وبدلا من أن تؤدى عملية نقل التكنولوجيا الى تركيز امكانات البلدان النامية فى تطويع التكنولوجيا السائدة بما يتناسب وشروطها ، وبالتالى زيادة مساهمتها فى التقدم التكنولوجى ، فان الأسلوب الذى تمت فى اطاره تلك العملية حتى الآن ، قد كرس اعتماد البلدان النامية على التكنولوجيا المنتجة فى البلدان المتقدمة . وكثيرا ما فهمت عملية نقل التكنولوجيا على أنها استيراد مصانع ووسائل انتاج فقط ، وأهملت عملية خلق العديد من مراكز التدريب المهنى والفنى والمعاهد المتخصصة . ولقد تأتى عن ذلك كله تفاقم العلاقات غير المتكافئة والمبادلات غير المتكافئة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة واستمرار اقتطاع الفائض الاقتصادى من المجموعة الأولى لصالح المجموعة الثانية .

أيها الأخوة والزملاء

ان الدروس المستخلصة من تجارب البلدان النامية يجب أن تدفعها الى اعادة النظر فى ممارستها على نحو يساعد فى تصحيح مسيرتها التنموية ويجنبها السلبيات التى تمت ملاحظتها . ولعل الوقت قد حان لكى تدرك البلدان النامية أن التنمية ليست نموا ، وليست زيادة فى الموارد الاقتصادية فحسب ، بل هى عملية تستهدف فى النهاية تحرير الانسان من الحاجه والقهر ، وبناء شخصيته السوية المنتجه المتفتحة المعطاءه القادرة على اقامة علاقات متكافئة مع الآخرين . ان التنمية هى عملية تحد .

ويتطلب تحقيق ذلك أن تكون عملية التنمية شاملة متكاملة متعددة الجوانب والأبعاد بحيث تهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وبالقضايا الفكرية والأخلاقية أيضا. ان الانسان هوهدف التنمية وهو أداتها ، ومالم يتم التوصل الى المعادلة الصحيحة بين الهدف والأداة فان الجهود التى تبذل لن تفضى الا الى نشوء مزيد من الأزمات .

أيها السيدات والسادة

ان القطر العربى السورى منذ الحركة التصحيحية بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، وبفضل توجيهات سيادته المستمرة ومتابعته الدقيقة لوضع الخطط وتنفيذها قد تدارك هذه المواضيع فى جميع خططه المتعاقبة ونصت مقررات مؤتمرات حزب البعث العربى الاشتراكى على مبادىء أساسية تعتبر رائدة فى الفكر التنموى .

وقد تمكن القطر العربى السورى بفضل ذلك كله ، وبرغم التحديات المستمرة الناجمة عن الاحتلال الصهيونى كأول عائق فى سبيل تنمية الوطن العربى وبرغم الأعباء القومية الأخرى ، فقد تمكن قطرنا من تحقيق نتائج ملموسة ايجابية فى هذا المضمار ، اذ تم تحقيق قفزة كبيرة فى مجال تعبئة واستثمار معظم الموارد المادية والبشرية . وتحقق تقدم نوعى كبير فى جميع القطاعات بلا استثناء ، وأثناء هذا التقدم تمت السيطرة الى حد ما على أصعب ما يعيق عملية التنمية عادة فى البلدان النامية ، وهو معدلات التضخم المرتفعة ونستطيع القول أن معدل التضخم فى عام ١٩٧٨ مقارنا مع عام ١٩٧٧ هو دون معدل ١٠٪ .

كما تم تحقيق نوع من الاستقلالية الاقتصادية النسبية فى أحد القطاعات الأساسية من القطاعات السلعية فى الاقتصاد الوطنى وهو قطاع البناء والتشييد من حيث التنفيذ بشكل خاص ، ونسعى لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية الكاملة لهذا القطاع فى الخطط المقبلة من حيث مستلزمات الانتاج فيه .

وستتمكنون أيها السادة من تقويم مثل هذه النتائج ومقارنتها مع مثيلاتها فى البلدان النامية . وأتمنى أن تتيح لكم هذه الندوة بعضا من الوقت لتروا وتلمسوا أبعاد الجهد التنموى الذى تم فى بلدكم سورية بقيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد .

وسنسعى فى الخطط المقبلة الى استدراك ما يتوجب علينا تحقيقه فى عملية التنمية . وسيتم ادخال تحسين نوعى كبير على عملية اعداد الخطط من حيث اعتماد الموازين السلعية وجداول المدخلات والمخرجات والمسوح القطاعية . كما تمت المباشرة باعداد التصورات الأولية لأسس دراسات متكاملة فى التخطيط الاقليمى لاعتمادها أصولا فى الخطة الخمسية السادسة .

كما سيتم التركيز على محاولة تحقيق الاستقلال الأمثل وخاصة في القطاع الصناعي للطاقات الانتاجية القائمة والكامنة في مختلف القطاعات الاقتصادية وسيعطى للزراعة وكل ما يحقق زيادة في انتاج الغذاء المكان الأكبر ، وسنولي أهمية أكبر للتنمية الريفية وضرورة تأمين الماء والكهرباء والمواصلات والخدمات الصحية والتعليمية لكل ريفنا ، الأمر الذى قطعنا فيه حتى الآن شوطا كبيرا . كما سيتم التركيز على زيادة قدراتنا على استثمار ثرواتنا الطبيعية وخاصة المعدنية منها ومواد البناء .

ونسعى لاقامة تنسيق وتكامل حقيقيين مع البلاد العربية ، وقطعت مسيرة التكامل الاقتصادى مع القطر الأردني الشقيق شوطا ايجابيا .

وفي اطار ميثاق العمل القومي المشترك مع القطر العراقي الشقيق تتم التحضيرات الأساسية للتكامل الاقتصادى بين البلدين ابتداء من تنسيق الخطط القائمة والمقبلة ، الى اعداد خطة مشتركة للتكامل بين القطرين تتولاها هيئة مركزية مشتركة للتخطيط .

ان جميع هذه الجهود أيها السادة ، تتم في زمن يزداد فيه التآمر على الأمة العربية وعلى القطر العربي السورى بشكل خاص لموقفه الرائد والمتميز للتصدى لمؤامرة الخيانة والاستسلام التي ينفذها النظام المصرى على الأمة العربية .

لقد ظن هذا النظام أنه بتحقير امكانيات شعبه وبرهن جميع هذه الامكانيات للعدو الصهيوني يستطيع أن يحقق تنميته في بلاده . وهو ينتظر من العدو المحتل الذى شرد الشعب العربي الفلسطيني ونهب امكانيات أمته أن يبني له المشاريع وأن يزيد من دخله وانتاجه .

وان تمكن النظام المصرى في اطار هذا التخاذل والاستسلام من تحقيق تنمية ما فستكون تنمية للقهر والعبودية ، تنمية للتخلف ، تنمية للتخاذل وتنمية لتثبيت الاحتلال .

ونحن ننتظر من المفكرين الاقتصاديين والتنمويين فى جمهورية مصر العربية والذين كانت لهم دوما مساهمات خلاقة فى الفكر الاقتصادى والتنموى المعاصر أن يقولوا كلمتهم فى هذه النظريات التنموية الحديثة التى طلع علينا فيها النظام المصرى الخائن .

أيها السيدات والسادة .

ان الاجماع العربى الكامل على التصدى لهذه المؤامرة ، ورفض الوطن العربى بالاجماع لمعاهدة الخيانة والاستسلام ، انما يخفف من ألمنا ويزيدنا قدرة وصلابة ويقوى من عزيمتنا على متابعة جهودنا التنموية لتحسين أوضاع انساننا العربى الكبير والصابر .

أشكر لكم جميل أصغائكم وأتمنى لندوتكم هذه كل نجاح وتوفيق .

دمشق فى ١٩٧٩/٥/١٩

الدكتور جورج حورانية

نـــــــــــدوة

المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتهـــا للعالم العربـــــي

كلمة السيد عبد المحسن تقي مظفـــــــــر
أمين المعهد العربي للتخطيط بالكويـــــت

ضيوفنا الكرام
اخواتي واخواني

يسعدني أن أرحب بكم باسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت في حفـــل افتتاح ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية التي تنعقد في مدينة دمشق الخالدة بتنظيم من المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق . ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقديـــر لمن تكرموا بتلبية دعوتنا اليهم للمشاركة في أعمال الندوة من أساتذة وممثلـــين للهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية ، الذين تفضلوا بالحضور لمعالجة موضـوع الندوة ، بما أعدوا من البحوث وبتدارس مختلف جوانب الموضوع بسديد آرائهـــم التي صقلتها خبراتهم العلمية والعملية .

لقد بدأت محاولات التنمية منذ الخمسينات بتركيز شديد ، سواء في المجال النظري أو التطبيقي ، على أهمية تحقيق معدلات عاليه للنمو عن طريق خطـــط أو برامج للاستثمارات وخاصة في المجال الصناعي . وكان الاعتقاد السائـــد أن مثل هذا التوجه سيؤدي في النهاية الى سد الفجوة بين الدول الغنيـــة والفقيرة ، والى القضاء على الفقر في الدول النامية ، والى تحقيق ارتفاع فـــي مستوى معيشة الجماهير وزيادة رفاهيتها . ورغم التسليم بأن المراحل الأولـــى للتنمية قد تؤدي الى مزيد من عدم المساواة في الدول النامية الا أن الرأي كـان متجها الى أن استمرار عملية التصنيع وما ستؤدي اليه من زيادة في الطلب علـــى العمالة وامتصاص العمالة الفائضة في الريف ستؤدي في النهاية الى تحقيق كل من النمو والمساواة الاجتماعية .

لقد شهدت السنوات الخمس والعشرون الماضية بالفعل ارتفاعا فى معدلات النمو لم يسبق له مثيل بالنسبة للدول النامية فى مجموعها . على أن هذا النمو لم يصطحب بتحقيق الرخاء والرفاهية لأغلبية سكان العالم المتخلف كما كان متوقعا . ان النمو لم تصاحبه الزيادة التى كانت متوقعة فى العمالة ، ولم تنتشر الآثار الاقتصادية للنمو لتشمل الجزء الأكبر من السكان ، بل على العكس أدت التنمية الى زيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء النسبى والمطلق فى بعض الأحيان . ونمت الصناعات الهادفة للوفاء باحتياجات الصفوة بمعدلات أسرع كثيرا من نمو الصناعات التى تستهدف الوفاء باحتياجات الجزء الأكبر من محدودى الدخل ، وزادت البطالة وساء استخدام القوى العامله فى كل من الريف والمدن .

وقد أدت مثل هذه الاتجاهات الى مراجعة العلاقة بين كل من النمو الاقتصادى والعمالة وتحقيق رفاهية الجماهير وخاصة محدودى الدخل منهم . وبرزت اتجاهات جديدة تركز على أهمية النمو والتوزيع ، أو النمو والعمالة ، أو ضرورة التوجه الى اشباع الحاجات الأساسية للسكان ، أو التركيز على تخفيف حدة الفقر والبؤس فى الريف . ورغم اختلاف توجهاتها فان هذه الاتجاهات الجديدة جميعها تركز على أن النمو الاقتصادى ليس هدفا فى ذاته وانما هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى لا بد أن تكون ومنذ البداية هى المرشد الأساسى لتوجهات التنمية . ويتحدد مسار النمو فى هذه الحالة بالأهداف الاجتماعية المحددة .

ان هذه التوجهات الجديدة فى الفكر التنموى قد واكبت وفى نفس الفترة تغيرات فى السياسات الاقتصادية المطبقة فعلا فى مجال التنمية فى العديد من البلاد ولكنها تغيرات تختلف فى الاتجاه عن تلك التى حدثت فى الفكر التنموى .

لقد انطلقت أغلب تجارب التنمية بعد الحرب العالمية الثانية فى الدول المستقلة حديثا كجزء متمم من كفاحها الوطنى من أجل تثبيت استقلالها السياسى ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادى بها . وكانت وجهة النظر السائدة أن ذلك يتم خلال سياسة لتحقيق تصنيع سريع بها ينبنى بصفة أساسية على الاحلال محل الواردات فى ظل سياسة للحماية والرقابة على الصرف الأجنبى. وكان الأمل أن تؤدى مثل هذه السياسات فى آجال معقولة الى الحد من الاختلال فى موازين المدفوعات وتحقيق امكانية النمو المستمر والمعتمد بصفة أساسية على القوى

الداخلية . الا أن تجارب التنمية والتخطيط خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن أثبتت أن عددا من الفروض التى أنبنت عليها هذه السياسات لم تكن صحيحة . لقد أدت سياسة الاحلال محل الواردات فى حالات كثيرة الى زيادة الاختلال فى موازين المدفوعات وأدى التركيز على الاستثمار الصناعى الى تخلف الزراعة وظهور اختلالات اقتصادية واجتماعية هامة فى البلاد النامية ، كذلك أدى الاعتماد المتزايد على رأس المال الأجنبى والقروض الى تزايد حجم المديونية الخارجية للدول النامية وتصاعد أعباء خدمة الدين العام .

لقد أدى ذلك فى كثير من الحالات الى تغير فى اتجاهات التصنيع من الاحلال محل الواردات الى سياسة التصنيع للتصدير ، ومن محاولات بناء صناعة مستقلة الى الاستعانة بالشركات الدولية النشاط ودعوتها للمشاركة فى الاستثمار المباشر فى البلاد النامية ولم يؤد ذلك بطبيعة الحال الى حل مشاكل التنمية .

ان أهم ما يثير الانتباه فى المرحلة الحالية هو ذلك الاختلاف البارز بين الأفكار الجديدة فى مجال التنمية وبين السياسات التنموية المتبعة فعلا . فبينما تزداد الاتجاهات الاصلاحية والراديكالية فى مجال الفكر التنموى يزداد التراجع الى سياسات أكثر تقليدية فى مجال التطبيق الفعلى .

ان ذلك يبرز الحاجه الملحة لمراجعة كل من المفاهيم والاستراتيجيات القديمة والجديدة للتنمية ، للتعرف على مدى امكانية الافادة العملية منها فى وضع سياسات لتنمية أكثر رشدا تهدف الى تحقيق مصالح الأغلبية الكبرى من أبناء وطننا العربى .

وتأتى دعوة المعهد العربى للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق لعقد ندوتكم هذه حول المفاهيم والاستراتيجيات المختلفة للتنمية استجابة لادراكهما لأهمية مراجعة مثل هذه المفاهيم والاستراتيجيات التى سادت فى وطننا العربى وفى أجزاء عديدة من بلدان العالم الثالث .

واننا لعلى ثقة كبيرة بأن هذه الندوة بما تجمع من نخبة طيبة من المفكرين ومن راسمى السياسات الانمائية على الصعيدين الدولى والعربى ستكون خطوة ايجابية،ونتوقع أن تكون لنتائج أعمالكم آثارها الهامة ونأمل أن تسهم مناقشاتكم

وتحاوركم فى انارة الطريق أمامنا لمستقبل أفضل لأمتنا العربية المجيدة .

اخواتى واخوانى .

أستميحكم العذر أن أطلت عليكم فى كلمتى هذه ولا يسعنى فى ختامها الا أن أتقدم بالشكر والتقدير لحكومة الجمهورية العربية السورية لرعايتها هذه الندوة وأن أشير بالجهود الطيبة التى بذلها معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى سبيل انجاح ندوتكم هذه .

وأكرر لكم جميعا شكرنا وتقديرنا .

والسلام عليكم .

عبد المحسن تقي مظفر
أمين المعهد العربي للتخطيط بالكويت

د. زينب الأدريشي

كلمة الدكتور عصام خوري
عميد معهد التخطيط بدمشق

السيد ممثل رئيس مجلس الوزراء راعى هذه الندوة
السادة الوزراء
السادة السفراء
حضرات الضيوف والمشتركون فى هذه الندوة

نيابة عن ادارة الندوة وباسم معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق وبكل سعادة وسرور أرحب بكم وبكل فرد منكم أجل الترحيب وأتمنى للضيوف الأعزاء من الأقطار العربية الشقيقة ومن البلدان الأجنبية الصديقة طيب الاقامة فى دمشق وأتأمل لهذه الندوة أن تتكلل أعمالها بالنجاح وأن تعطى البحوث المقدمة والحوار العلمى الذى سيجرى دفعا جديدا لأعمال البحث فى صالح التنمية والتخطيط فى البلدان النامية وفى العالم العربى .

ان من دواعى اعتزازنا جميعا أن تلقى ندوتنا هذه كامل الرعاية والاهتمام الكبيرين من المسؤولين فى القطر وأن تحظى برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء فى القطر العربى السورى ، ولا شك أن هذا الدعم وهذه الرعاية سيعززان من عوامل نجاح هذه الندوة ويعطيانها الأهمية التى تستحقها كندوة علمية اقتصادية دولية .

جرى الاعداد لهذه الندوة بالتعاون بين معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق ، والمعهد العربى للتخطيط بالكويت تنفيذا لاتفاقية التعاون العلمى بين المعهدين لعام ١٩٧٨ - ١٩٧٩ والذى سبقها عدد من برامج التأهيل والتدريب فى حقل التخطيط والتنمية لمتدربين من الأقطار العربية والتى أثبت نجاحها ، وأثبت معها أهمية التعاون العلمى وجدواه بين المؤسسات العلمية العربية إن كان ذلك فى حقل التأهيل والتدريب ، أم فى حقل التعاون لاعداد البحوث والدراسات واقامة الندوات والمؤتمرات وتبادل الخبرات والمعارف . واذا كان ذلك من الأهمية بمكان ، فالمهم أيضا أن تبذل الجهود كل الجهود لدعم هذه المؤسسات العلمية ومساعدتها ماديا ومعنويا ودفعها الى الامام وتشجيعها التشجيع الكامل لتؤدى رسالتها كمراكز متطورة للبحث العلمى ومدارس لاعداد الكوادر وتأهيلها بالمستوى اللائق والمطلوب فى صالح التخطيط والتنمية فى أقطار الوطن العربى ، ومنها القطر العربى السورى .

ان مراكز البحث العلمى ، ومراكز التأهيل والتدريب واعداد الكوادر هـى المؤسسات المؤهلة فعلا لدعم خطط التنمية بالأبحاث والدراسات والكوادر والتى بدونهما أى بدون الأبحاث والدراسات وبدون تأمين الكوادر المؤهلة لاعداد وتنفيذ الخطة فان التخطيط وامكانية تطويره يبقى فى الحدود الدنيا لذلك ولا يمكن اطلاقا أى للتخطيط أن يأخذ أبعاده العلمية وأن يكون واقعيا ومتلائما مع المتطلبات الحقيقية لعملية التنمية .

أيها الأخوة

لقد أعطينا لهذه الندوة التسمية التالية ، ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة للتنمية ومدى ملاءمتها لدراسة التنمية العربية ، وقد قصدنا من ذلك مراجعة ما استجد من مفاهيم ونظريات فى حقل التنمية وتقييم ذلك نظريا وتطبيقيا من خلال دراسات تقييمية للتجارب الانمائية للبلدان النامية والأقطار العربية ، ومحاولة رصد استراتيجيات التنمية لتلك البلدان بدلالة المفاهيم والنظريات الجديدة فى حقل التنمية .

لقد تعددت المدارس الفكرية حول الطريق الأنسب لتطوير البلدان المتخلفة ودفعها خارج دائرة الحركة البطيئة الى مسار الحركة المستمرة والمتنامية ، فمن المفاهيم ما يذهب الى ضرورة التأكيد على التصنيع كحل ، وفى هذا الاطار منها ما يذهب الى ضرورة التأكيد على التصنيع لدعم الصادرات وانتاج بدائل المستوردات ، ومنها ما يحتم أهمية التصنيع الثقيل بشكل ثورى كبديل أفضل ، بينما يرى البعض ضرورة مراعاة المراحل الانتقالية فى عملية التصنيع من مرحلة الصناعات الخفيفة ، الى مرحلة الصناعات التحويلية الثقيلة بشكل متدرج ، وآخرون يرون أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال زيادة الانفتاح على العالم الخارجى وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ويرون فى الشركات المتعددة الجنسيات أحد العوامل الايجابية فى عملية التنمية ، ويمضى آخرون فى التأكيد على أن هناك آفاقا حقيقية لتطوير اقتصاديات البلدان النامية من خلال تعاون هذه البلدان على استثمارها لمواردها ذاتيا وزيادة اعتمادها على ذاتها ، وغير ذلك من المفاهيم التى تنتقل بين أفضلية الاقتصاد المحمى ، أو أفضلية السوق المنفتحه ، بين التأكيد على انتاج سلع الاستهلاك وتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين والاهتمام بالريف والزراعة كأولوية فى التنمية ، وبين من يدفع ذلك الى الأفضلية الثانية لصالح التنمية .

اننا لا نكون قد أتينا بشيء جديد اذا ذكرنا أن التنمية في بلدان العالم الثالث انما تجرى في ظل التقسيم الدولي الجائر للعمل ، في ظل سيطرة الرأسمال على العمل ، وفي ظل تحكم الجوانب السلبية للسوق الرأسمالية على علاقات التبادل بين الدول وبالتالي على صميم عملية التنمية في داخل البلدان المتخلفة . ولذلك فان الموقف من التنمية ومنها الموقف من التخطيط هو موقف اقتصادى وسياسى بالدرجة الأولى وبالاستناد الى ذلك توضع وتعد الاستراتيجيات الأساسية للتنمية في هذا البلد او ذاك ، ويتحدد مدى التعاون والتكامل بين هذا البلد النامى وذلك .

ان أبعاد هذه المقدمة سنراه في المواضيع العديدة والغنية التى ستطرح في هذه الندوة للبحث والتقييم والمناقشة ، النظرى منها ، والتطبيقى الذى يعالج ويقيم تجارب التنمية في العديد من البلدان النامية محاولا بيان امكانية الاستفادة من هذه التجارب لوضع ورسم أطر جديدة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الثالث .

اننى اذ أتأمل المساهمة الفنية والقيمة لكل المشاركين ان كان ذلك في البحث أو التعقيب أو المناقشة فاننى أؤكد لكم بأن نجاح ندوتنا هذه سيساهم في تأكيد أهمية الصلات بين المؤسسات العلمية العربية والأجنبية ودفع عملية البحث والحوار العلمى الموضوعى دفعا ايجابيا الأمر الذى يعزز عملية التطوير والتنمية في بلداننا .

أشكركم وأتمنى لكم مرة أخرى طيب الاقامة ، ولندوتنا النجاح الكامل .

عميد معهد التخطيط

الدكتور عصام خورى ابراهيم

بعض الملاحظات حول مقولة التبعية الاقتصادية وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية العربية

اعداد
الدكتور ابراهيم سعد الدين عبد الله

لامريكا اللاتينية ، والمفكرون الماركسيون والماركسيون المحدثون فى قضية الامبريالية (١) . ويميز بالما فى اطار هذه المجموعة الاخيرة بين هؤلاء الذين حاولوا وضع نظرية عن التخلف فى أميركا اللاتينية " حيث تعتبر تبعية الاقتصاد هى الاساس التى يدور حوله تحليل ظاهرة التخلف " وبين أولئك " الذين حاولوا متعمدين ألا يطوروا نظرية ميكانيكية شكلية للتبعية " ولكنهم ركزوا على تحليل حالات محددة للتبعية (٢) . ونتيجة للمداخل المختلفة ولاختلاف أدوات التحليل ، فان المصطلح يعطى معان مختلفة بواسطة مستخدميه ، كما أن أسباب الظاهرة ،والاهمية النسبية للعوامل المختلفة التى تحكم التنمية المستقبلية للدول المختلفة تعطى أوزانا مختلفة . على أنه بالرغم من هذه الاختلافات فان الكتاب حول التبعية يبدأون جميعا من أن كلا من التنمية والتخلف هما هيكلان جزئيان من نظام عالمى واحد وهو النظام الرأسمالى العالمى . وان هذا النظام قد تميز ولم يزل يتميز بوجود قوى مسيطرة وقوى مسيطر عليها ، وأن القوى المسيطر عليها تفتقد القدرة الذاتية على النمو والتغيير .

وبينما يستخدم مصطلح التبعية بواسطة البعض ليغطى كل تاريخ السيطرة الامبريالية ، فان أغلب الكتاب يستخدمون هذا المصطلح ليصفون العلاقات بين " المركز " و " التخوم " فى مرحلة الاستعمار الجديد التى تتصف فى كلمات ستكليف بأن " رأس المال الاجنبى (الشركات الدولية) ، وتصدير الارباح ، والتغيرات غير الملائمة فى شروط التبادل التجارى جميعها تلعب دورا فى تشويه أو ايقاف التنمية الاقتصادية والتصنيع " (٣) .

٥ — وتتميز الكتابات الماركسية الحديثة عن الكتابات الماركسية الكلاسيكية حول الامبريالية . فبينما ركزت الاخيرة على تحليل تطور الرأسمالية فى دول المركز وتحولها الى رأسمالية الدولة الاحتكارية وتأثير هذه التطورات على العلاقة بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة ، فان الماركسيين المحدثين من كتاب مدرسة التبعية ركزوا على تحليل تطور الدول المتخلفة فى اطار النظام الرأسمالى العالمى .

---

(١) لال س . ، سابق ذكره صفحة ٨٠٠ .

(٢) بالما ج . ، سابق ذكره صفحة ٧٩٨ .

(٣) ستكليف ب . " الامبريالية والتصنيع فى العالم الثالث " منشور فى " دراسات فى نظرية الامبريالية " الناشرون : روجر أوين ، بوب ستكليف صفحة ١٧٢ .

أن النظريات الكلاسيكية قد أوضحت أن سياسة الفتح والضم التى اتبعها رأس المال المالى فى صراعه من أجل السيطرة على الاسواق ومصادر المواد الاولية ، ومن أجل خلق الفرص لاستثمار رأس المال ، قد أدت الى اتجاه نحو مزيد من تكامل الاقتصاد العالمى والى حركة كبيرة لرؤوس الاموال والى تقسيم للعمل الدولى حدد مجالات النمو فى البلاد المتخلفة فى انتاج المنتجات المنجمية والزراعية الاولية . ومن اجل الحصول على هذه المنتجات الاولية باسعار رخيصة كان لابد من العمل على المحافظة على الاجور عند مستوى الكفاف . وقد تزايدت مديونية الدول المتخلفة ، كما شوه الهيكل الانتاجى بها بحيث أصبحت هذه الدول تنتج ما لا تستهلكه وتستهلك ما لا تنتجه .

وبينما خلص الكتاب الكلاسيكيون الى ان الامبريالية تؤدى الى تعطيل التصنيع فى البلاد المتخلفة ، فقد اعتقدوا بان كسر القيود الاستعمارية سيؤدى الى تنمية هذه البلاد لان البرجوازية والقوى الاخرى المسيطرة ستحاول تحقيق علاقات أكثر ملاءمة مع الدول المتقدمة فى النظام الرأسمالى ، وأنها ستتمكن من تحقيق تحولات فى الهيكل الاقتصادى فى الدول المتخلفة وأن تطور نوعا جديدا من التكامل فى اطار الاقتصاد العالمى .

وعلى عكس هذه النظرية المتفائلة حول امكانيات التنمية فى ظل الرأسمالية والدور التقدمى الذى يمكن ان تلعبه البرجوازيات فى المستعمرات كما تظهر فى الكتابات الماركسية الكلاسيكية عن الامبريالية ، فان الكتاب الماركسيين المحدثين قد تبعوا تحليل باران فى كتابه الشهير " الاقتصاد السياسى للنمو " (١٩٥٨) فى ابراز ان الرأسمالية فى " التخوم " لا تستطيع الا أن تولد التخلف . وكما يؤكد باران فان " التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة تضر بشدة بالمصالح المسيطرة فى الدول المتقدمة " (١) .

أن التخلف طبقا لاراء باران هو نتيجة للاتصال بين الهيكل الرأسمالى فى الدول المتقدمة وبين الهياكل السابقة على الرأسمالية فى الدول النامية . وقد أدى هذا الاتصال الى تحلل هذه الهياكل السابقة للرأسمالية ، ولكن بدلا من خلق الشروط اللازمة للتنمية السريعة ، فان استنزاف الفائض بواسطة رأس المال الاجنبى يسارع فى نفس الوقت الى عملية التنمية فى البلاد المتقدمة ويسبب التخلف فى البلاد التى تقع تحت سيطرة رأس المال الاجنبى . ومن ناحية أخرى فان التحالف بين رأس المال الاجنبى وبين الفئات المحلية المسيطرة يساعد على بقاء والمحافظة على أساليب الانتاج التقليدية ، كما يؤدى

---

(١) باران ب . " الاقتصاد السياسى للنمو " صفحة ٢٨ ذكر فى بالما سابق ذكره صفحة ٨٩٩ .

الى التأثير على التكوين الطبقي في البلاد المتخلفة بشكل يساعد على اهدار ذلك الجزء من الفائض الذى تحصل عليه العناصر الداخلية على الاستهلاك الترفي . ومن ثم فان المصادر التى يمكن ان توجه للتنمية سوف تحد بشدة . ومن ناحية أخرى فان تأثير تضاعف الاستثمار سوف يكون محدودا لان السلع الرأسمالية تشترى من الخارج ، وسوف يؤدى هذا الى الركود الاقتصادى .

وقد اتبع الماركسيون المحدثون من مدرسة التبعية نفس تحاليل باران بدرجة أو أخرى . ففى دراساته التاريخية عن كل من شيلى والبرازيل يعلن فرانك بأنه " لا يستطيع أى نوع من التنمية الرأسمالية سواء اتجهت نحو الخارج أو نحو الداخل أن ينقذ شيلى من مزيد من التخلف" (١) .

ومن وجهة نظر فرانك فانه لدراسة تنمية أو تخلف أى جزء محدد من النظام الرأسمالى ، فان الجزء لابد وأن ينظر اليه فى اطار الهيكل الاقتصادى للنظام فى مجموعه وتبعا له فان هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المتناقضات فى النظام هى التى تفسر حقيقة التنمية والتخلف . أن التناقض الاول هو ما يطلق عليه تناقض استنزاف الفائض ، وهو يرتكز فى تحليل هذا التناقض على تحليل باران الذى يفرق بين الفائض المحتمل والفائض الفعلى وعلى ما ساقه من أسباب ليوضح أن عدم توفر الفائض المحتمل القابل للاستثمار يعود الى الهيكل الاحتكارى للنظام ، ثم يستطرد ليوضح انه بغض النظر عن مدى التنافس الذى كان يتصف به النظام الرأسمالى فى المركز فى أى مرحلة من المراحل ، فان هيكل النظام الرأسمالى ككل والهيكل الاقتصادى فى الاقتصاديات التابعة فى التخوم كان دائما يتصف بالاحتكار خلال تاريخ التطور الرأسمالى . ومن ثم فان الفائض المحتمل قد استنزف دائما ولم يزل يستنزف بواسطة الاحتكارات الرأسمالية الخارجية أو يبدد على الاستهلاك الترفى .

(وقد أبرز فرانك فى تحليله أن امريكا اللاتينية وغيرها من بلاد التخوم قد تم احتوائها فى اطار النظام الرأسمالى منذ المراحل الاولى لاستعمارها . وقد تميز هذا الاحتواء بالتناقض الثانى الذى اطلق عليه الاستقطاب بين الدول الام والتوابع . فان الدول الام اذ تستنزف الفائض الاقتصادى من التوابع وتحصل عليه لذاتها فانها تدعم عملية التنمية فى الدول المسيطرة كما تدعم عملية التخلف فى الدول التابعة)

---

(١) فرانك أ . ج . " الرأسمالية والتخلف فى امريكا اللاتينية " صفحة ٦ .

وبالاضافة الى ذلك فان احتواء الدول التابعة فى اطار النظام الرأسمالى العالمى سوف يؤدى الى ظهور نفس التناقضات التى يعانى منها النظام الرأسمالى فى الاقتصاديات المحلية للدول التابعة ، ويؤدى ذلك الى نمو مراكز محلية متقدمة نسبيا على حساب توابع داخلية تزداد تخلفا .

أما التناقض الثالث فهو ما يطلق عليه فرانك الاستمرارية فى التغير. ويحاول فرانك فى هذا المجال أن يؤكد على أنه برغم تغيير أشكال الاستنزاف مع الزمن ، فان الاساسيات الهيكلية للتنمية الاقتصادية والتخلف تبقى على ما هى عليه ما استمر النظام الرأسمالى فى الوجود أو التوسع.

وكما يشير بالما فانه على الرغم من أن فرانك قد نجح فى أن يبرز زواجية هيكل المجتمعات فى التخوم ، وأن يوضح كيف ان القطاعات المختلفة فى هذه الاقتصاديات قد ربطت منذ فترة مبكرة مع اقتصاديات الدول المسيطرة ، وأن مثل هذا الارتباط لم يؤد الى التنمية الرأسمالية ، فانه شارك فى نفس الخطأ الذى وقع فيه عديد من الاقتصاديين اليساريين فى امريكا اللاتينية الذين ذهبوا الى أن الهيكل الداخلى يتحدد ميكانيكيا بواسطة الهياكل الخارجية (١) .

وقد أدت أعمال فرانك الى اثارة عديد من البحوث بواسطة آخرين أما لدعم أو انتقاد أفكاره .

وقد تبع دوسانتوس وآخرون نفس الخط الذى بدأه فرانك . ورغم أن دوسانتوس انتقد مفهوم فرانك حول تتابع التبعية لكنه ركز مثل فرانك على أن الهياكل الداخلية للدول التابعة تحددها العلاقات الدولية للتبعية . وطبقا لرأى دوسانتوس فان التبعية هى " حالة يتحدد فيها مسار اقتصاديات عدد من الدول بالتطور والتوسع فى اقتصاد آخر تتبع له الاقتصاديات الاولى. ان العلاقات المتبادلة بين اقتصاديين أو أكثر ، وبين هذه وبين العالم تأخذ طابع التبعية عندما تستطيع بعض الدول ، (الدول المسيطرة) ان تتوسع وأن تعتمد على ذاتها ، بينما الدول الاخرى (التابعة) لا تحقق ذلك الا كانعكاس لهذا التوسع الذى قد يكون له آثار ايجابية او سلبية على تنميتها المباشرة " (٢) ويفرق دوسانتوس بين ثلاثة أنواع من علاقات التبعية ويتحدد

---

(١) بالما ج . سابق ذكره صفحة ٩٠٠ .

(٢) ثوتونيو دوسانتوس " هيكل التبعية " نشرت فى " الاقتصاد السياسى للتنمية والتخلف " الناشر : شالزك . ويلبر صفحة ١٠٩ .

الخلاف التاريخي في اشكال التبعية طبقا لرأيه بثلاثة عوامل :

(١) الاشكال الرئيسية للاقتصاد العالمي الذي له قوانينه الخاصة للنمو.

(٢) نوع العلاقات الاقتصادية السائدة في دول المركز والطريق الذي تتخذه هذه الدول في التوسع نحو الخارج .

(٣) أنواع العلاقات الاقتصادية الموجودة في دول التخوم التي يتم احتوائها في اطار شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية التي يولدها التوسع الرأسمالي (١) .

والاشكال التي يفرق بينها للتبعية هي :

(١) التبعية الاستعمارية التي يسيطر فيها رأس المال التجاري ورأس المال المالي بالتحالف مع الدولة الاستعمارية على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات، عن طريق احتكارات التجارة التي يدعمها احتكار المستعمرين للمناجم وسيطرتهم على القوى العاملة .

(٢) التبعية المالية ـ الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر حيث تمت سيطرة رأس المال الكبير في المراكز المسيطرة وتوسع في الخارج في انتاج المواد الاولية والمنتجات الزراعية بما أحدث ما يمكن ان يطلق عليه تنمية متجهة للخارج .

(٣) التبعية التكنولوجية ـ الصناعية ، والتي ترتكز على الاستثمارات بواسطة الشركات الدولية النشاط في صناعة موجهة للسوق الداخلي في البلاد المتخلفة .

أن هذا الشكل الاخير طبقا لرأى دو سانتوس يمر بعملية تطور وتحدده احتياجات الاسواق الدولية للسلع ورأس المال . وتنتج التبعية في هذه الحالة الاخيرة عن تزايد العجز في موازين مدفوعات الدول التابعة نتيجة لاحتكار التجارة الدولية ، والارباح العالمية التي يعاد تصديرها بواسطة الشركات الدولية النشاط، واحتكارها للمعرفة التكنولوجية والتي تمكنها من بيعها في شكل حقوق امتياز ، أو التي قد تحولها الى رأسمال عن طريق الاستثمار . ويمكن في هذه الحالة أن تتم بعض عمليات التصنيع ، ولكن مع دور كبير يلعبه رأس المال الاجنبي. ويتحدد القطاع المنتج في الدول التابعة بشكل رئيسي بواسطة العلاقات الدولية. وتبقى امكانات النمو محدودة كنتيجة لاستمرار بقاء العلاقات التقليدية في الريف، والاستغلال الشديد للقوى العاملة ، ولمحدودية فرص العمال وذلك بالاضافة الى اعادة تصدير جزء كبير من الارباح للخارج .

---

(١) المصدر السابق صفحة ١١٠.

ويذكر بالما اعمال عدد من الاقتصاديين فى امريكا اللاتينية الذين اتبعوا نفس الخط التحليلى لفرانك ودى سانتوس. نذكر منهم بصفة خاصة بيزارو الذى أعلن " أنه من المستحيل أن تطور بلادنا فى اطار النظام الرأسمالى " (١).

ويمكننا أن نضيف فى نفس المجموعة أيضا الدكتور فوزى منصور من معهد التنمية والتخطيط فى داكار (٢). ففى محاولة لتفسير ماأسماه انتفاضة العالم الثالث، فقد حاول الدكتور منصور أن يحلل التطور فى النظم الرأسمالى العالمى مع التركيز على العلاقة بين التخوم والمركز باعتبار تلك العلاقة هى العلاقة المركزية فى النظام الرأسمالى العالمى.

ومنذ البداية قدم الدكتور منصور النظام الرأسمالى باعتباره نظاما عالميا معقدا تترابط اجزاؤه باعتباره نظام لتقسيم العمل الاجتماعى بالتدفق المنتظم للفائض فى اتجاه واحد فيما بين تكوينات اجتماعية متمايزة. وقد تم التمييز فى اطار النظام بين ثلاث مراحل لتطوره طبقا لوسيلة استخلاص الفائض:

(أ) مرحلة التراكم البدائى، حيث كان استخدام العنف التحكمى هو الطريقة الاساسية لاستخلاص الفائض.

(ب) والمرحلة الاستعمارية التى كان الفائض فيها يستخلص عن طريق استخدام العنف المنظم والمؤسس.

(جـ) والمرحلة المعاصرة التى يتم فيها استخلاص الفائض بصفة أساسية عن طريق استخدام القيود الاقتصادية. وعلى عكس الماركسيين المحدثين الاخرين من مدرسة التبعية، فان الدكتور منصور يستخلص من تحليله للمرحلة المعاصرة للرأسمالية أن تحول النظام الرأسمالى من مرحلة العنف المؤسسى الى مرحلة استخدام القيود الاقتصادية يؤدى بالاضافة الى اشياء أخرى الى:

١ - نوع من التنمية الرأسمالية فى داخل دول التخوم نفسها، وهى تنمية سريعة وأن تكن تابعة ورأسمالية بكل ما يتضمنه ذلك من مزيد من التطور للقوى المنتجة، ومزيد من التمايز بين الاغنياء والفقراء، ومزيد من هامشية الجماهير.

---

(١) ورد فى بالما ج. : سابق ذكره صفحة ٩٠١.

(٢) دكتور فوزى منصور " انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات والموجهة ذاتيا" معهد التنمية والتخطيط بداكار سنة ١٩٧٧.

٢ — درجة أكبر وليس أقل من تكامل دول التخوم فـي النظام الرأسمالى العالمى .

٣ — درجة من الحركة فى النظام الرأسمالى تسمح بتحول عدد من الدول النامية لتشغل مركزا وسطا فـى داخل النظام ويطلق عليه أحيانا " الامبرياليـات التابعة ".

٦ — بحلول منتصف الستينات واجهت سياسات التنمية التى أوصت بها اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية عددا من الصعوبات ، فبدلا أن تؤدى سياسات الاحلال محل الواردات فى ظل حماية جمركية عالية ،الى مزيـد من الاستقلال الاقتصادى لدول اميركا اللاتينية ، كما كان مفترضا،فان هـذه السياسات أدت الى عجز أكبر فى موازين المدفوعات ، والى مزيد من الاعتماد على رأس المال الاجنبى . وقد أدى هذا الى عدد من المحاولات بواسطة عدد مـن اقتصادى اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية لاعادة صياغة افكار اللجنـة . وقد انتجت هذه المحاولات بروز مدرسة التبعية الاقتصادية من بـين اقتصاديى اللجنة .

وكانت اللجنة قد أبرزت فى تحليلها للعلاقة بين المركز والتخـوم أن التقسيم السائد للعمل هوذو فائدة أكبر للمركز الذى تتركز فيه الصناعة التحويلية عنه للتخوم التى تنتج المواد الاولية . وقد ابرز سيبان لتفسير هذه الظاهرة ، طابع احتكار القلة الذى يسود الاسواق الصناعية فى المركـز اذا ما قورن بالتخوم ، والوفورات الخارجية التى ترتبط بالانتاج الصناعى .

ولتحقيق نمو اقتصادى متسارع ومستمر فى اميركا اللاتينية فان الشـرط الاساسى كان فى نظر اللجنة هو تعميق عملية التصنيع . ونظرا لان التقسيم الدولى للعمل الذى تفرضه دول المركز ، بالاضافة الى العوائق الهيكليـة الداخلية فى بلاد اميركا اللاتينية تقف حجر عثرة فى سبيل التنمية فقـد اقترحت اللجنة عددا من الاجراءات لتشجيع عملية التصنيع المتعمد والمدعوم. وتضمنت هذه الاجراءات فرض حماية جمركية ، ووضع قيود على التبادل النقـدى ومحاولة اجتذاب رأس المال الاجنبى للاستثمار فى الصناعة فى اميركا اللاتينية وتبنى سياسات للاجور تهدف الى زيادة الطلب الفعال ، وتدخل الدولة فـى الانشطة الانتاجية المباشرة فى الحالات التى تبرز فيها الحاجة الـى استثمارات كبيرة فى مشروعات تتطلب فترة طويلة قبل ان تغل ربحا . وبحلول

منتصف الستينات فان عملية التصنيع المبنية على الاحلال محل الواردات التى أوصت بها اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية قد أدت فيما بدا الى زيادة حدة مشاكل ميزان المدفوعات . ولم يكن للاستثمارات الخارجية الآثار الايجابية التى كانت قد توقعت . وازدادت حدة مشاكل البطالة خاصة نتيجة للهجرة من الريف للمدن . وازداد الانتاج الصناعى بدرجة أسرع بالنسبة للسلع التى تستهلكها الصفوة وأصبح توزيع الدخل أقل تساويا فى عدد من الدول .

وفى محاولاتهم لاكتشاف الاسباب التى دعت الى عدم حدوث ما كان متوقعا من آثار للتصنيع على التنمية ، أكد اقتصاديو اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية على الطبيعة الخاصة للرأسمالية فى التخوم . وركزوا على الدور الخاص لاعتماد اميركا اللاتينية على البلاد الرأسمالية المتقدمة كسبب رئيسى لما حدث .

وقد أكد فورتادو بشكل خاص على تأثير تبنى الانماط الاستهلاكية للدول المتقدمة بواسطة الصفوة فى التخوم باعتبار ذلك العقبة الرئيسية فى مواجهة التنمية . وطبقا له فان أحد الجوانب الاساسية التى عادة ما يتم اغفالها فى تحليل العلاقة بين دول المركز والتخوم هو حقيقة انه عندما تتحول بعض الدول الى تخوم لدول أخرى فانها تتحول الى مستوردة لسلع استهلاكية جديدة هى ثمار للتقدم التكنولوجى فى الدول الاكثر تقدما . وعندما تطبق سياسة الاحلال محل الواردات فانها تتجه الى انتاج نفس السلع التى كانت تستورد فيما قبل لاستهلاك الاقلية " المحدثة " . ان خلق سوق يتسع بدرجة كافية لهذه المنتجات يعتمد على القدرة على تركيز جزء هام من الدخل فى يد الاقلية " المحدثة " فى دول التخوم .

أن عملية استزراع انماط للاستهلاك ، أدت اليها الثورة الصناعية والتى تتم خلال نظام دولى لتقسيم العمل تفرضه الدول الصناعية قد أدى الى بروز رأسمالية التخوم . وكما يصف فورتادو هذه الرأسمالية فانها تتصف بعدم قدرتها على التجديد والاختراع وتعتمد فى عمليات التحول الصناعى على قرارات تأتى من الخارج . وفى محاولة لتعريف التبعية يذكر أن التبعية الخارجية هى " الاوضاع الهيكلية التى يسود فيها رأسمالية التخوم هذه فى بعض الدول وهى دول بدأت فيها عملية التحديث على أساس الميزات النسبية الاستاتيكية التى أصبحت اطارا لعملية سيطرة حضارية " (١) .

---

(١) سلسو فورتادو " مقولة التبعية الخارجية " نشرت فى " الاقتصاد السياسى للتنمية والتخلف " سابق ذكره صفحة ١٢٠ .

ان مثل هذه السيطرة لانماط الاستهلاك المستزرعة قد أثرت في هيكل الصناعة وفي نوعية التكنولوجيا التي استخدمت وفتحت الطريق للسيطرة على الصناعة بواسطة الشركات الدولية النشاط . ولم يؤد ذلك الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة فحسب ، بل أدى ايضا الى عدم امكان تطوير قطاع لانتاج السلع الرأسمالية في التخوم . وفي نفس الوقت فان الفجوة تتسع ايضا بين الاقلية المحدثة وبين جماهير السكان في الدول التابعة . وتزداد مديونية الدول التابعة عندما تبدأ الشركات الدولية النشاط وتستمر الدول المتخلفة في التبعية وتفشل الجهود لتحسين مستوى المعيشة والحد من عدم المساواة .

ويشرح سنكل أيضا ان دول امريكا اللاتينية اصبحت تعتمد بالكامل على علاقاتها الاقتصادية الخارجية كنتيجة لاربعة عوامل ، ركود الزراعة التقليدية ، وهيكل التجارة الخارجية ، ونوعية التصنيع الذى تم ، والدور أو الوظيفة التى تقوم بها الدولة .

ويؤكد هو أيضا على أن فشل التصنيع في الحد من الاعتماد على العلاقات الخارجية يرتبط بالتركيز على انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة . أن ذلك قد جعل الاقتصاد اكثر عرضة لاى تغيرات في العلاقات مع الخارج لان انتاج هذه السلع لا يعنى فقط استيراد العدد والالات ومكونات السلع المنتجة ، بل يتضمن أيضا دفع تكاليف مالية في شكل عملات خارجية وهو ما يزيد العبء على ميزان المدفوعات . ولا تزيد هذه المدفوعات فقط نتيجة لدفع حقوق الاختراع او لاعادة تصدير الارباح بل نتيجة ايضا لزيادة التمويل الخارجي لكل من القطاعين العام والخاص لتسريع عملية التصنيع والاستثمار في الهياكل الاساسية الضرورية .

وأوضح سنكل بالاضافة الى ما سبق ان نمو الدولة الذى كان لابد وأن يصاحب عملية النمو هذه لم يكن من الممكن تمويله من الضرائب على الصادرات والقطاع الزراعي الراكد بما أدى الى مزيد من الاعتماد على التمويل بالعجز من العالم الخارجي .

وطبقا لرأى سنكل فان تجربة التنمية في الخمسينات والستينات قد أظهرت (أ) ان نموذج التنمية الذى اتبع يتطلب حجما من رأس المال الاجنبي لم تكن الدول الصناعية على استعداد لاتاحته وتحويله الى دول التخوم (ب) وان نموذج التصنيع على أساس من احلال الواردات يميل الى الركود

بعد فترة معينة (ج) وانه بالرغم من جهود التصنيع والسياسات الاجتماعية التى اتبعت ، فان جزءاً كبيرا من السكان يبقى غير قادر على أن يحقق التكامل مع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية القائمة (١) .

على أن سنكل لم يستنتج أن البدائل الوحيدة هى أما الثورة الاجتماعية أو الركود والتبعية . وبدلا من ذلك فانه دعى الى سياسة وطنية للتنمية تعتمد على درجة أكبر من المشاركة الاجتماعية السياسية التى تتطلب " عملية للتحديث هى مقلدة وخالقة فى نفس الوقت ، تنبنى على اختيار واع ومتعمد لما هو عالمى حقيقة فى الحضارة والثقافة الحديثة ، وعلى قدرة على التخيل تتمكن من أن تبنى من هذه العناصر السياسات والمؤسسات والايديولوجيات وغيرها من أدوات التنمية الوطنية" (٢) . ان سياسة وطنية لتحقيق تنمية حقيقة لا بد وأن تتجه الى تحقيق الاستقلال بدلا من التبعية ، ولكن لابد من الادراك الواقعى بأن التبعية ترتبط ارتباطا هيكليا بالتخلف وأن فترة تاريخية لا بد وأن تمر للتحول من حالة التبعية للاستقلال .

٧ — وكما ذكر فيما سبق فقد ميز بالما فى تحليله للتبعية بين مجموعتين من الماركسيين المحدثين ، هؤلاء الذين حاولوا تقديم نظرية عامة عن التبعية ، وهؤلاء الذين ركزوا بدرجة أكبر على تحليل حالات معينة من حالات التبعية . وطبقا له فان هذا المدخل يرتبط بشكل خاص بأعمال الاجتماعى البرازيلى كاردوزو بالمشاركة مع المؤرخ الشيلى أنزو فالتو .

ويشارك هذا المدخل المدخلين الاخرين فى أنه يعتبر دول التخوم وخاصة فى أميركا اللاتينية جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسمالى العالمى الذى تزداد صفته الدولية أكثر فأكثر . ان حركية النظام الرأسمالى تقع بشكل رئيسى خارج التخوم ومن ثم فان الاختيارات المتاحة للتنمية تؤثر عليها وتحددها التغيرات فى المركز . ان عنصر رئيسى لفهم المجتمعات فى التخوم هو ادراك محددات النظام الرأسمالى العالمى نفسه الذى يتغير خلال الزمن . ان فهم ما يحدث فى التخوم يتطلب اذا فهم ما يميز النظام الرأسمالى العالمى المعاصر .

---

(١) اوزفالدو سنكل " سياسة التنمية الوطنية والتبعية الخارجية فى دول اميركا اللاتينية " مجلة دراسات التنمية — مجلد رقم ٦ عدد (١) سنة ١٩٦٩ صفحة ٣٢ .

(٢) المصدر السابق صفحة ٣٢.

وكنتيجة لهذا الفهم فقد حاول كاردوزو وفالتو ان يضمنا في تحليلهما التغيرات في النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية ، وتأثير ذلك على تنمية امريكا اللاتينية . وقد ركزا بصفة خاصة على معدل واشكال حركة رأس المال منذ نهاية الخمسينات ، وعلى بروز الشركات دولية النشاط، وعلى التغير في العلاقات بين المركز والتخوم وبين دول المركز نفسها وعلى تأثير ظهور النظام الاشتراكي العالمي على العلاقات الاقتصادية الدولية .(وقد استنتجوا أن التصنيع الذي كان ينظر اليه سابقا باعتباره احد اشكال الصراع ضد الامبريالية قد أصبح هدفا من أهداف رأس المال الخارجي .ان التصنيع والتبعية لم يعودا نقيضان .)

على أن ما هو أكثر أهمية بالنسبة لهذا المدخل هو ذلك الاصرار على ان ذلك التحديد العام لصفات النظام الرأسمالي في عمومه لا يمكن أن يؤدي الى أكثر من تحديد عام ومجرد لطبيعة العملية التاريخية التي تمت في التخوم ، وابراز ان الفهم الحقيقي لهذه العملية يتطلب اذا فهم للكيفية التي يتم بها التفاعل بين المحددات العامة والخاصة في حالات معينة بالذات .

وفي كلمات كاردوزو وفالتو " اننا ننظر للعلاقة بين القوى الخارجية والداخلية باعتبارهما ·يكونان كلا معقدا ، لا تستند اتصالاته الهيكلية فقط على اشكال الاستغلال والاضطهاد الخارجي ، ولكنها تجد جذورها ايضا في تلاقي المصالح بين الطبقات المحلية المسيطرة وبين الطبقات المسيطرة دوليا كما أنها قد تواجه التحدي ايضا من طبقات وجماعات محلية أخرى سائدة. وفي بعض الظروف فان شبكة المصالح المتلاقية او التي يتم التوفيق فيما بينها قد تتسع لتشمل قطاعات من الطبقة الوسطى ، بل وأيضا اجزاء من الطبقات العاملة المنسلخة عن طبقتها . وفي ظروف اخرى ، فان قطاعات من الطبقات السائدة قد تسعى الى تحالف مع الطبقات الوسطى ، والطبقات العاملة وحتى الفلاحين بهدف حماية انفسهم من تغلغل اجنبي قد يتعارض مع مصالحها (١) .

وقد انتقد كاردوزو النظريات السائدة عن التبعية في امريكا اللاتينية وأعلن انها تستند الى خمس اطروحات خاطئة متداخلة تتعلق بتطور الرأسمالية في امريكا اللاتينية، تلك هي (٢) :-

---

(١) ذكرت في بالما ج . سابق ذكره صفحة ٩١٠ .

(٢) كاردوزو " النظريات المعاصرة عن التنمية في دول امريكا اللاتينية والتبعية- نقد " كما ذكرت أيضا في بالما ج . صفحة ٩٠٣ .

(١) أن التطور الرأسمالي في التخوم غير ممكن .
(٢) أن الرأسمالية التابعة تنبني على الاستغلال المكثف للعمل وترتبط بضرورة دفع أجور متدنية للعاملين .
(٣) أن البرجوازية المحلية لا وجود لها كقوة اجتماعية فاعلة .
(٤) ان تغلغل الشركات دولية النشاط يقود الحكومات المحلية الى اتباع سياسة توسعية يطلق عليها" امبريالية تابعة ".
(٥) أن امريكا اللاتينية هي في مفترق طريق سياسي أما الى الاشتراكية أو الفاشية .

كما أنتقد كاردوزو أيضا تشاؤم اقتصاديي اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية . وأشار الى التغير الذي حدث في شروط التبادل التجاري لصالح المواد الزراعية ومنتجات المناجم معلنا أن التاريخ قد نصب فخا للمتشائمين . ويعود ذلك في رأيه لانهم خلطوا بين المثاليات الاصلاحية وبين التحليل المحدد للرأسمالية. ان عدم القابلية للمزج بين ذلك النظام والاصلاحات المطلوبة قد أدى الى احساس بالاحباط قاد الى موقف أخلاقي يميز فيه بين النمو والتنمية .

٨ — ان الكتابات عن التبعية ، خاصة بواسطة هؤلاء الذين حاولوا تقديم نظرية عامة عن التبعية قد كانت موضع تعليق نقدي بواسطة العديد من الكتاب . ان بعض أهم هذه التعليقات النقدية قد قدم بواسطة لال ، وكاردوزو وبالما .

وقد قدم لال (١) نقدا لعدد من الدراسات عن التبعية . وقد ابرز أن ما يميز حالة التبعية كما تعبرعنها هذه النظريات لا ينطبق فقط على الدول المتخلفة ، كما أن ما يميز الدول المتخلفة يمكن أن يصف ايضا اقتصاديات الدول التي تسمى عادة " الدول غير التابعة ". ومن ناحية أخرى فان التناقضات التي تذكرها هذه النظريات عن الدول التابعة هي تناقضات التنمية الرأسمالية بصفة عامة ، ولا تقتصر فقط على حالة الرأسمالية التابعة . ويخلص لال من ذلك الى أن تحليل التبعية لم يستطع أن يوضح وجود علاقة سببية بين الصفات التي ينسبها المحللون للرأسمالية التابعة وبين ظاهرة التخلف (٢) . ومن ناحية أخرى فانه يرفض القول بأن التبعية

---

(١) لال س. " هل التبعية مقولة مفيدة في تحليل التخلف" سابق ذكره
(٢) المصدر السابق صفحة ٨٠٨

تقود بالضرورة الى زيادة الفاقة كما خلص الى ذلك فرانك ومن اتبعه من الاقتصاديين ، أو الى الركود كما اشار اقتصاديوا اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية (١).

وبينما يعتبر لال ان مفهوم التبعية لا جدوى منه على الاطلاق ، فأن كل من كاردوزو وبالما يركزان فى نقدهما على نوع التحليل الذى قدمه الاقتصاديون المنتمون الى مدرسة التبعية ، وعلى النتائج التى توصلوا اليها ، وقد ذكرنا فيما قبل نقد كاردوزو للاطروحات الخاطئة لنظريات التبعية. أما بالما فقد انتقد هؤلاء الذين حاولوا وضع نظريات عامة عن التبعية ، وقد تبع كاردوزو فاوضح ان نظريات التبعية ليست خاطئة فقط لانها لا تتمشى مع الحقائق ، ولكن الاهم من وجهة نظره " لان طبيعتها الميكانيكية - الشكلية يؤدى بها لان تصبح نظريات ستاتيكية وغير تاريخية" (٢).

ويشير بالما الى ان النواة المركزية التى يدور حولها تحليل هؤلاء الكتاب هو أن الرأسمالية فى اطار التبعية تفقد طابعها التقدمى ولا تولد سوى التخلف . ويعود بالما الى لينين ليوضح ما الذى يعنيه بالدور التقدمى للرأسمالية فى الادبيات الماركسية . ويشير بصفة خاصة الى مناقشات لينين مع النارودنيك حول تطور الرأسمالية فى روسيا . فالتقدمية طبقا لرأى لينين يمكن تلخيصها فى موضوعين اثنين : زيادة فى القوى الانتاجية للعمل الاجتماعى وزيادة الطابع الاجتماعى لهذا العمل (٣). وطبقا لرأى بالما فان كلا الشرطين يتم تحقيقهما فى اطار التنمية الرأسمالية فى دول التخوم. ان بروز تناقضات الرأسمالية باشكال مختلفة فى التخوم عنها فى المركز لا يعنى ان الرأسمالية غير قابلة للحياة او التطبيق فى هذه البلاد الاخيرة. ان توليد التطور الرأسمالى لمزيد من عدم المساواة على المستوى الاقليمى وعلى مستوى توزيع الدخل - واصطحاب هذا التطور بالبطالة او العمالة الجزئية ، واقتصار فائدة هذا التطور على الصفوة ، يؤكد فقط الطابع المتناقض والاستغلالى للرأسمالية ، ولكن لا ينفى امكانية حدوثها . وكما فى حالة كاردوزو فانه فى نقده لاصحاب هذه النظريات فانه يشير الى أن المكان

---

(١) المصدر السابق صفحة ٨٠٧

(٢) بالما ج . سابق ذكره صفحة ٩٠٣.

(٣) لينين.ف " تطور الرأسمالية في روسيا " ص ٦٠٢ - ٦٠٣ ذكرت ايضا فى بالما ج . المصدر السابق صفحة ٨٩٢.

الذى كان يجب ان يشغله فى تحليلهم الطابع الخاص للتطور الرأسمالى فى دول التخوم قد حل محله للاسف مفاهيم سهلة وخاطئة حول " النمو الفمال للتخلف " و " الامبريالية التابعة " وغيرها (١).

٩ ـ أن المساهمة الاساسية لمدرسة التبعية هى أنها على عكس التفسيرات التى كانت سائدة لظاهرة التخلف وعلى عكس نظريات التنمية التى كانت منتشرة عند ظهورها، قد ركزت وأبرزت تأثير العوامل الخارجية والتاريخية. ومن المهم ان نتذكر أن التفكير الاقتصادى الذى كان سائدا قبل ظهور هذه الكتابات ـ باستثناء الكتابات الماركسية ـ كان فى الاساس لا تاريخى واستاتيكى، ان عددا من النظريات والتفسيرات كان يستخدم ما دعاه فرانك مدخل استخدام دليل للصفات التى يتصف بها الاقتصاديات المتخلفة والذى يكتفى بابراز قائمة بالعوامل التى تحد من التنمية . ان نظريات مثل نظرية الدائرة المفرغة لنركسه ونظرية التوازن شبه المستقر لليبينشتين والتفسيرات السوسيولوجية لهوزليتز والسيكولوجية لكل من ماكليلاند وهاجن ، كل هذه النظريات وغيرها من الكتابات المشابهة فسرت التخلف الاقتصادى بتخلف الوعى والقدرات المحدودة لشعوب معينة ، او بغياب الشروط المحفزة للتنمية أو بوجود عوامل معيقة دون ان تتطرق لشرح الاسباب التاريخية لسيادة مثل هذه الظروف .

أن النظرية الوحيدة التى حاولت ان تعالج التنمية من منطلق تاريخى، وهى نظرية روستو عن مراحل النمو ، عالجت التخلف باعتباره المرحلة الاصلية أو الاولية . فكل المجتمعات طبقا لهذه النظرية كانت متخلفة فى يوم من الايام، كما ان كل المجتمعات سوف تمر من مرحلة الى المرحلة التالية عندما تتوفر الشروط الضرورية لذلك . ان حقيقة ان التوسع الاوروبى منذ القرن الخامس عشر قد أثر على هياكل الدول التى تعتبر الان متخلفة لم يأت ذكره قط . ورغم ان عددا من الاقتصاديين قد أشاروا الى وجود ازدواجية فى اقتصاديات البلاد المتخلفة وجعلوا تحليل هذه الازدواجية محورا لتحليلهم (مثل بويك وهيجنز) فقد عالجوا الظاهرة كما لو كان القطاع التقليدى هو أحد المعطيات . وفسروا استمرار هذا القطاع بالمقاومة الداخلية للقطاع او بمقاومته للقطاع الحديث . ولم تعالج الازدواجية باعتبارها نتيجة لتطور تاريخى معين ، حيث كان العنصر المحدد هو

---

(١) بالماج . المصدر السابق صفحة ٩٠٩ ـ ٩١١.

السيطرة الخارجية واستزراع نظام اجتماعي آخر بواسطة القوى المسيطرة .

ان المقولات الاقتصادية التي كانت سائدة حول كيفية كسر دائرة التخلف كانت تركز بصفة خاصة على التكوين الرأسمالي الذي كانت تراه يعتمد على ، أما زيادة الصادرات او جذب الاستثمارات الاجنبية .

وعلى عكس هذه الافكار فان الكتاب من مدرسة التبعية يبدأون من وجهة النظر القائلة بان التنمية والتخلف هما هيكلان جزئيان من نظام عالمي واحد . وهكذا فانهم يحاولون من البداية استخدام مدخل تاريخي . ويناقشون العلاقة الجدلية بين العوامل الخارجية والداخلية . ومن المهم أن نتذكر مساهمة مدرسة التبعية في نقد النظريات الليبرالية التقليدية حول التنمية والتخلف وحول التجارة الدولية عندما نهاجم بعضا من تطرفهم او استنتاجاتهم الخاطئة . ان القائهم مزيدا من الضوء على العلاقة بين المركز والتخوم وعلى طبيعة النظام السائد لتقسيم العمل الدولي وعلى عدم المساواة المتضمنه فيه هو الذي فتح الطريق للمحاولات المبذولة من اجل اعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي ، ولبناء نظام جديد أكثر عدالة .

ومع أخذ ما سبق في الاعتبار فسنقدم فيما يلي عددا من الملاحظات حول الموضوعات التي أثارها الكتاب من مدرسة التبعية .

أ ـ بينما يمكننا ان نقبل بصفة عامة ان سيطرة قوى خارجية تؤثر تأثيرا عكسيا على هيكل الاقتصاد في الدول التابعة ، وان مثل هذه السيطرة تساعد على تسريع عملية التنمية في البلاد المسيطرة في المركز ، بينما تؤخر حدوث تنمية مماثلة في التخوم ، فاننا نجد صعوبة في أن نقبل نظرية أن حالة التبعية هي التي تولد التخلف ، أو كما عبر عن ذلك فرانك (فانه كلما ضعفت أو قلت درجة العلاقة بين الدولة الام والدولة التابعة فان ذلك يولد قدرا اقل من التخلف الهيكلي ، أو يسمح بدرجة أكبر من امكانيات التنمية المحلية .)

فاذا كنا نعني بالتنمية حدوث زيادة في القوة الانتاجية للعمل الاجتماعي وتحقيق المزيد من الطابع الاجتماعي لهذا العمل ، فانه يمكن الاشارة الى عدد من الحالات التي تبرز ان درجة اقل أو أضعف من العلاقة بين الدولة الام والدول التابعة لم تؤد بالضرورة الى مزيد من التنمية ـ ان العوامل الداخلية في عدد من المجتمعات قد تكون هي سبب بطء النمو حتى في حالة غياب أي سيطرة خارجية .

ان ذلك لا يتعارض اطلاقا مع النتائج القائلة بان السيطرة الخارجية هي في عدد من الحالات السبب الاساسي في تعطيل التنمية . ويمكننا ان نضرب امثلة لكلا الحالتين من البلاد العربية . فاليمن الشمالي هو مثل الدولة التي بقيت متخلفة بل أكثر تخلفا رغم انها لم تخضع للسيطرة الاجنبية بواسطة القوى الامبريالية ومصر من الجانب الاخر هي مثال على

مجتمع أوقف الاستعمار والسيطرة الخارجية الجهود التى كانت قد بدأت فيه مبكرا من أجل تحقيق نمو سريع .

ولا شك ان الحالة الاكثر شيوعا هى تلك التى ترتبط بتوسع وتطور النظام الرأسمالى كنظام عالمى . كما أنه من الصحيح أيضا أن العلاقة بين التنمية والتخلف لا يمكن فهمها الا فى اطار فهم تطور النظام الرأسمالى ككل وتطور تناقضاته . ولكن من الصحيح ايضا ان التركيز على تناقضات النظام فى مجموعه وتجاهل التناقضات الخاصة فى الاجزاء او النظر اليها باعتبارها مجرد انعكاس للتناقضات العامة فى النظام يبرز نوع من الفشل فى فهم العلاقة بين النظام الكلى والنظم التابعة. واذا كانت النظريات الليبرالية التقليدية قد فشلت فى ان تدرك كيف تتأثر الاجزاء بنظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان بعض الكتاب من مدرسة التبعية قد تجاهلوا ايضا ان النظام فى مجموعه يتأثر بالتغيرات فى أجزائه .

ب ــ ان تعريف مقولة التبعية قد يكون امرا بالغ الصعوبة خاصة فى مرحلة من التغيير السريع والمعقد فى مرحلة ما بعد الاستقلال . وقد يتعذر الوصول الى تعريف اجرائى يمكن طبقا لكلمات لال من تحديد عدد من الصفات المميزة للاقتصاديات التابعة لا تشارك فيها الاقتصاديات غير التابعة .

على ان صعوبة التعريف لا تعنى عدم وجود الظاهرة التى تحاول هذه المقولة ان تحددها . لقد استطاع لال ان يبرز ان عددا من الصفات التى يحددها كتاب مدرسة التبعية للاقتصاديات التابعة تنطبق ايضا على عدد من الدول المتقدمة ، وكذلك على عدد من الدول الاشتراكية . على أنه قد يكون من الضرورى ان نتذكر ان الاثار المجمعة لكل هذه الصفات المميزة لهذه الاقتصاديات هى التى تؤدى الى ما يطلق عليه حالة التبعية. ان وجود صفات مشتركة فى ظاهرتين أو أكثر لا يجعل بالضرورة هاتين الظاهرتين متطابقتين ولا يغطى على الفروق بينهما .

واذا كنا نقبل ملاحظة لال حول ان الدول المتقدمة فى العالم الرأسمالى تؤثر على بعضها البعض فى مجالات الثقافة والتعليم والسياسة ، فاننا لا نستطيع ان نقبل ما يذكره حول " ان ذلك يتم بنفس الشكل الذى يتم به فى حالة الدول الاكثر تخلفا " . ان السيطرة والتبعية لا تنطبق على العلاقات بين دول المركز بنفس الدرجة التى تنطبق بها على العلاقات بين المركز والتخوم . ان الخلاف فى رأينا هو خلاف كيفى ، ان الاعتماد

المتبادل هو الصفة الاساسية للعلاقات بين دول المركز ، وان لم يكن متماثلا في جميع الحالات . ولكن السيطرة والتأثير على الهياكل الداخلية بواسطة العلاقات الخارجية هى الصفات الاساسية للعلاقات بين دول المركز والتخوم، حتى وان امكن الحد من هذه السيطرة عن طريق العمل المشترك للدول التابعة ، أو نتيجة لاتباع سياسات تنموية معينة. ان التبعية هى نتيجة لعملية طويلة تمت فى البلاد المتخلفة مما أنتج استمرار الركود فى القطاع الزراعى التقليدى ، واعتمادها على تصدير سلعة واحدة او عدد قليل من السلع ، ووجود قطاع صناعى ضعيف ، وغياب أى تطور تكنولوجى داخلى ذو قيمة اقتصادية ، واستزراع قيم حضارية أجنبية ، وطريقة حياة أجنبية فى المجتمع وخاصة بين الصفوة منه . كل هذه العوامل تجعل دول التخوم فى وضع ضعيف نسبيا فى وجه الضغوط الخارجية . فالتبعية ترتبط هيكليا بحالة التخلف وتنتج عنها .

جـ ــ واذا كانت التبعية ترتبط هيكليا بحالة التخلف وتنتج عنها ، فان أى ثورة سياسية او اجتماعية لا يمكن ان تؤدى مباشرة الى الاستقلال الاقتصادى مهما كانت هذه الثورة جذرية . ان تحقيق الثورة السياسية والاجتماعية قد تكون شروط ضرورية لبناء اقتصاد وطنى مستقل ، ولكنها ليست شروط كافية . ان الاستقلال الاقتصادى يتحقق نتيجة لعملية بناء واعادة بناء للاقتصاد القومى لا تتم الا فى الاجل المتوسط او الطويل. وبينما قد تؤدى بعض سياسات التنمية الى مزيد من التكامل مع السوق الرأسمالى العالمى والى استمرار حالة التبعية ، فان سياسات اخرى قد تساعد فى التسريع لتحطيم صلات التبعية وبناء اقتصاد وطنى نام ومستقل.

أن التنمية المستقلة ترتبط بشكل أساسى بما يمكن ان نطلق عليه سياسة التصنيع المستقل . واننا نقبل الشروط التى حددها ستكليف للتصنيع المستقل نلخصها فى التالى (١) :-

(١) ان عملية التصنيع تنبعث، ويتم دعمها والمحافظة عليها بواسطة قوى اقتصادية واجتماعية داخلية فى البلد الذى يمر بمرحلة التصنيع .

(٢) ان السوق المحلى يلعب دورا اساسيا بالنسبة لتصريف المنتجات الصناعية المنتجة .

(٣) ان الدولة المعنية تشمل فى ارجائها قاعدة عريضة من الصناعات بما فى ذلك صناعة السلع الرأسمالية ذات الاهمية الاقتصادية الاستراتيجية .

(٤) ان رأس المال الاجنبى لا يسيطر على عملية التصنيع .

(٥) ان الدولة التى هى فى طور التصنيع تملك الفرصة لتقلد ، أو تطور أو على الاقل تختار التكنيك الانتاجى الاكثر تناسبا مع مواردها .

أن عددا من الشروط قد يكون ضروريا لتحقيق مثل هذا النموذج للتصنيع ، وتتعلق بعض هذه الشروط بحجم السوق وحجم الدولة . ان تكامل عدد من الدول الصغيرة قد يصبح شرطا ضروريا فى بعض الحالات . ان تحقيق اصلاح زراعى جذرى هو شرط اولى ضرورى لتحقيق مثل هذه الاستراتيجية . كما يتطلب الامر اتخاذ الاجراءات التنظيمية اللازمة لتجميع وتحقيق تراكم الفائض المحتمل واستخدامه استخداما منتجا . ومن الضرورى أيضا الحد من انماط الاستهلاك التى لا تتمشى مع القدرة الانتاجية للدولة ولا مع الدخل المتوسط للفرد فيها . كما يشترط الا تكون الحكومة خاضعة لنفوذ القوى المحلية المعادية للتصنيع او للمصالح الاجنبية .

ومن الموكد أن هذه الشروط قد يمكن تحقيقها بدرجة ايسر فى اطار ثورة اشتراكية . ولكن تحقيق هذه الثورة قد لا يكون شرطا ضروريا فى كل الاحوال .

وبغض النظر عما اذا كان تحقيق ثورة اشتراكية هو شرط ضرورى للتنمية المستقلة أم لا ، فان حالة التبعية لا يتم تصفيتها بمجرد حدوث التغيير فى السلطة . ان تصفية حالة التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى هو عملية قد تستغرق وقتا طويلا وعملا شاقا .

د ـ ان الجدل حول ان الاقتصاديات التابعة لا بد وأن تواجه الركود بعد فترة قصيرة وان التطور الرأسمالى غير ممكن فى حالة التبعية ، قد حسم بواسطة وقائع الحياة ذاتها كما تم رفضه منطقيا بواسطة العديد من النقاد .

أن قبول مقولة التبعية لا يعنى بالضرورة القبول ببعض أو كل النتائج التى وصل اليها كتاب نظرية او مدرسة التبعية . ان كاردوزو وبالما مثلا قد وجدا كليهما ان مقولة التبعية هى مقولة مفيدة فى التحليل الاقتصادى ولكن كل منهما قد انتقد بشدة النتائج التى وصل اليها بعض الكتاب حول الركود او استحالة التطور الرأسمالى . ان التنمية مع التبعية ممكنة كما ان التنمية المستقلة ممكنة ايضا ، بل ان التنمية مع التبعية قد تكون أسهل فى الاجل القصير فى بعض الاحيان .

(أن التنمية مع التبعية تتصف بوجود كل تناقضات المجتمع الرأسمالى ، وأن كانت هذه التناقضات قد تأخذ شكلا خاصا فى الاقتصاديات الرأسمالية التابعة . وتتضمن هذه التناقضات فى العادة ان النمو الاقتصادى يصاحبه فى نفس الوقت زيادة حدة الفروق بين الدخول واستمرار فقر الجماهير ، وزيادة حدة البطالة ، وغياب التجديدات او الاختراعات التكنولوجية المحلية والخضوع للتقلبات الاقتصادية الدولية ، وانتشار الاستهلاك الترفى .)

ان وجود مثل هذه التناقضات لا ينفى ان التطور الرأسمالى فى التخوم يظل ممكنا ولكن طبقا لشروطه الخاصة .

هـ — وكما وضح فيما سبق ، فانه لا توجد نظرية واحدة عن التبعية بل ان عددا من المداخل المختلفة قد استخدم لتحليل نفس المقولة . وعلى أحسن الاحوال فاننا يمكننا فقط الحديث عن وجود ما يمكن ان يطلق عليه مدرسة التبعية . ان ما هو مشترك بين المداخل المختلفة لهذه المدرسة هو محاولة تحليل ظاهرة التخلف والتنمية فى اطار تاريخى من وجهة نظر مختلف العلوم الاجتماعية ، ومع التركيز على الطبيعة السياسية - الاجتماعية للعلاقات الاقتصادية . ان كل المداخل تناقش التنمية فى التخوم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النظام الرأسمالى الذى يتجه أكثر فأكثر نحو الدولية ، وتطرح هذه المداخل ان المركز الحركى للنظام يقع خارج اقتصاديات التخوم وان تطور هذه الاقتصاديات يتحدد فى اطار التطورات العامة للنظام فى المركز . وبينما حاولت بعض الدراسات ان تصل الى وضع قوانين عامة لتطور النظام فى مجموعه فان دراسات أخرى اقتصرت على بحث حالات محددة ومعينة . وفى رأينا ان محاولة وضع نظرية عامة قد فشلت لان هذه النظريات تخالف الواقع فى العديد من الحالات ولانها فى كلمات بالما " ذات طبيعة شكلية ميكانيكية مما يجعلها ستاتيكية وغير تاريخية " .

وعلى العكس من ذلك فان دراسات الحالات المعينة وخاصة دراسة العلاقات الطبقية والهيكل الطبقى قد قدمت مزيدا من الفهم للظواهر حيث تركز على العمليات التاريخية المحددة التى تغلغل خلالها رأس المال الى اقتصاديات الدول المعنية ، وكيف أثر هذا التغلغل على هيكل الاقتصاد فيها. أن مثل هذه الدراسات تعتبر قاعدة لتطوير استراتيجيات للتنمية ترتبط بالظروف المعينة السائدة فى مجتمع محدد بدلا من الشعارات العامة التى قد لا تكون قابلة للتطبيق فى اى مكان .

١٠ - ان الدول العربية مثلها مثل باقى دول العالم الثالث قد تعرضت للغزو والسيطرة بواسطة الدول الامبريالية فى المركز . ومنذ ذلك الوقت تأثر تطورها بتطور النظام الرأسمالى العالمى . على أنه قد يكون من الضرورى هنا ان نؤكد ان السيطرة على العالم العربى وتحقيق تكامله مع السوق الرأسمالى العالمى اتخذت طابعا خاصا ، لا بالنسبة للعالم العربى فى مجموعه فحسب ، بل ايضا بالنسبة لكل دولة او مجموعة من الدول فيه حيث تمت السيطرة بشكل مختلف بين قطر وآخر .

ان فهم أسباب التخلف وامكانيات التنمية لا يمكن ان يعتمد على تكرار حقيقة ان الدول العربية تتصف بالتبعية الاقتصادية ،ولا انها تعانى من نفس المشاكل التى تعانى منها دول العالم الثالث الاخرى . ان دراسة محددة للطرق الخاصة التى تم بها دمج الدول العربية المختلفة فى السوق الرأسمالى ، وكيف أثر هذا الدمج على الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى هذه البلاد تعتبر ضرورة لفهم ما يحدث فى واقعنا المعاصر ولاقتراح السياسات التى قد تساعد فى بناء اقتصاد عربى متطور ومستقل .

ان البلاد العربية بعد ان نهبت بواسطة الامبراطورية العثمانية لمدة تزيد عن ثلاثة قرون قد وقعت فريسة للغزو الاجنبى ولسيطرة رأس المال فى فترات مختلفة وبطرق مختلفة خلال قرن أمتد من اوائل القرن التاسع عشر الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ان بعض الدول مثل الجزائر قد تعرضت للاستعمار الاستيطانى ،وقد تم تحطيم اقتصادها التقليدى عن طريق استخدام القوة السافرة والوحشية وتم على أثر ذلك اقامة اقتصاد حديث بواسطة المستعمرين مع بقاء الاقتصاد المتخلف التقليدى فى المناطق الداخلية بالبلاد . ان مثل هذه التطورات حدت من امكانية نمو برجوازية وطنية قوية. وقد تم التحرير نتيجة لحرب ثورية طويلة خاضها فلاحوا الجزائر وطبقاتها العاملة .

وعلى العكس من ذلك فان الاستعمار قد اكتفى فى بعض المناطق ، مثل منطقة الخليج بان يقيم حامياته العسكرية هناك ليحمى الامبراطورية البريطانية ولمنع اى قوة منافسة (عربية او غير عربية) من استخدام هذه المناطق لتهديد السيطرة البريطانية . ولم تبذل اية جهود لدمج المنطقة فى السوق الرأسمالى العالمى الا بعد اكتشاف النفط . ومنذ ذلك الوقت ابتدأت عملية الدمج بسرعة غيرعادية لم تعرف من قبل . ولتسهيل استمرار السيطرة ، وبقائها حتى بعد الاستقلال الرسمى انشئت عدد من الدول

المدينية ذات الحجم المحدود من السكان . وقد بقيت السلطة وركزت فى يد الصفوة التقليدية ، ونصحت السلطات الاستعمارية بتطبيق سياسة للرفاه الاقتصادى من اجل المحافظة على النظام الاجتماعى ولمنع اى امكانية للنضال الثورى ، ولبناء عوائق فى طريق اى محاولات للوحدة العربية .

وقد تم تغلغل رأس المال وسيطرته على الاقتصاد فى بعض البلاد العربية قبل الاحتلال الاجنبى . فقد تبع العلم رأس المال فى كل من حالتى مصر وتونس حيث أدى الاحتلال الى ايقاف المحاولات التى كانت قد بدأت بالفعل للتصنيع والتنمية .

وقد كانت منطقة الهلال الخصيب هى آخر المناطق التى تم احتلالها بواسطة دول المركز . ولكن تغلغل رأس المال الاجنبى بدأ فى المنطقة وهى بعد تحت السيطرة العثمانية . ان المنطقة التى كانت مهدا لحركة البعث العربى ولايديولوجية الوحدة العربية ، قد حررت من السيطرة التركية فى النهاية خلال الجهود العربية ذاتها لتجد نفسها تخضع مرة أخرى للاحتلال الاجنبى وللتقسيم بين القوى المنتصرة فى الحرب العالمية الاولى أى بين بريطانيا وفرنسا . وأنشئت الدول والامارات والممالك لا على أسس تاريخية بل على أساس من الاتفاقات السرية التى تمت بين الدول المسيطرة . وبالاضافة الى ذلك فان جزءا هاما من هذه المنطقة كان قد بذل به وعدا لحركة استعمارية استيطانية جديدة وهى الحركة الصهيونية ، مما أدى فى النهاية الى استزراع دولة غربية توسعية فى وسط العالم العربى . ويمكن القول ان العالم العربى فى مجموعه قد أخضع فى النهاية لسيطرة الدول الرأسمالية فى المركز وتم ادماجه فى السوق الرأسمالى . على أن الطريق الذى اتخذه التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربية لم يتأثر فقط بالتطور التاريخى للنظام الرأسمالى فى مجموعه بل ان هذا التطور قد تأثر كذلك بعوامل داخلية متعددة بما فى ذلك مدى التطور السابق لقوى الانتاج فى كل دولة ، وعلاقات الانتاج التى كانت سائدة ، والهيكل والعلاقات الطبقية . وقد تفاعلت العوامل الخارجية والداخلية مع بعضها البعض بطريقة جدلية مؤثرة على بعضها البعض . فبينما بقى الهيكل القبلى التقليدى سائدا فى بعض الدول لفترة طويلة ، حطمت طبقات اجتماعية معينة بالقوة السافرة فى مناطق اخرى ، واستمرت سيطرة القوى الاقطاعية فى بلاد اخرى وتحالفت مع القوى الاجنبية المسيطرة فى استغلال

فقراء ومتوسطي الفلاحين . وقد سيطر رأس المال الاجنبي على التجارة الخارجية بشكل كامل في بعض البلاد بينما برزت طبقة كومبرادورية في بلاد أخرى وقامت بدور الوسيط بين رأس المال الاجنبي والاقتصاد الوطني . وكانت هذه الطبقة في حالات كثيرة من بين الاقليات التي وضعت تحت حماية المستعمر الاجنبي . وقد نمت البرجوازية الوطنية بمعدلات مختلفة في الدول المختلفة . وقد تطورت الصناعة التحويلية بشكل أسرع عندما حدث خلل او انقطاع في طرق الامداد العادية خلال الحربين العالميتين ، وذلك حيث توفرت القوى العاملة الماهرة التي مكنت من انشاء عدد من الصناعات اللازمة والقادرة على امداد الجيوش والمدنين باحتياجاتهم.

ان حركة المقاومة العربية والنضال من أجل تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي لم تتوقف قط . ولكن النضال اتخذ طابعا أكثر عمقا واتساعا بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الدول التي امكن فيها تكوين تحالف وطني مضاد للاستعمار يضم الطبقات الوسطى والفلاحين والعمال . وقد لا يكون من الضروري ان نؤكد على ان العدوان الاستعماري في السويس قد أدى الى تعميق النضال ضد الامبريالية من جانب والى محاولات متعددة بواسطة القوى الامبريالية لافشال هذا النضال من الجانب الاخر . وبينما كانت مصر ، التي قادت النضال في هذه المرحلة تحاول تصفية سيطرة رأس المال الاجنبي عن طريق تأميمات متتابعة ، وعن طريق تنمية مخططة تهدف الى بناء قاعدة صناعية واقتصادية مستقلة ، وعن طريق تشجيع حركة التحرر العربي في الدول الاخرى ، فان القوى الامبريالية حاولت ابقاء سيطرتها عن طريق الاسراع بعرض الاستقلال الشكلي على بعض الدول ، وعن طريق خلق عدد من الدول المدينية ، وعن طريق منح الصفوق الحاكمة في هذه البلاد جزء من الارباح الناتجه عن استغلال الموارد الطبيعية .

ولقد اتبع المثال المصري بواسطة عدد من الدول الاخرى التي استمرت في النضال من أجل تصفية السيطرة الاقتصادية للدول المتقدمة ومن أجل تحقيق عدة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية . فقد قامت سوريا والعراق والجزائر وأخيرا ليبيا واليمن الديمقراطية بانشاء قطاع عام ازداد اتساعا كما اتبعت سياسات للتصنيع السريع وحاولت تطبيق نوع من التخطيط الشامل.

وقد اعتمدت دول أخرى على رأس المال الاجنبي ، وعلى ميكانيكية السوق ، ومبادرات رأس المال المحلي لتحقيق نمو اقتصادي سريع وللمساعدة في تحقيق استقرار سياسي واجتماعي للهيكل السائد .

وبينما ادت الاتجاهات الخاطئة فى التخطيط وتبنى الصفوة لنمط للحياة لا يتوافق مع ثروة ودخل البلاد واعباء الصراع ضد الامبريالية، الى صعوبات كبيرة فى طريق بناء اقتصاد مستقل ذاتى التوجه فى بعض البلاد مثل مصر وسوريا ، فان زيادة الطلب على النفط بواسطة الدول الصناعية والزيادة السريعة فى انتاج النفط فى عدد من الدول المحدودة السكان ، وارتفاع اسعار النفط بدء من السبعينات أدى الى تمايز كبير بين الدول العربية والى انقسام الدول العربية الى عدة مجموعات . وقد اصبح التمايز اشد حدة بعد الارتفاع الذى تم فى اسعار النفط كنتيجة للموقف المشترك الذى اتخذته الدول المصدرة للنفط خلال وبعد حرب ١٩٧٣ .

ويمكننا ان نميز مجموعات عربية مختلفة على اساس من عدد من العوامل كتوفر عوامل الانتاج ، والاختلاف فى المستوى الثقافى ، وفى المستوى التكنيكى والادارى ، كما يمكن ان يتم التقسيم على أساس الاختلاف فى الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان او على أسس سياسة وايديولوجية . وقد وجدنا أنه من المفيد ان نميز بين المجموعات العربية التالية على أساس من دور النفط ومدى توفر الموارد الاخرى ، ومدى ما حققته الدول من تنمية اقتصادية .

<u>أولا</u> — الدول العربية الغنية المنتجة والمصدرة للنفط

(أ) الدول محدودة السكان والتى تعانى نقصا فى قوى العمل الماهرة والتى لا تتوافر لها موارد أخرى ذات أهمية اقتصادية باستثناء النفط، ولكنها تتمتع بدخل عال بالنسبة للفرد الواحد من السكان وتحقق فائضا ضخما فى ميزان المدفوعات وتراكم احتياطيا كبيرا لها فى الخارج .

ان معظم هذه الدول تتبع الطريق الرأسمالى فى التنمية . وبالاضافة الى استثمارها فى تطوير الهياكل الاساسية وقطاع الخدمات ، فانها تعمل ايضا على تطوير صناعة تصديرية على أساس من النفط .وتعتمد هذه الدول على الشركات الدولية النشاط لتمدها بالمعرفة الفنية ولضمان الاسواق ، وعلى قوى العمل الوافدة لتوفير العمالة الضرورية . وتضم هذه بصفة خاصة الدول الصغيرة فى منطقة الخليج .

(ب) الدول التى يوجد بها عدد اكبر من السكان ويتوفر لديها موارد زراعية ومعدنية أخرى . وبالاضافة الى العمل على تطوير الهياكل الاساسية وقطاع الخدمات بها فان هذه الدول توجه جزء من دخل النفط لتطوير الزراعة والصناعة بها . وتولد

كل من السعودية وليبيا دخلا كبيرا لا تستطيع امتصاصه داخليا ، ولهذا يتراكم لديهما احتياطيات ضخمة فى الخارج . كما ان كلا الدولتين تعتمد على قوى العمل الوافدة من أجل تحقيق التنمية فيهما .

وعلى العكس من ذلك فان الجزائر والعراق تستخدمان الجزء الاكبر من دخلهما النفطى ، بالاضافة الى مصادر أخرى خارجية من وقت لاخر للاسراع بعملية التنمية الداخلية . ورغم ان العمل الوافد يستخدم فى بعض الحالات الا ان الموارد البشرية المحلية هى المصدر الاساسى للعمل المنتج .

وبينما تشجع العربية السعودية القطاع الخاص ، وتعتمد على مشاركة الشركات دولية النشاط لتحقيق تصنيع البلاد ، وخاصة لتطوير صناعات التصدير، فان الدول الثلاث الاخرى تعتمد على القطاع العام الذى يلعب دورا اساسيا فى التنمية . كما أن مشاركة الشركات دولية النشاط فى الملكية محدودة او ممنوعة، على أن التعاون مع مثل هذه الشركات يتم خلال انواع مختلفة من العقود والاتفاقات . وتحاول كل من الجزائر والعراق بناء قاعدة صناعية متنوعة ذات توجه داخلى الى جانب صناعة التصدير بها .

ثانيا — الدول العربية غير النفطية وهى الدول التى لا تعتمد اعتمادا رئيسيا على النفط حتى ولو كانت من بين منتجيه . وتشمل هذه الدول العربية ٨٠٪ من السكان العرب، وهى تعانى أغلب المشاكل التى تعانى منها دول العالم الثالث الاخرى بما فى ذلك الانخفاض النسبى لمتوسط الدخل بالنسبة للفرد من السكان وتزايد العجز فى موازين المدفوعات ، وتزايد عبء خدمة الدين . ويمكن ان يميز فى اطار هذه الدول بين مجموعتين :

(أ) الدول الاقل نموا والتى تتضمن السودان والصومال وموريتانيا فى افريقيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية فى آسيا وتتميز اقتصاديات هذه الدول بانخفاض شديد فى الدخل بالنسبة للفرد الواحد من السكان وبسيادة الاقتصاد التقليدى خاصة فى قطاع

الزراعة ، وبضآلة القطاع الصناعى على الاخص فى الصناعات التحويلية ، واعتمادها الكبير على تدفقات رأس المال الاجنبى لتمويل التنمية كما تتميز ايضا بنقص فى العمالة الماهرة .

(ب) الدول العربية الاخرى والتى تتضمن سوريا ولبنان والاردن فى آسيا ومصر وتونس ومراكش فى افريقيا . وتضم هذه الدول اكثر من ٥٠٪ من السكان العرب وهى الدول الاكثر غنى فى الموارد البشرية الماهرة وهم يضمون الدول التى بدأت قبل غيرها فى التنمية والتصنيع . وكانت هذه المجموعة من الدول تنتج أكثر من ٧٠٪ من مجمل انتاج الصناعات التحويلية حتى عام ١٩٧٢ .

ويمكن ان نميز بين نموذجين للتنمية سادا فى هذه الدول خلال الستينات والجزء الاول من العقد الحالى . فهناك الدول التى كانت تعتمد على نوع أو آخر من التخطيط الشامل والتى يلعب القطاع العام فيها دورا قياديا فى التنمية مع بقاء القطاع الخاص وان كان ذا دور اكثر محدودية والتى حاولت ان تحد الى درجة كبيرة اى دور للاستثمارات الاجنبية المباشرة . وينطبق هذا النموذج على حالة كل من مصر وسوريا . وقد حاولت كلا الدولتين التسريع بعملية التصنيع فيهما باتباع استراتيجية الاحلال محل الواردات وبالتعاون بصفة اساسية مع الدول الاشتراكية فى شرق اوروبا .

ومن ناحية أخرى فإن الدول الاربعة الاخرى اعتمدت بدرجة او بأخرى على ميكانيكية السوق وشجعت المبادرة الذاتية للرأسماليين المحليين ولرأس المال الاجنبى ايضا . ورغم نمو القطاع العام فى هذه الدول الا ان نشاطه قد بقى مركزا فى مجال المرافق العامة وفى القطاعات التى يتردد رأس المال الخاص فى الاستثمار فيها .

وباستثناء لبنان فان هذه الدول جميعها قد عانت من العجز فى موازين مدفوعاتها ومن معدل منخفض لادخاراتها والاعتماد على المساعدات والقروض الاجنبية لتمويل جزء هام من الاستثمارات الرأسمالية فيها .

ورغم ان بعض الدول اتبعت اسلوب التخطيط المركزى بينما اتبعت الاخرى ميكانيكية السوق، فان نموذج التنمية لم يختلف كثيرا بين كلا المجموعتين ولم تستطع أى من المجموعتين ان تحد من اعتمادها على رأس المال او المساعدات الاجنبية .

وقد أدت أعباء الحرب مع اسرائيل بالاضافة الى تجمع فوائض مالية ضخمة لدى عدد محدود من البلاد العربية الى تغيير فى اتجاهات التنمية فى البلاد التى اتبعت اسلوب التخطيط المركزى . ففتح المجال واسعا أمام الاستثمار العربى والاجنبى ووجهت الصناعة أكثر فأكثر فى اتجاه بناء صناعة تصديرية . ودعيت الشركات دولية النشاط للمساهمة فى تنمية البلاد وخاصة فى حالة مصر .

ملاحظات ختامية :

ان التطورات فى البلاد العربية خلال العقدين الماضيين تثير عددا من الاسئلة التى قد يكون من المفيد ان يحاول الرد عليها من وجهة نظر منظرى مدرسة التبعية .

أ ـ ان التبعية قد ارتبطت فى أغلب الكتابات بحاجة الدول النامية الى رأس المال الخارجي للمساعدة فى احداث التنمية بها . وقد قيل بان هذه التبعية تميل الى الزيادة بدلا من ان يحد منها وذلك لان الصفوة قد اتبعت نمطا للحياة لا يتوافق مع مدى نمو القوى الانتاجية فى البلاد النامية .

ان عددا من بلاد النفط العربية الغنية قد تمكن من تجميع فوائض كبيرة تستثمرها الان فى الدول المتقدمة . ورغم الاستهلاك الترفى السائد فى هذه البلاد فانها تحقق معدلا مرتفعا للادخار وفائض فى ميزان المدفوعات . فهل أدى ذلك لان تصبح هذه الدول أقل تبعية من غيرها ؟

ان الملاحظ ان هذه الدول لا تعتمد اعتمادا كليا على المعرفة الفنية للدول الصناعية المتقدمة وحسب ، بل أنها بالاضافة الى ذلك لا تجد الامان بالنسبة لاستثماراتها الا بمشاركة الشركات الدولية النشاط او باستثمار اموالها فى اسواق رأس المال فى البلاد المتقدمة . وحتى عندما تستثمر هذه البلاد فى العالم الثالث فان ذلك يتم فى كثير من الاحيان خلال وساطة المؤسسات المالية الدولية ، حيث ان مثل هذه المشاركة تقدم قدرا من الضمان لاستثماراتها لا تستطيع هذه الدول ان تحققه بذاتها .

ب ـ ان الملاحظة السابقة تثير سؤالا آخرا عما اذا كانت ظاهرة التبعية تعود أساسا الى الهيكل الاقتصادى السائد فى دول التخوم ، أو انها تتم نتيجة لاختيار سياسات معينة بواسطة الطبقات الحاكمة التى تملك حق اصدار القرار. حقا ان الدول العربية جميعها بما فيها اكثرها غنى وثروة قد ورثت هيكلا اقتصاديا يعتمد اعتمادا رئيسيا ان لم يكن كاملا على استخراج وتصدير سلعة واحدة هى النفط فى حالة الدول النفطية . كما انه من الصحيح ايضا ان الموارد البشرية فى هذه البلاد تنقصها المهارات والمعرفة الفنية اللازمة لتشغيل الصناعات القائمة . ناهيك عن تطوير صناعات جديدة . كما انه من الصحيح ايضا ان عددا من هذه الدول هو من الصغر بحيث يستحيل عليها بناء صناعة متوازنة داخل حدودها القطرية او الاعتماد اساسا على السوق الداخلى للطلب على صناعاتها . ولكن من المهم ايضا أن ندرك ان المشاركة مع الشركات الدولية النشاط والتعاون الوثيق معها واتخاذ دور التابع للرأسمالية الدولية ليس هو البديل الوحيد أمام هذه الدول . فتستطيع الدول العربية التى تتمتع بفوائض مالية كبيرة ان توجه فوائضها هذه لتسريع عملية الوحدة العربية والمساعدة فى بناء سوق عربى موحد ومتكامل يمكن لاقطارها النمو فى اطاره . كما ان لها الخيار فى أن تستخدم الفوائض التى استطاعت الحصول عليها وما تعطيه لها من قوة فى المجال الدولى للدفاع عن مصالح دول التخوم فى مواجهة الدول المتقدمة .

ان اختيار السياسات يرتبط فى الاساس بالهيكل الاجتماعى وهيكل السلطة فى البلاد المعنية . فحيث تكون السلطة فى يد عناصر تقليدية او اقطاعية او شبه اقطاعية فانهم يميلون الى اختيار سياسات للتنمية تحفظ لا امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل وتمكنهم ايضا من ان يحكموا دون مشاركة الجماهير فى السلطة والثروة .

أما الانظمة الاكثر شعبية فهى تميل فى العادة الى اتباع سياسات تحاول عن طريقها الحد من تبعيتها للمركز وبناء قاعدة صناعية مستقلة بدرجة او أخرى .

جـ ــ ان السياسات التى تؤدى الى تكامل دولة عربية معينة واندماجها أكثر فأكثر فى السوق الرأسمالى والتى تحافظ على حالة التبعية لا تؤدى بالضرورة الى الركود او ابطاء عملية النمو . بل على العكس فان عددا من الدول التى تدعو الشركات دولية النشاط وتشجعها على تنمية الصناعة بها والتى تعتمد على قوى العمل الوافدة هى من بين الدول التى تحقق أعلى معدل للنمو . ومن الملاحظ ان الشركات الدولية النشاط قد استجابت بدرجة أكبر لحافز انخفاض اثمان الطاقة عن حافز انخفاض الاجور .

د ــ ان ما قامت به منظمة الدول المصدرة للنفط من فرض سعر للنفط يقرب من سعر التكلفة البديلة ، والذى يعتبر فى ذاته مؤشرا على امكان تحقيق درجة اكبر من الاستقلال بواسطة دول العالم الثالث قد أدت على النقيض من ذلك الى دفع عدد من الدول العربية فى اتجاه مزيد من التبعية .

ان زيادة الدخل فى البلاد النفطية العربية قد اعتبر نعمة بالنسبة للبلاد العربية جميعها . فبينما تستطيع الدول العربية النفطية التى حققت فوائض كبيرة ان تندفع فى طريق تحقيق تنفيذ خطط اقتصادية تمكنها من تحقيق معدل عال ومستمر للتنمية ، فان الدول غير النفطية كذلك يمكنها أن تجنى فوائد من تدفق الموارد اليها من البلاد العربية ذات الفائض. ولما كانت الدول غير النفطية هى فى نفس الوقت الدول ذات الكثافة السكانية الاكبر فان حرية حركة عوامل الانتاج لابد وان تؤدى الى فائدة كلا المجموعتين .

أن التجربة توضح ان افتراض الفوائد المتماثلة لكلا المجموعتين ليس صحيحا بالضرورة . ان هجرة القوى العاملة من البلاد ذات الكثافة السكانية الاكبر الى الدول العربية النفطية كان لها عدد من الاثار السلبية . ان الخلاف الكبير فى الدخول بين البلاد العربية ليس عامل جذب فقط لاولئك الذين لا يجدون عملا انتاجيا خلاقا فى بلادهم بل ايضا وبالدرجة الاولى للعمال المهرة والمهنيين الذين تعانى البلاد المصدرة للعمالة من النقص فيهم . على أن ما هو اكثر أهمية ان الخروج الواسع للقوى العاملة من دول مثل مصر وسوريا والاردن والسودان الى دول الخليج وليبيا قد أثر فى نمط الاستهلاك فى هذه الدول بحيث أدى فى النهاية الى نقص فى معدل الادخارات المحلية والى مزيد من العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول . ومن ناحية أخرى فأن جزءا هاما من رأس المال العربى الخاص الذى يتدفق من البلاد النفطية

يجد طريقه الى المضاربة وخاصة فى العقارات وفى استيراد السلع الترفيـــــة وبناء المساكن الفاخرة بدلا من ان يستثمر استثمارا منتجا . وبشكل عام فـــأن عددا من الدول العربية الافقر قد أصبحت أكثر اعتمادا من ذى قبل علـــى التدفقات المالية من الخارج وعلى استيراد السلع الاستهلاكية ،وعلـــى التكنولوجيا المستوردة كنتيجة لهذه المرحلة النفطية .

تعقيب علـــــــــى

بعض الملاحظات حول مقولة التبعية الاقتصادية وأهميتهـــــا للتنميــــة الاقتصادية العربيـــــة

للدكتور سـليم ياسين

سيتناول هذا التعقيب بعض الخواطر حول كل من الاقسام الثلاثة الـــتي أمكن تبويب ملاحظات السيد الدكتور ابراهيم عبد الله فيها وهــي :

القسم الاول الذى تناول فيه عرض مقولة التبعية التي طورت من قبـــل المدرسة الاقتصادية في امريكا اللاتينية كتفسير لحالة التخلف في دول تلـــك المنطقــــة .

القسم الثاني الذى فيه عدد من الملاحظات العامة حول مقولة التبعيــة والموضوعات التي أثارها الكتاب من هذه المدرســـة .

والقسم الثالث والاخير الذى تناول فيه السيد الدكتور ابراهيم عبد اللـــه بعض الخصائص لوقائع التطور في الاقطار العربية ،مع الاشارة الى مدى صلاحيـــة أو عدم جدوى تفسير التخلف فيها بمقولة التبعيـــة .

القســـم الاول :

١-١ في هذا القسم قدم السيد الدكتور عرضا تحليليا لمعظم افكار مدرســـة التبعية بشقيها المكتوب من قبل من يطلق عليهم الهيكليون والماركســيون الكلاسيكيون منهم والمحدثون موضحا مميزات كل منهما ،ومع الاشارة الــى أن الجميع يبدأون من فكرة واحدة ،هي أن كلا من التنمية والتخلف همـــا هيكلان جزئيان من نظام واحد ،وهو النظام الرأسمالي العالمــي .

١-٢ ولا شك في أن ماقدمه الزميل في هذا القسم يعتبر عرضا قيما يتميز بالوضوح والدقة مع التسلسل المنهجي الموضوعي ،اذ تناول ما أورده كل من كتاب هذه المدرسة ،وما أثاره الكتاب الاخرون من تحليل مكمل أو مناقض والصيغ التي انتهت اليها أهم أفكار هذه المدرسة .

وكذلك الامر بالنسبة لما خلص اليه السيد الدكتور ابراهيم عبد الله من أن المساهمة الرئيسية لمدرسة التبعية تتجلى في ابراز تأثير العوامل الخارجية والتاريخية على منجزات التنمية واستخدام المدخل التاريخي والقاء المزيد من الضوء على العلاقة بين المركز والتخوم ، وعلى طبيعة النظام القائم لتقسيم العمل الدولي وعلى عدم المساواة المتضمنة فيه ،الامر الذى فتح الطريق للمحاولات المبذولة من أجل اعادة تشكيل النظام الاقتصادى العالمي ولبناء نظام جديد أكثر عدالة . وتبدو أهمية هذه المساهمة اذا تذكرنا ،كما أشار الزميل ، أن التفكير الاقتصادى الذى كان سائدا قبل ظهور هذه المدرسة وباستثناء الكتابات الماركسية كان في الاساس لا تاريخيا واستاتيكيا (ساكنا) .

١-٣ ومع اقرارنا بما للتبعية من آثار على مدى النجاح أو الفشل الذى تحققه جهود التنمية في العديد من الحالات ،نرى أنه لا بد من التأكيد على أن تحليل كتاب هذه المدرسة لفشل جهود التنمية في ضوء مانجم عن استراتيجية التصنيع في بلدان امريكا اللاتينية ،وما حققته تلك الاستراتيجية يغفل تحليل منعكسات جانب آخر ،ألا وهو الهدف الرئيسي الذى تبنته دول امريكا اللاتينية في استراتيجيتها التصنيعية :
" التصنيع عن طريق الاحلال محل الواردات ،والتي كانت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية قد أوصت بتبنيها " .

من المعلوم أن لاستراتيجيات التصنيع طرقا متعددة ،كما وأن اتجاهات التنمية الصناعية يمكن أن تهدف الى كل أو بعض الاهداف التالية :

أ - تنمية الانتاج الصناعي ،وزيادة الدخل منه ،ورفع نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي .

ب - تطوير البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني بزيادة قدرته على تحقيق تنمية ذاتية مستمرة .

جـ - تحقيق التكامل الانتاجي بين الصناعة والزراعة والقطاعات الاخرى .

د - تصنيع الخامات المحلية قبل تصديرها لزيادة الدخل الوطني من الصادرات.

هـ - توسيع فرص الاستخدام المنتج في الصناعة وزيادة العمالة .

و - تطوير وتحديث الصناعات القائمة ،وانشاء صناعات لاستثمار الثروات الزراعية والتعدينية .

ز - تنمية صناعات بدائل المستوردات .

ومن المعلوم أيضا بأن هذه الاهداف قد تتعارض مع الظروف الداخلية والمحيطة في بعض البلدان ،كما وقد تتكامل في اطار الظروف الداخلية والمحيطة بالنسبة للبلدان الاخرى . وبالتالي فان نجاح جهود التنمية يتوقف،من جملة ما يتوقف عليه ، على اختيار مزيج متناسق من الاهداف الذى يتطلب بدوره اختيار مزيج معين من الصناعات ومزيج من المنتجات.

وهنا لابد من التساؤل عن آثار التصنيع عن طريق الاحلال محل الواردات،بحد ذاته ،الذى تبنته دول امريكا اللاتينية وعن مدى جدواه وكفاءته بالنسبة لكل منها وعن منعكساته على تبعيتها الاقتصادية وتطور مدى هذه التبعية ،وبالتالي الاثار السلبية والايجابية لذلك .

وتزداد أهمية هذا التساؤل وبالتالي التحليل الذى يستوجبه اذا ما أشرنا الى أن اقامة الصناعات المحلية لبدائل المستوردات على أسس غير اقتصادية يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج مع انخفاض انتاجية العمل ،الامر الذى يحول دون تحقيق هدف زيادة الدخل الوطني من انتاج بدائل المستوردات.

وهذا ما أشار اليه الزميل ، بصورة عابرة ،عند ما عرض رأى " سنكل " من أن دول امريكا اللاتينية أصبحت تعتمد بالكامل على علاقتها الاقتصادية الخارجية كنتيجة لأربعة عوامل منها نوعية التصنيع الذى تم ،ومن أن نموذج التصنيع على أساس الاحلال محل الواردات يميل الى الركود بعد فترة معينة .

١-٤ أشار الزميل الى مفهوم " الطابع التقدمي للرأسمالية" وبين أن التقدمية طبقا للينين يمكن تلخيصها في موضوعين اثنين :

١- زيادة في القوى الانتاجية في العمل الاجتماعي .
٢- وزيادة في الطابع الاجتماعي لهذا العمل .

وأفاد بأنه طبقا لرأى " بالما" فان كلا الشرطين يتم تحقيقهما في اطار التنمية الرأسمالية في التخوم. واكتفى بايراد ماتضمن القول بأن بروز التناقضات ليس دليلا على عدم امكانية التحقق .

وبهذا ترك القارئ بدون التحليل الموضوعي الذى يوضح ذلك أو الواقعة الاقتصادية التي تبرزه ، وبالتالي لم يكن بالامكان ابداء الملاحظات أو الاقتناع ضمن ماقدم .

القسم الثاني :

الملاحظات العامة حول مقولة التبعية والموضوعات التي أثارها الكتاب من هذه الدراسة .

٢-١ أشاطر السيد الدكتور ابراهيم عبدالله الرأى ، كما وأعتقد أن الكثيرين يشاطرونه ذلك ، في أن حالة التبعية ليست السبب الوحيد ، وفي كل المجتمعات والظروف للتخلف. كما وأن مقدار التخلف والتطور لا يرتبط نوما ارتباطا طرديا مع مدى التبعية. اذ من المعلوم أن تأثر الجزء بالكل والكل بكل من الاجزاء هو من الدروس الاولى التي تعطى لطلبة التحليل الاقتصادى الكلي ، كما وأن أثر الغابة على كل من شجيراتها ، وأثر كل منها فيها كان ولا زال في ذهن كل منا . ولا شك بأن الواقعتين الاقتصاديتين اليمن ومصر ، التي أوردهما من أفضل الامثلة التي يمكن أن تعطى للاستدلال على ذلك .

ويبدو جليا أن العوامل الداخلية ، من الموارد والثروات الطبيعية المتوفرة والشروط المناخية والشروط الديمغرافية ألخ ، في بعض المجتمعات قد تكون سبب بطء النمو حتى في حال غياب أى سيطرة خارجية .

ولكن لا بد من الاضافة من أن بطء النمو في بعض المجتمعات الاخرى يمكن أن يعزى ، ويجب أن يعزى على الاقل قسم منه ، الى كل أو بعض من استراتيجية التنمية الصناعية أو أساليب وأدوات التخطيط والبرمجة الصناعية أو سياسات تلك التنمية . ولا شك بأن سياسات معينة قد تساعد في التسريع لتحطيم صلات التبعية وبناء اقتصاد مستقل كما أن سياسات أخرى قد تنتج عكس ذلك .

٢-٢ أورد السيد الدكتور ابراهيم عبد الله مفهوم التنمية المستقلة وأشار الى أن التنمية المستقلة ترتبط بشكل اساسي بما يمكن أن يطلق عليه سياسة التصنيع المستقل وتبنى شروط سنكليف الخمسة لهذا التصنيع.

وترك هذا في ذهني خاطرتين : الاولى ماذا نعني بالتنمية المستقلة ، بصورة عامة ، وبالنسبة لاقطار الوطن العربي بصورة خاصة . والثانية اذا راجعنا تاريخ الوقائع الاقتصادية فالى أي مدى نجد توافر شروط سنكليف الخمسة في تجارب البلدان التي خطت بعض الاشواط في مجال التنمية الصناعية بصورة عامة ، والى أي مدى وكيف يمكن تحقيقها بالنسبة لاقطار الوطن العربي .

٢-٣ بين الزميل السيد الدكتور ابراهيم عبد الله أن التنمية مع التبعية ممكنة ، وأضاف أن التنمية مع التبعية قد تكون أسهل في الاجل القصير.

وفي رأيي أن ذلك ربما كان صحيحا ، ولكن لا يمكن أن يتم الا بشروط خاصة قد لا يرغب فيها ، كما وأن التكلفة في الاثار التي تترتب على ذلك قد تكون أكبر من الفائدة التي تجنى على الاقل في بعض الحالات. وقد أشار الى ذلك عندما استدرك قائلا " ان التنمية مع التبعية تتصف بوجود كل تناقضات المجتمع الرأسمالي ، زيادة حدة الفروق في الدخول واستمرار فقر الجماهير وزيادة حدة البطالة والخضوع للتقلبات الاقتصادية الدولية وانتشار الاستهلاك الترفي " الخ . . . وأضاف " ان وجود مثل هذه التناقضات لا ينفي أن التطور الرأسمالي في التخوم يظل ممكنا ولكن طبقا لشروطه الخاصة" .

وإذا تركنا تحليل صواب أو خطأ ماورد جانبا الان ،لابد من أن نذكر بأن الاهداف العريضة المتعارف عليها للتنمية في القرن العشرين تتجلى في تحقيق الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency والعدالة الاقتصادية Economic Equity والاستقرار Stability وفرص الاستخدام Employment Opportunities ونمو الدخل القومي Economic Growth وفي رأيي أن الاثار والتناقضات التي ترافق التنمية في اطار التبعية وظلال التطور الرأسمالي تقضي على أهداف التنمية وتفرغها من مضمونها .

القسم الثالث :

ملاحظات حول بعض الخصائص لوقائع التطور في الاقطار العربية ، مع الاشارة الى صلاحية أوعدم صلاحية تفسير التخلف فيها بمقولة التبعية .

٣-١ أشار الزميل في مطلع بحثه الى أننا نادرا ما نجد تحليلا للاقتصاديات العربية على أساس من مقولة التخلف ،الا أن الفكرة قد بدأت تتسلل أكثر فأكثر الى كتابات الاقتصاد بين العرب ،والى الوثائق العربية .

ولم أجد عرضا لتسلل هذه الفكرة في كتابات الاقتصاد بين العرب والوثائق العربية ،وبالتالي ما استندت اليه من تحليل أو وقائع ،وكان بودي أن يتناول الزميل ذلك ،ومن ثم يعمل الى اثارة مايراه من تحليل مناقض أو مكمل مع وضع الصيغ التي يراها مناسبة على ضوء ذلك لنتابع مناقشتها وآمل أن يحقق الزميل هذه الرغبة في أبحاث لاحقة .

٣-٢ بالرغم مما أشير اليه (٣-١) فان ملاحظات الباحث - أوضحت بعض الحالات التي لا يمكن أولا يصلح تفسير التخلف فيها بمقولة التبعية .

وفي هذا الصدد خلص الى القول " ان دراسة محددة للطرق الخاصة التي تم بها دمج الدول العربية المختلفة في السوق الرأسمالي وكيف أثر هذا الدمج على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه البلاد تعتبر ضرورة لفهم مايحدث في واقعنا المعاصر ولا قتراح السياسات التي قد تساعد في بناء اقتصاد عربي متطور مستقل " .

وهنا لا بد أن نكون أكثر وضوحا ونقول بأن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذى كان سائدا في بعض هذه الاقطار قد أثر على الطريقة التي تم بها دمج هذه الاقطار في السوق الرأسمالي ،كما لا زال يؤثر على الطريقة التي يستمر فيها هذا الدمج ويتطور ،وبالتالي لا بد من تحليل ذلك وتوضيحه لفهم مايحدث في واقعنا المعاصر ،ولاقتراح السياسات ، لا سيما الطويلة الامد منها ،التي قد تساعد في بناء اقتصاد عربي متطور ومستقل .

٣-٣ بين الزميل أنه بالرغم من أن بعض الدول اتبعت أسلوب التخطيط المركزى بينما اتبعت الاخرى ميكانيكية السوق ،فان نموذج التنمية لم يختلف كثيرا بين كلا المجموعتين .

كنت ولا زلت أتمني على الزميل أن يوضح ذلك النموذج وأثره على التنمية واستقلالها والتصنيع المستقل في كل من المجموعتين .

٣-٤ أخيرا ، يبدو أن مقولة التبعية بصورة عامة وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية العربية بصورة خاصة بحاجة الى اعادة النظر في ضوء الوقائع الاقتصادية التي حدثت في السنوات الخمس الاخيرة ،وبصورة خاصة فيما نجم عنها من رؤوس أموال كبيرة اذا ما أحسن استخدامها أن تبدل من أساليب ومعدلات التطور والتنمية في البلدان الرأسمالية والتخوم ، وكذلك في مدى فعالية تأثير كل منهما في الاخر ان لم نقل عكس القدرة على التأثر والتأثير في هذا المجال .

العناصر الرئيسية لاستراتيجية عربية* للتنمية الزراعية

اعداد
الدكتور مصطفى الجبلي

* ترجمة للنص الانجليزى المقدم للندوة بعنوان :
"Key Elements in An Arab Agricultural Development Strategy"

مقدمـــة

١/١ تعتبر استراتيجية التنمية الزراعيه احدى عناصر عملية التحويل الاقتصادى التي تجرى عن طريق تحديد مجموعة من السياسات العامه ضمن الاطار العام لخطة تطوير شاملة ، ان البحث عن مثل هذه الاستراتيجيه العربيه للتنمية الزراعية يجب ان يلقى اهتماما خاصا من واضعي السياسه في وقت اتخذ فيه موضوع الامن الغذائي ابعادا خاصة ضمن استراتيجية تطور اقتصادى متكامله .

٢/١ ان وضع استراتيجية عربيه للتنمية الزراعيه ليس بالامر السهل في منطقة تتألف من ٢٢ بلدا يختلف من حيث موارده الطبيعيه الزراعيه واحتياطي النفط والغاز وكثافة السكان ومرحله التطور القائمه والنظام الاجتماعي والسياسي .

٣/١ يمكن تصنيف الاقطار العربيه حسب مستوى الدخل الى :—

- اقطار منخفضه الدخل بالنسبه للفرد الواحد (اقل من ٣٠٠ د ولار سنويا) وتشمل هذه الاقطار : مصر والسودان والصومال وموريتانيا وجمهورية اليمن وجمهورية اليمن الشعبيه الديمقراطيه (وتشكل هذه الاقطار حوالي ٥٠٪ من السكان) .
- اقطار منخفضه — متوسطة الدخل وتشمل سورية والاردن والمغرب وتونس(وتشكل هذه الاقطار حوالي ٢٠٪ من السكان).
- اقطار مرتفعه — متوسطة الدخل وتشمل الجزائر والعراق ولبنان وعمان(وتشكل هذه الاقطار حوالي ٢٣٪ من السكان) .
- اقطار عالية الدخل وتشمل المملكة العربيه السعوديه والكويت وقطر والامارات العربيه المتحده وليبيا والبحرين(وتشكل هذه الاقطار حوالي ٧ر٧٪ من السكان).

٤/١ — وتغطي المنطقه مساحه اجماليه تبلغ ١٣٦٠ مليون هكتار منها حوالي ٣٥٠ مليون هكتار ارض صالحه للزراعه و ٢٦٣ مليون هكتار مراعي و ١٦٨ مليون هكتار حراج،وتقدر المساحه المزروعه حاليا بين ٤٧ و ٥٢ مليون هكتار منها اقل من ١٠ مليون هكتار مرويه والباقي تروى بمياه الامطار (حوالي ٨٠٪)،ان اجمالي المياه السطحيه المتوفرة من

الانهار الرئيسيه تقدر بحوالي ٢١٠ مليار متر مكعب يستغل منها حوالي ١١٣ مليار متر مكعب ، ان كثافة المحاصيل منخفضه جدا اذ تبلغ ٦٥٪ والمردود منخفض حتى اذا ما قورن بالمعدل العالمي (مردود الحبوب ١/١ طن هكتار بالمقارنه مع ١ر٨ / طن/هكتار) .

١/٥ـ ان الاقطار العربيه تملك حوالي ٥٥٪ من موارد النفط في العالم و ٢٠٪ من الغاز الطبيعي ومعظم صخر الفوسفات في العالم واحتياطي جيد من مجموعة من المعادن بما في ذلك الكوبلت والمنغنيز والرصاص وخامات الحديد والزنك والكبريت.وتبلغ امكانية صيد الاسماك حوالي ٣ر٥ مليون طن / سنة يصاد منها اقل من ١ مليون طن سنويا .

١/٦ـ ويبلغ اجمالي السكان حوالي ١٥٢ مليون والدخل القومي الاجمالي حوالي ١١٢ مليار دولار ودخل الفرد حوالي ٧٥٠ دولار في السنه. وتعاني الجماهير من الاميه (حوالي ٧٦٪)،والخدمات الصحيه السيئه وتسهيلات السكن غير الملائمه والازدحام وسوء التغذيه .

١/٧ـ ولا تزال اساليب الزراعه التقليدية وغير الفعالة سائده في كافة الاقطار العربيه تقريبا.بالاضافه الى ذلك فان الزراعه المرويه بمياه الامطار تخضع الى تقلبات عنيفه في المناطق وفي المردود من سنه لاخرى .

١/٨ـ وتشغل الحبوب حوالي ٦٥٪ من المساحه المزروعه والقمح القسم الرئيسي من هذه المساحه (اكثر من ٦٠٪)،وتشغل القطاني ٤ر٤٪ والخضار ٢ر٩٪ والاشجار المثمره ٩٪ وتشغل المحاصيل الصناعيه الليفيه ٤ر٢٪ والمحاصيل الزيتيه ٥ر٥٪ والمحاصيل الكرمه ٦ر٪،ولا تزرع المحاصيل العلفيه في معظم الاقطار العربيه الى حد قابل للقياس باستثناء مصر وجمهورية اليمن (في مصر ٢٦٪ وفي اليمن ٧٪ من المساحه المزروعه) .

٢ ـ <u>التفكير العربي المعاصر بالنسبه للتنميه الزراعيه</u>

٢ / ١ لقد جرى تحول هام في مفهوم وسياسات التنميه الزراعيه لتطوير

انواع جديده ذات مردود عال او انواع حديثه ادت الى تكنولوجيا ثورية زراعية .

٢/٢ اثناء العقد الاول لبرنامج هيئة الامم للتنميه (١٩٥٠ — ١٩٦٠) كانت العادات والتقاليد تسيطر على تطور الزراعه والريف.وقد تركز الكثير من جهود التنميهعلى اصلاح المؤسسات الريفية والتحولات الدنيوية للاقتصاد بكامله .

٣/٢ وأثناء الستينات جرى تحول كبير من مفهوم التنميه بحيث يقوم هذا المفهوم على انزيادة المردود الزراعي والانتاجية يمكن ان تصبح مصدرا رئيسيا لنمو مجمل الاقتصاد، وتعززت هذه النظره عن طريق تطوير وتعميم انواع جديده من القمح والرز والذره تتجاوب مع كميات اكبر من الاسمدة .

٤/٢ وفي اوائل السبعينات تحول مفهوم التنميه باتجاه تحقيق الانتاجية الكافية الناتجه عن استخدام تكنولوجيا الانواع ذات المردود العالي، وقد جرى التأكيد على الطرق والاساليب التي من شأنها تأمين امكانية تحديث المؤسسات الريفيه الى الدرجه المطلوبه لتحقيق هذه الاهداف .

٣ — الفلسفه خلف (التي تستند اليها) فكرة التطور الزراعي :

١/٣ ان تاريخ التطور الزراعي يكشف عن نموذج معقد من التفاعل الدياليكي (الجدلي) بين التغيرات التقنية والتغيرات في المؤسسات (الاجتماعيه والاقتصادية).ان تكييف الابحاث الزراعيه وفقا للحاجات الاجتماعيه كان يتوقف على قدرة الدولهعلى زيادة الموارد العامه وكان ذلك ينطوى على توسيع الرقابه الاجتماعيه على تخصيص موارد للابحاث . وقد ادى ذلك الى تطوير المؤسسات القادرة على تأمين مصادر جديدة لزيادة انتاجية الزراعه التي وسعت الموارد المتوفره للمجتمع.ان الزيادة في الدخل تحدث تغيرات تضعف رقابة المجتمع على تخصيص الموارد وقد يوءدى ذلك الى ارتفاع في اجور اليد العامله بالنسبه للارض.ومن جهة اخرى يحدث الانخفاض في تدفق المداخيل تغيرات في المؤسسات تقوى رقابة المجتمع على تخصيص الموارد مما يوءدى الى ارتفاع في اسعار الاراضي بالنسبه

لليد العامله ، واذا ما طبقت الرقابة الاجتماعيه لحشد موارد مجتمع معين واذا ما وجهت هذه الموارد لاحداث مبتكرات التقنيه ومبتكرات في مؤسسات تنسجم مع موارد المجتمع ومواهبه الثقافيه تحدث فترة نمو .

٢/٣ في اواخر الخمسينات وضعت معظم الاقطار العربيه المستقله حديثا برامج جديده لتسريع التنميه الزراعيه والريفيه.وفي ذلك الوقت كانت فكرة وسياسة التطوير يسيطر عليها الاعتقاد بان الدور الاستراتيجي للزراعه في المراحل الاولى للتطور الاقتصادى يقوم على تأمين فائض يمكن توجيهه الى القطاع غير الزراعي،ولتسريع عملية التحويلات البنيوية يجب ان يكون التسرب للاستهلاك اقل ما يمكن .

٤ ـ تقدم التطور الزراعي في العقدين الماضيين :

٤ / ١ اتسمت المرحله الاولى بحصيلة انتاج زراعي واكبت معدل الزيادة في عدد السكان تاركة فائضا للتصدير (الاقطار العربيه الزراعيه الرئيسية)، ولكن التقدم لم يكن متماثلا في الاقطار المختلفه.في القليل من الاقطار تم بالكاد الحفاظ على مستويات انتاج الغذاء بالنسبه للفرد وفي معظم الاقطار الاخرى انخفض معدل الانتاج الزراعي بالنسبه لمعدل زيادة عدد السكان وعندما يتجاوز معدل الزيادة في الطلب معدل الزيادة في المردود الزراعي فان معدل التطور (النمو) في القطاعات غير الزراعية ينخفض عادة .

٤ / ٢ وفي الستينات تم التشديد بالنسبه للتطوير بصورة اكبر على رفع مردود المحاصيل الغذائيه ، خاصه القمح والرز واحتلت مشاريع تخزين مياه الانهار الرئيسيه (ألنيل ، دجله ـ والفرات) بالنسبه لتوسيع المساحات المروية في المستقبل الافضليه الاولى على مشاريع التطوير الزراعي في مصر وسوريه والعراق والسودان.وفي نفس الوقت تم استصلاح الاراضي الاقل انتاجيه بتكاليف اعلى نسبيا لدعم النمو الاقتصادى.وأن ـ التقاليد والخدمات الارشاديه غير الفعاله والمزارع الصغيره الحجم وانظمة

الحيازه غير المناسبه تقيد انتشار الانواع ذات المردود العالي من القمح والـــرز .

٣/٤ وفي العديد من اقطار المنطقه لم يتم حتى الان تكييف تكنولوجيا الانـواع الحديثه المطلوبه لزيادة المردود بكمية كافيه لتغطية التكاليف الاضافيـــه، وتبقى الاستثمارات في البنيـه التحتيه الطبيعية تهدا خطيرا لتطـــــور الزراعه في العديد من البلدان (مثلا السودان والصومال)،وفي معظـم الاقطار كان هذا بطيئا جدا وشاذا.ان تحقيـق تأثير التكنولوجيا الحديثه على الانتاج الزراعي يتطلب استثمارات كبيرة في البنيه التحتيه (الــرى ــ الطرق،النقل ،الطاقه) .

٤/٤ وخلال العقدين الماضيين استمر مستوى المعيشه لسكان الريف الفقــراء بالتدني بالنسبه للمجموعات الاخـرى في المجتمع،وبالرغم من الجهود التي بذلتها العديد من الحكومات لرفع الانتاج فانها فشلت بصورة عامـــة بالحفاظ على التوازن بين العرض والطلب.ان قدراتها في وضع سياســات وطنيه وتطبيق برامج التنميه لم تنجح في تضييق فجوة الغذاء او تحقيـــق الاكتفاء الوطني الذاتي بالنسبه لتأمين الغذاء .

٥ ــ الظروف المرافقه لاستراتيجية التنميـــة :ــ

١/٥ لدى استعراض مساهمة السياسات والخطط والبرامج الاقتصاديه البديلـة في تقدم التطور الزراعي وتطوير الريف،يجب ان نأخذ بعين الاعتبـــار الاختلاف في ايديولوجية ومنحـى التطور السياسي في تقييم تأثير مثــل هذه البرامج في رد المتطلبات المتزايدة للتنميه في المناطق الريفيه،ويجب ان ندرك بان دور المثقفين والاختصاصيين التقنيين ينحصر بصوره رئيسيـه في وضع سياسات تؤدى الى تغييرات في البنيه التقنيه والمؤسسيه الـــتي يقوم بعملية الانتاج فيها الفلاحون والمزارعون .

٢/٥ اذا كانت سياسة الحكومه تقوم على زيادة الانتاج عن طريق حمـــلات الانتاج فانه لمن المحتمل جدا ان يؤدى ذلك الى اضعاف مؤسســات

الريف . . ان ادارة برامج اصلاح الاراضي وسياسات وتطوير الاراضي والمياه لاتزال شاذة في معظم الاقطار العربيه، هذا بالاضافه الى أن التقلبات المناخيه تزيد من المخاطر التي تتعرض لها الزراعه في الاقطار العربية .

٥/٣ ان تبني نظام تسعير مدعم للسلع الغذائيه يقع على عاتق المنتج في الريف لصالح المتسهلك في المدينه ، ان مثل هذه السياسه سوف تعيق تحقيق الانتاج الاضافي وقد تؤدي اخيرا الى عدم استقرار جوهرى في المناطق الريفيه .

٥/٤ ومن المحتمل جدا ان يكون بامكان القطاع الزراعي تقديم دعم ينطوى على تأثير اكبر على تطوير شامل شريطة ان تكون توجهات السياسة ثابتةوان تكون الحوافز المقدمه للمنتجين وادارة البرامج اكثر فعالية.بالاضافه الى ذلك فان السياسات الاقتصاديه يجب ان لا تكون متحيزه لصالح المنتج الكبير على حساب المنتج الصغير.ان الاعانات المقدمه للميكنة والاسعار المدعمه تعطي فوائد خاصه للمنتج الكبير بالمقارنه مع المنتج الصغير كما ان المزارعين الكبار يمثلون قوة مفعول اى اصلاح في حيازة الاراضي. وكنتيجة لذلك فان عدم تطوير البنيه التحتيه للمؤسسات القادرة على توسيع مبادره التنميه لتشمل المزارعين الصغار امر شائع في العديد من الاقطار العربيه .

٥/٥ وهنالك درجة منخفضه من الاستقرار في اهداف السياسه الزراعية وفي استخدام ادوات السياسه الاقتصاديه في العديد من البلدان العربيه. ان سياسة الدوله لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبه للسلع الغذائيه الاساسيه في العديد من الاقطار لم تحقق اهدافها او حتى انها قصرت في الوصول الى ذلك الهدف.وان برامج توسيع الانتاج عن طريق ادخال انواع عالية المردود وتطوير الاراضي والمياه واستخدام المدخلات الحديثه بصوره اكبر قد تحققت في بعض اقطار المنطقة .

٥/٦ ان البيئه السياسيه تلعب دورا مهما في عملية التطوير الزراعي.ان معظم الانظمه التي تستلم مقاليد الحكم في الاقطار العربيه باستثناء العدد

القليل منها تتبع نظاما سياسيا لا يحاول اشراك غالبية السكان في العملية السياسيه ولكنها على العكس تحاول ابقاؤها خارج هذه العملية. فلا المنتج الفلاح ولا العامل في المدينه له تشيل قوى في هذه الانظمه ولم تتمكن معظم هذه الانظمه من الحيلولة دون الفساد او منع الاستغلال. ان مركزية السلطه والانظمه التي تقوم على اخضاع الفرد لمصلحة الدوله لا ترغب في تطوير نظام مراكز القوه المتعدده (الاحزاب) التي تضع تنظيما اكثر فعالية لتطوير الريف والمدينه.ان التنظيم الفعال القادر على عكس المصالح الاقتصاديه للناس الذين يعيشون في المناطق الريفيه هو شرط ضروري لهيئة سياسيه تشجع برامج التنميه وتؤمن الاستمراريه في الاجهزه المناط تطبيق البرامج بها بصوره فعاله .

٦ – النماذج البديلة لتطوير الريف :–

١/٦ يبدو انه يوجد هنا نموذجان بديلان للتنميه الاقتصاديه في الريف قادران على تأمين شروط المؤسسه اللازمه لتحقيق كل من اهداف الانتاج من القطاع الزراعي ومطالب التطور في المناطق الريفيه .

٢/٦ ان احد هذين البديلين هو نموذج اصلاحي مفتوح يلحظ اقامة مؤسسات ومنظمات مختلفه في المناطق الريفيه تمثل المصالح الاقتصادية للمزارعين الصغار والعمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضا.وان المنتفعين اليساريين يعارضون هذا النموذج اذ انهم يرون ان وضع القوه السياسيه في ايدى الفلاحين الكبار يقف حاجزا في وجه المزيد من الاصلاحات الجذريه .

٣/٦ ان النموذج الثاني يعرف باسم النموذج الصيني ، ويعطي امكانية لتطوير فعال للمؤسسات في المناطق الريفيه وهو مزيج لتوجيه مركزى واتخاذ قرارات غير مركزيه بحشد الموارد البشريه لاستغلال القدرات الانتاجيه لتكنولوجيا زراعيه تقليديه،وتوزيع الارباح بصوره عادله معقوله بين سكان الريف،وان مكتسبات هذا النموذج تبدو واضحه بشكل اكبر في منطقة التوزيع .

٤/٦ وستتوفر للمزارعين والعمال الزراعيين في الاقطار العربيه تكنولوجيا اكثر انتاجيه، ولكن هذه التكنولوجيا تتطلب اصلاحات لازمه في المؤسسات لترجمة هذه القدرات الي نمو سريع في الانتاج الزراعي وشروط معيشيه افضل في المناطق الريفيه .

٧ – تأثير التكنولوجيا الحديثه :–

١/٧ ان ادخال التكنولوجيا الجديده في انتاج المحاصيل المعيشيه تعود بالفائده على كل من المنتج والمستهلك وتعزز المزيد من اعادة توزيع الدخل ، ان ارتفاع اسعار المحاصيل الغذائيه الرئيسيه له تأثير سيء على الفئات ذات الدخل المنخفض ويؤمن ارباحا كبيره للمزارعين الكبار الذين يبيعون معظم انتاجهم بينما تؤمن فائدة ضئيله للمزارعين الصغار .

٢/٧ يلزم جهود لتطوير وتحسين تكنولوجيا قطاع المحاصيل المعيشيه اذا اريد التخفيف من التباطوء في التقدم الفني للمزارعين الصغار بالمقارنه مع المزارعين الكبار، بالاضافه الى ذلك فان احتكار التكنولوجيا الجديده من قبل عدد صغير من المزارع التجاريه الكبيره يؤدى الى تحقيق هذه المزارع لأرباح فاحشه نتيجة زيادة مردودها دون ان يؤدى الى تخفيض محسوس في اسعار المنتجات الزراعيه، ولتفادى هذا الامر فان الارشاد الزراعي واطلاع المزارعين الصغار على التكنولوجيا الجديده عن طريق الابحاث والمؤسسات الريفيه القويه مثل الارشاد والتعاونيات والتسليف والتسويق يعتبر امرا لا غنى عنه .

٣/٧ ان ادخال الانواع الجديده من المحاصيل والتكنولوجيا المحسنه بنجاح يستدعي الحصول على مهارات جديده في الادارة وتطبيق هذه المهارات، ان مدى ازدياد انتاجية المحاصيل نتيجة الانواع الجديده من المحاصيل والتكنولوجيا المحسنه يعتمد على نوعية وكمية الموارد المتوفرة ونظام التوزيع لعناصر الانتاج، وننصح باجراء دراسه للموارد الاساسيه بغية تحديد مدى امكانية التوسع في انتاج كل محصول .

٤/٧ ان ادخال التكنولوجيا المحسنه يوءدى عادة الى ارتفاع المتطلبات من اليد العامله على اساس وحدة المساحه ولكن الى انخفاض هذه المتطلبات على اساس وحدة الانتاج ،ونأمل انه خلال السنوات العشره القادمه سوف يتم ادخال التكنولوجيا المحسنه الى الزراعه العربيه.وتبعا لذلك فأن انتاجية اليد العامله سوف تزداد نتيجة ازدياد الغلال وليس نتيجة انخفاض المتطلبات من اليد العامله على اساس وحدة المساحه ، فيرانه من المتوقع ايضا انخفاض المتطلبات من اليد العامله على اساس وحدة المساحه نتيجة الميكنة بعد ادخال الالات الجديده،وفي نفس الوقت سوف يزيد الضغط من قبل العمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضا من اجل الحصول على عمل .

وبموجب نظم الاصلاح الزراعي في كثير من الدول فان نمط العلاقه بين صاحب الارض والمزارع قد اخذ يتشتت وتنشأ بدل عنه علاقات جديدة بين المزارعين والمستثمرين الزراعيين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون ارضا .

٥/٧ ان حجم المزرعه يوءثر على استعمال التكنولوجيا واليد العامله على السواء وهناك نسبة اكبر من المزارع الكبيره والمتوسطه التي تستعمل التكنولوجيا والالات الحديثه بالمقارنه مع المزارع الصغيره.والمتطلبات من اليد العامله على اساس وحدة المساحه تتجه نحو الانخفاض كلما اتجه حجم المزرعه نحو الازدياد .

وبشكل عام فان المزارع البعليه او المرويه بشكل ضعيف تكون عادة اكثر اتساعا من المزارع المرويه بشكل جيد وهذا الامر قد يفسر الفروق في الانتاج .

٦/٧ ان العلماء الزراعيين العرب يواجهون تحدى القيام بتطوير طرق التكنولوجيا المناسبة وانواع جديده من المحاصيل تلائم الظروف المحليه، والعوائق الاجتماعيه الاقتصاديه تحد من انتشار انواع المحاصيل ذات الغلال العاليه او تمنع من الوصول الى الغلال العاليه الموجوده من هذه الانواع .

٨ – العوامل التي ترافق ارتفاع الانتاج :

٨ / ١ ان بعض العوامل الاساسيه ترافق عادة ازدياد الغلال ، وهذه العوامل تشتمل على ارتفاع مستوى الدخل الفردي الى اعلى بكثير من مستوى الفتات،وتحول اتجاه الزراعه نحو السوق،وارتفاع نسبة التعليم بين المزارعين،ونمو قطاع صناعي يستطيع تلبية متطلبات زيادة الغلال . وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها الكثير من الدول بغية اعطاء الزراعه الافضليه الاولى في خطط التنميه الوطنيه لديها ومن تطبيق سياسات واجراءات جديده مختلفه من اجل رفع الانتاج ،فان التقدم نحو الهدف الطويل الاجل المتمثل في الوصول الى تأمين الغذاء كان ضئيلا كما انه لم تتخذ اية خطوات عملية لزيادة التجاره في المنتجات الزراعيه بين الدول العربيه .

٨ / ٢ اذا اريد رفع الانتاج الزراعي فان معدل استهلاك الاسمدة يجب ان يزداد بسرعة اكبر من الوقت الحاضر بغية تلبية الطلب المتوقع، ويجب تركيز الانتباه على الترويج لاستعمال الاسمدة عن طريق البحث والارشاد وتخفيض اسعار الاسمدة وتحسين انظمة توزيعها .

٨ / ٣ كثير من الدول العربيه باشرت في تنفيذ خطط تنمية متوسطة الاجل ،ونتيجة ازمة الغذاء العالميه وارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٤ فان الزراعه اخذت تعطي بافضلية اكبر في الخطط الوطنيه. وبالاضافةالى ذلك فان التعاون الاقليمي في مجال التنميه الزراعيه أخذ يزداد ، وبما ان الدول العربيه تتمتع بموارد متفاوته فان المشاريع المشتركه بين دولتين او اكثر تفتح مجالات واسعه وتدعم التكامل فيما بين هذه الدول.والربحيه الماليه لرأس المال يجب ان لا تكون المقياس الوحيد لتقرير سياسة الاستثمارات في الدول العربيه ، فالمبدأ الاساسي في اية سياسة تنمية اقليميه يجب ان يكون التركيز على الوصول الى اوسع مدى ممكن من الاستغلال للموارد المتوفره . اما التركيز على تنمية كل دوله على حده سوف يؤدي الى خلافات بين الدول العربيه فيما يتعلق بسياسة الانتاج والسياسه التجاريه على السواء .

٨ / ٤ نظرا لسيطرة الزراعه البعليه (حوالي ٧٨٪) التي تتميز بنمط من الامطار غير كاف بشكل اجمالي ومتقلب الى حد كبير،فان غلال المحاصيل تختلف اختلافا كبيرا بين سنه واخرى.وبغية تأمين انتاج مستقر لابد من التوسع في الري اذ ان مثل هذا التوسع يعتبر الحل المنطقي الوحيد لتحسين نمط استغلال الارض وزيادة الانتاج . والمساحه المرويه تشكل حاليا ٢٢٪ من المساحه المزروعه ويجب ان تزداد هذه النسبة الى ٣٣٪ حتى عام ٢٠٠٠.وبما ان ادخال الري يوءدي الى تكاليف اعلى على اساس وحدة المساحه (حوالي ٦٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ دولار للهكتار) فيجب ان يكون الهدف الحصول على الحد الاقصى من المردود الصافي، وهذا الامر يستدعي ادخال التكنولوجيا المحسنه والانواع الجديدة من المحاصيل وكثافة زراعيه اعلى ودورات زراعيه ملائمة .

٨ / ٥ في المساحات البعليه التي يزيد فيها معدل الامطار عن ٣٥٠ — ٤٠٠ ملم يمكن زيادة الغلال عن طريق زيادة استعمال الاسمدة وقاتلات الاعشاب الضاره والتخفيض من البور .

٨ / ٦ في قطاع تربية الحيوان تعتمد التنميه بشكل رئيسي على تحسين المراعي وتنظيم الرعي واقامة مستودعات اعلاف ونقاط شرب وادخال اجناس جديدة وتحسين تكنولوجيا الانتاج . وتوجد منافسه متزايده بين الانسان والحيوان من اجل استعمال الاراضي المرويه لانتاج العلف الحيواني ومن اجل استثمار الاراضي البعليه الهامشيه.والتناقض الاول يمكن حله عن طريق اتباع نظام متكامل لاستثمار الارض يأخذ فيه النبات والحيوان دورا متكاملا متوازنا بينما يمكن حل التناقض الثاني عن طريق تقسيم الاراضي الى مناطق حسب البيئه بشكل يوءمن المحافظه على موارد التربه والمياه واستثمار الارض بشكل افضل .

٨ / ٧ من المعترف به ان الغلال المرتفعه تعتمد على استعمال مكثف لمتطلبات تحتاج الى الكثير من الطاقه مثل الاسمدة ومبيدات الحشرات والالات الزراعيه.غير ان الزراعه في الدول الناميه بما فيها الدول العربيه قد استهلكت في عام ١٩٧٢ حوالي ٦ر٠٪ من مجمل الطاقه التجاريه لقاء

٩ر٢٪ في الدول المتطوره ، ومن المتوقع ان يزداد هذا الفرق في المستقبل . ونظرا لازدياد اسعار المحروقات المستحاثه فان ربحية استعمال المتطلبات التي تستهدف الكثير من الطاقة في الزراعه قد انخفضت انخفاضا كبيرا ، ونتيجة لذلك فان المساعدات الى المزارعين من اجل تشجيعهم على استعمال هذه المتطلبات في الزراعه قد ازدادت في كثير من دول المنطقة .

٨/٨ ان الادخال والتوسع في استعمال التكنولوجيا الحديثه يوءدى الى ازدياد الطلب على تحسين موارد المياه بغية الاستفادة الى اكبر حد ممكن من امكانية المحاصيل الجديده . اما ميكنة الزراعه فتحتاج الى تغييرات في حجم الحقول وتخطيطها وترتيب المزروعات وطرق الحصا والاستعمال الاجمالي للمياه . غير ان التكنولوجيا المحسنه فيما يتعلق باستصلاح الاراضي واعادة استعمال المياه قد يوءدى الى تخفيض الطلب على الموارد المائيه الجديده . ان فعالية الرى هي الان منخفضه جدا وتوجد حاجة كبيره لزيادة فعالية استعمال المياه عن طريق تحسين ادارة المياه واعادة تصميم شبكات الرى القديمه وانتقاء المحاصيل بشكل منطقي واكساء الاقنيه بشكل افضل وادخال طرق السقايه الحديثه (الرش والتنقيط) ، واعادة النظر في اجراءات تخصيص المياه وتعديل حقوق المياه ، وسياسة استثمار الاراضي المرويه يجب ان تهدف الى تخفيض الملوحه والقلويه والاشباع بالماء والسقاية الزائده او السقايه غير الكافيه . وتوسع المدن على الاراضي المرويه المرتفعه الانتاج اذ ان هذا التوسع يتم في كثير من الاحيان بسرعة اكبر من سرعة استصلاح الاراضي الجديده وزراعتها ، واذا كان لاى مشروع رى ان يحقق فرضه في تحسين الانتاج الزراعي دون الاساءة الى البيئه فان جميع النواحي الاخرى غير الاشغال الهندسيه يجب ايضا ان توءخذ بعين الاعتبار .

٩/٨ لا توجد صيغه واحدة للتنمية الزراعية السريعه يمكن تطبيقها في جميع

الدول والافضليه القصوى يجب ان تعطى الى زيادة الدخل الزراعي وتحقيق مساهمه متسعه لأهل الريف . والتنميه الريفيه يجب ان تهدف الى تحسين الحياة الاجتماعيه والاقتصاديه لفقراء الريف ، والخبره السابقه قد اظهرت ان التطبيق المحدود للمفهوم الواسع المتمثل بعبارة الاصلاح الزراعي لايمكن ان يؤدى الى حل المشكله المعقده المتمثله بالفقر في الريف ، وبما ان القسم الاكبر من سكان الريف يعتمدون على الزراعه في معيشتهم فان النمو الزراعي لايمكن ان يتحقق طالما ظلت الزراعه تعطى دورا ثانويا في سياسة التنمية الاقتصادية .

٨/١٠ يجب اعطاء الافضليه للقطاع التقليدى الاكثر تأخرا في المساحات البعلية والمرويه على السواء،حيث يوجد في هذا القطاع اعداد كبيرة من المزارعين الصغار ومن العمال الزراعيين الذين لايملكون ارضا يشكلون القسم الاعظم من المنتجين الزراعيين ، وتكنولوجيا اكثر ملائمه تناسب الظروف الاجتماعيه والثقافيه والاقتصاديه للقسم الاعظم من المزارعين في الدول المختلفه يجب ان يتم وضعها وابتكارها ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المشاركه الفعاله للمزارعين في منظمات ريفيه ، فالبروقراطيه المحليه والنظام المركزى للخدمات لابد من تغييرهما بغية تلبية المتطلبات الجديده للتنميه .

٨/١١ تدعو الحاجة الى تعديل البنيه الزراعيه بحيث تعطي اهمية اكبر للنواحي الانتاجيه وليس للاجراءات القانونية ، وتوحيد المحصول في المزارع الصغيره المجزأه يجب تشجيعه بغية السماح للمزارعين الصغار باتباع الطرق الانتاجيه المتبعه في المزارع الكبيره .

٨/١٢ الاراضي العامةالمستصلحه حديثا بمشاركة الرأسمال العام يجب ان تدار بشكل يؤمن جعل هذا القطاع في مقدمة تحديث الزراعه،وتوزيع الاراضي المستصلحه على هذا النحو الى مزارع صغيره يزيد من المشكلة المزمنه المتمثله في تجزئة الارض التي تؤدى الى الطرق المعيشيه التقليديه للزراعة .

٨ / ١٣ لقد ركزت الحكومات العربيه على تحقيق معدل اعلى من النمو الزراعي بدلا من أن تركز على التنميه الريفيه الشامله. وفي الدول غير النفطيه تساهم الزراعه بـ ١٥ الى ٦٠٪ من الناتج الداخلي وبـ ٤٠ الى ٦٠٪ من الصادرات الاجماليه ، غير ان الانتاج الزراعي لم يستطع ان يلحق بالمتطلبات المتزايده من المنتجات الغذائيه خاصه فيما يتعلق بالقمح والسكر والزيت واللحوم .

٨ / ١٤ حتى المدة الاخيرة اعطت سياسات التنمية اهمية اكبر للتصنيع وكانت الزراعه تتلقى حوالي ١٥٪ من الاستثمارات الاجماليه، وكان المعدل السنوى للنمو الزراعي يتراوح بين ١,٥٪ و ٤٪، غير ان خطط التنمية الحالية في كثير من الدول العربيه تعطي التنمية الزراعيه والريفية حوالي ٣٠٪ من مجموع الاستثمارات وتهدف الى الوصول الى معدلات نمو سنوية تتراوح بين ٤٪ و ١٠٪ .

٩ — الحاجة الى تنمية متوازنه :

٩ / ١ في كثير من الدول العربيه يوجد قطاعان زراعيان مختلفان : القطاع المروى الحديث يحصل على القسم الاكبر من الاستثمارات الرأسمالية والتكنولوجيا والاداره الماهره ، وتميز هذا القطاع عادة بمستوى متقدم من المنشآت المستصلحه حديثا في مصر ومشروع الفرات في سورية ومشاريع الجزيره ومناجل ورهد في السودان ومشاريع الاستصلاح في العراق الخ ...

٩ / ٢ القطاع المعيشي التقليدى يغطي حوالي ٨٠٪ من الاراضي المزروعه، ويتميز بالحيازات الصغيره المجزئه والانتاج من اجل الاستهلاك العائلي، والمستوى المنخفض من المنشآت التحتيه والخدمات العامه ، وبالاضافة الى ذلك فان خطط التنمية كانت تبدى الاراضي المرويه وتهمل الاراضي البعلية .

٩ / ٣ واذا استمر هذا النمط غير المتوازن للتنميه الزراعيه فان قسما كبيرا من سكان الريف سوف يبقون فقراء ومتأخرين وتفقد البلاد امكانيات انتاجية كبيره.ومشكلة تزايد عدد الفلاحين الذين لا يملكون ارضا تعتبر حقيقه اجتماعيه واقعه في القطاع التقليدي القديم .

٩ / ٤ ان قوانين الاصلاح الزراعي لم تحل المشاكل الناتجه عن صغر حجم الحيازات وتجزئتها نتيجة الزيادة السريعه في عدد سكان الريف وتطبيق قوانين الارث.ونتيجة لذلك فان حجم الحيازات الذى كان يعتبر مقبولا نسبيا في زمن المباشره بالاصلاح الزراعي قد اصبح الان غير كاف على الاطلاق بعد مرور ٢٠ الى ٢٥.سنه والمشكله الاخرى التي تواجه سكان الريف هي مشكلة فرص العمل لقاء اجر التي تؤدى الى هجرة هؤلاء السكان الى المدن.ولتحسين هذا الوضع يجب التشجيع على دمج المحاصيل في الحيازات الصغيره بحيث تستثمر هذه الحيازات على اساس وحدات انتاج واسعه،واقامة مجمعات زراعيه صناعيه تعتمد على التخصص وتركيز الانتاج والميكنة بدلا من حيوانات الجر،والمؤسسات الريفيه القويه بما فيها التعاونيات الانتاجيه . ويجب وضع حدود لا يسمح بعدها بتقسيم الحيازات ويجب تشجيع المزارعه الجماعيه وان لم يتم القيام بذلك فان تجزئة الاراضي سوف تظل عائقا رئيسيا امام تنمية الزراعه الحديثه في اكثر دول المنطقة .

بعض جوانب العلاقة بين التنمية القطريـــــــــة والتكامل الاقتصـــادى العربـــــــــي

اعـــداد
الدكتور احمد فارس مـــــراد

" توطئــــــــــة "

١ - ينصرف المفهوم العام للتنمية - بغض النظر عن التفريق بينها وبين النمـــو - الى تطور البنية الاقتصادية من حال الى حال على مسار زمني معين ، وتشكل البنية الاقتصادية لمجتمع من المجتمعات قطاعا من البنيان الاجتماعي ، وهي تكون ، بنفس الوقت ، منظومة كلية ، تتألف من مجموعة من المنظومــــــات أو الوحدات الجزئية ، تتشابك وتترابط مع بعضها بعلاقات ونسب تميز بنية اقتصادية قائمة بمكان وزمان معينين . وعليه فالتنمية الاقتصادية في بلد ما ، هي التغيير الفعال لمكونات وعلاقات البنية الاقتصادية من حال غيـــــر مرغوب فيه الى حال مرغوب بـــــه .

وتتم التنمية الاقتصادية ، بالتـأثير بآليات السوق باجراءات تشريعيـــة ذات محتوى سياسي ، أقتصادى ، أو ببرامج استثمارية تزيد في حجـــم الطاقة الانتاجية وبالتالي بالناتج والدخل القوميين (نظام البرمجـــة)، أو بخطط انمائية تربط بين البرامج الاستثمارية ومجموعة من الاهـــــداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة (تخطيط التنمية) أو بخطة شاملة لجميـــع خطط نشاطات الاقتصاد القومي (تخطيط شامل) . وقد انتقلت اكثـــر البلدان العربية في الستينات من نظام البرمجة الى نظام تخطيط التنميــة وتحاول اليوم الانتقال للتخطيط الشامل، وتمت التنمية الاقتصادية فـــي البلدان العربية منذ مطلع الستينات بصورة مخططة بهذا الشكل أو ذاك .

٢ - مفهوم التكامل هو أساسا من مفاهيم الاقتصاد الوحدى حيث يشكل التكامــل العمودى والتكامل الافقي الاتجاهان الاساسيان للتكامل بين المشـروعات في النظرية الاقتصادية . ويتم التكامل بأساليب عديدة ابرزها التروســـت والكارتل ، حيث تتم عملية التكامل بالترابط مع عملية التركز في الانتــــاج . وتشرح النظرية مزايا الانتاج الكبير في الاستفادة من الوفورات الداخليـــة والخارجية ، كما تشرح أثر التركز على نظام الاسعار . وقد استعارت نظريات الاقتصاد الدولي هذا المفهوم لبيان التكامل بين الدول . وهذا التكامــل هو نتيجة تدويل الحياة الاقتصادية ، وهو يعني اندماج الاقتصاد القومـي لبلدين أو أكثر بشكل أو بآخر ، وبأسلوب أو بآخر ، وبدرجة أو بأخــــرى .

وتختلف طبيعة التكامل ، وبالتالي تختلف آلياته واشكاله ، حسب طبيعة النظام الاقتصادى للبلدان الاعضاء . وكذلك تختلف مفاهيم التكامل الاشتراكي عن مفاهيم التكامل الرأسمالي كما تختلف النظريات الليبرالية والتدخلية في الكثير من موضوعات التكامل الرأسمالي . ولم يتم حتى اليوم بناء نظرية متكاملة حول التكامل في البلدان النامية ، والتكامل الاقتصادى العربي ، كنموذج خاص فيها .

لقد بدأ التكامل الاقتصادى العربي باستخدام اسلوب تحرير التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت ، ثم انتقل في مطلع السبعينات الى اسلوب المشروعات العربية المشتركة والى اسلوب الاتحادات النوعية المتخصصة . وهناك محاولات اليوم لوضع اتفاقات تنظيمية تشريعية ، وتنسيق الخطط الانمائية ، وثمة اقتراحات بأساليب مستحدثة لتطوير التكامل الاقتصادى العربي . ان البناء النظرى لنظرية التكامل الاقتصادى العربي بتكامل باستمرار .

وقد جرت ، ومازالت ، محاولات لنقل اساليب التكامل الرأسمالي والاشتراكي نقلا اعتباطيا ، لتطبيقها في التكامل العربي ، وقد فشلت هذه المحاولات ومن المنتظر أن تفشل في المستقبل أيضا . ان الطريق الصحيح يكمن في تمثل مفاهيم وآليات وخبرات التكامل الاقتصادى الاشتراكي والرأسمالي وتحليل الواقع الاقتصادى والاجتماعي العربي واستكشاف الطرائق والاساليب المناسبة لها . لقد اصبح من المسلمات النظرية في التكامل الاقتصادى العربي أن محتواه وروحه هو بناء اقتصاد عربي موحد ، أى التنمية الاقتصادية العربية الموحدة . (١)

---

(١) راجع بحثنا : " تطوير جامعة الدول العربية الى مجموعة عربية مشتركة " ، بحث مقدم الى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك المنعقد في بغداد من ٦-١٢ مايو/ آيار ١٩٧٨ ، واسماعيل صبرى عبد الله "نحو جماعة اقتصادية عربية" محاضرة القيت في الموسم الثقافي الاول لدى جامعة الدول العربية في ١٩ يوليو ١٩٧٧ ، وحازم الببلاوى " التعاون الاقتصادى العربي مرة أخرى " مجلة النفط والتنمية ، العدد الخامس ، شباط ١٩٧٨ .

٣- تهدف هذه الورقة الى تقديم دراسة انتقادية للعلاقة بين مجهودات التنمية القطرية المخططة في البلدان العربية واتجاهات التكامل الاقتصادى العربي وابراز الثغرات والنواقص في هذه العلاقة ، ومن ثم تقديم خطوط عامة لاسلوب جديد في تطوير التكامل الاقتصادى العربي يساهم في القضاء التدريجي على هذه السلبيات ، وقد أخذنا في الاعتبار توزع البلدان العربية ضمن ثلاث مجموعات :

- الدول النفطية ، وتشمل الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا .
- الدول نصف النفطية ، وتشمل الجزائر والعراق .
- الدول غير النفطية ، وتشمل الاردن وتونس والسودان وسورية والصومال ولبنان والمغرب ومصر وموريتانيا واليمن الجنوبي واليمن الشمالي .

ومن اجل تغطية اهداف الدراسة سنحاول ، بادئ ذى بدء ، بيان معالم التنمية القطرية العربية في السبعينات موضحين بشكل خاص آثار الطفرة النفطية على الاقتصادات القطرية ، ونتتبع ذلك ثانيا ببيان معالم التنمية القومية موضحين الاساليب المستجدة في السبعينات لهذه التنمية ومدى كفايتها . ونخلص ثالثا الى بيان العلاقة المتبادلة بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادى الاجتماعي العربي ، واثر ذلك على اتجاهات التنمية في الاقطار العربية . وننهي البحث بتأكيد اقامة نظام للتخطيط القومي اضافة للتخطيط القطرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أولا : معالم التنمية القطرية في الوطن العربـــي

١-١ شهد النصف الاول من السبعينات حدثين هامين في القطاع النفطـــي العربـــي :

- فقد ازدادت السيطرة الوطنية على استخراج النفط،نتيجة اتفاقيـــات المشاركة والتأميم حتى بلغت عام ١٩٧٦ مقدار ١٠٠٪ في العـــراق و ٩٠٪ في كل من الجزائر والكويت و ٧٨٪ في قطر،و ٦٤٪ في ليبيـا و ٦٢٪ في اتحادات الامارات العربية و ٥٨٪ في المملكة العربيـــة السعودية . وبذلك حل نظام اتفاقيات المشاركة والتأميم بدل نظـــام الامتيازات التقليدية الذى انتهى نهائيا عام ١٩٧٥ ،وبعد أن كـــان مسيطرا عام ١٩٧٠ . وكذلك بلغت الحصة الوطنية في مصافي النفـــط عام ١٩٧٦ مقدار ١٠٠٪ في كل من العراق والامارات والجزائر وسوريـــة وقطر و ٨٦٪ في ليبيا و ٧٦٪ في الكويت. وان كانت حصة المساهمـــة الوطنية في التكرير الدولي للنفط ضئيلة وذات اهمية لا تذكر[1] .

- تضاعفت اسعار النفط عدة مرات فارتفع سعر البرميل من ١٫٨٠ دولار امريكي في يناير ١٩٧١ الى ١٢٫٧٠ دولار في سنتي ١٩٧٧-١٩٧٨ وقد انتقلت بذلك سياسة تسعير النفط من الاحتكارات النفطية الـــى منظمة البلدان المصدرة للنفـــط .

لقد شهد النصف الاول من السبعينات تراجع نفوذ الاحتكار الدولـــي للنفط وبروز منظمة البدان المصدرة للنفط.وادت التطورات النفطية الى توسع التدفقات النقدية والسلعية بنسب متفاوتة بين البلدان العربية والبلـدان الاجنبية،وكذلك التدفقات النقدية والسلعـية فيما بين البلدان العربيـــة النفطية وغير النفطية،وكذلك التدفقات النقدية والسلعية ضمن كل بلد عربـــي. لقد عمت موجات التضخم الاقتصاد العالمي والاقتصاديات العربية بدرجـات متفاوتة ،وبذلك ارتفعت درجة رسملة الاقتصادالقومي،ان تأثير هذين الحدثين

(١) OPEC, Annual Statistical Bulletin 1976, Wien, September 1977.

يمتد ليوءثر على مجمل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموع الوطن العربي وفي كل قطر من اقطاره.

١-٢ ان مضاعفة سعر النفط حوالي ست مرات، وزيادة الحصة النسبية للبلدان العربية النفطية في استخراجه ادى الى تحسين حاسم في علاقاتها الاقتصادية الخارجية،فالعائدات النفطية الناجمة عن تصدير النفط الخام اوجدت الاسس المادية الاساسية للتغلب على التخلف الاقتصادى في البلدان المنتجة للنفط كما أن البلدان النفطية احتلت دورا جديدا في الاقتصاد الدولي.

لقد ازدادت حصة البلدان النفطية في التجارة الدولية ومكن ازدياد تدفق العائدات النفطية نحو البلدان النفطية من زيادة واردتها من السلع والخدمات بمعدلات عالية قدرت ب ٢٥ ٪ سنويا. وادت التطورات النفطية كذلك الى تداخل اوثق بين البلدان النفطية الغنية والبلدان الرأسمالية المتطورة وذلك من خلال المشاركة في شركات دولية ومتعددة الجنسية ومن خلال تزايد دور البلدان النفطية في رأس المال المالي العالمي بسبب تطور الاحتياطيات النقدية التي تضاعفت ٨٫٤ مرة بين ١٩٧١-١٩٧٨.

وقد ساعدت زيادة العوائد النفطية على رفع الطاقة الوطنية لتكرير النفط في البلدان العربية النفطية وعلى التغلب على احتكار نقل النفط من قبل الاحتكار الدولي للنفط.(١) واذا كانت هذه الطفرة لم تستطع القضاء على التخلف التكنولوجي للبلدان النفطية أو نصف النفطية،فانها وسعت الحقل التكنولوجي المملوك من هذه البلدان. ولكن التبعية التكنولوجية مازالت قائمة حتى اليوم في مختلف المجموعات الثلاث من البلدان العربية.

١-٣ وقد ادت التطورات النفطية الى تغير اساسي في مواقع المجموعات العربية الثلاث في الاقتصادات العربية. فقد برزت المجموعة النفطية بقوتها

(١) EVA GERLACH. Die OPEC in der An einander, etzung mit dem imperialismus, IPIV-Beriehte, Nr 3/1979.

ستنقل بلدان الاويك عام ١٩٨٠ نصف نفطها على ناقلاتها الخاصة.

المالية الكبرى فأصبحت من مصادر تمويل التنمية القطرية والتنمية العربية الموحدة . وذلك دفع التنمية القطرية والقومية خطوات الى الامام ،فحققت التنمية في الاقطار العربية في السبعينات معدلات عالية اجمالا وسببت التنمية القطرية والاعانات من الدول النفطية والتضخم الدولي تضخما كبيرا في مختلف الاقطار العربية .

لقد أدت طفرة العوائد النفطية الى تكريس ظاهرة اعتماد الدول النفطية العربية على هذه العوائد في تمويل الانفاق العام بقسميه العادى والانمائي الذى ارتفع بقفزات كبيرة وتغير نمط توزيعه بين الانفاق الجارى والانمائي والانفاق على استملاك الاراضي(١) . ومكنت العوائد النفطية البلدان النفطية ونصف النفطية من السير في طريق تنمية طموحة تركز على المشروعات النفطية والهياكل الاساسية بالخاصة ،واستطاعت هذه البلدان تصدير كميات من رأس المال للعمل في البلدان العربية غير النفطية ،عملت في قطاع العقارات اساسا ،كما مولت قروضا واعانات للبلدان النامية .

لقد مكنت التطورات النفطية البلدان النفطية من تحقيق اعلى معدلات التنمية بين البلدان العربية ، وبذلك زادت الاهمية النسبية الاقتصادية وبالتالي السياسية للبلدان النفطية بين البلدان العربية ،واصبح للبلدان النفطية تبعا لذلك تأثير اقتصادى اوسع،وبالتالي سياسي على العديد من البلدان العربية .

واستطاعت البلدان العربية نصف النفطية أن تسير في طريق تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة ومعتمدة على الذات،هدفت الى زيادة الدخل القومي وتنويع مصادره وتحسين توزيعه ،وحققت خطوات هامة في هذا المجال. لقد حقق هذا الطريق معدلات تنمية عالية وتنمية مستقلة معتمدة على الذات أى تجزيئية .

لقد تمكنت مجموعة البلدان النفطية ومجموعة البلدان نصف النفطية من بدء عملية الربط بين القطاع الاستخراجي في النفط وقطاعات التكرير

(١) راجع بحثنا : الانفاق العام في البلدان العربية- الانماط والاتجاهات - المعهد العربي للتخطيط ،آلة كاتبة جداول رقم ١ ،٢ ،١١ ،١٢ .

والتصنيع والنقل ، كما بدأت هذه البلدان عملية الربط بين القطاع النفطي ككل وبين القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني ،وادى ذلك الى كسر طوق عزلة القطاع النفطي . ومن المنتظر ان يتكامل بناء القطاع النفطي من ناحية ويتزايد تشابكه مع قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى في السنوات القادمة من ناحية أخرى .

اما البلدان العربية غير النفطية فقد تراجع مركزها النسبي في الاقتصاديات العربية رغم ارتفاع معدلات النمو فيها عن السابق ،وتوسعت هذه الدول بسياسات العجز والاعانات في تمويل الانفاق العام ،وبسياسات العجز في الميزان التجاري ،واضطرت لتحقيق عجوز أكبر في ميزان المدفوعات بسبب المدفوعات الناجمة عن شراء السلع والخدمات والمدفوعات الخارجية ولعب ارتفاع سعر النفط المستورد دورا في زيادة هذا العجز وزادت المديونية الخارجية لهذه المجموعة من البلدان (1)

٤-١ ينمو عدد سكان الدول العربية بشكل مضطرد ويقدر عدد السكان في عام ١٩٨٠ بحوالي ١٦٢ مليون نسمة بزيادة نسبتها ٣٤ر٦ ٪ عما كانوا عليه في عام ١٩٧٠ . ويبلغ سكان مجموعة البلدان النفطية حوالي ١٠ ٪ وسكان البلدان نصف النفطية حوالي ٢٠ ٪ وسكان البلدان غير النفطية حوالي ٧٠ ٪ من اجمالي سكان البلدان العربية . ان توزع الموارد البشرية والطبيعية بين البلدان العربية يفرض نوعية خاصة للتنمية في الوطن العربي . وتتفاوت معدلات نمو السكان بين المجموعات الثلاث من البلدان العربية ومن دولة الى اخرى وهي تبلغ ٤ر٦٠ ٪ في الدول النفطية و ٣ر١٨ ٪ في الدول نصف النفطية و ٢ر٧٧ ٪ في الدول غير النفطية و ٣ر٠٣ ٪ لمجموع الدول العربية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .ولهذا الاختلاف اسباب عديدة ويشكل انتقال اليد العاملة من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية ونصف النفطية العامل الاكثر اهمية في ارتفاع معدل نمو السكان في البلدان النفطية .

(1) راجع: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،تقرير الامانة العامة الى الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ابو ظبي ،ديسمبر ١٩٧٨، وكذلك اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الخطط الانمائية العربية ،عمان (٢١-٢٨/١٠/١٩٧٨) (آلة كاتبة) .

٥-١ ارتفع الناتج القومي الاجمالي في مجموع البلدان العربية من ٣ر٥٣ بليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١ر١٣٢ بليون دولار عام ١٩٧٥ ومن المنتظر أن يبلغ ٨ر٢٣٦ بليون في عام ١٩٨٠ . وهذا الارتفاع يتضمن جزءاً من الانخفاض في سعر صرف الدولار. وترجع هذه الزيادة الى زيادة النشاط الاقتصادي والى الارتفاع المتتالي لاسعار النفط في السبعينات حيث لعب هذا الارتفاع دورا بارزا في زيادة الناتج القومي. لقد اصبح النفط يحكم التطور الاقتصادي في الوطن العربي عموما .

وتختلف زيادة الناتج القومي في كل بلد عن الاخر وفي مجموعات البلدان الثلاث كل عن الاخرى . لقد بلغ الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٧٠ مقدار ٦ر٩ و ٧ر٧ و ٨ر١٨ بليون دولار في الدول النفطية ونصف النفطية وغير النفطية على التوالي . ومن المنتظر أن يصبح ٥ر١٣١ و ٧ر٤٧ و ٥٤ر٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ لنفس الفئات على التوالي . لقد كانت حصة البلدان النفطية تبلغ ٧ر٢٧ ٪ من الناتج القومي الاجمالي في البلدان العربية عام ١٩٧٠ فأصبحت ١ر٥٧ ٪ عام ١٩٨٠. وكانت حصة البلدان غير النفطية تبلغ ١ر٥٠ ٪ من الناتج القومي الاجمالي في البلدان العربية عام ١٩٧٠ فاصبحت ٨ر٢٢ ٪ فقط عام ١٩٨٠ . لقد ادى تغير الناتج القومي الى تغيير التوزيع النسبي بما ادى الى مضاعفة نصيب الدول النفطية في الناتج القومي الاجمالي وانخفاض نصيب الدول غير النفطية الى أقل من النصف، وكذلك ادى تغير الناتج القومي الى تغير المراكز النسبية لكل دولة عربية ولكل مجموعة من الدول العربية. فقد كان ١٠ ٪ من سكان الوطن العربي يحصلون عام ١٩٧٠ على ٥ر٢٧ ٪ من الناتج القومي الاجمالي فاصبحوا يحصلون على ١ر٥٧ ٪ منه وهذا ادى الى تزايد التمايز والتطور غير المتكافىء بين البلدان العربية .

وتتراوح معدلات النمو السنوية المستهدفة للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ بين ٦ر٢ ٪ (لبنان) و٧ر١٨ ٪ (البحرين) . وهي تبلغ ٦ر١٠ ٪ في مجموع الدول النفطية و ٣ر١٤ ٪ في الدول نصف النفطية و ٦ر٩ ٪ في الدول الاخرى. ورغم ان اكثر المعدلات يعتبر مرتفعا بصورة عامة فانه يصبح قابلا للتحقيق في البلدان النفطية ونصف النفطية بعامل التعديلات التي تطرأ على أسعار النفط ،دون غيرها من البلدان، وبذلك فان التباين في معدلات النمو المستهدفة قد يصبح في الواقع اكبر مما هو عليه في الخطط الامر الذي

يعني تأكيد قانون تزايد التمايز والتطور غير المتكافيء بين البلدان العربية .

ويشكل التباين في معدلات النمو السنوى عقبة قد تعوق التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية . ويرجع ذلك الى ان معدلات النمو المرتفعة نسبيا تنحصر اساسا في الدول العربية النفطية ونصف النفطية في حين تعتبر معدلات النمو المستهدفة في مجموعة الدول غير النفطية منخفضة نسبيا بصفة عامة ، ومن المنتظر ان يكون المتحقق منها اقل من المستهدف. لقد شكل هذا التباين في معدلات النمو حتى الان فروقا في الاوضاع الاقتصادية بين البلدان العربية ،وخلق بنيات واسواق اقتصادية متباينة ومتمايزة ولا شك ان استمرار هذا التباين في معدلات النمو ،بل وزيادته سوف يزيد من الفوارق بين البلدان العربية ويعمق في تبايناتها.ان اختلاف درجات النمو ومعدلاته واتجاهاته وطرائقه وتنظيماته تشكل في مجموعها عقبة تزداد صلابة في وجه التكامل الاقتصادى .

٦-١ حقق تعديل اسعار النفط وزيادة الناتج المحلي الاجمالي في جميع البلدان العربية زيادة في المتوسط العام لنصيب الفرد من سكان البلدان العربية في الفترة المنقضية من السبعينات ، ومن المنتظر ان يزداد هذا المتوسط في الفترة التالية.ولكن توزيع هذا المتوسط متفاوت بشكل واسع من مجموعة من الدول الى مجموعة اخرى ومن دولة لاخرى . لقد كان متوسط نصيب الفرد يتراوح عام ١٩٧٦ بين ٣٨٧ دولارا في الدول غير النفطية. و١٠٦٤ دولارا في الدول نصف النفطية و ٦٨٦٧ دولارا في الدول النفطية كان حوالي ٧٠٪ من سكان الوطن العربي ينال حوالي ٢٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي بينما نصيب اقل من ١٠٪ من السكان حوالي ٥٨٪ من هذا الناتج،وكانت الصورة تبدو أسوأ من ذلك عند مقارنة البلدان فمتوسط نصيب الفرد الصومالي لم يكن ليزيد على ٩٥ دولارا في السنة وكان نصيب الفرد القطرى ١٤٢٧٢ دولارا أى حوالي ١٤٠ ضعفا .

وفي عام ١٩٨٠ من المتوقع ان يكون متوسط نصيب الفرد في مجموعة الدول غير النفطية ٥٠٦ دولارا وفي مجموعة الدول نصف النفطية ٦٣٣، وفي مجموعة الدول النفطية ٨٤٠٧ دولارا .ان انخفاض الدخل لغالبية السكان في الوطن العربي يؤدى الى ضعف القوة الشرائية وضيق السوق

واعاقة تمويل الانفاق العام الانمائي مما يضطر الدول الى الاقتراض من الخارج بشروط كثيرا ماتكون غير مناسبة. ولا شك ان هذه الظاهرة تشكل عقبة في سبيل التكامل الاقتصادى العربي اذا نظر اليها من وجهة نظر قطرية تأخذ مصلحة الدول منفردة عن غيرها من الدول العربية . ولكن واقع التخلف الذى يعيشه الوطن العربي قد يجعل من هذه الظاهرة رافعة للتكامل الاقتصادى العربي اذا نظر اليها من وجهة نظر قومية ، تأخذ مصلحة الدولة بصورة مترابطة ومتكاملة مع مصلحة غيرها من الدول العربية (١) .

١ - ٧ لقد بدأ القطاع النفطي ، منذ مطلع السبعينات ، يلعب دورا متزايدا في الاقتصاد العربي . وقد تحققت قفزة كبرى في أهمية قطاع النفط عام ١٩٧٤ مع التعديل الكبير في اسعار النفط الامر الذى ترك أثره على جميع البلدان العربية بشكل ايجابي وسلبي ، ولكن بدرجات مختلفة غيرت من الاهمية النسبية للانشطة الاقتصادية في توليد الناتج القومي الاجمالي في البلدان العربية اجمالا . والجدول التالي يوضح هذا التغير الشديد :

جدول رقم (١)

الحصة النسبية لمساهمة الانشطة الاقتصادية في توليد الناتج القومي الاجمالي

٪

السنة / القطاع	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
النفط	٢٤ر١	٤٩ر٦	٥٤ر٦
الخدمات	٤٠ر٦	٢٦ر٧	٢٠ر٢
الهياكل الاساسية	٦ر٨	٦ر٤	١٠ر٧
الصناعة	١٠ر٧	٧ر٤	٦ر٨
الزراعة	١٦ر٤	٩ر٠	٧ر٠
التعدين	١ر٤	٠ر٩	٠ر٧
	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : تقرير الامين العام الى الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس الوحدة الاقتصادية ، أبو ظبي / ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١٦٦ .

(١) اتجاهات التنمية . . . مرجع سابق ص ١٢-١٣ وتقرير الامانة العامة مرجع سابق ص ١٦١ .

ويدل هذا الجدول على أن دور النفط قد تزايد بشكل قوى في السنوات الخمس الاولى للسبعينات بحيث تضاعفت حصته النسبية في توليد الناتج القومي الاجمالي ،ومن المنتظر أن يزداد هذا الدور في اهميته النسبية بموجب الخطط المرسومة . وقد تأكد ذلك بعد زيادة اسعار النفط عام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . ويقابل ذلك تراجع نصيب الصناعة والزراعة والتعدين من ٢٨٫٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي الى ١٧٫٣ ٪ عام ١٩٧٥ ،وينتظر ان ينخفض الى ١٤٫٥ ٪ عام ١٩٨٠،اما الحصة النسبية للخدمات فينتظر ان تهبط الى نصف ماكانت عليه عام ١٩٧٠ .

ان تزايد اهمية النفط في الاقتصاد العربي يقوى ارتباط هذا الاقتصاد -وخاصة اقتصاد البلدان النفطية-بالسوق العالمية ،ويجعلها تابعة لها بسبب اعتماد هذه البلدان على مصدر آحادى للدخل وذى مصدر خارجي . ان ضعف مرونة الطلب العالمي على النفط وكذلك التحديد الاحتكارى قد يمنع هذا التأثير السيء ، ولكننا لا يجوز ان نتجاهل القوة السياسية والاقتصادية الضاغطة للشركات النفطية العالمية وللبلدان المستوردة للنفط، والتي تبدت في اعادة تدوير الفوائض النفطية عن طريق الاسواق المالية الدولية وفي تخفيض سعر صرف الدولار الذى سمح بتخفيض فعلي لاسعار النفط.

ان قطاع النفط يمكن أن يكون اساسا لتطوير صناعات بتروكيماوية تخدم الصناعة التحويلية والزراعة وتوليد الطاقة ولكن تركزه في بعض البلدان العربية دون الاخرى وحالة التجزئة التي يعيشها الوطن العربي ،تؤدى الى ابقاء هذا القطاع في حدود الصناعة الاستخراجية وتجعل القطاعات النفطية الاخرى موجهة للخارج لا للوطن العربي. ويبقى هذا الواقع قائما مادام الوطن العربي مجزءًا ولا يمكن الخروج من هذا الواقع الا بتعديل مسار التوجه الانمائي للوطن العربي نحو تنمية اقتصادية متكاملة على مستوى الوطن العربي، وتخطيط تطوير متشابك للانشطة الاقتصادية المختلفة على مستوى قومي. ويشكل هذا القرار اختيارا سياسيا من أرفع مستوى يجابه البلدان العربية والنفطية بالخاصة ،انه اختيار بين التكامل القطرى مع السوق الدولية أو التكامل القومي مع السوق العربية .

٨ - ١ لقد ادت سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد العربي عموما الى حدوث تغييرات كبرى في الحصص النسبية للانشطة الاقتصادية في مجموعات الدول العربية الثلاث النفطية ، ونصف النفطية ، وغير النفطية .

ويدل الجدول السابق على ان التغيير الاساسي في الحصص النسبية لمساهمة الانشطة الاقتصادية المختلفة في توليد الناتج القومي الاجمالي قد حصل في النصف الاول من السبعينات بسبب تعديل الاسعار اساسا ، ولن تستطيع خطط التنمية القطرية ان تؤثر كثيرا على بنية الناتج القومي الاجمالي في النصف الثاني من هذا العقد ، الامر الذى يعني استمرار ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع النفط .

وتستهدف خطط التنمية القطرية تنزيل الاهمية النسبية لقطاع النفط في البلدان النفطية من ٨٠ر٥٨٪ عام ١٩٧٦ الى ٧٧ر٨٦٪ عام ١٩٨٠ ، ورفعها من ١٨ر٧١٪ الى ٢١ر٠٩٪ في البلدان نصف النفطية ، ومن ٠ر٧١٪ الى ١ر٠٥٪ في الدول غير النفطية للسنتين على التوالي . وهذا يعني تغيير التوزيع النسبي لناتج هذا القطاع لصالح الدول نصف النفطية وغير النفطية ولكن هذا التغيير مازال بعيدا عن احداث تغيير محسوس في التوزيع النسبي لهذا القطاع .

من المتوقع بموجب خطط التنمية زيادة الاهمية النسبية لقطاعات الخدمات والهياكل الاساسية والزراعية في بنية الناتج القومي الاجمالي في كل من مجموعة البلدان النفطية ومجموعة البلدان نصف النفطية . ان الاهمية النسبية لقطاعات الخدمات في بنية الناتج القومي الاجمالي ينتظر أن ترتفع في هاتين المجموعتين من البلدان من ٤٩ر٥٣٪ عام ١٩٧٦ الى ٥١ر٩٣٪ عام ١٩٨٠ . ومع ان حصة الدول غير النفطية تقارب نصف الناتج القومي في البلدان العربية الا انها تتجه نحو الانخفاض الطفيف . وكذلك من المتوقع ان ترتفع الحصة النسبية لقطاع الهياكل الاساسية في بنية الناتج القومي الاجمالي من ٦٥ر٩٨٪ عام ١٩٧٦ الى ٧٠ر٥٤٪ عام ١٩٨٠ في البلدان النفطية ونصف النفطية . اما الحصة النسبية لقطاع الزراعة في الناتج القومي الاجمالي فمن المتوقع ان ترتفع من ٢٠ر٠٨ الى ٢١ر٧٤٪ في الفترة المذكورة ومجموعتي البلدان المشار اليها . وتبقى البلدان الاخرى تحتل المركز الاول

والاساسي في الاهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج القومي الاجمالي.
ومن المنتظر ان تتراجع الاهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج القومي الاجمالي في البلدان النفطية تراجعا جزئيا خلال الفترة وتبقى بحدود ثلث الناتج القومي الاجمالي ، في حين تزداد هذه الاهمية في الدول نصف النفطية من ١١ر٨١٪ الى ٦١ر١٧٪ خلال الفترة . وتتراجع في البلدان الاخرى من ٨٧ر٥٤ الى ٥٥ر٤٩٪ خلال الفترة . اما قطاع التعدين فأهميته النسبية الضعيفة لا تستحق التحليل والدراسة(١) .

ان القطاع النفطي يعمل في خدمة السوق الدولية ،بينما تخدم القطاعات الاخرى الاقتصادات المحلية اساسا . وعليه يدل تحسن الحصة النسبية لقطاعات الخدمات والهياكل الاساسية والزراعة والصناعة على ازدياد جهود التنمية في البلدان النفطية ونصف النفطية بالمقارنة مع الدول العربية الاخرى ،وذلك نتيجة تركز فوائض مالية كافية للتنمية فيها . ان التغيرات الجارية في جميع القطاعات لا تستطيع في مدة ضئيلة تغيير البنية الاقتصادية العربية وهي تباعد بين مستويات النمو بين البلدان العربية ،الامر الذى قد يباعد بينهما .

ان استمرار سيطرة قطاع النفط وعدم تكامله مع الاقتصاد العربي ،وكذلك ضآلة الاهمية النسبية لقطاعات الزراعة والصناعة لا يخلق الاساس اللازم لتلبية الحاجات الاساسية للسكان من المصادر المحلية ومواجهة مشكلة الغذاء وتحقيق الامن الغذائي وخلق قاعدة صناعية قوية .

ان تنظيما افضل لتعبئة واستخدام الفوائض المالية بشكل متكامل يمكن ان يطور المناطق الاشد تخلفا بصورة اسرع وبشكل متكامل يسمح باعطاء مردود افضل ووقف مفعول النمو غير المتكافىء بين البلدان العربية والاثار التي يمكن ان تنتج عنه،وادماج قطاع النفط بالاقتصاد القومي وخلق قاعدة صناعية قوية متكاملة ومواجهة مشكلة الغذاء وتحقيق الامن الغذائي وتلبية الحاجات الاساسية للسكان والتحضير لمرحلة مابعد نضوب النفط.

---

(١) راجع : اتجاهات التنمية . . . مرجع سابق ص ١٥-٢٠

٩ - ١ يعتبر تغير الناتج القومي احد العوامل المؤثرة في تغير اتجاهـــات القوة الشرائية وتنعكس هذه في شروط الوطن العربي ،المنكشف نحـــو الخارج ،على العلاقات الاقتصادية الخارجية في صورة ازدياد لاستيـــراد السلع والخدمات. ويؤدى اختلاف الفروق النفطية الواسع بين البـــلاد العربية الى توسيع الفجوة بينها من ناحية ،والى اعاقة التكامل الاقتصادى من ناحية أخرى . ان الميل الى الاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل القومـــي عادة واذا كانت نسبة الاستهلاك لمجموعات البلدان العربية قد انخفضـت عام ١٩٧٥ عما كانت عليه عام ١٩٧٠ ،فانها ينتظر ان ترتفع عام ١٩٨٠ ،وذلك رغم ارتفاع المداخيل . ويرجع ذلك الى الارتفاع السريع للقوة الشرائية عـــام ١٩٧٥ مع تأخر سلوك المستهلكين للتلاؤم مع الوضع الجديد . كما يرجـــع ارتفاع نسبة الاستهلاك عام ١٩٨٠ الى الارتفاع العالمي للاسعار ،والجدول التالي يوضـــح ذلـــك :

الجدول رقم (٢)

حجم الاستهلاك ونسبته الى الناتج القومي الاجمالي

الحجم/ بليون دولار النسبة٪

السنة / مجموعة الدول	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	Σ	٪	Σ	٪	Σ	٪
الدول النفطيـــة	٥ر٧	٦٠ر٠	٢٢ر٤	٣٣ر٦	٥١ر٤	٣٨ر٠
الدول النصف نفطية	٥ر٨	٧٥ر٣	١٥ر٣	٦١ر٠	٣١ر٠	٦٥ر٠
الدول غير النفطية	١٦ر١	٨٩ر٤	٢٥ر٧	٦٣ر٤	٤٦ر٥	٨٦ر١
الدول العربيـــة	٢٧ر٦	٧٨ر٢	٦٣ر٣	٤٧ر٩	١٢٨ر٥	٥٤ر٤

المصدر : تقرير الامين العام الى الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلـــس الوحدة الاقتصادية أبوظبي / ديسمبر ١٩٧٩ ص ١٦٨ .

تقدر الزيادة في الاستهلاك عام ١٩٨٠ بحوالي تسعة اضعاف ماكانـت عليه عام ١٩٧٠ للدول النفطية،وخمسة اضعاف لدول نصف النفطية واقل مـن ثلاثة اضعاف للدول غير النفطية ولنفس الفترة . ان التمايز بين الدول النفطية وغير النفطية يزداد باطراد ويؤدى اتساع هذا التمايز الى اعاقة التكامل

الا قتصادى فحسب بل والى مشاكل اقتصادية قد لايكون من السهل التغلب عليها .

١٠-١ لقد ازداد اهتمام جميع الدول العربية بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية في السبعينات وخاصة الدول النفطية ونصف النفطية . وركزت جميع الدول العربية على زيادة الاستثمارات بنسب متفاوتة حيث اعتمدت الدول النفطية ونصف النفطية على مواردها الخاصة بينما اعتمدت الدول غير النفطية على المصادر الخارجية . ويوضح الجدول التالي حجم التكوين الرأسمالي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي .

الجدول رقم (٣)

حجم الاستثمارات ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي

حجم = Σ   النسبة = ٪

السنة / مجموعة الدول	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
	Σ	٪	Σ	٪	Σ	٪
الدول النفطية	١ر٧	١٧ر٧	١٠ر٩	١٦ر٣	٣٣ر٣	٢٤ر٦
الدول نصف النفطية	٢ر١	٢٧ر٣	٦ر٨	٢٧ر٣	١٧ر٦	٣٤ر٧
الدول غير النفطية	٢ر٦	١٤ر٤	٩ر٠	٢٢ر٢	١٦ر٨	٣١ر١
الدول العربية	٦ر٤	١٨ر٢	٢٦ر٧	٢٠ر٢	٦٧ر٧	٢٨ر٥

المصدر: تقرير الامين العام ... مرجع سابق ص ١٧٠

ان اعلى المجموعات في نسبة الاستثمار هي مجموعة الدول نصف النفطية التي ثابرت على تحقيق استثمارات عالية ولحظت تحقيق مثل هذه الاستثمارات في المستقبل . ولكن الدول النفطية لحظت مضاعفة استثماراتها ١٩ر٦ مرة عام ١٩٨٠ علوما كان عليه عام ١٩٧٠، بينما لم تضاعفه الدول نصف النفطية الا ٨ر٤ مرات والدول غير النفطية الا ٦ر٥ مرة . ان الاسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النفطية بدون مراعاة وضع البلدان الاخرى سيزيد في تعميق التجزئة بين اقطار الوطن العربي . ان نمط التنمية الحالية في البلدان العربية يجعل مركز البلدان النفطية اكثر تقدما بينما

يجعل مركز البلدان غير النفطية أكثر تخلفا .

١-١١ تدل دراسة الصادرات والواردات السلعية للبلدان العربية بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ على زيادة الاهمية النسبية لكل من الدول النفطية سواء من حيث الصادرات او الواردات وذلك على حساب الدول غير النفطية . واذا كانت قيمة الصادرات واكثرها بترولي قد تضاعفت ست مرات ،فان الواردات زادت بما يقارب اربعة اضعاف ونصف خلال الفترة ،ويرجع ذلك الى ارتفاع اسعار الواردات من ناحية وزيادة حجمها من ناحية اخرى . ويرجع هذا التطور اساسا الى تطور صادرات وواردات كلتا المجموعتين النفطية ونصف النفطية .

واذا كان ميزان التجارة الخارجية السلعي قد اسفر عن فائض تزايد بشكل سريع للغاية بالنسبة للبلاد النفطية وفائض متزايد على نحو أقل سرعة بالنسبة للبلاد نصف النفطية ، فقد أسفر هذا الميزان عن عجز تزايد على نحو سريع للغاية بالنسبة للبلاد غير النفطية . ويرجع السبب في ذلك الى التطورات النفطية وما رافقها من تضخم عالمي ،حيث استفادت المجموعتان النفطية ونصف النفطية من ارتفاع العائدات ،وناءت المجموعة غير النفطية باسعار النفط وبارتفاع الاسعار التضخمي العالمي . وقد انعكس ذلك على تقوية التنمية في جانب واضعافها في جانب خاصة وان البلدان العربية تستورد قسما هاما جدا من احتياجاتها من السلع الاستهلاكية أو الوسيطة أو الاستثمارية (١) .

وتدل دراسة الصادرات والواردات الخدمية لنفس الفترة على زيادة الاهمية النسبية للدول النفطية فيما يتعلق بكل من الصادرات والواردات. واذا كانت قيمة الصادرات الخدمة قد ارتفعت الى اربعة اضعاف فان قيمة الواردات الخدمية زادت بما يقارب ثلاثة اضعافها خلال الفترة واذا كانت قيمة الواردات الخدمية ترتبط بزيادة النفقات على الخدمات المتعلقة باستيراد السلع والانفاق على نقل الاشخاص والسياحة في الخارج ... الخ، فانه يصعب معرفة اسباب ازدياد الصادرات الخدمية وقد اسفر الميزان الخدمي عن عجز تزايد حجمه بشكل كبير بالنسبة للدول النفطية ثم على نحو اقل للدول نصف النفطية والدول غير النفطية.ان بعض هذا العجز يرجع الى الاستهلاك الترفي والبذخ وخاصة في البلدان النفطية (٢) .

(١) راجع "مشكلة موازين المدفوعات في الاقطار العربية" وهي دراسة داخلية تشمل ١٧ بلدا عربيا جرت لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الكاتبة) .

(٢) راجع: مشكلة موازين المدفوعات ... مرجع سابق .

١-٢١ لقد تزايد عجز صافي المدفوعات التحويلية للدول النفطية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ويرجع ذلك اساسا الى ازدياد الاعانات الحكومية للبلدان العربية غير النفطية وغيرها والى التحويلات المالية للعاملين في البلدان النفطية الى بلادهم الاصلية.وبعد أن كان صافي المدفوعات التحويلية للبلدان نصف النفطية موجبا اصبح سالبا بدءاً من عام ١٩٧٥ وربما يرجع هذا لنفس الاسباب الواردة اعلاه.وقد ظل صافي المدفوعات للتحويلية للبلدان غير النفطية موجبا ولكن حجم هذا الصافي بلغ عام ١٩٧٥ خمسة اضعاف ماكان عليه عام ١٩٧٠ ويرجع ذلك الى الاعانات الواردة لهذه البلدان والى تحويلات عمالها في الخارج . وتدل دراسة ميزان المدفوعات التحويلية خلال الفترة ان المدفوعات التحويلية الحكومية التي تحصل عليها مجموعة البلدان غير النفطية تفوق ماتقدمه الدول النفطية ونصف النفطية من مدفوعات تحويلية حكومية ،وهذا يعني ان قسما من المدفوعات التحويلية الواردة للدول غير النفطية يأتي من مصادر غير عربية وهذا عدا أن قسما من المدفوعات التحويلية الحكومية المقدمة من البلدان النفطية ونصف النفطية يذهب الى دول غير عربية (١) .

وتدل دراسة ميزان المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل وطويلة الاجل على مايلي :

١- ضآلة حجم المعاملات الرأسمالية سواء قصيرة أو طويلة الاجل بالنسبة لفائض المعاملات الجارية لمجموعة الدول النفطية،الامر الذى يعني اتجاه باقي الفائض نحو زيادة تراكم الارصدة سواء في شكل ذهب أو ودائع لدى صندوق النقد الدولي أو في شكل عملات اجنبية . واذا كانت هذه الارصدة ذات سيولة مالية ،فانها تتآكل بفعل التضخم العالمي وانخفاض اسعار العملات،وهي لا تستخدم في اقامة قاعدة انتاجية قوية في بلادها حيث تفيض،أو في البلاد العربية الاخرى والتي تضمن في النهاية الاستمرار في التنمية الذاتية للوطن العربي .

(١) راجع مشكلة موازين المدفوعات . . . مرجع سابق .

٢- يتزايد حجم المعاملات الرأسمالية بالنسبة لفائض المعاملات الجارية في مجموعة الدول نصف النفطية، ويتم ذلك بسرعة وعلى نحو يفوق العجز في ميزان العمليات الجارية، الا انه يبدو محدودا بالنسبة لاحتياجات المجموعة من الدول وهي تضم العراق والجزائر لاحداث تنمية بمعدلات مرتفعة .

٣- لا زال حجم المعاملات الرأسمالية في البلدان غير النفطية قاصرا عن مواجهة العجز في ميزان العمليات الجارية ، بل ولا يغطي العجز في الميزان التجارى . فاذا اضفنا ظاهرة ازدياد العجز في الميزان التجارى فان النتيجة الطبيعية لذلك هي زيادة حجم الالتزامات والديون المستحقة على هذه الدول قبل العالم الخارجي، وهذا يلقي عبئا ثقيلا على موازين مدفوعاتها في السنوات القادمة ، الامر الذى كان وسيكون له أثره على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجموعة من البلاد .

(١-٣-١) ان مجموع التحليل الاقتصادى الذى قدمناه عن معالم التنمية القطرية الجارية في الوطن العربي يصح في الوقت الحاضر، ومن المنتظر ان يكون صحيحا في المستقبل طالما ان مسارات التنمية لم تتغير . والتغيرات الجزئية الطفيفة التي يمكن ان توءثر على هذا التغير الاقتصادى او ذاك لن تغير من مسار هذه التغيرات من الناحية النوعية بل من الناحية الكمية. واذا كان الدخل القومي يشكل مقياسا لاداء النشاط الاقتصادى فان هذا الموءشر يصنف البلاد العربية حسب التالي : النفطية ، نصف نفطية ، غير نفطية . واذا كان ميزان المدفوعات يوضح علاقة الاقتصاد الوطني مع الخارج فقد بين هذا الموءشر أن البلدان النفطية ذات فائض كبير نسبيا لا يستخدم في العمليات الرأسمالية وان البلدان نصف النفطية فيها بعض الفائض وتشكو البلدان غير النفطية من عجز في المعاملات الرأسمالية . ويشكل وضع مجموعة البلدان النفطية ظاهرة استثنائية بسبب صادراتها النفطية وتشكل فرصة تاريخية تستحق بذل اكبر مجهود لاستغلال الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول بالدرجة الاولى وللدول العربية الاخرى ، وخاصة الدول غير النفطية .

ثانيا : معالم التنمية القومية فـــي الوطـــن العربـــي

٢-١ مرت محاولات التعاون الاقتصادي العربي وتطويره نحو التكامـــل الاقتصادي وبناء الوحدة الاقتصادية بمراحل ثـــلاث :

الاولى : وقد بدأت في مطلع الخمسينات ويتمثل الاطار التعاقدي لهـــا باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت كما يتمثـــل الاطار التنظيمي لهذه المرحلة باحداث المجلس الاقتصـــادي العربـــي .

الثانية : وقد بدأت عام ١٩٦٤ ويتمثل الاطار التعاقدي لها باتفاقيـــة الوحدة الاقتصادية العربية كما يتمثل اطارها التنظيمي بمجلـــس الوحدة الاقتصادية العربية . وقد حدث تغير نوعي في مطلـــع السبعينات عند ما تم قبول اسلوب المشروعات العربية المشـــتركة والاتحادات النوعية المتخصصة كأداتين للتكامل الاقتصادي العربـــي من قبل اجهزة العمل الاقتصادي العربي المشـــترك .

الثالثة : وهي حاليا في دور المخاض وتتمثل في التحضيرات الجارية لوضـــع خطة عربية مشتركة للتنمية للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ اضافة للخطـــط القطرية الجاري العمل بها في مختلف البلدان العربيـــة .

ان التكامل الاقتصادي في شروط الوطن العربي انما يعني بنـــاء اقتصاد عربي موحد وهذا لن يتم الا مع اعتماد اسلوب المشروعات العربيـــة المشتركة والاتحادات النوعية الصناعية.وتبشر التحضيرات الجارية حاليا فـــي نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لوضع خطة تنمية عربية موحدة ببـــدء مرحلة جديدة في التكامل الاقتصادي العربـــي .

٢-٢ ظلت المشروعات العربية المشتركة ظاهرة نادرة المنال حتى اخـــر الستينات رغم النص عليها في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ورغم انهـــا تشكل افضل السبل لتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعجز موارد دولة واحدة عن تمويلها وسوق دولة واحدة عن تصريف منتجاتها . ومع ان المشـــروعات

العربية المشتركة تحقق صوالح مختلف الاطراف المشاركة وتكاملها فقد تأخر ظهور المشروعات العربية المشتركة،ثم شهد تطفرةواسعة في السبعينات نتيجة التطورات النفطية المرافقةلتنامي السيطرة الوطنية على القطاع النفطي ولتصحيح اسعار بيع النفط الخام من قبل الدول النفطية . وبذلك تمثل المشروعات العربية المشتركة ظاهرة حديثة نسبيا في خطوات التكامل الاقتصادي العربي . ان توفر رساميل فائضة في البلدان النفطية تبحث عن فرص الاستثمار دعا الى انشاء العديد من المشروعات العربية المشتركةكما دعا الى انشاء العديد من المشروعات العربية الدولية المشتركة والاشتراك بالعديد من الشركات المتعددة الجنسيات .

وقد تنامى حجم المشروعات العربية المشتركة فبلغ ٨١ مشروعا عربيا مشتركا في نهاية عام ١٩٧٦ عدا مشروعات القطاع الخاص والمشروعات المشتركة الثنائية الاقليمية كالمشروعات الخليجية ،وقد تطور عدد المشروعات العربية المشتركة في السنوات التالية وازداد عدد المشروعات الثنائية والاقليمية ايضا .

٢-٣ شهدت السنوات الاولى لتوفر فوائض مالية لجوء الدول العربية النفطية لتوظيف أموالها خارج الوطن العربي في اوراق مالية دوليةأو محلية او كودائع مصرفية . وقد أظهرت التجربة العملية للبلدان النفطية ان هذه التوظيفات المالية تستهلك باستمرار بسبب التضخم الدولي وبسبب تغير اسعار صرف العملات الاجنبية لغير صالح البلدان النفطية وخاصة تغير اسعار صرف الدولار الامريكي . وحققت البلدان العربية النفطية خسارات حقيقية ،بحيث انها لم تحصل في عدد من الاحوال على حجم الاموال التي وظفتها ،ناهيك عن الحصول على أرباح أو فوائد منها (١) .

لقد كان اتجاه البلدان النفطية نحو السوق المالية الدولية وتوظيف أموالها في هذه السوق أمرا طبيعيا نظرا لعدم توفر بديل مناسب. ولكن

(١) راجع: حكمت النشاشيبي : السياسات الاستثمارية للارصدة العربية ومستقبل التنمية في العالم الثالث ،محاضرة ملقاة في المعهد العربي للتخطيط في الكويت يوم ١٩ مارس ١٩٧٩ في اطار الحلقة النقاشية حول قضايا التنمية والتخطيط .

تطور الفوائض دفع الى انشاء عدد من المشروعات العربية المشتركة ،قامت الدول العربية بتأسيسها ،بدعم قوى من الدول النفطية التي ساهمت في القسم الاكبر من روؤس الاموال لهذه المشروعات. وكان من ذلك ان قامت منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط بتأسيس أربع شركات عربية مشتركة لها كل الصلاحية بتأسيس شركات اخرى متفرعة عنها،وهذه الشركات هي : الشركة العربية البحرية لنقل البترول ،الشركة العربية لبناء واصلاح السفن ،الشركة العربية للاستثمارات البترولية ، الشركة العربية للخدمات البترولية.وقد اتخذت هذه المشروعات شكل (الشركة) اعتدادا بأن هذا الوضع يتلائم مع طبيعة النشاط التجارى الذى تمارسه كل من هذه المشروعات.

وكان من ذلك ان ارسيت اسس هامة لتطوير الصناعة النفطية والصناعات المرتبطة بها والمتفرعة عنها . وتعمل هذه الشركات الام اليوم على تطوير نفسها وانشاء شركات متفرعة عنها وربما كان بالامكان السير في هذه الطريق بصورة أعمق وأوسع.

وكذلك تم انشاء بعض المشروعات العربية المشتركة بمبادرة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ،حيث تم احداث الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي والموءسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها،وقام مجلس الوحدة الاقتصادية بتأسيس عدد من المشروعات العربية المشتركة وهذه المشروعات هي : الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، والشركة العربية للتعدين ،والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ،وكذلك الشركة العربية للاستثمارات الصناعية ،وكان من ذلك أن تحول قسم من الفوائض المالية الى استثمارات عربية تخدم عملية التنمية الاقتصادية العربية الموحدة وتدعمها .

٤-٢ وقد تحرك القطاع الخاص في السنوات الاخيرة لاقامة مشروعات عربية مشتركة أو عربية دولية مشتركة ،فقد لاحظ القطاع الخاص في الدول النفطية وخاصة في الكويت ان الطاقة الاستيعابية للاستثمارات انما محلها البلدان العربية المختلفة ،لذلك بدأت الشركات الاستثمارية والمستثمرون الافراد يشاركون في مشروعات مشتركة في البلدان العربية المختلفة ،وخاصة في الاردن وتونس ومصر. ومازالت الكتلة الكبرى من الفوائض المالية النفطية ،والتي تمتلكها

المملكة العربية السعودية لم تتحرك بقوة نحو البلدان العربية نظــــرا لأن القسم الاكبر من هذه الفوائض مازال موظفا في الاسواق المالية الدولية وخاصة في السوق الماليـــــة الامريكيـــــــــة .

وقد امتازت المشروعات التي شارك بها القطاع الخاص بصغر حجمهـــا وكثرة عددها وسرعة تأسيسها ، وليس هناك من حصر لهذه المشروعات ، بـــل هناك بعض المعلومات المتفرقة عنهـــــا .

وفي اطار التكامل الاقتصادى العربي ، نشأت مشروعات خليجيـــــــة مشتركة استوحت مبرر وجودها من السمات الخاصة لمنطقة الخليج ، وقد عـــدد التقرير السنوى للبنك التجارى الكويتي لعام ١٩٧٧ اسماء ٣٥ مشروعا مشتركا تم انشاؤها حتى العام الماضي في المنطقة ، ومن الطبيعي ان عدد هـــذه المشروعات هو اليوم اكبر من ذلك . ومن ابرز هذه المشروعات الخليجيـــــة المشـــتركة :

- مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربـــي
- بنك الخليج الدولـــــــــــي
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعيـــــة

يضاف الى ذلك كل من :
بنك البحرين والكويت ، واتحاد موانئ الخليج ، وهيئة الخليج للتنميـــــة في جمهورية مصر العربية ، وشركة مجموعة الشارقة ، والشركة السعوديـــــة الكويتيـــــة لصناعة الاسمنت ، والشركة الشرقية للانتاج والتوزيع ، وبنك الاسكان العماني وشركة التأمين المتحدة ، وشركة الخليج للتنمية الزراعية وشــــركة اسمنت الخليج والشركة اليمنية الكويتية للتنمية العقارية ، وبنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار وشركة الصناعات الخليجية ، وشركة الخليج الاستثماريـــــة العقارية ، والشركة اليمنية الكويتية للتنمية العقارية وشركة رأس الخيمـــــة للدواجن والعلف ، وغيرهـــا .

٢-٥ اصدرت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية في مطلع عام ١٩٧٧ حصرا بالمشروعات العربية والمشروعات العربية الدولية المشتركة ، مع مقدمة تحليليـــة وهي تشتمل على مشروعات القطاع العام دون مشروعات القطاع الخاص غيـــر

المحصورة وغير المشروعات الخليجية كما انها لا تشتمل على المشروعات الثنائية السورية الاردنية ـ والسورية العراقية الاخيرة ،وقد عمدنا الى وضع تصنيفات اضافية فتبين لنا مايلي : (١)

أ ـ بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة ٩١ مشروعا وعدد المشروعات العربية والدولية المشتركة ٤٠ مشروعا وبلغ رأسمال النوع الاول من المشروعات مايزيد على ٨ مليارات دولار امريكي ،وبلغ رأسمال مشروعات النوع الثاني حوالي ٢,٥ مليار دولار امريكي وذلك عدا ست موءسسات مالية عربية دولية مشتركة لم يذكر حجم رأسمالها . يبلغ عدد المشروعات العربية المشتركة ضعف عدد المشروعات العربية الدولية المشتركة،٨١ مقابل ٤٠ ،ولكن مايزيد على نصف المشروعات العربية المشتركة (٤٣ من ٨١) هو مشروعات ثنائية ،الامر الذي يدل على اولوية هذه المشروعات وبالتالي على ضعف التكامل الاقتصادى العربي أى التنمية الاقتصادية العربية . ويبرز هذا الوضع بصورة اكبر اذا طرحنا مشروعات ميثاق طرابلس المتوقفة فعليا عن العمل وهي مشروعات متعددة الاطراف ،واضفنا المشروعات الثنائية الاخيرة السورية ـ الاردنية ،والسورية ـ العراقية ،وهي مشروعات ثنائية . ان مايزيد على نصف المشروعات العربية الدولية (٢٢ من ٤٠) تقع مقاره خارج الوطن العربي الامر الذى يدل على قوة التكامل الدولي في هذه المشروعات ،وخدمتها للاقتصاد الدولي اساسا . ويدل توقف مشروعات ميثاق طرابلس وبروز المشروعات الثنائية وأولويتها بين المشروعات العربية المشتركة على اهمية العامل السياسي واثر العامل الاقليمي في مواجهة العامل القومي في مسيرة التكامل الاقتصادى العربي ،والتنمية العربية .

يعمل أكثر من نصف مجموعة المشروعات المشتركة (٦٣ من ١٢١) في قطاع المالية ،أى في مجال الاستثمار والتمويل والائتمان والتأمين ،ويظهر هذا التفضيل بشكل واضح في المشروعات العربية ـ الدولية ،حيث أن ٣١من

---

(١) راجع بحثنا " تقديم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادى العربي " مجلة المستقبل العربي ـ عدد /٤/ تاريخ ١١/١٩٧٨ .

٤٠ مشروعا منها تعمل في النطاق المالي ،بينما يبلغ عدد المشروعات المالية بين المشروعات العربية المشتركة ٣٢ فقط من اصل ٨١ مشروعا عربيا مشتركا . ويرتفع عدد المشروعات المالية المشتركة بسرعة ،فقد ارتفع من ٦٣ مشروعا في نهاية عام ١٩٧٦ الى ٧٦ مشروعا في نهاية عام ١٩٧٧ . ان نصف رأسمال المشروعات العربية المشتركة هو للمشروعات المالية المشتركة كما أن ثلثي رأسمال المشروعات العربية الدولية المشتركة هو أيضا لمشروعات القطاع المالي، وذلك عدا ٦ مؤسسات عربية دولية مشتركة لم يذكر حجم رأسمالها. ويلاحظ ان المشروعات العربية الدولية العاملة في النشاط الصناعي وعددها سبعة ،هي مشروعات مشتركة مع البلدان النامية اساسا . ويمكن القول بصورة عامة أن مشروعات الزراعة والصناعة والتشييد والنقل مازالت اقل من الاحتياج وان مجموع هذا الوضع لا يأتلف مع احتياجات التكامل الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية العربية الموحدة . ان التنمية الاقتصادية العربية بواسطة المشروعات العربية المشتركة مازالت في اول الطريق ،ومازال قسم كبير من المشروعات العربية المشتركة قيد التنفيذ ولم تبدأ العمل بعد ، وخاصة المشروعات العامة في القطاعات الانتاجية .

٦-٢ لقد تكونت منذ انشاء المشروعات العربية المشتركة حتى اليوم بعض الخبرات في مجال آلية انشاء وعمل هذه المشروعات ،ومع أن أى محاولة تقويمية في هذا المجال مازالت مبكرة ،فانه يمكن ابداء العديد من الملاحظات حول هذا الموضوع تفصيلا بالنسبة لكل مشروع ولكل زمرة من المشروعات ،وكذلك بعض الملاحظات العامة المتعلقة بمجموع المشروعات المشتركة ،العربية منها والعربية الدولية ،سواء من ناحية الشكل الحقوقي للانشاء والادارة أو من حيث المساهمة في التكامل الاقتصادى ،أى التنمية العربية . وسنركز اهتمامنا في الملاحظات التالية على الجانب الاقتصادى -التكاملي والتنموى العربي دون الجانب الحقوقي في التأسيس أو الادارة (١) .

---

(١) راجع في ذلك بحثنا : تقويم المشروعات المشتركة ،مرجع سابق، ومحمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية - سلسلة عالم المعرفة ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ،الكويت، من اجل الناحية الحقوقية راجع محاضرة عبد الرحمن سالم العتيقي وزير المالية الكويتية عن تأصيل التكامل الاقتصادى في واقعنا العربي ،من محاضرات الموسم الثقافي الاول لجامعة الدول العربية عام ١٩٧٧ .

أ- يمثل عدد من المشروعات العربية المشتركة اندماجا رأسماليا لا اندماجا اقتصاديا ،أى اندماجا لرؤوس اموال عربية ثنائية أو متعددة الاطراف لانشاء مشروع عربي مشترك .وقد لا تكون للمشروع صلة بالاقتصاد العربي أو ان نشاطه لا يسمح بتعشيق ثنائي او متعدد الاطراف لاقتصاديات الاقطار العربية ذى تأثير مباشر نظرا لضعف حجم المشروع احيانا أو اقتصار نشاطه على قطر واحد احيانا اخرى . وتبرز اهم الامثلة هنا في شركات التأمين والمصارف والبناء والتشييد، مثال ذلك : الشركة المتحدة للتأمين التي يساهم فيها كويتيون وسودانيون ومقرها الرئيسي الخرطوم حيث تمارس عملية التأمين مثلها مثل أى شركة اخرى،وكذلك الشركة السودانية المصرية للرى والبناء وتساهم فيها مصر والسودان مناصفة للقيام بمشروعات تنمية زراعية في السودان حيث ينعدم التنسيق الاقتصادى . وكذلك شركة الخرطوم للغزل والنسيج ويساهم فيها مستثمرون كويتيون وسودانيون لتقوم بصناعة النسيج في السودان . ان هذه المشروعات تؤدى الى انتقال رؤوس اموال من بلد الى آخر والى تنمية قطرية حتما ،ولكنها لا تقود مباشرة الى اندماج اقتصادى ،طالما ان مدخلات ومخرجات هذه المشروعات العربية المشتركة لا تؤدى الى تشابك اقتصادى بين اسواق الاقطار الاعضاء ،كما انها لا تؤدى الى تنمية عربية ،طالما انها لاتربط بين اسواق البلدان العربية المختلفة .

ب- يأخذ العديد من المشروعات شكل الشركات القابضة اما بموجب صك احداثه أو بسبب انشائه شركات بنات منبثقة عنه بمساهمات عربية او دولية .فالشركات الاربع التي احدثها مجلس الوحدة الاقتصادية جرى النص على انها شركات قابضة مخولة انشاء شركات فرعية ،والبنك العربي الافريقي يشكل شركة قابضة تساهم في ٧ مؤسسات مالية، واتحاد المصارف العربية الفرنسية (يوباف) يشكل شركة قابضة تساهم في اربعة مصارف اوروبية وشركة مالية يابانية وشركة للدراسات في لندن ،فتعمق بذلك صلة التكامل مع الاقتصاد الدولي .ويساهم المصرف الدولي المصرى في تسع مشروعات عربية مشتركة اضافة الى تسع مشروعات اخرى عربية دولية ،ولا تخرج الشركة العربية للاستثمار عن هذا الاطار. وهكذا فان تكتل الشركات القابضة الذى تتخذه

مشروعات عربية مشتركة ومشروعات عربية دولية مشتركة، يخلق احيانا تشاركا رأسماليا عربيا دوليا اوثق مما تظهره الشركة الام وذلك من خلال الشركات البنات، ولكنه يؤدى الى تسريع واسع في عملية التشابك الاقتصادى او الى اقامة قطاعات اقتصادية متكاملة ولكنها ليست مترابطة عربيا، والتنمية التي يحدثها مثل هذا التشارك قد تأخذ شكل تنمية عربية مستقلة ولكن قد تأخذ نمط تنمية متكاملة دوليا .

جـ - ان مبدأ استقلالية المشروعات ومبدأ الشركة القابضة، وحالة صغر العديد من المشروعات المشتركة وصفتها الثنائية لم تسمح بتعميق التكامل الاقتصادى والتنمية العربية من خلال الشركات الفرعية حيث انه ليس هناك قواعد محددة لانشاء الشركات الفرعية، الامر الذى حدا الى اعتماد مبدأ الجدوى الاقتصادية ومبدأ التكاليف والعائد في اقامة مثل هذه المشروعات الفرعية . ومن ناحية اخرى فليس هناك في عديد من الاحوال من تحديد للعلاقة بين الشركات القابضة والفرعية من ناحية والوحدات الاقتصادية الاخرى من ناحية أخرى، بحيث يتوجب مثلا عند احداث الشركات الفرعية وجود نوع من التشابك الاقتصادى النوعي بين الشركة القابضة والشركة الفرعية يسمح باقامة تكامل بين الانشطة الاقتصادية المختلفة، أو ان انشاء الشركات الفرعية في الاقطار العربية المختلفة يصب كمداخل مادية في شركات اخرى من اقطار عربية اخرى مما يسمح بالتشابك الاقتصادى، ونستطيع القول ان العلاقة بين الشركات القابضة والشركات المقبوضة لا تراعي التكامل والتعشيق الاقتصادى بشكل كاف، وهذا بالذات يعيق التنمية العربية المشتركة ويضعفها .

د - ويتعلق رابع هذه الملاحظات بطبيعة النشاط الذى تمارسه المشروعات المشتركة، فالمشروعات المالية المشتركة عام ١٩٧٧ تشكل ٦٣ مشروعا من مجموع ١٢١ مشروعا، أى مايزيد على النصف بقليل . والمشروعات العربية المشتركة منها قد تدعم النشاط الاقتصادى العربي وتساعد على تحقيق التنمية ولكن نشاطها لا يؤدى بالضرورة الى التكامل الاقتصادى العربي. والمشروعات المشتركة هذه غالبا ماتشارك في مشروعات قطرية للتنمية وتعتمد معايير الجدوى الاقتصادية

للمشروعات دون الجدوى الاجتماعية او الجدوى العربية المتمثلة في مدى مساهمة المشروع في تحقيق التكامل الاقتصادى العربي بعين الاعتبار،ولذلك وضعت استثماراتها في قطاعات السياحة والفنادق والعقارات ومن هنا بالذات تضعف هذه الخاصة فعالية التنمية العربية المشتركة .

هـ - لم تستطع المشروعات العربية المشتركة ان تأخذ دور القيادة في الانشطة الاقتصادية التي تمارسها لعدد من الاسباب أهمها المنافسة بين المشروعات القطرية والمشروعات القومية.وقد ظهر ذلك في قطاع النقل البحرى ،حيث جرى تفضيل الناقلات القطرية على الناقلات العربية ولم يجر تنسيق بينهما في مواجهة الناقلات الدولية. كماظهر في قطاع الطيران حيث لم يتم حتى اليوم اجراء نوع مناسب من التنسيق بين شركات الطيران العربية المتنافسة ،وظهر ايضافي قطاع الاستثمار حيث تتنافس مؤسسات الاستثمار مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات في نشاطها الاستثمارى وغير ذلك كثير. ويمكن القول ان المشروعات العربية المشتركة اخذت دور شركة اضافية بين الشركات المتنافسة في ميدان عملها ،ولم تستطع ان تحقق نوعا من التنسيق والتنظيم او الاشراف كما هومعروف في نظم التروست والكارتل وغيرها من الاتفاقات الاقتصادية ،وبذلك مازالت التنمية العربية اضعف في آلياتها وسرعة نموها من التنمية القطرية ،ولم تصبح العنصر الحاسم في تنمية الوطن العربي .

و - ان الصفة الغالبة على المشروعات العربية المشتركة هي صغر حجم رأسمالها بحيث ان وسطي رأسمال المشروع العربي المشترك يقع بحوالي ١٠٠ مليون دولار فقط. وبذلك تقف هذه المشروعات العربية على نفس مستوى المشروعات القطرية من حيث حجم رأس المال ومايتفرع عنه من طاقات تكنولوجية وموجودات ثابتة،وبذلك يضاف مشروع الى المشروعات المتنافسة عوضا عن وجود مشروع يتمتع بروؤس أموال ضخمة وموجودات ثابتة واسعة وطاقات تكنولوجية عالية ،تسمح له بقيادة المشروعات القطرية وتنسيق برامج الانتاج والتسويق بينها وتشكيل اتحاد نوعي بقيادته لها . ويبرز هذا المثال بالخاصة في الصناعات

التعدينية والبتروكيمائية. ان الدور التنموى للمشروعات القطرية والقومية مازال لصالح المشروعات القطرية.

٢-٧ يتم اعداد المشاريع العربية المشتركة واقرارها بصورة منفصلة عن بعضها وحسب الاحتياج، لا ضمن برامج معينة تأخذ اشكال الارتباط اللازمة بين المشروعات وتكاملها الافقي والعمودى، وترابطها مع المشروعات القطرية القائمة والمشروعات العربية المشتركة المؤسسة، ليمكن بذلك تعشيق الفعاليات الاقتصادية العربية مع بعضها في مختلف اقطار الوطن العربي. ورغم أن الفقرة ج من المادة التاسعة من اتفاقية الوحدة الاقتصادية أولت مسألة برامج التنمية العربية المشتركة الاهمية الخاصة بها حيث نصت على تنسيق الانماء الاقتصادى، ووضع برامج لتحقيق الانماء العربي المشترك، فان وضع مثل هذه البرامج لم يتم حتى الآن.

لكل هذا يمكن القول ختاما: ان المشروعات العربية المشتركة بشكلها الحالي قد تساعد على تحقيق انتقال رؤوس الاموال العربية من بلدان الوفرة المالية الى بلدان العجز المالي، وهذا يسمح بدورهبتحقيق تنمية قطرية و/أو قومية معينة، كما أنها تؤدى الى زيادة حجم التبادل التجارى، ولكن اثرها على تحقيق التكامل الاقتصادى والتنمية القومية يبقى محدودا، طالما انها لم توضع في اطار خطة متكاملة يتم فيها اختيار المشروعات القيادية المرشحة للتكامل، وايجاد التغذية المتبادلة بين الخطة القومية للمشروعات العربية والخطط القطرية للمشروعات المحلية، وبحيث يتنامى الدور القيادى والانتاجي للمشروعات العربية المشتركة بالمقارنة مع المشروعات القطرية، وتكوين السوق القومية في مواجهة السوق المحلية، واذا لم تتحقق هذه الشروط فان المشروعات العربية المشتركة لن تكون قادرة على وقف الاثار السلبية لتقسيم العمل الحالي بين اقطار الوطن العربي وتحقيق تنمية سريعة ومستقلة فيه.

ويحاول مجلس الوحدة الاقتصادية ايجاد خطة قومية للفترة المقبلة ١٩٨١-١٩٨٥ تشترك فيها جميع البلدان الاعضاء، فاذا تحقق ذلك فانه يشكل انجازا كبيرا للغاية على درب التكامل الاقتصادى العربي والتنمية العربية الموحدة.

٢-٨ لقد تم في الفترة الاولى للتعاون الاقتصادى العربي اقامة عدد من الاتحادات المتفرقة كالاتحاد البريدى العربي واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية . وفي الستينات تأسس اول اتحاد عربي ذى طابع اقتصادى . وفي السبعينات تم اعتماد الاتحادات العربية النوعية كأداة للتكامل الاقتصادى العربي والتنمية العربية الموحدة . وقد تم في هذا العقد تأسيس عدد من الاتحادات العربية النوعية الانتاجية وتمت اليوم تسعة اتحادات عربية نوعية تعمل في مجال الخدمات الانتاجية ومشروعات البنية الاساسية ،وعشرة اتحادات عربية نوعية تعمل في المجالات الانتاجية (١) .

يشكل انشاء الاتحادات النوعية احد المحاور التي عمل فيها مجلس الوحدة الاقتصادية في السبعينات لتدعيم العلاقات الاقتصادية والخدميةبين البلدان العربية . ويمكن ادراك دور الاتحادات النوعية في التكامل الاقتصادى والتنمية العربية من مراجعة نظمها الاساسية التي تحدد مجالات عملها ،مثل تنمية وتطوير العلاقات التجارية والادارية بين الاعضاء ومعاونة الشركات بعضها البعض في تسويق منتجاتها عربيا والتعاون في التعامل مع الاسواق الاجنبية ومعاونة الاعضاء في تذليل الصعاب التي تعترض تأمين حاجاتها من المواد الاولية وتوفير احدث المعلومات والبيانات الاحصائية والاقتصاد يقوالمعاونة على تطوير اساليب الانتاج ورفع الكفاية الانتاجية ، وتنمية وتطوير التكوين المهني والفني ... الخ (٢) .

٢-٩ الاتحاد النوعي أو الكارتل ،هو اتفاق بين مشروعين متنافسين مستقلين أواكثر على موضوع معين يرمى الى تضييق نطاق المنافسة المدمرة بين المشروعات المتفقة . فالاتحاد النوعي هو اتفاق بين مشروعات لا يترتب عليه اندماجها كما في حالة التروست بل الحد من حرية المشروعات المتفقة حيث يبقى المشروع الاصلي مستقلا بشخصيته المعنوية وادارته ونشاطه الخاص ولكنه محدود

(١) راجع: الاتحادات النوعية العربية المتخصصة - تحليل وحصر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،مايو ١٩٧٧ .

(٢) راجع عبد الرزاق حسن : التكامل الاقتصادى العربي بين الواقع والطموح،مذكور لدى محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات . مرجع سابق ص ١٩٤ .

الحرية في نطاق النقطة المتفق عليها كتحديد ثمن البيع أو حجم الانتاج أو نوعيته مثلا .

لقد نشأت الاتحادات النوعية اصلا في المانيا القرن الماضي المتخلفة نسبيا في تطورها الاقتصادى ،بهدف الحد من المنافسة بين المشروعات وتعظيم ربحيتها ماينعكس على تسريع التنمية الاقتصادية للبلد ككل. واتخذت الاتحادات النوعية اشكالا عديدة يمكن تصنيفها ضمن نوعين :

- الاتحاد النوعي البسيط: وهو عبارة عن اتفاق على سياسة معينة يلتزم بها كل مشروع ولا تحتاج لخلق جهاز مركزى. ومن امثلة هذا النوع: اتحاد تحديد الاثمان - اتحاد توزيع الاسواق - اتحاد تحديد الانتاج - اتحاد تحديد الشراء . الاتحاد ذو التنظيم المركزى وهو عبارة عن اتفاق على موضوع لا يمكن تحقيقه الا بخلق جهاز مركزى موحد، ومن أمثلة هذا النوع : اتحاد توحيد البيع ويشكل هذا النوع درجة اكثر تطورا من الاول .

لقد تم حتى عام ١٩٧٨ تأسيس تسعة عشر اتحادا نوعيا عربيا متخصصا، وقد نظمنا فيها البيان التالي الذى يعطي صورة عن هذه الاتحادات وهو يدل على انتشار هذه الاتحادات انتشارا جيدا في السبعينات.

جدول رقم (٤)

الاتحادات النوعية المؤسسة حتى عام ١٩٧٨

١ - الاتحادات العربية النوعية العاملة في المجالات الانتاجية :

الاتحاد	سنة الانشاء	المقر	عدد الشركات التابعة	عدد الدول المشتركة
الحديد والصلب	١٩٧١	الجزائر	٦١	١٢
الصناعات النسيجية	١٩٧٥	القاهرة	٥٨	٩
منتجي الاسمدة الكيماوية	١٩٧٥	الكويت	١٨	١١
الصناعات الهندسية	١٩٧٥	بغداد	٤٠	٤
منتجي الاسماك	١٩٧٦	بغداد	١٥	١٠
الصناعات الغذائية	١٩٧٦	القاهرة	٨	٦
الاسمنت والمنتجات الاسمنتية	١٩٧٧	دمشق	٢٠	٩
الصناعات الورقية	١٩٧٧	القاهرة	١٦	٨
السكر	١٩٧٧	الخرطوم	١٢	٧
الصناعات الجلدية	١٩٧٨			

٢ - الاتحادات العربية النوعية العاملة في مجالات الخدمات الانتاجية ومشروعات البنية الاساسية :-

البريد العربي	١٩٤٦	-	-	-
غرف التجارة والصناعة والزراعة	١٩٥١	بيروت	٢٤	٢١
المواصلات السلكية واللاسلكية	١٩٥٣	-	-	-
اذاعات الدول العربية	١٩٥٥	-	-	-
التأمين	١٩٦١	القاهرة	٧٥	١٧
المصارف	١٩٧٤	بيروت	٨٦	١٧
الموانىء البحرية	١٩٧٦	الاسكندرية	١٠	٩
السياحة	-	-	-	-
الناقلين البريين	١٩٧٨	-	-	-

المصدر: الاتحادات العربية المتخصصة- تحليل وحصر- مجلس الوحدة الاقتصادية ١٩٧٧ ،(-) بيانات غير متاحة ، وتقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدورة ٣٢/ ٥ ديسمبر .كانون الاول ١٩٧٨ .

والملاحظ ان مجموع هذه الاتحادات ذات تنظيم مركزي ،بمعنى انها من نوع متطور ويلاحظ كذلك ان مجموع الاتحادات العربية العاملة في المجالات الانتاجية قد اسست في السبعينات فقط ،وكذلك الاتحادات العربية ذات الطبيعة الاقتصادية كاتحادات المصارف والموانىء البحرية والسياحية والناقلين البريين لم تتأسس كذلك الا في السبعينات،بينما كانت الاتحادات التي شكلت في الاربعينات والخمسينات ذات طبيعة ادارية محضة كاتحاد البريد العربي واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاد الموصلات السلكية واللاسلكية واتحاد اذاعات الدول العربية .

١٠-٢ وتختلف شروط نجاح الاتحادات النوعية باختلاف الشروط الاقتصادية والاجتماعية السائدة ،كما تختلف في حالة وجود الاتحاد النوعي في بلد واحد او انه يمتد لعدة بلدان ،ويتوجب عليه مراعاة الشروط الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها كما هو الحال في الاتحادات النوعية العربية المتخصصة .

واذا كانت درجة التركز هامة جدا في شروط المنافسة الحرة لنجاح الاتحادات النوعية،فان وقوف الدول الى جانب هذه الاتحادات ودعمها يمكن ان يعوض فقدان هذا الشرط ،ويلاحظ ان هذا الشرط متوفر في الاتحادات النوعية العربية حيث انها تضم عادة مجموع او القسم الاكبر من الهيئات والشركات العاملة في القطاع الذى تقوم به هذه الاتحادات ،الامر الذى يوفر لها الكثير من مقومات النجاح،عدا ان الشركات العاملة في القطاع هي في العديد من الاحوال ذات طابع احتكارى في القطاع والبلد الذى تعمل فيه .
واذا كان عدد المشروعات المتفقة في الاتحاد النوعي العربي كبير في العادة فان اتساع القطاع الصناعي الذى يضم هذه المشروعات من ناحية وتوزيعها بين عدد من البلدان العربية يقلل الى حد كبير من اثر اتساع عدد المشروعات المنظمة وخاصة عند ما تكون هناك مراكز فرعية للاتحاد في الدول الاعضاء .

ومن الشروط التي يفترض العلم النظرى توفرها لنجاح الاتحاد النوعي تماثل السلع المنتجة بين المشروعات المنضمة للاتحاد .فحيث تتعدد اصناف السلعة تزداد صعوبة الاتفاق بين المشروعات .لقد جاءت الاتحادات النوعية العربية المتخصصة لتغطي قطاعا صناعيا واسعا في بعض الاحوال ،كما هو الحال في الاتحاد النوعي للصناعات الغذائية والاتحاد النوعي للصناعات النسيجية ،واذا كان في تعدد اصناف السلع التي تنتجها مثل هذه

الاتحادات صعوبات وعقبات امام نجاحها فانها ستكون اقدر على تأمين التنسيق والتكامل بين مختلف الفروع الصناعية التي تتبع لقطاعها . وهذا افضل للتنمية القومية المتشابكة وللتكامل الاقتصادى العربي . واذا كانت الاتحادات النوعية العربية الخاصة بسلع محدودة العدد مثل الاتحاد العربي لصناعة السكر والاتحاد العربي لمنتجي الاسماك اكثر حظا بالنجاح من غيرها فانها ستكون اقل تأثيرا في التنمية العربية المتشابكة وفي التكامل الاقتصادى العربي .

وكذلك من الشروط المفترض توفرها لنجاح الاتحاد النوعي ،أن تكون السلعة موضوع الاتفاق سلعة اساسية لا يسهل احلال غيرها محلها والا لتعرض الاتحاد للفشل نتيجة عزوف السكان عن سلعته وهذا صحيح عند ما يكون الاتحاد قائما على سلعة واحدة او على عدد ضئيل من السلع يمكن الاستغناء عنها او كان هدفه الاساسي هو الربح الفاحش وليس تنظيم السوق وتأمين عمل تعاوني في التوريد والتصريف ،أى تحسين شروط التبادل وتحقيق سوق اكبر من خلال التكامل العربي وتخفيض التكلفة وتحسين السلعة عن طريق التخصص وتقسيم العمل بين الشركات المنضمة للاتحاد .

ويمكن ان يلعب القطاع العام في رأينا دورا ايجابيا في دعم الاتحادات النوعية العربية وتطويرها. ويرجع ذلك الى ان هدف القطاع العام لا ينحصر بتحقيق الربح الاقصى وحسب، بل يهتم كذلك بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الانتاج ،الامر الذى يوفر للاتحادات النوعية العربية اسباب النجاح وخاصة في مجالات التكوين المهني والتقني للعاملين والقيام بالدراسة الاقتصادية والفنية لتطوير القطاع الصناعي المعني . . . الخ.

٢-١١ وتتشابه اهداف الاتحادات النوعية العربية العاملة في المجالات الانتاجية،وهي تركز خاصة على تنشيط وتدعيم التعاون بين الشركات المنضمة ومساعدتها في تأمين احتياجاتها من المواد الاولية والمساعدة،وكذلك في تصريف منتجاتها،وكذلك المساعدة في مشاكل الشركات المنضمة وتنمية التكوين المهني والتقني وممارسة اعمال التحكيم بين الاعضاء والقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية لتطوير القطاع وماشابه ذلك . ولم نجد من اهداف الاتحادات النوعية العربية تحديد الاسعار او تنسيق الانتاج والتخصص فيه ولا تحديد الاسواق وامثالها من الوظائف التقليدية من

الاتحادات في النظم الرأسمالية بحيث يمكن لنا القول ان تجربة الاتحادات النوعية هي تجربة جديدة تتناسب واحتياجات التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية ولكن اهتمامها بالتنمية الاقتصادية المشتركة للوطن العربي هو اهتمام هامشي .

لا شك ان انشاء الاتحادات النوعية يشكل خطوة هامة في مجال التكامل والتنمية على الصعيد العربي، ولكن القسم الاكبر من الاتحادات النوعية مازال حديث النشأة ولم يصبح له تأثير كاف على نشاط الشركات الاعضاء بحيث يمكن دراسة وتحديد فاعليته. وقد بدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية العمل على وضع نظام اساسي موحد للاتحادات الصناعية . وربما كان من الافضل اولا الالمام بجميع الخبرات المشكلة في هذا المضمار وهو امر هام الى حد بعيد للتعرف الى المدى الذى يمكن فيه مثلا تحويل الاتحادات الى اجهزة اقتصادية فعلية او على شركات قابضة . والى اى مدى يمكن التنسيق بين خطه التنمية العربية المقترحة وهذه الاتحادات النوعية .

لقد ابدى بعض الاقتصاديين العرب تخوفهم من أن يؤدى التنسيق والتكامل القطاعي من خلال الاتحادات النوعية العربية الى تطوير قطاعات الاقتصاد القومي بدون تشابك فيما بينها ، بحيث تقع عملية التنمية العربية في محظور التجزئة ، رغم ان عملية التنمية بطبيعتها عملية شاملة لا تقبل التجزئة (١) . ونرى انه من السابق لأوانه ابداء مثل هذا التخوف نظرا لأن التكامل والتنمية العربيين يتمان من خلال عدد من الآليات ، ومنها الاتحادات النوعية ، ولا بد لاقامة خطة عربية مشتركة من تأمين التنمية المتشابكة والتكامل بين القطاعات الاقتصادية .

ثالثا : العلاقة بين التنمية القطرية والتنمية القومية

٣-١ تبين لنا ان التنمية في الوطن العربي هي تنمية قطرية اساسا ، وان محاولات التنمية القومية التي تطورت خلال السبعينات مازالت في بدايتها

(١) راجع: محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة . . . مرجع سابق ص ١٩٥ .

واضعف من أن توءثر بشكل جدى في المسار الانمائي للوطن العربي . ويبدو اثر التنمية القطرية في الاقتصاديات العربية والتي طبعتها الطفرة النفطية بطابعها في مظاهر عديدة ابرزها ثلاث : انتقال العمالة العربية بين البلدان العربية ، وانتقال الاموال العربية بين البلدان العربية ، والاثر التضخمي للعوائد النفطية في الاقتصاديات العربية .

٣-٢ يتركز حوالي ٧٠٪ من سكان الوطن العربي ، ومن الطاقة العاملة فيه في خمس دول عربية وهي :

مصر - السودان - المغرب - الجزائر - العراق ، وتوجد اكثر من ثلثي الارض الزراعية القابلة للاستصلاح في خمس دول هي : السودان - العراق المغرب - الجزائر - سوريا . ويتركز النفط في اقل المناطق كثافة سكانية وهي السعودية ودول الخليج وليبيا والعراق والجزائر. ويعتبر عدم التناسق بين تركيب قوة العمل والموارد عقبة تكبح عملية التنمية القطرية ، وتعطيها سمات خاصة كما انها تحول دون حدوث نمو متوازن في ارجاء الوطن العربي .

يشكل انتقال اليد العاملة بين البلدان العربية ضرورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي حالة طفرة العائدات في السبعينات وارتفاع معدلات التنمية في البلدان العربية ، وخاصة في البلدان النفطية اصبح انتقال اليد العاملة اشد لزوما . وفي الوقت الذى تعمل فيه آليات الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة في كل البلدان العربية بعامل التنمية القطرية وجاذبية الحياة الحضرية وفرص العمل فيها ، تعمل ايضا بنفس الوقت وبشكل متكامل آلية الهجرة من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية ونصف النفطية بعامل ارتفاع المداخيل اساسا ، وبذلك اصبحت البلدان النفطية تستوعب وتطور حياة حضرية متنامية .

لقد تنامى تيار العمالة المهاجرة بسرعة في السبعينات ، واهم البلدان المصدرة لقوة العمل هي مصر واليمن بشطريه والاردن . وقد زاد حجم هذا التيار على خمسة ملايين شخص عام ١٩٧٥ . ورافق هذا التيار تيار معاكس للتحويلات المالية من البلدان النفطية الى البلدان غير النفطية وخاصة من السعودية وليبيا والكويت والامارات العربية المستوردة لليد العاملة . وبلغ حجم هذا التيار حوالي ٤ مليون دولار تجرى اعادة توزيعها سنويا من الدول

العربية النفطية في شكل تحويلات نقدية وعينية من دخول ومدخرات العاملين المهاجرين والمتنقلين في الوطن العربي .

ان انتقال اليد العاملة مطرحه في العادة الفئات العمرية من ١٥-٦٠ ،ولكنه يحدث في البلدان العربية بالخاصة ،انتقال فئات عمرية أخرى بسبب وحدة اللغة والقومية وتوفر الخدمات في البلدان المستوردة ،ويولد انتقال اليد العاملة مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية لكل من بلد المنشأ وللبلد المستورد .

وقد اتسم انتقال قوة العمل بين البلدان العربية بسمات جديدة في السبعينات اهمها (١) :

أ - تدفق حجم كبير من الوافدين في زمن قصير نسبيا. في عام ١٩٧٥ بلغ عدد هؤلاء مايزيد على ثلاثة ملايين شخص ،ويشكل الوافدون اليوم مايزيد على ثلثي عدد السكان في اربعة بلدان خليجية .

ب - يتركز الهرم العمرى للوافدين في سن العمل ،فترتفع بذلك مساهمة الوافدين في النشاط الاقتصادى للبلد المستقبل .

جـ - تحتل فئات الوافدين مايزيد على نصف قوة العمل في البلدان المستقبلة وترتفع حتى تصل ٨٢٪ في كل من قطر والامارات ،بحيث انها قاربت الاشباع .

د - تسيطر فئات الوافدين على مواقع العمل في قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات الصحية والاجتماعية وفي المهن التعليمية .

هـ - يحتل انتقال عمال الزراعة موقعا ضئيلا في انتقال قوة العمل ،ورغم توفر مصادر قوة العمل في هذا القطاع .

و - يشكل انتقال العمل هجرة خاصة خاضعة لعوامل السوق تلحق الضرر ببلدان المنشأ احيانا .

ز - لا يشكل انتقال قوة العمل هجرة نهائية بل هجرة مؤقتة تساعد على تعارف الشعوب العربية لاعلى اندماجها .

---

(١) محمد الامين فارس: التعاون والتكامل الاقليمي للموارد البشرية العربية . بحث مقدم لندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي المعقودة في الكويت ١٦-١٨ ديسمبر ١٩٧٨ .

ان العلاقة بين البلدان المستوردة والمهاجرين اليها هي علاقة استخدام لا علاقة مواطنة .

لقد اصبحت هجرة الايدى العاملة من الدول غير النفطية الى الدول النفطية داخل المنطقة العربية ظاهرة اقتصادية واجتماعية هامة ذات اثار عميقة على البلدان المصدرة والمستوردة ،كما انها ذات ارتباط وتشابك بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ،وكذلك بالتكامل الاقتصادى والاجتماعي بين البلدان العربية (1) .

٣-٣ تتركز الاحتياطيات النقدية العربية في العملات الاجنبية ،حيث تملك البلدان النفطية وحدها ثلاثة ارباع هذه الاحتياطيات النقدية ،وقد ارتفعت هذه الاحتياطيات باستمرار ،وخاصة منذ تصحيح اسعار النفط عام ١٩٧٣ وهي تتزايد من عام الى عام .

وتعتبر نسبة الاحتياطيات النقدية الى الدخل القومي عالية في البلدان العربية عامة وفي البلدان النفطية خاصة اذا قورنت بالبلدان المتقدمة صناعيا ،وتبلغ هذه النسبة ٣٧٫٦٪ في البلدان النفطية و ٢٣٫٥٪ في البلدان نصف النفطية و ١٣٫٨٪ في البلدان غير النفطية ،أى بوسطي قدره ٢٩٫٥٪ عام ١٩٧٦ مقابل ٢٣٫٠٪ للبلدان المتقدمة الثلاث : المانيا والولايات المتحدة وبريطانيا . ويعكس هذا مدى انخفاض درجة استثمار العوائد النفطية وبالتالي ضعف الاستفادة من العوائد النفطية في التنمية العربية الموحدة وفي التنمية القطرية البترولية وحتى في الاستثمار الخارجي. وتقع الاحتياطيات النقدية العربية في نطاق تصرف وسياسات الدول المتقدمة صناعيا (2) وهذا كله لا يدعم التنمية العربية أو التنمية القطرية بشكل مناسب .

---

(١) راجع تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية للدورة ٣٢ ،ديسمبر ١٩٧٨ ص ٢١٨ - ٢٢٨ ،ومحمود عبد الفضيل :النفط ...مرجع سابق ص ٨٧-٩٣ .

(٢) راجع: تقرير الامين العام ... مرجع سابق ص ١٩٤-٢٠٢ ،وحكمت النشاشيبي السياسات الاستثمارية للارصدة العربية ... مرجع سابق ،ومحمود عبد الفضيل النفط ... مرجع سابق ص ١٠٢ - ١٣٠ .

وتتشكل تيارات التدفقات المالية بين البلدان النفطية وغير النفطية من عدد من العناصر، منها عوائد العمل ومعونات الدعم العسكرى والمعونات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وقروض التنمية المقدمة من الصندوق العربي للانماء الاقتصادى والاجتماعي والصناديق القطرية الاخرى، وكذلك من انتقال رؤوس الاموال الخاصة. وقد دفع الامتزاج القائم بين الاعتبارات الفنية والاقتصادية والسياسية للاستثمار، وكذلك بين هذه الاعتبارات والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، دفع البلدان النفطية الى ايجاد نوع من الرابطة بين المعونات والقروض والاستثمار المباشر لخدمة اغراض العائد النهائي للاستثمار.

ان المعونات والقروض ليست مبنية على دراسات للاحتياجات المتكاملة لكل بلد عربي أو لمجموعة الاقطار العربية، وليس هناك من شك في أن تنسيق هذه القروض والاعانات لتنفيذ خطة عربية مشتركة للتنمية ستكون اجدى من التشتت المالي القائم. وهذا يستوجب خلق اجهزة متكاملة ووضع نظم مترابطة لتخطيط وتمويل وتنفيذ المشروعات العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣-٤ لقد انتقلت رؤوس الاموال الخاصة والعامة من البلدان العربية النفطية الى البلدان غير النفطية للاستثمار المباشر في الاسواق العقارية واسواق الاسهم رغم العوائق العديدة التي تقف في وجه هذا الانتقال. وتعتبر الاستثمارات العقارية ذات جاذبية خاصة بالنسبة للمستثمرين العرب من البلدان النفطية حيث انها لا تتطلب الكثير من الخبرات الادارية والفنية التي تتطلبها الاستثمارات الاخرى، وحيث ان الاسواق الدولية تؤمن مجالات واسعة للاستثمار في الاوراق المالية فقد قدمت البلدان العربية اسواقا هامة للاستثمارات العقارية خاصة وان فرص الاستثمار العقارى بالمفهوم التجارى محدودة في الواقع خارج المنطقة العربية [1].

---

(١) راجع حكمت النشاشيبي: السياسات الاستثمارية ... مرجع سابق.

وقد كان الهدف من الاستثمار العقاري المضاربة في الاصول العقارية حيث يرتفع عنصر الربحية والامان ويتضاءل هامش المخاطرة. وقد ساعد العديد من العوامل الموضوعية على تحريض المضاربة العقارية ومنها : توفر الاموال النفطية والمحلية وانتشار التضخم الاقتصادي وارتفاع معدلات التنمية ومعدلات الدخول النقدية واتساع حركة نمو المدن .. وغيرها. وقد تطورت الاسواق العقارية في البلدان النفطية وغير النفطية نفسها لتتلاءم مع الاحتياجات المضاربية لهذه السوق وادت هذه المضاربات الى تعطيل استغلال الكثير من الاصول العقارية المبنية مجددا لصالح المضاربة بها ، وقد ادت هذه المضاربات العقارية الى تشويه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموع البلدان العربية النفطية وغير النفطية عن طريق تطوير قطاعات غير انتاجية وتعطيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فئات طفيلية مضاربية .

٣-٥ وقد شهدت البلدان العربية تضخما مركبا في السبعينات ، يرجع بعضه الى اثار عربية منها ارتفاع اسعار النفط، والى اثار التضخم في البلدان العربية النفطية على البلدان العربية الاخرى، والى اثر انتقال الاموال من البلدان النفطية الى البلدان العربية غير النفطية ، كما يرجع من ناحية اخرى الى اثر التضخم الدولي المستورد وارتفاع اسعار الواردات ، كما يرجع من ناحية ثالثة الى اسباب داخلية تكمن في نوعية الانفتاح الاقتصادي الذي سارت به بعض الدول العربية ، التوسع في الانفاق الحكومي وطبيعة وسرعة عملية التنمية الجارية وزيادة القوة الشرائية بأيدي السكان .

وقد مر التضخم في الوطن العربي بفترتين متميزتين اولهما من مدخل ١٩٧٠ حتى خريف ١٩٧٣ والثانية من خريف ١٩٧٣ حتى الان. وتتميز الاولى بمحدودية ارتفاع الاسعار وتتميز الثانية بتصاعد الارتفاع بشكل تضخمي مثير ، وقد كان التضخم في البلدان العربية اعلى من التضخم العالمي لصفته المركبة، وقد اثر فيه ضعف الطاقة الاستيعابية لمعظم الاقتصاديات العربية ويبرز هذا الضعف في نقص ادوات الانتاج وقلة الايدي العاملة وعدم استقرارها وضعف المرافق الاساسية والخدمات الادارية وما يترتب عليه من تكدس في الموانئ واختناق في مسارات النقل والمواصلات وضعف القيادة الاقتصادية في البلاد عموما . وقد ساهم في ذلك ان تنفيذ الخطط لم يعط اهمية كافية بل تم التركيز دوما على زيادة مخصصات الاستثمار من الانشاءات والالات ،

بدون اخذ اعتبار كاف لعوامل الانتاج . وقد شوه هذا التضخم عملية التنمية في البلدان العربية خلال السنوات الاخيرة .

٣-٦ لقد برهنت الدراسات التخصصية ان هيكل الاستثمارات العربية في الخارج بوضعه القائم لا يمكنه ان يحقق الاستراتيجية الاستثمارية العربية المتمثلة في ايجاد مصادر دخل بديلة للمصدر النفطي، وانما هو يخدم الاهداف التي تضعها مشاريع التدوير التي تفضل ان تبقى الارصدة العربية مصدرا تمويليا يستفاد به في تغطية عجز الحسابات الجارية للدول المتقدمة، حتى وان كان ذلك ينجح فقط في الاجل القصير، كما أن هذا الهيكل الاستثماري يتعرض فعلا لمخاطر جسيمة نتيجة للاحوال التضخمية العالمية من جهة وحالة عدم الاستقرار في قيم العملات المستثمرة فيها من جهة أخرى .

وقد خلصت الدراسة الى ان الفرصة الوحيدة التي تستطيع الدول العربية النفطية بموجبها اعادة توزيع استثماراتها بدرجة معقولة لصالح استثمارات انتاجية تكاد تكمن فقط في توطيد استثماراتها وبالقدر الممكن والسرعة الممكنة داخل المنطقة العربية ذاتها . ولا تقوم هذه الاطروحة على اعتبارات وطنية وعاطفية فحسب بل اصبحت تمتلك بدورها سندا علميا موضوعيا قويا يسبغ عليها المنطق الاقتصادي الرشيد . ان للدول العربية النفطية مصلحة استراتيجية في مباشرة نشاطات استثمارية واسعة النطاق داخل المنطقة العربية . ان سعي الدول العربية النفطية لدعم جهودها الاستثمارية داخل المنطقة العربية بشتى السبل يعد عملا مبررا ولازما من الوجهة الاستراتيجية [1]، ولكن المطلوب ان لا تتركز استثمارات البلدان العربية النفطية في القطاع العقاري والخدمي فحسب، بل في القطاعات الانتاجية اساسا .

ان الطاقة الاستيعابية العربية ليست تجميعا للطاقات الاستيعابية للبلدان العربية بل هي تتحرك على الدوام وتزداد مع تطور التنمية القطرية والتكامل العربي والتنمية العربية، انها " دالة " لتطور الاقتصاد العربي وتكامله، ان العلاقة المتبادلة بين الطاقة الاستيعابية والقرار الاستثماري تسمح بتطوير الطاقة الاستيعابية العربية باستمرار . ان الطاقة الاستيعابية العربية تخرج من المفاهيم الاعتبارية في الطاقة الاستيعابية ، فهي لا تشكل مجموع الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بنجاح خلال فترة زمنية محددة بل هي بالنسبة للاقتصاد العربي ترتبط بالحاجة لا بالفرصة المتاحة فقط، وبالجدوى

(١) حكمت النشاشيبي : السياسات الاستثمارية . . . مرجع سابق .

الاجتماعية لا بالجدوى الاقتصادية وحسب...انها مجموع الفرص التي نخلقها من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،القطرية منها والقومية.ومن الواضح انه كلما تطورت عمليات التنمية القطرية والقومية ،كلما تطورت الطاقة الاستيعابية للوطن العربي ،وحل الاستثمار المباشر في الوطن العربي محل الاستثمارات غير المباشرة في الاسواق الدولية.

٣-٧ لقد ادت التنمية القطرية المخططة في غياب التنسيق والتخطيط المشترك الى هدر في الطاقات من ناحية والى تعميق التجزئة وحدة التنافس بين البلدان العربية . ولعل الخطط الخاصة بتنمية صناعة الاسمنت تعطي المثل على ذلك.لقد كانت البلاد العربية تمر بمرحلة توسع كبرى في قطاع البناء والتشييد ويعاني اغلبها من نقص في مواد البناء ،لذلك لحظت في خططها توسعا كبيرا في صناعة الاسمنت،يسمح بالوفاء بحاجاتها الداخلية وتصدير الفائض الى البلدان العربية المجاورة ،وهكذا لحظت كل من مصر والسعودية والعراق الوصول بالانتاج حتى ١٠ ملايين طن عام ١٩٨٠ في الوقت الذى لحظت فيه دول الخليج الاخرى زيادات اضافية وقد اثير الموضوع لدى موءتمر التنمية الصناعية الرابع عام ١٩٧٦ ،وطلب الى مركز الدراسات الصناعية اجراء الدراسات اللازمة بهدف اجراء التنسيق (١) .

وقد تبين من دراسة مركز التنمية الصناعية ان كلا من السعودية والكويت وقطر والجزائر والعراق والمغرب والاردن خططت لاقامة العديد من المجمعات البتروكيميائية حتى عام ١٩٨٥ باستثمارات ضخمة ،وكذلك لحظت كل من قطر وعمان والجزائر والصومال وتونس استثمارات كبرى لمشروعات تكرير النفط حتى عام ١٩٨٥ . ولحظت الجزائر توسيعات مرتقبة في معامل تسييل الغاز تعادل ستة اضعاف طاقتها الحالية ،ولحظت ليبيا مشروعا لاقامة مجمع للالياف الصناعية واللدائن .واضافة الى قطاع البتروكيمياويات تقدم صناعة الالمنيوم نموذجا آخر لعدم الترابط والتنسيق ويوجد حاليا مشروعات لانتاج الالمنيوم حتى عام ١٩٨٥ في كل من البحرين ومصر ودبي والسعودية وليبيا والعراق ،اضافة الى احتمال اقامة مشروعات اخرى.

(١) راجع ؛ ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل : الاعتماد الجماعي على النفس ... مرجع سابق .

وليس من الواضح ان احوال السوق قد درست بصورة كافية سواء على النطاق العربي او العالمي لاستيعاب انتاج هذه المجمعات. ومن المؤكد أن هذه المشروعات قامت في الوطن العربي دون سابق تنسيق وتخطيط على الصعيد القومي (١).

ان قيام مثل هذه الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالمية في البلدان النفطية حيث تضيق السوق الوطنية كثيرا يجعل من الضروري تصريفها في الاسواق العربية او الدولية، ونظرا لعدم التنسيق والتركيز على السوق العربية من المنتظر أن تعمل هذه المشروعات لصالح السوق الدولية وتترابط بها معمقة بذلك التكامل الدولي. ان الصورة التي ترسمها مخططات التنمية العربية تدل على مقدار التضارب والتماثل في اقامة المشروعات الصناعية، والتحويل الذى يجرى حاليا في المنطقة العربية سيؤدى الى تغيرات هيكلية كبرى لم تدرس نتائجها بالقدر الكافي بالنسبة للتطور العربي. ويبقى التكامل من خلال تنسيق الخطط الانمائية القومية والقطرية، امر واجب التحقيق فيما لو اريد تحقيق افضل استثمار لعناصر الانتاج العربية.

٣-٨ واذا كان تأثير التنمية القطرية مزدوجا على التنمية في الاقطار الاخرى فان تأثير التنمية القومية من خلال المشروعات المشتركة والاتحادات النوعية مازال ضئيلا جدا حيث ان قسما هاما من المشروعات المشتركة والانتاجية منها في مراحل التأسيس. كما انها لا تساهم بشكلها الحالي بقدر كاف في تنمية متشابكة للوطن العربي. وقد نشطت المشروعات المشتركة العربية والدولية وفي العمل، وخاصة منها المالية، وساهمت في اعادة تدوير الارصدة العربية لصالح السوق الدولية كما عمقت المشروعات العربية الدولية المشتركة التكامل الدولي الذى يعمق التجزئة العربية ويحافظ على تفتيت السوق العربية.

لقد تم تأسيس المشروعات العربية المشتركة بصورة افرادية متفرقة ومنعزلة وبذلك لم تساهم في تشبيك الاقتصاد العربي كما كان تأثيرها

---

(١) راجع : تقرير الامين العام ... مرجع سابق ص ٢٦٧.

ضعيفا في اقامة تنمية عربية موحدة.وستبقى هذه السمة السلبية قائمة طالما ظلت المشروعات العربية المشتركة لا يتم انشاؤها في اطار خطة محددة سلفا للتنمية العربية المشتركة تهدف الى تحسين تقسيم العمل بين البلاد العربية،ومالم تلعب المشروعات العربية المشتركة دورا قياديا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.كما ان الاتحادات الصناعية يغلب عليها طابع التعاون في دعم المشروعات الاعضاء ، وهذا حسن بحد ذاته ولكنه يدعم التنمية القطرية ولا يفعل كثيرا في مجال التنمية القومية .

٣-٩ بدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية العمل منذ عدة سنوات على تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي مقلدا اسلوب تنسيق الخطط المعمول به في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة . وقد جاء هذا التقليد قفزا فوق التاريخ والواقع،فالبلدان الاشتراكية لم تصل الى تنسيق خططها القومية الا بعد مرور مرحلة زمنية طويلة ،بدأت فيها مسيرة التكامل بعقود ثنائية للتبادل التجارى ،اتبعتها بعقود جماعية ، ثم بدأت العمل في تنسيق خطط التجارة الخارجية تاركة لكل دولة تنظيم خططها القومية،ثم انتقلت اخيرا الى تنسيق خطط الاستثمار. وقد جرى خلال السنوات الاخيرة التأثير في معدلات النمو المختلفة بهدف تقريب مستويات النمو الاقتصادى والاجتماعي في البلدان الاشتراكية من بعضها،وذلك عن طريق تسريع عملية النمو في البلدان المتخلفة لتلحق البلدان المتقدمة .ومن الطبيعي ان القفز فوق المراحل الزمنية المختلفة وفوق اختلاف الشروط الموضوعية بين البلدان العربية لمحاكاة وتقليد الاسلوب الاشتراكي في التكامل عن طريق تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو أمر محكوم عليه بالفشل حتما ،كما فشل اسلوب تحرير التبادل التجارى الذى قلد اسلوب السوق الاوروبية المشتركة.ويعكس هذا التوجه وذلك الضعف في مستوى التفكير الاقتصادى من ناحية ،وعدم جدية العمل التكاملي من ناحية أخرى ان تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يساعد ولابد في التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية ولكنه لا يعاون الا بشكل غير مباشر وضئيل في التنمية وقد لا يساعد اطلاقا في التنمية العربية الموحدة.

٣-٥١ ان مهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية مازالت حتى اليوم مسألة قطرية تدخل في مهمات السلطات الحكومية في كل بلد عربي على انفراد ولم توضع هذه المهمة، كليا أو جزئيا، بأيدى سلطات واجهزة عربية.

لقد ذهب بعض الاقتصاديين العرب(١) الى اقتراح اسلوب التنمية القطرية الشاملة من خلال التكامل مع الاقطار العربية الاخرى، واصر على أن التنمية العربية هي دائما وابدا تنمية قطرية ومعنى ذلك ان التنمية العربية الشاملة هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجرى داخل كل قطر عربي واضعة في تقديرها امكانيات التكامل الحالية والكامنة في مجموع السوق العربية". ونرى ان هذا التوجه يؤكد على شيئين : التنمية القطرية والتكامل العربي ولكنه لا يلحظ امكانية التنمية العربية. ونحن لا نرى فائدة من اختزال التنمية في الوطن العربي وحصرها بالتنمية القطرية ويبدو لنا ان اساس هذا التوجه يكمن في تجارب التكامل بين البلدان الاشتراكية مع ضعف مراعاة الشروط الموضوعية في الوطن العربي. وعلى العكس من ذلك يرى اقتصاديون آخرون ان التنمية عملية حضارية متشابكة الحلقات، وان اطلاق حرية تنقل عناصر الانتاج في الوطن العربي مع غياب سلطة سيادية فوق سلطة الحكومات القطرية لن يعطي الا النمو غير المتكافىء والتفاوت المتزايد في الدخول، وان التكامل لا يخلق التنمية بل العكس تماما كل جهد تنموى لن يؤدى الى نوع من التكامل مع النظام السائد حاليا مالم يستهدف المجتمع الاستقلال الاقتصادى ويخطط له(٢).

ان ترك مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ايدى السلطات القطرية يجعل هذه التنمية محصلة للسياسات والاستراتيجيات القطرية وهي تختلف من بلد الى آخر، كما أنه يوجه البناء الاقتصادى والاجتماعي في الوطن العربي وفق المصالح القطرية الضيقة وتبعا للموارد المادية والمالية والبشرية لكل قطر وهي موارد مختلفة كما ونوعا من بلد عربي الى آخر. وهذا كله يخلق ولابد تنافرا في اتجاهات النمو، واختلافا في معدلاته

(١) فوءاد مرسي : نحو استراتيجية شاملة للتنمية العربية، مجموعة المحاضرات التي القيت في الموسم الثقافي الاول ١٩٧٧، الجزء الاول، منشورات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

(٢) راجع اسماعيل صبرى عبد الله : نحو جماعة اقتصادية عربية، من مجموعة المحاضرات التي القيت في الموسم الثقافي الاول ١٩٧٧. الجزء الاول منشورات جامعة الدول العربية.

وتباينا في تركيبه،الامر الذى يرسخ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القطرية القائمة ويعمق جذورها فتتكرر تشكيلة المنتجات القطرية في القطر الاخر، وتكون المشروعات بالضرورة ضئيلة الحجم منخفضة الانتاجية وعالية الاسعار نسبيا وربما رديئة النوعية . ولا يمكن للتكامل ان يحل هذه المسائل الا جزئيا (١) .

لقد قرر المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك المنعقد في بغداد في الفترة من ٦-١٢/١٠/١٩٧٨ اعتماد خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي اضافة الى الخطط القطرية للتنمية التي يجرى العمل بها حاليا ، اى أنه ذهب الى ضرورة وجود خطة قومية مشتركة للتنمية الى جانب الخطط القطرية الجارى العمل بها وذلك بديلا عن تنسيق خطط التنمية،اى انه اخذ بنظام التخطيط على مستويين : قومي تشارك به البلدان العربية وبتحمل مهمات التنمية القومية ،وقطرى يتحمل مهمات التنمية القطرية المحلية ومن الطبيعي ان التغذية العكسية تخلق علاقات متشابكة مؤثرة ومتأثرة تسمح بالتنسيق بين الخطط القطرية والخطة القومية ومن الطبيعي ان الخطة القومية تحتاج الى اجهزة تخطيطية وتنفيذية وتمويلية لابد من توفرها (٢) وكذلك الى نظم خاصة بها .

---

(١) راجع تحليل الاتجاهات العامة للتخطيط في الاقطار العربية - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ٧٧،وكذلك اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الخطط الانمائية العربية،مجلس الوحدة الاقتصادية اللجنة الفرعية للتخطيط ٢١-٢٨/١٠/١٩٧٨ (آلة كاتبة) .

(٢) راجع رأينا حول هذه الاجهزة في بحثنا : تطوير جامعة الدول العربية الى مجموعة عربية مشتركة ،بحث مقدم الى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك المنعقد في بغداد من ٦-١٢ ايار مايو ١٩٧٨ . وقد قدمنا نموذجا اسبرناتيكيا للاجهزة القومية والقطرية والعلاقات المتبادلة بينها في مختلف مراحل دورة الخطة .

١١-٣ ان المحتوى الاساسي للخطة العربية يمكن ان يتكون من البرنامج الاستثماري واطار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ،ويمكن البدء ببرنامج استثماري بشكل من الاشكال يضم مجموعة من المشروعات العربية المشتركة مصنفة حسب ترتيب محدد : اقتصادي واداري .

وقد تم حتى اليوم تحديد العديد من المشروعات العربية المشتركة القابلة للتنفيذ . فالبرنامج الاقليمي الخاص بتحديد المشروعات العربية المشتركة امكن له بعد عملية المسح الميدانية اختيار ١٠٨ مشروعا تستحق اهتمام البرنامج منها ٥ مشروعات في قطاع الموارد الطبيعية و ٢٢ مشروعا في القطاع الزراعي و ٢٠ مشروعا صناعيا و ٣٥ مشروعا في قطاع البنية الاساسية و ١٥ مشروعا لتنمية الموارد البشرية و ١١ مشروعا خدميا . وقد تم اختيار هذه المشروعات بعد تحديد مدى انطباق المعايير الاقليمية التالية على المشروع المدروس: الاثر التكاملي لمشروع التنمية المتكاملة لمناطق الحدود ،احتمال الاستفادة من اقتصاديات الحجم ،الاثار الترابطية الرأسية او الافقية للمشروع ،امكانات التصدير للدول العربية الاخرى و/أو بقية دول العالم ،استخدام عامل او اكثر من عوامل الانتاج من دول عربية اخرى (١) . وكذلك حددت دراسة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ضوء ابعاد المشكلة الزراعية وعملية التصنيع في الوطن العربي معايير انتقاء بعض المشروعات في هذين القطاعيين (٢). وفي تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية عرض لشبكة الطرق البرية وشبكة السكك الحديدية المقترحة (٣) .

---

(١) راجع: التقرير النهائي لعملية المسح الميداني المرفوع الى مدير البرنامج الاقليمي المشترك ١٩٧٨/٥/٢٤ (آلة كاتبة) .

(٢) راجع: معايير انتقاء بعض المشروعات القطرية كنواة لاعداد الخطة الشاملة للتنمية القومية،ورقة عمل معروضة على اللجنة الفرعية للتخطيط في اجتماعها خلال شهر ابريل ١٩٧٨ ،اعداد الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية (آلة كاتبة) .

(٣) راجع تقرير الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية للدورة ٣٢ المنعقدة في ابوظبي بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٥ ،ص ٣٠٧-٣٢٢ .

ان الدراسات الاولية للمشروعات المشتركة تسمح حاليا باعداد برنامج استثمارى لخطة تنمية عربية .

١٢-٣ ان مسألة اعداد وتنفيذ خطة عربية مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي تثير مسائل عديدة تتعلق بتنفيذ مشروعات الخطة وتمويلها وكذلك بملكية هذه المشروعات وتشغيلها وبالتالي تصريف انتاجها . وتحتاج هذه المسائل لدراسات معمقة وخاصة من النواحي الحقوقية والادارية والمالية . وتفيد في هذا المضمار الدراسات الخاصة بتقويم المشروعات العربية المشتركة . كما أن من المطروح مسألة اقامة نظام قانوني عربي للمعاملات .

المتطلبات الضرورية للتوجه نحو الوفـــــاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل

اعـــداد
الدكتور مجيد هادي مســـــعود

تمهيــــــــــــــد

لقد آن الاوان لتصحيح مسار التنمية فى الوطن العربى ، حيث اثبتت الوقائع خلال ربع القرن الماضى بان معدلات النمو المتصاعدة للدخل القومى لم تكن وحدها كافية للقضاء على بوءس الفقراء من محدودى الدخل ، ولا بد من قلب سلم الاولويات خلال السنوات المنظورة القادمة ، لصالح الوفاء بالاحتياجات الاساسية : فالتنمية ينبغى ان تكون عملية تطوير حضارى شامل تستهدف تحرير الانسان من كل اشكال القهر والاستغلال مهما كان مصدره داخليا ام خارجيا . وزيادة قدرات هذا الانسان (المجتمع) الانتاجية وسيطرته على موارده وترشيد استخدامها بالتخطيط العلمى . وذلك بتحديد الغايات التنموية الاساسية ووسائل تحقيقها انطلاقا من هذا المحور المعنى بالتغيير - الانسان - باعتباره موءثرا ومتأثرا ، خالقا للتنمية ومستفيدا من ثمراتها . كل هذا بدون انفصال عن كل ماهو ايجابى فى تراثنا ، وفى اطار علاقات تطمح بالتكامل على صعيد الوطن العربى باسره ، وباقامة علاقات متكافئة مع الشعوب فى البلدان الاخرى .

وهذا التوجه نحو التخطيط للوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل فى المنظورين القطرى والقومى العربى ينبغى ان يشخص الحلول الانتاجية والاجتماعية بارتباطها العضوى بالحلول المطلوبة لمشاكلنا الوطنية والقومية ، خلال حقبة زمنية منظورة .

فى القسم الاول من هذه الورقة محاولة لتشخيص الفئات الاجتماعية من ذوى الدخل المحدود فى اطار المجتمع العربى . ومساهمة للتعرف على بعض حقول الاحتياجات الاساسية : الغذاء ، الكساء ، السكن ومستلزماته ، العناية الصحية الوقائية والعلاجية ، النقل والمواصلات والتعليم والثقافة . واخيرا فى القسم الثانى منها ابداء الرأى بالمتطلبات الضرورية للتوجه نحو التخطيط للوفاء بهذه الاحتياجات الاساسية ، خلال السنوات المنظورة القادمة مثلا حتى نهاية هذا القرن ، وذلك على صعيد :

- المشاركة فى صنع القرارات التنموية ، - توسيع قاعدة العمل المنتج وزيادة انتاجيته ، - تغير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية ، - تعزيز الملكية الاجتماعية العامة والملكية الجماعية التعاونية لوسائل الانتاج والتوزيع ، - توزيع الدخل واعادة توزيعه لصالح محدودى الدخل .

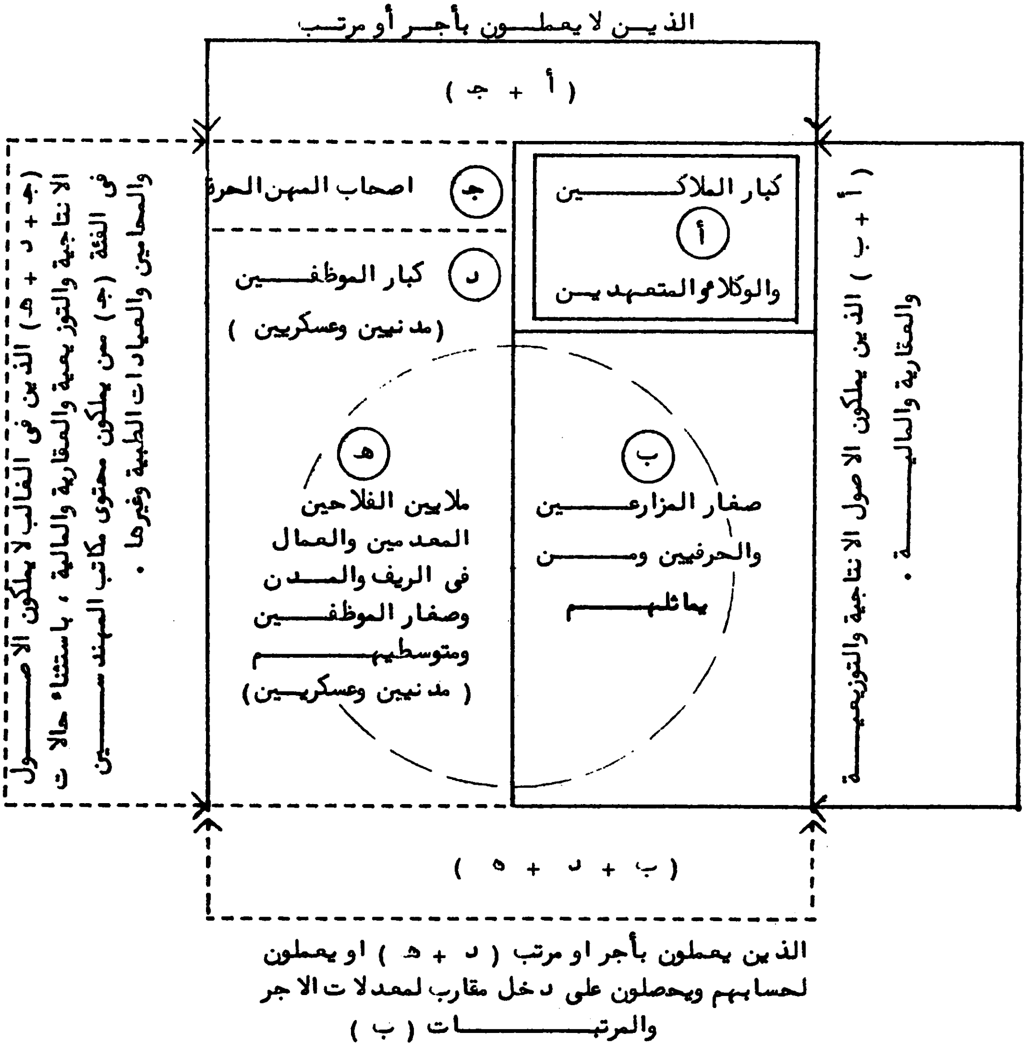
القســــم الاول

محـدودى الدخــل ، وبعض حقول الاحتياجات الاساسية فـي الوطــن العــربى

محدودي الدخل :

نحاول هنا بالاستعانة بهذا الشكل تشخيص الفئات الاجتماعية التي نقصدها بمحدودي الدخل حسب فهمنا لها ، لعكس الواقع الموضوعي الموجود حاليا في اقطار الوطن العربي والذي له اسبابه التائمة ، وهذه الصورة الكلية ، وان اختلفت مكوناتها الجزئية في بعض الاقطار العربية ، الا انها تجمع السمات العامة المشتركة لهذا التباين الفئوي داخل المجتمع العربي .

(شكل يبين الفئات الرئيسية المكونة لسكان الوطن العربي)



نقصد هنا ملكية الاصول الانتاجية والتوزيعية والعقارية والمالية ، التي تستخدم (بصورة مباشرة او غير مباشرة) العمل المأجور ، او تعتبر راسمالا للعاملين لحسابهم ، كملكية صغار المزارعين والحرفيين . وهنا نفرق بين الملكية الكبيرة والمتوسطة التي تفصل بين العمل المنتج وملكية وسائل الانتاج ونتاجهما كما هو الحال بالنسبة للفئة (أ) ، والشكل الاخر المتمثل بالملكية الصغيرة كما هو الحال بالنسبة للفئة (ب) ، التي مازالت تجمع بين عمل المنتج الصغير وملكيته لوسائل انتاجه ونتاجها الصغير الذي يولد له دخلا مقاربا لمعدلات الاجور والمرتبات . في حين في حالة الملكية الكبيرة ،يتولد منها فائض اقتصادي ، بعد دفع عوائد العمل للعاملين بأجر ، ويستحوذ المالك على هذا الفائض الاقتصادي كعوائد تملك ، او كما يسمى بفائض التشغيل للافراد او للدولة . وما نود ان نستخلصه في هذا المجال ، هو ان الاحتياجات الاساسية وما فوقها المتمثل بالاحتياجات الترفية وحتى البذخية متاحة لمن هم في الفئة (أ) ، لان موقعهم على صعيد الملكية يتيح لهم تكوين الطلب الفعال القادر على الشراء في الاسواق العربية المحلية وفي الاسواق الخارجية لكل مايحتاجون اليه من هذه السلع والخدمات الاساسية زائدا السلع والخدمات الترفية (الكمالية) ، بل وحتى البذخية التبذيرية . في حين من هم في الفئة (ب) ، على الرغم من كونهم في عداد المالكين ، الا ان صغر وبدائية وتبعثر مايملكونه ، مما يسبب ضعف قدراتهم الانتاجية وانخفاض انتاجية العمل لكل منهم ، وفي اطار آلية السوق ، فان دخولهم المحدودة تكاد لا تغطي متطلبات الطلب الفعال على احتياجاتهم الاساسية . اي ان احتياجاتهم الاساسية (مع افراد اسرهم) بظل الظروف الراهنة اكبر من الطلب الفعال المقتدرين على تكوينه (كقوة شرائية) ضمن آلية السوق ونمط الاستهلاك الراهن ، اللذان يعمقان التفاوت بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة .

اما اصحاب المهن الحرة في الفئة (ج) ، فبعضهم يشترك بالملكية لمحتوى مكاتب المهندسين او المحامين او للعيادات الطبية على سبيل المثال ، تساعده في تكوين دخله الذي يوازي احيانا دخل من يمتلك ملكية متوسطة او حتى كبيرة نسبيا لوسائل الانتاج والتوزيع . ولهذا فهؤلاء قريبون من الفئة (أ) من حيث مقدرتهم الدخلية على خلق الطلب الفعال القادر على شراء احتياجاتهم الاساسية والترفية (الكمالية) من الاسواق العربية المحلية والاسواق الخارجية .

اى ان طبيعة تخصصاتهم النادرة توفر لهم الفرصة للاستحواذ على جزء من الفائض الاقتصادى يفوق معدلات دخول العاملين بأجر او مرتب فى الفئة (هـ) او صغار المالكين فى الفئة (ب). وفيما يتعلق بكبار الموظفين فى الفئة (د) فان دخولهم العالية ليست وليدة موقعهم المتميز على صعيد الملكية الفردية الخاصة لوسائل الانتاج ، وانما هى وليدة لموقعهم الاجتماعى - السياسى المتميز فى ملكية الدولة لوسائل الانتاج والتوزيع ، حيث يتيح لهم الاستحواذ على ريع من هذا المركز ، مما يجعلهم فى وضع مقارب لمن هم فى الفئة (أ) والفئة (جـ) . وكما سبقت الاشارة فان الاحتياجات الاساسية زائدا الحاجات الترفية والبذخية (الكمالية والتبذيرية) متاحة لهوءلاء وبامكانهم اشباعها ، ولهذا لا نجد داعيا للحديث عنها ، اللهم الا بمعنى الحديث عن الحد منها ، وبشكل خاص عن تلك الحاجات التى تدخل فى قائمة سلع الترف الكمالية والبذخية التبذيرية ، وتشكل عبئا على التراكم فى الوطن العربى .

وبالنسبة للفئة الاخيرة فى هذا الشكل ، وهى فئة (هـ) التى تشكل عدديا (مع افراد الاسرة) اكبر فئة بين هذه الفئات الخمسة ، وقد تفوق بعددها مجموع عدد افراد الفئات الاربعة الاخرى مع افراد اسرها ، فانها لا تمتلك الا قوة عملها المأجور . اى انها لا تمتلك العناصر المادية لوسائل الانتاج والتوزيع ، وبالتالى ينحصر دخلها بالاجر والمرتب المدفوع لقاء عنصر العمل البشرى . وهذا الدخل المحدود (زائدا المكافئات وبعض الخدمات المجانية او المدعومة ، ناقصا العبء الضريبى) عند الغالبية ضمن هذه الفئة (هـ) ، يعجز عن تكوين الطلب الفعال القادر على تسديد ايجار المسكن وشراء تلك الاحتياجات من السلع والخدمات الضرورية التى تمثل مستوى الكفاف عند الكثيرين منهم ، وهو دون مستوى الاحتياجات اللازمة للانسان المعاصر .

وبهذا المنظار للتمايز الفئوى الموجود فعلا فى الوطن العربى وفى كل قطر فيه ، نتوصل مقتنعين بان من هم ضمن الفئتين (هـ) و (ب) ، الذين نراهم على الشكل السابق داخل الدائرة ، هم الذين يكونون ذوى الدخل المحدود ، وهم الاكثر حاجة لمجهودات التنمية . وذلك لان موقعهم على صعيد الملكية والعمل ضمن الشروط الراهنة يجسد محدودية دخولهم القاصرة عن متطلبات الطلب الفعال ونمط عرض السلع الاستهلاكية السائد . وهذا الوضع

يجعلهم فى عوز ودون مستوى الاشباع اللازم ضروريا لاحتياجاتهم الاساسية . اى بتعبير آخر ، هناك لمن هم داخل هذه الدائرة من الفئتين (هـ ،ب) فجوة بين احتياجاتهم الاساسية وبين قدرتهم الشرائية الفعلية .

والافضل هو تحديد ملامح هذه الصورة ضمن هذا الشكل المبسط لغرض الايضاح بالارقام ، ولكن كل من يتعامل مع مجموعاتنا الاحصائية وغيرها من المعطيات الاحصائية الرسمية فى الوطن العربى ، يكاد لا يجد مثل هذه الارقام المطلوبة عن توليد الدخل وتوزيعه واعادة توزيعه فيما بين فئات السكان . ولهذا سنشير هنا الى بعض الامثلة للدلالة العامة المعززة لاستنتاجاتنا السابقة . فالجدول التالى يشير الى عمق التفاوت فى المعدلات المتوسطة لحصة الفرد من الدخل فيما بين الاقطار العربية .

جدول رقم (١) يبين حصة الفرد كمعدل متوسط من اجمالي الناتج القومي ومتوسط نموها السنوي ومتوسط المعدل السنوي للتضخم خلال الستينات ومنتصف السبعينات في اكثرية الاقطار العربية .

القطر	اجمالي الناتج القومي للفرد دولار امريكي ١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	متوسط النمو السنوي (النسبة المئوية) ٦٠ / ١٩٧٦	متوسط المعدل السنوي للتضخم (بالنسبة المئوية) ١٩٧٠/٦٠	١٩٧٦/٧٠
الصومال	٠٠	٠٠	١١٠	(-) ٠ر٣	٤ر٥	٨ر٩
اليمن الشمالي	١١٧	١٦٨	٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٢٠٤	٢٦١	٢٨٠	١ر٩	٣ر٥	٥ر٢
اليمن الجنوبي	١٠٢	١١٧	٢٨٠	(-) ٦ر٣	٠٠	٠٠
السودان	١٣٠	١٤٠	٢٩٠	٠ر٤	٣ر٧	٣ر٥
موريتانيا	٠٠	٠٠	٣٤٠ق	٣ر٧	١ر٦	١٠ر٣
المغرب	٢٢٨	٣٧٠	٥٤٠	٢ر١	٢ر٢	٩ر٣
الاردن	٢٩٠	٣٨٣	٦١٠	١ر٦	١ر١	٩ر٦
سوريا	٣٣٥	٥٤٠	٧٨٠	٢ر٢	١ر٨	١٨ر٨
تونس	٤٠٢	٦٠٠	٨٤٠	٤ر١	٣ر٧	٧ر٧
الجزائر	٣٨٦	٦٥٨	٩٩٠	١ر٧	٢ر٣	١٤ر٨
لبنان	٧٨٦	١٢٥٨	٠٠	٣ر١	١ر٤	٤ر٤
العراق	٣٧٩	١٠٣٥	١٣٩٠	٣ر٦	١ر٧	١٧ر٥
السعودية	٦٠٦	٢٧٠٠	٤٤٨٠	٧ر٠	١ر٠	٣٣ر٣
ليبيا	١٩٨٨	٤٢٨٤	٦٣١٠	١٠ر٢	٥ر٣	١٦ر٥
الكويت	٤٠١٤	١١١٧	١٥٤٨٠	(-) ٣ر٠	٠ر٦	٣٥ر٦
البحرين	١١٠٥	٢٤١٧	٢١٤٠	-	-	-
عمان	٣٨٧	١٧٥٥	٢٦٨٠	-	-	-
قطر	٣٢٦٣	١٩١٥٥	١١٤٠٠	-	-	-
الامارات	٥١٤٥	٣٢٢٨٦	١٣٩٩٠			

المصدر : بالنسبة لاجمالي الناتج القومي للفرد لسنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٤ من مطبوعة اليونسكو ، العدد ٤١ ، باريس ١٩٧٧ .
(تقرير عن العلم والتكنولوجيا في تنمية الدول العربية ، وثائق مؤتمر الوزراء المعنيين في هذه الدول الذي عقد في المغرب في شهر آب (اغسطس) ١٩٧٦ . وباقي المعطيات في هذا الجدول مستخلصة من تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ، واشنطن ١٩٧٨ جدول رقم ١ ص ٨٤ - ٨٥ .

تشير ارقام هذا الجدول ، لهذا النمو الواضح فى ارقام متوسط نصيب الفرد من الدخل ، وقد جاءت معظم هذه الزيادات فى الاقطار العربية المنتجة للنفط ، بسبب تصحيح اسعار النفط وتملك غالبية الاقطار العربية لثرواتها النفطية ، حيث جعلها تحتفظ بذلك الجزء من الدخل المتسرب على شكل ارباح للشركات الاجنبية التى كانت تعمل فى حقولها النفطية ، وكذلك شهدت هذه الفترة زيادة فى حجم كميات النفط المستخرج والمصدر ، ولكن رغم هذه القفزة النوعية فى الدخل النقدى التى افرزت مايسمى بالفوائض المالية فى بعض الاقطار العربية* ، فقد ظلت القاعدة الانتاجية (عدا استخراج النفط) فى معظم الاقطار العربية محدودة جدا لا تتناسب مع هذه الزيادة الكبيرة فى معدلات نمو الدخل القومى فيها . وكحل لهذا التناقض راينا ها تتوجه اكثر فأكثر نحو الاسواق الخارجية مما زاد من ارتباطها بالدول الراسمالية الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ، بشكل خاص ، وبالعالم الخارجى بشكل عام .

والملاحظة الاخرى البارزة فى هذا المجال ، تتمثل فى هذا التفاوت فى مستوى الدخول الذى يعكس تفاوتا فى مستوى اشباع الحاجات بين الاقطار العربية بالاضافة الى التفاوت الموجود فى التوزيع الحقيقى للدخل بين الفئات الاجتماعية فى كل قطر عربى . وعلى الرغم من كل التحفظات التى يمكن ذكرها حول هذا المؤشر للدخل القومى وطريقة حسابه ، وطريقة توحيد عملة المقارنة فيه وما يمكن ان يقال عن مشاكل سعر الصرف ، وعدم دقة الارقام عن عدد السكان ... الخ ، ولكن يظل مؤشرا عاما على عمق التفاوت الموجود فى توزيع الدخل ، الذى نرى انعكاسه على مناطق عديدة لا سيما فى الارياف وهوامش المدن فى الوطن العربى وفى كل قطر فيه ، لم تنالها مجهودات التنمية ، او انها وصلتها بنسبة محدودة جدا ، مع ان هذه المناطق هى الاكثر حاجة الى مجهودات التنمية . وبالتالى فان سكان هذه المناطق الاكثر تخلفا

---

* جاء فى محاضرة للسيد حكمت شريف النشاشيبى المدير العام للشركة الدولية الكويتية للاستثمار ، القاها فى المعهد العربى للتخطيط يوم ١٩/٣/٧٩ ضمن الحلقات النقاشية حول قضايا التنمية والتخطيط ، بانه فى نهاية عام ١٩٧٨ قدرت هذه الفوائض المالية لمجموع دول الاوبيك المستثمرة فى العالم بحوالى (١٦٥) مليار دولار .

لا يشكلون فى الواقع جزءا من سوق الاستهلاك لغالبية السلع المستوردة ، بل وحتى للكثير من السلع المنتجة محليا ، وذلك نظرا لانخفاض دخولهم دون مستوى الطلب الفعال لنمط السلع الاستهلاكية المعروضة فى السوق وبالاسعار السائدة .

كما يلاحظ من ارقام هذا الجدول بان متوسط المعدل السنوى للتضخم خلال الستينات وبشكل خاص فى النصف الاول من السبعينات كانت اكبر من متوسط النمو السنوى لحصة الفرد من اجمالى الناتج القومى . وهذا الوضع قد انعكس بالضرورة على تخفيض الدخول الحقيقية لغالبية السكان من ذوى الدخل المحدود ، واضعف بالتالى قدرتهم الشرائية . وقد اثبتت وقائع الحياة فى الوطن العربى بان هذه الارقام التى تنشر عن رفع معدل النمو وزيادة متوسط حصة الفرد حسابيا من الدخل القومى لم تكن تعنى دائما اى تحسن فى قدرة محدودى الدخل على اشباع احتياجاتهم الاساسية . وذلك لانخفاض نصيبهم الحقيقى فى التوزيع الفعلى للدخل ، وتدنى هذه الحصة النسبية فى الاعوام الاخيرة فى الكثير من الاقطار العربية . وعلى سبيل المثال فقد جاء فى دراسة قامت بها موءخرا لجنة مصرية امريكية ، عن توزيع الدخل القومى لسكان المدن المصرية طبقا للدخول فى عام ١٩٧٥ *حيث تبين منها بأن الفئات الغنية (١٥٪) يزيد متوسط معدل الدخل للاسرة عن ١٢٠٠ جنيه سنويا ، والفئات المتوسطة (٣٥٪) تتراوح دخولها بين ٣٠٠ جنيه سنويا واقل من ١٢٠٠ جنيه سنويا ، اما الفئات الفقيرة من ذوى الدخل المحدود التى تضم حوالى نصف سكان المدن فان متوسط معدل دخل الاسرة لا يزيد عن ٣٠٠ ج م سنويا ، اى ٢٥ جنيها شهريا . وهذه الفئة الاخيرة تشمل العمال المنتجين العاديين فى المصانع وفى كافة الصناعات والحرف ، وكذلك تضم صغار الموظفين والسعاة فى مكاتب الحكومة والمصالح والشركات والبنوك . وكذلك فانها لا بد شاملة للباعة الجائلين والعاملين فى محلات البيع بالمفرد والعاملين فى الخدمات وخدم المنازل والحراس .... الخ .

---

* د . ميلاد حنا : " اريد مسكنا ، مشكلة .. لها حل " ، الناشر مكتبة روز اليوسف ، القاهرة ١٩٧٨ .

وهذه الصورة العامة عن التمايز فى الدخل وبالتالى فى القدرة الشرائية المكونة للطلب الفعال فى حالة مصر ، يمكن ان نجدها وحتى بتمايز اعمق فى بعض الاقطار العربية الاخرى .

واذا تفحصنا حالة العاملين لحسابهم من صغار المالكين ولا سيما فى الزراعة فان اوضاعهم ليست افضل من اشقائهم غالبية العاملين باجر ومرتب فى الفئة (هـ) ، ان لم تكن اسوء من حيث مستوى الدخل . وحتى اذا افترضنا بأن مجموع الدخل المتولد فى الزراعة سيظل فى الريف ولصالح صغار المزارعين بعد اجراءات الاصلاح الزراعى التى تمت فى العديد من الاقطار العربية ، الا ان دخل الزراعة (القيم المضافة الجديدة) كان ضئيلا جدا ضمن القطاعات المكونة لمجمل الدخل المحلى ، حيث قدر موءخرا على صعيد الوطن العربى باسره بحوالى العشرة بالمائة فقط من اجمالى الناتج المحلى ، تقابله نسبة مرتفعة جدا للعاملين فى الزراعة الى مجموع السكان النشيطين اقتصاديا ، حيث تقدر حاليا بأكثر من نصف القوى العاملة فى الوطن العربى . وهذا يجعل المعدل الوسطى للدخل بالنسبة للمزارعين منخفضا جدا ولا يكون الا جزءا مما يتطلبه اشباع احتياجاتهم الاساسية من قدرة شرائية تفوق مستوى دخولهم الحقيقية .

وهكذا يمكن ان نرى جانبى الصورة ، احدهما يتمثل بهذا المستوى المنخفض للانتاجية المتولد عن تخلف القوى المنتجة ، والثانى المتمثل فى علاقات الملكية والعمل ، التى مازالت تكرس واقع عدم تكافوء الفرص بين الفئات الاجتماعية للسكان ، وبين الريف والمدن ، حيث فى الواقع يتسرب الكثير من هذه القيم المضافة المتكونة فى الزراعة الى المدن . اما على شكل حصص لملاكين زراعيين متغيبين عن الارض يتعاملون مع فلاحين يستثمرونها ويأخذون منهم حصة كبيرة على شكل ريع زراعى لقاء تملكهم لبعض وسائل الانتاج الاخرى مثل مضخات المياه والجرارات والمكائن والآلات الزراعية الاخرى . وهناك الوسطاء الذين يمتصون الكثير من هذا الدخل بفروق الاسعار ، هذا بالاضافة الى الضرائب الزراعية للدولة . صحيح ان قسما من هذا الدخل المتسرب من الريف الى المدينة يعود على شكل خدمات متنوعة او استثمارات او معونات ، ولكن يظل المعدل الوسطى لحصة الفرد من سكان الريف من مجموع هذا الدخل الزراعى ، حتى لو لم يتسرب منه شىء للمدينة منخفضا جدا ولا يفى بمتطلبات الطلب الفعال فى

السوق للحصول على الاحتياجات الاساسية لهذه الفئة الواسعة من السكان . واذا كنا نقبل هذه الاستنتاجات العامة فانها تؤشر لنا على ضعف الدخل المتولد لدى الغالبية من السكان ، بسبب تخلف نمط الانتاج الذى يمارسونه ، وبالتالى انخفاض انتاجية العمل الاجتماعى لهذه الغالبية من قوة العمل البشرى فى الوطن العربى ، ومن ناحية اخرى فانها تؤشر لنا على هذا التباين الموجود واقعا كنتيجة لتباين مواقع هذه الفئات على صعيد الملكية والعمل (فى اطار العلاقات الانتاجية) ، مما يفرز تباينا فى الدخول التى تشكل الطلب الفعال ضمن آلية السوق ، ونمط الاستهلاك السائد .

بعض حقول الاحتياجات الاساسية :

الاحتياجات الاساسية كمحور اساسى للتنمية تتطلب اولا تحديد مفهومها ومعرفة ذلك الجزء منها الذى يجرى اشباعه حاليا وامكانية الاستمرار بهذا الاشباع ، وكذلك تحديد الجزء الاخر غير المشبع حاليا ، والمطلوب التوجه نحو الوفاء به خلال فترة زمنية منظورة مثلا حتى نهاية هذا القرن . وهذه النظرة الاجمالية لموضوع الاحتياجات تقتضى بحثها ضمن مجمل حلقات سياق الانتاج المجتمعى (الانتاج - التوزيع - التبادل - الاستهلاك) واعادة تجديده الموسع . ومواءمة العلاقات الانتاجية وكل الفعاليات والسياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، الداخلية ومع العالم الخارجى ،لصالح هذا التوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الاساسية ، وذلك وفقا لظروف كل قطر عربى ومرحلة النمو التى يجتازها ، حيث كما هو واضح فان الاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل ليست ثابتة ، وانما هى فى نمو دائم من حيث الكم والنوع عبر الزمان ومن مكان الى آخر ، فاحتياجات الوقت الراهن فى اى قطر عربى ، هى غير ماكانت عليه سابقا فى هذا القطر ذاته ، وسيكون البعض من هذه الاحتياجات فى المستقبل المنظور غير ماهو عليه الآن . فبعض الاحتياجات التى لم تكن ضرورية فى زمان ومكان محددين ، نجدها قد صارت كذلك فى وقت وموقع آخر . وقد لخص لنا المفكر عبدالرحمن بن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦) هذه النظرة المتطورة بقوله " الحضارة تخلق حاجات " ، ووقائع الحياة اثبتت صحة مقولته هذه . وعلى سبيل المثال ، فبعد ان كانت الاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل محدودة جدا الى ماقبل قرن من الزمان ، تقتصر على المواد الغذائية الاساسية والملابس

البسيطة والسكن المتواضع ، فاننا نراها مع تصاعد التطور الاجتماعي الحضاري ، صارت تتضمن ايضا ، بالاضافة الى تقدم مستوى الاحتياجات المار ذكرها نسبيا ، احتياجات معمرة لم يكن البعض منها معروفا في القرن الماضي ، وهكذا تنمو محتويات " سلة " الاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل ولكل افراد المجتمع والمفروض هي التي ينبغي ان تقرر نمط الاستثمارات وتحدد هيكل المستوردات (لتكون الحاجة ام الاستثمار !) .

وهذه الاحتياجات من حيث سلم اولوياتها حسب درجة ضرورتها للانسان ، نجد ان موقع الغذاء كحاجة انسانية ملحة بيولوجيا واجتماعيا تأتي في المقدمة بالقياس الى الاحتياجات الاساسية الاخرى . ولكن ماهي الكمية والنوعية المطلوبة للانسان حسب التدرج العمري وطبيعة العمل الذي يبذله ، والمحيط الاجتماعي والمناخي الذي يتواجد فيه ، فهذه الجوانب كلها تستلزم الدراسة المعمقة حسب ظروف كل قطر ، بل كل اقليم فيه مع الاستفادة من المؤشرات العامة في هذا المجال ، وهكذا بالنسبة لبقية الاحتياجات الاساسية الاخرى . والحدود الفاصلة بين ماهو اساسي ، اي ضروري ويجب اشباعه ، وبين ماهو غير اساسي او اعتباره ترفي او كمالي ودفعه الى آخر سلم الاولويات او التخلي عن استهلاكه (بالتوقف عن انتاجه او بالتوقف عن استيراده) مسألة نسبية تتطلب بحثا يشارك به كل المعنيين بالتنمسية بمعناها الحضاري الشامل لتلمس هذه الحدود ، ومتابعة تغييرها مع التغيير الذي يعيشه المجتمع باستمرار .

اذن فالمطلوب هو التوجه العام نحو اشباع متطلبات التطور المتكامل الجوانب لكل فرد بالتوافق مع مصالح المجتمع باسره وتنميته المستقبلية . وفقا لهذه النظرة الاجمالية يمكن القول بان هذه الاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل تستلزم وجود مراكز بحوث متخصصة لتقوم بدراستها والتعرف على حجمها ومكوناتها ومعرفة ماهو مشبع منها فعلا ، وما ينبغي اشباعه ، للتعرف على الآفاق المتوقعة لتطورها كما وكيفا في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، وغيرها من النواحي المطلوبة في كل قطر وفي الوطن العربي باسره خلال المستقبل المنظور حتى نهاية هذا القرن مثلا .

وهنا نحاول فقط توجيه الضوء على بعض حقول هذه الاحتياجات الاساسية ، كما هي عليه في الوقت الراهن ، حسبما تتيح ذلك المؤشرات المحدودة المتاحة حول هذا المجال الحيوى الذى يعكس بعض جوانب مستوى المعيشة في الوطن العربى ، وللفئات الاجتماعية من محدودى الدخل بشكل خاص .

١ - الغذاء :

يشتمل كما يؤكد المختصون على البروتينات والشحوم والكاربوهيدرات والفسفور والحديد والفيتامينات ، هذه هى المكونات الغذائية الضرورية لتوفير النمو الطبيعى للانسان وضمان قدرته على العمل . وان اى نقص فى احد هذه العناصر ، يعكس ما يسمى بظاهرة الجوع النوعى ، او الجوع المقنع، الذى يفقد الجسم الوقاية من امراض سوء التغذية.

وفى هذا المجال تشير بعض الارقام الى ان المستوى الذى حققته الدول العربية ككل فى اشباع هذه الحاجة الضرورية جدا للانسان ، مازال منخفضا للغاية ، اذا قورن بالحد الادنى الواجب توفره ، وبالتأكيد ان حالة محدودى الدخل اكثر سوءا من بقية الفئات . فهناك مالا يقل عن ١١ دولة عربية لم تبلغ حتى عام ١٩٧٠ ألحد الادنى من احتياجات الفرد الاساسية من السعرات الحرارية . والمعروف هو ان كمية السعرات الحرارية الواجب استهلاكها بالنسبة للفرد الواحد كمعدل متوسط هو حوالى ٢٥٠٠ سعرة حرارية فى اليوم. و١٤ دولة عربية على الاقل لم تبلغ الحد الادنى الذى تشير منظمة الاغذية والزراعة بوجوب توفره من البروتين (٧٥غرام فى اليوم) ، و٩ دول عربية لم تبلغ الحد الادنى من استهلاك البروتين الحيوانى (٢٣ غرام فى اليوم)*. وفى الدول التى تجاوز متوسط استهلاكها هذا الحد الادنى ، فان ذوى الدخول العالية يلتهمون كمية كبيرة منها ، فى حين مقدار ما يصيب محدودى الدخل هو فى الغالب دون الحد الادنى المطلوب . وهذه الصورة لم تكن قد حققت تغيرا

---

* د . جلال احمد امين : اشباع الحاجات الاساسية كمعيار فى تقييم تجارب التنمية العربية ، مجلة المستقبل العربى ، اصدار مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٥ ، بيروت ١٩٧٩ .

واضحا فى ملامحها العامة خلال السنوات التالية ، على الرغم من كثرة الحديث الاعلامي عن التنمية والتخطيط ونمو معدلات الدخل القومى بنسب فاقت معدلات نمو السكان فى الكثير من الاقطار العربية ، كما يتبين من الارقام التالية :

جدول رقم (٢) يبين الرقم القياسي بالنسبة للفرد الواحد من انتاج الغذاء كمتوسط للفترة ١٩٧٦/٧٤ ، على اساس فترة ١٩٦٧/٦٥ تساوى ١٠٠ .

القطر	الرقم القياسي	القطر	الرقم القياسي	القطر	الرقم القياسي
الصومال	٩١	موريتانيا	٦٨	الجزائر	١٠٠
اليمن الشمالى	١٠١	المغرب	١٠٣	لبنان	٩٥
مصر	١٠٤	الاردن	٤٧	العراق	٨٩
اليمن الجنوبى	٩٧	سوريا	١١٣	السعودية	١٠٢
السودان	١١٧	تونس	١٣٤	ليبيا	٩٦

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٨ .

اذا اخذنا مجموعة هذه الاقطار العربية المشمولة بالاحصاء ، فان متوسط انتاج الغذاء بالنسبة للفرد فى منتصف السبعينات يكاد يكون كما كان عليه الحال فى منتصف الستينات . وعلى صعيد الفئات الاجتماعية ، فان سوء التغذية قد ازداد عند الغالبية بسبب من ضعف المقدرة الشرائية التى تعجز عن تطمين الاحتياجات الاساسية من الغذاء ضمن آلية السوق ونمط الاستهلاك الغذائى السائد .

والظاهرة الاخرى المتعلقة بامننا الغذائي والتي حذر منها بعض المختصين*، تكمن في هذا الاعتماد المتزايد والمتسارع على العالم الخارجي في استيفاء العديد من احتياجات الوطن العربي من المنتجات الزراعية بصورة عامة، ومن المنتجات الغذائية الاساسية بصورة خاصة . وما يعظم من خطورة هذه الظاهرة، وذلك بارتفاع كميات واسعار هذه المستوردات . فقد ازدادت خلال سنوات ١٩٧٥/٧٠ قيمة هذه الواردات الزراعية في الوطن العربي من حوالي ١ر٧ الى ٧ر٠ بليون دولار، اي بنسبة ٣٠٠٪ . وبالمقابل ازدادت قيمة صادرات الوطن العربي من هذه المنتجات الزراعية، من ١ر٧ الى ٢ر٥ بليون دولار، اي بنسبة ٤٧٪ فقط . ان هذا الخلل في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية ظل يتعمق بصورة مستمرة حتى بلغ تفوق الواردات على الصادرات في عام ١٩٧٥ (٤ر٤) بليون دولار . وهذا العجز كان من نصيب ١٨ دولة عربية، ولم تفلت منه سوى السودان والصومال، في حين كانت الجزائر والعراق ومصر اكثر الاقطار العربية التي قاست من هذا الاختلال، على الرغم من انها جميعا من بين الاقطار العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة .

وفي عام ١٩٧٦ كان الوطن العربي قد استورد كميات تساوي ٣٧٪ من مجموع انتاجه من الحبوب، و ١٧٥٪ من انتاجه من السكر، و١٨٪ من انتاجه من البذور الزيتية و ١٥٪ من انتاجه من اللحوم والبيض .

ومما تقدم يتبين بان مجهودات التنمية المستهدفة لتحقيق الاحتياجات الغذائية لكل افراد المجتمع، ينبغي ان تتوجه نحو معالجة هذه الفجوة بين العرض المحلي المحدود لمنتجات المواد الزراعية الغذائية والطلب عليها، والتي تحلها جزئيا المستوردات لهذه السلع . ونقول جزئيا، لانها تعالج الطلب الفعال القادر على الشراء، في حين كما سبقت الاشارة فان الاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل هي اكبر من طلبهم الفعال الذي تكونه دخولهم المحدودة في اطار آلية السوق ونمط الاستهلاك السائد .

---

* د . خالد تحسين علي : "الامن الغذائي والعمل العربي المشترك" مجلة "النفط والتعاون العربي" . اصدار منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الكويت، المجلد الرابع - العدد الاول ١٩٧٨ .

والمعالجة المطلوبة ، تكمن في زيادة انتاج المنتجات الزراعية الغذائية النباتية والحيوانية بما فيها الثروة السمكية ، بشكل يسد الثغرة الموجودة حاليا بين العرض والطلب لهذه المنتجات ويزيد من عرض الغذاء لا شباع الطلب المتزايد عليه . وذلك على اساس الجمع بين امكانات التوسع الافقي والرأسي - المكثف - لزيادة مردود الفلاح والهكتار والحيوان ، بنسب تفوق نسبة زيادة السكان وذلك على عكس ماكانت عليه الوقائع حتى الآن ، حيث اوجدت هذه الفجوة في هذا المستوى المنخفض لعرض المنتجات الزراعية . حيث ظل الانتاج الزراعي ينمو بمعدلات متوسطة خلال الفترة الاخيرة في السبعينات ، تتراوح بحدود ٢٫٥٪ سنويا . وهي زيادة تكاد تقل عن نسبة نمو السكان ، وفي حالة استمرارها ، فان الفجوة ستكبر بين العرض من هذه المنتجات الزراعية الغذائية والطلب عليها ككل . وبشكل خاص بالنسبة لمحدودي الدخل الذين يطالبون بعدالة توزيع هذه المنتجات الزراعية الغذائية لكي يتمكنوا من اشباع احتياجاتهم الاساسية منها . وان تتحقق هذه القدرة على الاشباع بمعيار الاحتياجات الفعلية ، وليس بمعيار الطلب الفعال القادر على الشراء في اطار آلية السوق كما هي عليه الآن .

٢ - الكساء :

بمفهومه الحديث يتضمن كل مايلبسه افراد المجتمع، وما يتطلب تحضيره كالخياطة على سبيل المثال ، ويتطلب ادامته للاستعمال كالتنظيف، وبكل مكوناته الضرورية الملائمة للمناخ وظروف العمل والحياة الاجتماعية بما فيها من تقاليد وعادات وتذوق جمالي . وهو من حيث المنشأ يتأثر بمستوى الانتاج وتشكيلة المنتجات ، وكذلك بتركيب التجارة الخارجية ، وبشكل خاص لمستوردات السلع الكسائية .

اذا اخذنا حاجة اساسية واحدة على سبيل المثال في هذا المجال ، وهي الاحذية ، فالمعطيات الاحصائية *تشير بالنسبة لسبعة دول

---

* د . رأفت شفيق بسادة : الانماط العامة للتنمية الصناعية في الوطن العربي ٦٥/١٩٧٥ ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت ١٩٧٨ .

عربية (مصر ، سوريا ، المغرب ، تونس ، اليمن الشمالي ، السودان ، والجزائر) المتوفرة عنها الارقام ، بان عدد سكانها مجتمعة كان يقدر في عام ١٩٧٤ حوالي ١٠٦٫١ مليون نسمة ، في حين كان انتاج الاحذية فيها لنفس العام يقدر بأقل من ٨٠ مليون زوج .

وهذه الارقام تحتوى على انتاج جميع انواع الاحذية الرجالية والنسائية وللاطفال ، العادية وللاستعمال المنزلي وللرياضة ، وكانت قد حققت تقدما ملموسا بين بداية ومنتصف السبعينات . ولكن حتى اذا اضفنا لهاألكميات المستوردة (طبعا بعض الاقطار العربية تصدر الاحذية مما يقلل المعروض منها للمستهلكين المحليين) ، فانها كما يظهر لن تسد حاجة كل مواطن يحتاج للحذاء ، حتى بمعدل زوج واحد في العام . هذا بالوقت الذى يستعمل الفرد الواحد في بعض البلدان المتطورة (٤ - ٥) ازواج ، للاستعمالات المتنوعة خلال العام . وفي الوطن العربي توجد فئات من السكان لها مثل هذا العدد المستهلك سنويا او يزيد بالنسبة للفرد الواحد ، في حين يقابلها الملايين الذين يعجزون عن سد الحد الادنى لحاجتهم الاساسية في هذا المجال .

وبكل المقاييس المتاحة يتبين بان محدودى الدخل لم يتحقق لهم اشباع احتياجاتهم الكسائية الاساسية ، منها مثلا عدد الامتار من الاقمشة المنتجة والمستوردة مقسمة على عدد السكان ، وهو موءشر عام جدا . وهناك موءشر نسبة ما يصرف في ميزانية الاسرة على هذه الاحتياجات الكسائية . وذلك لذات الاسباب المنوه عنها بالنسبة للاحتياجات للغذاء ، وهى باختصار ضعف الطاقة الانتاجية ونمط المنتج والمستورد منها ، وآلية الاسعار التى تحد من قدرتهم الشرائية التى تكونها دخولهم المحدودة .

وكما هو معروف بالاضافة لمصادر تحضير هذه الاحتياجات الكسائية من حقول الانتاج الزراعي النباتي والحيواني (قطن ، كتان ، صوف ، جلود ، حرير طبيعي ... الخ) الموجودة في الوطن العربي ، فقد تزايد دور مصدر حقول النفط والغاز في تخليق الخيوط الاصطناعية والجلود الاصطناعية كمنتجات وسيطة لتحضير الاحتياجات الكسائية ، اذا تبنت استراتيجية التنمية في الوطن العربي كمحور رئيسى لها الوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل .

٣ - السكن ومستلزماته :

السكن بمكوناته الضرورية ، كمياه الشرب النقية ونظام للصرف الصحى لتأمين اسباب الوقاية من الامراض ، والكهرباء والاثاث البسيط اللازم لتوفير النواحى المعيشية اللائقة والراحة للاسرة ، انه يختلف بين حياة المدن وحياة الريف ومن قطر الى قطر آخر وهذا يستلزم دراسات وندوات لتحديد مواصفات السكن المطلوب كحاجة اساسية لمحدودى الدخل وفقا للمكان والزمان .

اننا نعيش فى الوقت الحاضر ازمة سكنية حادة على امتداد الوطن العربى ، ولا يستثنى حتى الاقطار العربية الغنية والمحدودة السكان . ففى الكويت على سبيل المثال تشير الصحف المحلية الى وجود ١٧ الف شقة سكنية فارغة استنادا لتصريح وكيل وزارة التخطيط فوءاد ملا حسين فى منتصف ابريل ١٩٧٩ ، هذا ، بالوقت الذى يعانى الكثير من الساكنين فى غرف محدودة لعدم قدرتهم على توفير الايجار المطلوب لهذه الشقق الفارغة . وهذه بعض البيانات المتاحة عن حالة المساكن فى النصف الاول من سبعينات هذا القرن .

جدول رقم (٣) يبين النسبة المئوية من اجمالي المساكن التي تصلها مياه الشرب النقية ، وعدد الاشخاص للغرفة الواحدة في المدن ، وحصة الفرد من استهلاك الكهرباء في اكثرية الاقطار العربية .

القطر	نسبة المساكن التي تصلها المياه النقية ١٩٧٥	معدل الاشخاص لكل غرفة	كيلو واط ساعة من الكهرباء لكل فرد ١٩٧٤	القطر	نسبة المساكن التي تصلها المياه النقية ١٩٧٥	معدل الاشخاص لكل غرفة	كيلو واط ساعة من الكهرباء لكل فرد ١٩٧٤
جزائر	٧٧	٢ر٨	١١٩	العراق	٦٦	-	٢٣٥
نان	٦٦	٢ر١	٤٣٩	الاردن	٢٩*	-	٧١
مغرب	٦٥	٢ر١	١٢٥	سوريا	٦٥	٢ر١*	١٥٣
سودان	٦٤	٢ر٥	٢٥	البحرين	٩٨	-	١١٣٠
نس	٤٠	٢ر٧	١٥٥	الكويت	٨٩	-	٢٧٦٣
مارات	٣١	١ر٩	...	ليبيا	٨٧	-	٢٢٠
صر	٤٠*	١ر٦*	٢٢٢	السعودية	٦٤	-	١٠٠
وريتانيا	١٠	-	-	الصومال	٣٨	-	-
مان	٢٠	-	-	اليمن الشمالي	١٠	-	-

* بيانات تعود لعام ١٩٦٠ .

المصدر : بالنسبة لمياه الشرب وعدد الاشخاص لكل غرفة من مجلة المستقبل العربي عدد ٥ (مصدر سبق ذكره) .ومجلة العربي العدد ٢٤٦ ،الكويت - مايو ١٩٧٩ .

وبالنسبة للكهرباء من مطبوعة اليونسكو العدد ٤١ (مصدر سبق ذكره ايضا) .

اذا كانت هذه هي حالة المساكن في المدن من حيث افتقاد الغالبية منها ، وهي المساكن التي يسكنها المساكين من ذوى الدخل المحدود ، الى اهم مورد وهو المياه النقية الصالحة للشرب وللاستعمالات الاخرى ، فمن الممكن ان نتصور الحالة الاسوء للغالبية التي تعيش في الارياف وفي هوامش المدن . حيث تسكن في اماكن تسمى تجاوزا " مساكن " ، وهي معدومة بغالبيتها من ابسط ضرورات وسائل السكن الصحية للانسان المعاصر . فقد وردت بعض الاحصائيات عن حالة السكن للفلاحين المصريين *على سبيل المثال ، تبين بأن ٩٦ر٦ ٪ من المساكن ليس فيها حمام ثابت في داخلها ، و ٩٥ر٦ ٪ من هذه المساكن تفتقد للمطبخ ، و ٦٢ر٥ ٪ منها لا يوجد في داخلها مرحاض . وهذه المساكن المبنية غالبيتها من الطين غير المحروق والمسقفة بسعف النخيل وجذوعها او ماشابه ذلك ، والتي تفتقر للشبابيك واحيانا حتى للباب المتعارف عليها ، وارضيتها هي الارض البكر ذاتها . . من الممكن ان نجدها في غالبية ارياف الوطن العربي وبواديه التي يسكنها حوالي نصف سكان هذا الوطن العربي .

وبالنسبة لمعدل عدد الاشخاص لكل غرفة ، فهذا العدد محسوبا على اساس كل سكان المدن ، في حين يزداد في الواقع عدد الاشخاص لكل غرفة عند محدودي الدخل . وكثيرة هي حالات العوائل العديدة التي تشترك بمسكن فيه لكل منهما غرفة واحدة ، وللجميع مرحاض واحدة مشتركة . وبكل مافي هذه المساكن من مشاكل صحية واجتماعية ، فانها تظل افضل من سكن المقابر . . وهذه المشاهد المتناقضة نراها في المدينة الواحدة . فما هو المتوقع من احياء يضطرون لسكن المقابر بالوقت الذي يشاهدون فيه المباني الفاخرة تشيد هنا وهناك .ويقرأون في صحافة بلدهم عن شقق فاخرة للبيع بشروط « مغرية ! » ، كما تكتب هذه الصحف : ٦ غرف وصالتين و٣ حمامات ملونة ومطابخ حديثة ، والشقة على مساحة ٢٥٠ متر مربع ، مقدم الحجز ٥٠ ألف

---

* د . ميلاد حنا : اريد مسكنا (مصدر سبق ذكره) ، وقد استقى هذه الاحصائيات من كتاب د . محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى ٥٢ - ١٩٧٠ .

جنيه للوحدة الواحدة ، او ٧٢ الف دولار امريكي او ما يعادلها بالعملة الصعبة ، والاولوية للحاجزين بالعملات الحرة . وهذا التمايز ليس من نصيب هذا القطر لوحده ، وانما يمكن ان نرى تمايزا اشد منه فى اقطار عربية اخرى .

والجانب الآخر لمشكلة السكن ، هو ان الغالبية من محدودى الدخل فى المدن يسكنون فى مساكن لا يمتلكونها ، ولذلك يشكل الايجار الشهرى عبئا ثقيلا على ميزانية الاسرة . وقد صارت الايجارات فى بعض المدن الكبيرة تلتهم ثلث ، وحتى نصف دخل الاسرة . واصبح مستوى الايجارات للشقق السكنية (مع المقدم او الخلو او الفروغية) فى بعض المدن العربية الكبيرة يفوق مرات عديدة معدلات الايجارات حتى فى اكبر المدن فى البلدان الاوربية الراسمالية . اما بالمقارنة مع البلدان الاشتراكية ، حيث الغالبية العظمى للمساكن تعود للدولة ولمؤسساتها العامة وللهيئات المحلية البلدية ، فان الايجارات فيها تحدد استنادا لمجموعة من الاعتبارات . من اهمها مكان السكن وحالته ومسطحه ، وكذلك دخل الاسرة التى تسكنه وعدد افرادها . والايجار بشكل عام يتراوح بين ٥ - ١٠ ٪ من الدخل ، للمسكن وللمياه والتدفئة والكهرباء والغاز ولبعض الخدمات الجماعية فى المجمعات السكنية . وهذه الايجارات تكاد تكون شبه ثابتة نسبيا لسنوات عديدة . وتكاليف السكن التعاونى فى هذه البلدان تزيد قليلا ، عن السكن الحكومى ، يقابلها ميزة المشاركة فى تحديد مواصفات السكن منذ بداية نشأته واختزال فترة الانتظار للحصول عليه ، بالمقارنة مع السكن الحكومى فى بعض الحالات .

وفيما يخص حصة الفرد كمعدل متوسط من استهلاك الطاقة الكهربائية خلال العام ، فهى تتضمن هنا جميع الاستخدامات للكهرباء ، للاضاءة فى المساكن والطرقات العامة وللصناعة وغيرها . وهذا المؤشر على عموميته ، الا انه يدلل على المستوى الانمائى فى البلد ككل ، وبالتالى ينعكس على مستوى معيشة الافراد . وعند مقارنة هذا المعدل المتوسط كما توضحه ارقام الجدول فى بعض الاقطار العربية مع مثيله فى البلدان الصناعية ، نجده منخفض جدا ، لان مستويات حصة الفرد من استهلاك الكهرباء خلال العام تصل فى هذه البلدان المتقدمة تكنولوجيا بين اربعة آلاف وحتى خمسة عشر الف كيلو واط / ساعة . وهذه الحصة المتدنية فى بعض الاقطار العربية ، حيث تنحدر فى السودان الى ٢٥ كيلو

واط/ساعة ، انما هى كمعدل حسابى على صعيد القطر بأسره ،اما المستهلك الحقيقى للكهرباء فهم سكان المدن وذوى الدخل المرتفع بشكل خاص ، فى حين تظل الغالبية من سكان الارياف محرومة من نعمة النور هذه .

وفيما يخص مظاهر الازمة الحالية للمساكن فى اقطار الوطن العربى بوجه عام ، فاننا نتفق مع الرأى القائل بانها تتلخص بعاملين اساسيين هما : ندرة المساكن للغالبية ، اذ ان المعروض منها حاليا لا يتناسب بتاتا مع الطلب ليس من ناحية العدد فحسب ، ولكن ايضا من ناحية النوع ايضا . فبينما نرى المسكن للفئات المتيسرة التى تقدر على الدفع ، موجودا بالفعل وباعداد ونوعيات لا بأس بها ، اذ بنا نراه بالنسبة للفئات المتوسطة محدودا جدا كما ونوعا ، اما بالنسبة للفئات الشعبية من ذوى الدخل المحدود فهو يكاد يكون معدوما تماما فى الكثير من الاقطار العربية . والعامل الثانى هو انعدام ن بين الايجارات والدخول بالنسبة للمساكن الجديدة ، مما يجعل البعض منها موصدا دون استغلال ، وهذا ما افرزه الارتفاع المفاجىء والتضخم فى اسعار الاراضى وتكلفة المبانى ، ورغبة المالكين فى تعظيم ارباحهم خلال فترة زمنية قصيرة جدا .

وهذه المشكلة ـ الازمة ـ السكنية المتفاقمة ، لها كما يؤكد بعض المختصين * ، ويحددون للباحثين عن تقدير الطلب المعبر عن الاحتياجات الاساسية للسكان فى المدن ، الانطلاق من معرفة العوامل الرئيسية فى هذا المجال ، مثل الزيادة الطبيعية للسكان وعدد الزيجات الجديدة ، والهجرة من الريف الى المدن ، وحالة المبانى الموجودة من ناحية صلاحيتها للمعيشة ، لتقدير ما يسمى بالاحلال ـ الاندثار ـ والتجديد . وتقدير احتياطى بسيط يسمح بالتنقل من بلد الى اخرى او من حى الى آخر .

اما عن المكونات الاساسية التى تتحكم فى العرض لتنفيذ برنامج الوفاء بالاحتياجات الضرورية للسكن فانها يمكن ان تتبين من معرفة ، الاراضى المعدة للبناء ، ومواد البناء المستخدمة فى انشاء المساكن (المحلية والمستوردة) وكذلك التعرف على الاجهزة الفنية الهندسية لاعداد الدراسات

---

* د . ميلاد حنا : اريد مسكنا ،مشكلة . لها حل ـ مصدر سبق ذكره .

والتصاميم ، واجهزة التنفيذ الحكومية والتعاونية والخاصة التى باستطاعتها تجسيد هذه التصاميم الى واقع ملموس، بالقوى البشرية البانية ، ولا سيما الماهرة منها ، ومصادر التمويل لها ، الحكومية والتعاونية والخاصة . فهل نكون مبالغين فى التفاؤل اذا قلنا بان جميع مستلزمات الوفاء بمثل هذا السكن باعتباره كحاجة اساسية ، من الممكن ان تتوفر اذا تقرر ان تتوجه هذه الموارد المادية والبشرية نحو ذلك ، والقضاء على هذه الازمة خلال زمن منظور، مثلا حتى نهاية هذا القرن ؟ .

٤ - العناية الصحية الوقائية والعلاجية :

مثقال من الوقاية خير من قنطار من العلاج ،هذا ما نردده من بين الامثال العربية ، وهى حكمة صادقة ترسم توجيها سليما لقطاعنا الصحى . ولكن من السهل ان نتلمس المستوى المنخفض لسبل الوقاية للسكان فى الوطن العربى ، بعد ان تعرفنا على بعض مشاكل سوء التغذية وحرمان الكثيرين من المياه النقية الصالحة للشرب ، ومشاكل السكن وفقدانه لمقومات الوقاية الصحية بالنسبة للغالبية من محدودى الدخل . والحالة الصحية هذه ليست افضل من مكان العمل ، وتلوث البيئة يتزايد باستمرار . صحيح ان احصائيات عدد الاطباء ومساعديهم وعدد الاسرة فى المستشفيات اخذ يزداد فى السنوات الاخيرة ،ولكن ظاهرة تكدس هذه الخدمات الصحية فى المدن وارتفاع تكاليفها تجعل الغالبية من ذوى الدخل المحدود فى الارياف وهوامش المدن اقل من يستفيد منها ، رغم كونهم بوضعهم الصحى المتردى اكثر من يحتاج اليها .

وأحد المؤشرات الذى يدلل على ضعف الخدمات الصحية للسكان يمكن ان يعكسه عدد وفيات الاطفال دون ١٢ شهرا لكل الف من المواليد ،حيث كان فى عام ١٩٧٥ فى بعض الاقطار العربية التى تتوفر فيها مثل هذه البيانات ، كمايلى * : الجزائر ٨٠ ،مصر ١٠١ ،العراق ١٠٤ ،الاردن ٢٢ ،الكويت ٤٤ ، لبنان ٨٢ ،سوريا ٢٢ ،تونس ٦٣ ،اليمن الجنوبى ١٤٠ ،السودان ١٣٢ ، ليبيا ١٠٠ ،المغرب ١١٧ ،موريتانيا ١٨٧ ،اليمن الشمالى ١٦٠ ،البحرين ٥٠ ،عمان ١٥٠ ، فى حين كان فى المانيا الاتحادية ١٠ وفى اليابان ١٠ *. ومن مؤشر آخر وهو تركيب الانفاق الجارى فى الاقطار العربية يتبين ضعف نسبة الانفاق على الصحة ، كما هو موضح فى الجدول التالى :

---

* د . عبد الكريم الاريانى : سد احتياجات الناس اولا ام مشروعات الصناعة الكبيرة؟ مجلة العربى ،العدد ٢٤٦ الكويت ،مايو (ايار) ١٩٧٩ .

جدول رقم (٤) يبين نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق الجاري في اكثرية الاقطار العربية .

القطر	نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق الجاري ١٩٧٠	١٩٧٥	القطر	نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق الجاري ١٩٧٠	١٩٧٥
الاردن	٣ر٦	٣ر٤	العراق	٤ر٤	٣ر٦
الامارات	٧ر٢	٤ر٣	الكويت	٦ر١	٧ر٤
البحرين	١٤ر٥	١٠ر١	لبنان	٣ر٣	٣ر٢
تونس	٨ر٢	٧ر١	ليبيا	٩ر٩	٩ر٤
الجزائر	٧ر٧	٥ر٥	المغرب	٧ر٣	٥ر٦
السعودية	٤ر٧	٦ر٠	مصر	٦ر٧	٦ر٤
السودان	٥ر٨	٣ر٦	موريتانيا	٦ر٥	٥ر٠
سوريا	٣ر١	١ر٠	اليمن الجنوبي	٥ر٨	٤ر٧
الصومال	٧ر٩	٧ر٣	اليمن الشمالي	٣ر٧	٣ر٥
عمان	٤ر٢	٢ر١	قطر	٣ر١	غير متوفر

المصدر : د . احمد مراد : الانفاق العام في البلدان العربية ، المعهد العربي للتخطيط - الكويت ١٩٧٩ .

لقد كانت الحصة النسبية للانفاق على الصحة من مجمل الانفاق الجاري في تدني في معظم هذه الاقطار العربية باستثناء السعودية والكويت، حيث حققت زيادة واضحة . وهذا المؤشر دلالته عامة ، وقد تكون هذه النفقات قد امتصتها المستشفيات والمراكز الصحية في المدن ، وارتفاع تكاليفها وارتفاع مرتبات العاملين فيها في السنوات الاخيرة . ومن ناحية اخرى فان القطاع الصحي الخاص من مستشفيات وعيادات ومخابر وصيدليات مازال له دور هام في هذا المجال

في الوطن العربي ، وهو يتعامل بصحة المواطنين على اساس تعظيم الارباح ، اي علاج القادرين على الدفع .

٥ - النقل والمواصلات :

وسائل النقل العام الملائمة هي التي ينبغي ان تسود لتمكن غالبية المواطنين محدودي الدخل من الانتقال من مساكنهم الى الاماكن التي يرتادونها سواء للتعلم او للعمل او للترفيه والاطلاع والسياحة .

لقد اخذت تتعقد مشاكل وسائط نقل الركاب والمواصلات مع توسع المدن وازدياد عدد سكانها وتضخم الحركة فيها ، حيث صار المواطن يحتاج يوميا ان يضيف حوالي ربع الوقت او اكثر الى ما يصرفه في وقت العمل للتنقل .

وكمثال على احد وسائل النقل للركاب ، حيث يلاحظ في كثير من المدن العربية ، من ارقام السيارات الخاصة والعامة ، ان نسبة تزايد عدد السيارات الخاصة يفوق كثيرا نسبة تزايد عدد السيارات للنقل العام للاكثرية من الركاب ، وخدمات هذا المرفق العام تتعقد باستمرار .

وهذا الوضع تقوم بدراسته حاليا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) من اجل اقتراح لتطوير نظام متكامل للنقل في منطقة المشرق العربي *. ومن بين الدوافع العديدة والمختلفة للقيام بمثل هذه الدراسة لاحظت الاكوا بشكل خاص ان انظمة وتسهيلات النقل الموجودة في الاقطار العربية التي تكوّن اقليم غربي آسيا ، هي على وجه العموم غير ملائمة وغير فعالة ، على الرغم من حقيقة ان تسهيلات النقل قد حظيت خلال السنوات الاخيرة باهتمام غير قليل تمثل بانفاق المبالغ وتخصيص الاستثمارات الضخمة من اجل تحسين وبناء الاجهزة المختلفة المتعلقة بقطاعات النقل والمواصلات في هذه الاقطار العربية ، الا انها كانت في الغالب لصالح سكان المدن الكبيرة والمتوسطة .

---

* د . زاهد محمد زهدي : " نحو تطوير نظام متكامل للنقل في الوطن العربي " ، مجلة " النفط والتنمية " ، العدد الثاني السنة الرابعة ، بغداد ١٩٧٨ .

٦ - التعليم والثقافة :

احتياجات ابناء وبنات ذوى الدخل المحدود التعليمية يجب ان لا تختلف عن اقرانهم من ابناء جيلهم فى البلد الواحد ، وهذا التعليم الاساسى لابد ان يكون حقا لكل مواطن يغذيه بالقدرات الذهنية الاساسية ويتيح له سبل المعرفة على التفكير والتمييز .

ان احتياجات التعليم والثقافة ، تشمل بالاضافة للتعليم بجميع مراحله وجميع انواعه ، الفنون بمختلف اشكالها ومضامينها ووسائل تقديمها ، وهى كما نلحظ واسعة ومتنوعة وآفاق تطورها رحب جدا . وهذه الاحتياجات التعليمية والثقافية بمعناها الواسع مرتبطة بالاحتياجات السابقة التى تكوّن قاعدتها ، وترتبط ايضا بتقليص اوقات العمل والتفرغ لاشباع هذه الاحتياجات بمقدار متزايد وبكفاءة افضل .

هذه بعض المؤشرات العامة عن التعليم :

جدول رقم (٥) يبين بعض جوانب الحالة التعليمية فى اكثرية الاقطار العربية فى عام ١٩٧٥م

القطر	عدد التلاميذ المقيدين فى المدارس الابتدائية كنسبة مئوية لمجموعة السن	معدل التعليم عند البالغين (بالمائة)	القطر	عدد التلاميذ المقيدين فى المدارس الابتدائية كنسبة مئوية لمجموعة السن	معدل التعليم عند البالغين (بالمائة)
الصومال	٥٨	٥	الجزائر	٨٩	٣٥
اليمن / ش	٢٥	١٠	لبنان	١٣٢	٦٨
مصر	٧٢	٤٠	العراق	٩٣	٢٦
اليمن / ج	٧٨	١٠	السعودية	٤٤	١٥
السودان	٤٠	١٥	ليبيا	١٤٥	-
موريتانيا	١٧	١٠	الكويت	٩٠	٥٥
المغرب	٦١	٢٦	(الحالة فى بعض البلدان المتقدمة للمقارنة)		
الاردن	٨٣	٦٢	المملكة المتحدة	١١٦	٩٨
سوريا	١٠٢	٥٣	اليابان	١٠٠	٩٩
تونس	٩٥	٥٥	الاتحاد السوفيتى	١٠٠	٩٩
			الولايات المتحدة	١٠٤	٩٩

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٧٨ ، (مصدر سبق ذكره) ، جدول رقم ١٨ ص ١١٨ - ١١٩ .

المؤشر الاول فى هذا الجدول عن عدد التلاميذ المقيدين فى المدارس الابتدائية كنسبة مئوية لمجموعة السن ، اى للذين هم فى العمر الذى يحتاج للدراسة الابتدائية ، قد لا يكون مؤشرا جيدا للحالة التعليمية لانه يستند على القيد الشكلى فى المدارس . فى حين كما نعرف الواقع ، حيث تتأثر هذه الحالة بنسبة التسرب العالية ، لا سيما فى الريف . كما انه لا يشير الى كفاءة التعليم ومضمونه ، وعن توطين المدارس فى المدن وفى الريف . ولهذا فقد اردفناه بمؤشر آخر عن معدل التعليم عند البالغين ، اى النسبة المئوية للمتعلمين ممن يبلغون ١٥ سنة فأكثر . وعند المقارنة مع بعض البلدان المتقدمة ، نلاحظ هذه الفجوة ، بشكل خاص عند البالغين ، وهم القوى البشرية العاملة والمنتجة فى اقطارنا العربية فى عصر العلم والتكنولوجيا . لقد جاء فى تقرير لليونسكو* ان عدد الاميين الكبار فى الوطن العربى قد ارتفع من ٤٢٫٧ مليون شخص فى العام الدراسى ٦٠ / ٦١ الى ٤٩٫٩ مليون شخص فى العام الدراسى ٧٠ / ١٩٧١ . وان نسبة الامية فى الاقطار العربية كانت ٧٣٪ ، وترتفع عند النساء الى ٨٥٫٨٪ فى حين كانت هذه النسبة فى اوربا ٣٫٦٪ وبين النساء هناك ٤٫٧٪ ، وفى امريكا الشمالية ١٫٥٪ وبين النساء ١٫٩٪ فقط . وقد جرت محاولات لمكافحة الامية فى السنوات الاخيرة ، وكانت اكثرها شمولا فى القطر العراقى . ومن ناحية اخرى تشير الوقائع الى ان الانفاق على التعليم فى البلدان العربية قد ازداد فى السنوات الاخيرة ، الا انه ظل فى بعض الاقطار العربية دون مستوى الانفاق على الدفاع ، كما يتبين هذا من الارقام التالية :

---

* اليونسكو : مطبوعة " التعليم اليوم وغدا " ، باريس ١٩٧٢ .

جدول رقم (٦) يبين نصيب الفرد بالدولار الامريكي من اجمالي الانفاق الجاري على التعليم وعلى الدفاع في اكثرية الاقطار العربية .

القطر	على التعليم ١٩٧٠	على التعليم ١٩٧٥	على الدفاع ١٩٧٠	على الدفاع ١٩٧٥	القطر	على التعليم ١٩٧٠	على التعليم ١٩٧٥	على الدفاع ١٩٧٠	على الدفاع ١٩٧٥
الاردن	٨ر٤	١٥ر٢	٤٤ر٨	٦٠ر٦	العراق	٢٢ر٣	٣٣ر٩	٤١ر٨	١٢٥ر٣
الامارات	١٩ر٤	٦٩ر٤	-	-	الكويت	١٢٨ر٨	٢٨٢ر٢	٨٩ر٦	٤١٨ر٢
البحرين	٣٥ر٧	٩٣ر٦	٣٥ر٧	٥٥ر٦	لبنان	٢٦ر٢	٤٠ر٠	٢٤ر٩	٤٧ر٠
تونس	١٥ر٤	٣٠ر٦	٣ر٨	٩ر٤	ليبيا	٧٠ر٠	١١٧ر٤	٣٣ر٦	١٤٨ر٦
الجزائر	١٤ر٢	٣٠ر٥	٦ر٩	١٩ر٩	المغرب	٩ر٥	٢٥ر٦	٩ر٥	١٦٤ر٠
السعودية	٢٠ر٠	١٤٩ر٩	٣٠ر٧	٣٠٤ر٠	مصر	٩ر٢	١٥ر٣	٢٠ر٧	٣٠ر٧
السودان	٢ر٩	١ر٧	٥ر٧	٨ر٦	موريتانيا	٤ر٦	٦ر٦	٢ر١	٤ر٤
سوريا	١٢ر٤	٢٤ر١	٤٣ر٣	٩٦ر٢	اليمن/ج	٥ر٦	١١ر٦	١٤ر٤	٢٣ر٢
الصومال	١ر٠	٣ر٢	٤ر٠	٧ر٣	اليمن/ش	٠ر٢	١ر١	٣ر٢	٨ر٧
عمان	١ر٨	٢٦ر١	٤٩ر٥	١٠٨ر١	قطر	٨٥ر٣	٠٠	٩٠ر٩	٠٠

المصدر : د. احمد مراد ـ الانفاق العام في البلدان العربية (مصدر سبق ذكره) .

ان ارقام المؤشر الاول في هذا الجدول وان كانت تشير الى ارتفاع ملموس خلال النصف الاول من السبعينات التي رافقها ازدياد ملحوظ في العدد الاجمالي للمتعلمين من حيث الكم . ولكن في حالات كثيرة كانت هذه الزيادة لنصيب الفرد من الانفاق على التعليم متأتية من ارتفاع تكاليف التعليم ، بسبب ارتفاع المرتبات وارتفاع اسعار اللوازم الدراسية وكذلك ارتفاع الايجارات لمباني المدارس المؤجرة ، ونصيب منه يمكن ان يعود الى انخفاض سعر الصرف للدولار الامريكي . وهذه الارقام تعكس الانفاق الحكومي على التعليم العام والمعونات المقدمة من الحكومات للتعليم الخاص .

وبالنسبة للانفاق على الدفاع فمع الاخذ ببعض الملاحظات السابقة عن ارتفاع الاسعار ، الاّ انه لا يعكس في الواقع الانفاق الفعلي على الدفاع ، وقد اورد الدكتور احمد مراد في هذا البحث الذي اعده عن الانفاق العام في البلدان العربية ، مثالا على سوريا الذي هو في رأيه اكبر مما هو ظاهر في هذه الارقام . وفسر ذلك بقوله ان النظام المالي السوري يسمح مثلا بشراء السلاح على حساب موازنات السنوات القادمة ، بحيث ان حجم التسلح يمكن ان يكون اكبر من النفقات السنوية لتسديد ثمن الاسلحة المشتراة سابقا والواردة عادة في الموازنة . وكذلك يضيف المؤلف ، بأن عددا من البلدان العربية يستفيد من نظام الجيش الشعبي غير المأجور ، ويعطي مثال على ذلك سورية واليمن الجنوبي والعراق . كما يقول بان مصر تستخدم طريقة في التصنيف تضع قسما من النفقات العسكرية على عاتق وزارات اخرى ، بحيث يكون الانفاق العسكري الفعلي اعلى مما هو ظاهر في الموازنة العامة . . وهذه امثلة فقط ، ومن الممكن معاينة امثلة اخرى في الدراسات القطرية . وحتى ضمن هذه الارقام المنشورة فانه يتبين منها بأن الانفاق على الدفاع الوطني قد نما بمعدل اسرع من معدل نمو الانفاق الجاري في ١٢ دولة عربية مما جعل واضع البحث يستنتج منه بان هذا يدل على اتجاه توسع الوظيفة العسكرية للدولة في هذه البلدان وهي : الجزائر ، السعودية ، السودان ، سورية ، الصومال ، العراق ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، اليمن وقطر . وهذا راجع بصورة رئيسية الى الوجود (الاسرائيلي) في وسط الوطن العربي ، وضرورة بناء جيش وطني بعد الحصول على الاستقلال الوطني ، وذلك اضافة للمنازعات بين بعض البلدان العربية المتجاورة ، والحركات الداخلية ضمن هذه البلدان . وهذه المشكلة ستظل قائمة ولسنوات مقبلة طويلة حول

التناسب الامثل بين متطلبات الدفاع ومتطلبات التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية التى تتبنى كمحور اساسى لها الوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل وبالتالى لكل افراد المجتمع .

القسم الثاني

المتطلبات الضرورية للتوجه نحو التخطيط للوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل

الاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل ، وبالتالي لكل افراد المجتمع ، كما سبقت الاشارة الى بعض حقولها ، تعتبر مهمة الوفاء بها ملحة جدا ، ومؤشرا حاسما على تحقيق التنمية للمجتمع بأسره ، في حقبة زمنية منظورة ووفق سلم للاولويات يراعي درجة ضرورتها للانسان . والعمل الضروري المطلوب انجازه عند التوجه نحو التخطيط للوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل في الوطن العربي ، يبدأ بتبني استراتيجية قومية شاملة للتنمية تهتم بمعالجة مشاكل الفئات الاكثر حرمانا من سكان كل قطر عربي واعطاء الاولوية لحاجتها الاساسية ، على حساب تلك الاهداف التي تعود بالمزايا على الفئات الميسرة من ذوي الدخول العليا *. فالوقائع تؤكد بأن المجهودات الانمائية حتى الوقت الراهن تهتم بالدرجة الرئيسية باشباع احتياجات الطلب الفعال الذي تشكله دخول القادرين على الدفع في اطار آلية السوق ونمط الاستهلاك السائد . ولما كانت الفئات المحظوظة من ذوي الدخول العالية من جراء مواقعها على صعيد الملكية لوسائل الانتاج والتوزيع ، او المركز الريعي الوظيفي او السياسي - الاجتماعي هي التي تؤثر مباشرة في صنع القرارات التنموية ، فقد جعلتها تهتم بتعبأة الموارد المادية والبشرية والمالية بصورة تؤدي بالدرجة الاولى للوفاء باحتياجات هذه الفئات المهيمنة . وقد انعكس هذا في تركيب السلع المستوردة ، وفي استراتيجية احلال الواردات بشكل واضح . وهذا التوجه القائم حتى الان لم يحل بالشكل المطلوب مرحليا والممكن مشكلة الوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل ، لانه يستورد او ينتج محليا سلعا تتوافق بالدرجة الاولى مع نمط استهلاك احتياجات فئات محدودة من السكان ، يتحدد نمط استهلاكها غالبا في الخارج . وقد اعتبر هذا التوجه نمط الاستهلاك الراهن المكون للطلب الفعال القادر على الشراء في السوق ، كنمط معطى ولم يستهدف تغييره بشكل يستخدم ترشيد الموارد لتوسيع السوق المحلية لكي تتجاوب مع اكثر الاحتياجات الاساسية الحاحا في هذه المرحلة لكل افراد الشعب . وذلك يعود الى ان المهيمن على ملكية وسائل الانتاج والتوزيع والمركز الريعي في الادارة هو الذي يقرر الاهداف التي تتوجه نحوها مجموع القوى المنتجة في المجتمع ، ويقرر ايضا وسائل تحقيق هذه الاهداف . وبالتالي يمكن القول بأن توجهات توزيع ثمرات هذا الانتاج ، تكون قد تقررت ضمنا داخل هذا النمط الانتاجي بقواه الانتاجية وعلاقات العمل والملكية والمراكز الريعية السائدة فيه . كما ان التأكيد على الاخذ بالتخطيط

---

* د . مجيد مسعود : حاجات المواطنين - مصادر اشباعها واسلوب تخطيطها مجلة الاقتصاد ، العدد ٣٥ ، دمشق ، شباط (فبراير) ١٩٦٩ .

للوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل فى الوطن العربى ، يعتبر مهمة ضرورية ، نظرا لعجز آلية السوق كما اكدت الوقائع عن ضمان توجه القرارات فى اطاره نحو التوزيع الامثل للموارد بمعيار الاهداف المفضلة للمجتمع باسره. وهذا يعود لعدة اسباب من بينها ضخامة الاستثمارات المطلوبة للكثير من المشروعات الانتاجية او للهياكل الارتكازية الاساسية وعجز الراسمال الخاص عن القيام بها . ولركود عوامل الانتاج التقليدية المنتشرة بشكل خاص فى الزراعة والحرف المبعثرة وضعف استجابتها للمؤشرات والتوجيهات . وكذلك لغياب المنظم الناجح فى الصناعات الناشئة ، مع الرغبة فى تعظيم الربحية التجارية خلال فترة قصيرة نسبيا ، مما يدفع هذه المشروعات الخاصة نحو الفروع التى تستجيب للطلب الفعال للفئات الميسورة . يضاف لكل ماتقدم عدم قدرة هذه المشروعات الخاصة تحقيق التشابك والتناسب المطلوبين فيما بين مختلف فروع الاقتصاد على المستوى القطرى والقومى العربى ، من اجل تأمين تنمية الموارد وترشيد استخدامها لتعظيم العائد الاجتماعى لصالح الجميع .

ان هذه الاحتياجات الاساسية بالنسبة لكل قطر عربى ولكل مرحلة يجتازها ينبغى ان يجرى تحديدها وسلم اولوياتها من قبل جميع الفئات المعنية بالاستعانة بمراكز البحث المتخصصة من الناحية الفنية *. وهذا التوجه لا يكتفى بضرورة اعادة النظر فى نمط الاستهلاك السائد وتشخيص هيكله المطلوب ، وانما ضرورة تحديد العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار (التراكم) . وتركيب هذه الاستثمارات ، واختيار واعداد المشروعات المطلوبة وتقييم جدواها الاقتصادية والاجتماعية ، من اجل احداث التغيرات الهيكلية فى مجمل سياق الانتاج والتجارة الخارجية لصالح هذا التوجه المستهدف اشباع الاحتياجات الاساسية لكل افراد المجتمع . وللسير على هذا الطريق ، فى رأينا ، ينبغى توفير المتطلبات الضرورية ، ولا سيما التالية منها :

---

* على سبيل المثال من تجربة الصين الشعبية ، فى منتصف الستينات ادخلوا ثلاث سلع استهلاكية متميزة متاح اقتنائها من قبل جميع الاسر الصينية وهى الدراجة والراديو وماكنة الخياطة . ثم دار نقاش شعبى مع المخططين حول اية سلعة استهلاكية معمرة يجب ادخالها فيما بعد . وفى يوغسلافيا كمثال آخر، ادخل المخططون فى بداية الستينات ثلاجة نمطية صغيرة كمرحلة اولى يمكن لجميع الاسر اقتنائها ثم اخذوا يحسنون ويوسعون هذه الثلاجة مع تحسن مستوى المعيشة للجميع . (انظر : ستار الفقر) .

١ - على صعيد المشاركة في صنع القرارات التنموية :

العمل المثابر لتحقيق هذه المشاركة من خلال افضل الاشكال الملائمة بالنسبة لظروف كل قطر عربي ، وعلى مستوى العمل العربي المشترك . والمفروض هو أن تتجسد هذه المشاركة لكل الفئات الاجتماعية داخل اطار سلطة ائتلافية قائدة ، تكون ممثلة فعلا لوحدة المصالح النسبية لافراد المجتمع بكل فئاته بمن فيهم محدودى الدخل ، منتخبة من ممثليهم الذين تشاورهم وتشاركهم صنع القرارات التنموية . وهذه السلطة مطلوب منها التدخل مباشرة احياناً او بصورة غير مباشرة في احيان اخرى ، في تسيير الاقتصاد واعادة تجديده الموسع ليحقق الوفاء بالاحتياجات الاساسية لكل افراد المجتمع . وينبغي ان تكون لقراراتها التنموية الكبرى ، بعد مناقشتها واقرارها من قبل ممثلي اغلبية السكان الصفة النهائية والالزامية لكافة المستويات . وهذه السلطة التى تتيح لممثلي الشعب المشاركة الفعلية في صنع القرارات التنموية ، ينبغى ان تكون واعية بما لديها من معرفة مصحوبة بارادة التغيير ، بالمهمات المطلوبة منها ، وعيها بقضية التخلف المركبة وبضرورة التخلص منها ، لا سيما بالنسبة للمناطق الاكثر تخلفا . وذلك على صعيد قوى الانتاج وعلاقات العمل واشكال الملكية ووظيفتها والقيم الاجتماعية ، والعلاقات غير المتكافئة مع الخارج . وان تكون مستوعبة للاساليب والادوات اللازمة للقضاء على التخلف وفق برنامج زمني منظور واولويات مبررة . وهذا كله يجب ان يتوج بالوعي بضرورة ايصال كل هذه الجوانب المتشابكة الى اوسع الجماهير الواعية وتعميق وعيها ، وبشكل خاص الى المنتجين المباشرين من عمال وفلاحين ومسيرين للاقتصاد وللنواحي الثقافية والاجتماعية . ولا بد من البحث الجاد عن افضل السبل التنظيمية السياسية والاجتماعية والمهنية الملائمة لتعبئة هذه الجماهير الواسعة المطلوب مشاركتها في صنع القرارات التنموية ، وافساح المجال لمبادراتها وايصال رأيها بحرية تامة . اى اشاعة الديمقراطية بجوهرها المتمثل بتسيير المجتمع من قبل المنتجين **المباشرين** ولصالح كل من فيه . ومثل هذه المقدمات اذا توفرت حسب خصائص كل قطر ، فانها ستؤدى الى تلاحم العمل العربي المشترك بالاعتماد الجماعي على النفس وتبني الاسس الصلدة للتكامل العربي **ونموه** ، بتبادل الخبرات وتشابك المصالح نحو ذات التوجه للوفاء بالاحتياجات الاساسية في المنظورين القطري والقومي العربي .

٢ - علـى صعيد توسـيع قاعـدة العمل المنتج وزيادة انتاجيته :

ان العنصر الحاسم فى القوى المنتجة بالنسبة للوطن العربـــى فى هذه المرحلة من تطوره العلمى - التكنولوجى يظل الجانب البشـــرى ، اى الانسان المنتج بمهاراته وخبراته المتراكمة . ومن ملاحظة الوقائع يتبين بـــان حوالى ربع السكان هم الذين يمارسون الشغل ، وعليهم تقع مسوءولية اولا اعالـة الثلاثة ارباع الباقين من اجمالى السكان ، وثانيا توفير الفائض الاقتصـــادى المطلوب للتراكم من اجل التنمية .

جدول رقم (٧) يبين تقديرات السكان ونسبة من هم منهم فى سن العمل (١٥ - ٦٤ سنة) ، وحجم القوى العاملة فى عام ١٩٧٥ ومتوسط معدلات النمو (بالمائة) سنويا لاجمالى تعداد السكان وللقوى العاملة فى اكثرية الاقطار العربية .

القطر	السكان بالمليون ١٩٧٥	نسبة الذين فى سن العمل %	حجم القوى العاملة بالالف ١٩٧٥	متوسط معدلات النمو بالمائة سنويا: لاجمالى السكان ١٩٧٠/٦٠	لاجمالى السكان ١٩٧٥/٧٠	للقوى العاملة ١٩٧٠/٦٠	للقوى العاملة ١٩٧٥/٧٠
الصومال	٣ر٣	٥٣	١٢٤٠	٢ر٤	٢ر٤	١ر٦	٢ر٧
اليمن / ش	٦ر٠	٥٣	١٨٨٨	٢ر٣	١ر٩	٢ر٣	٢ر٤
مصر	٣٨ر١	٥٦	١٠٥١٧	٢ر٦	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٥
اليمن /ج	١ر٧	٥٣	٤٤١	٣ر٤	٢ر٧	٢ر٣	٢ر٣
السودان	١٥ر٩	٥٢	٥٧٥٨	٢ر٢	٢ر١	٢ر٦	٢ر٧
موريتانيا	١ر٤	٥٥	٣٩٧	١ر٨	٢ر٧	١ر٨	١ر٨
المغرب	١٧ر٢	٤٩	٤٥٧٢	٢ر٤	٢ر٤	١ر٧	٢ر٨
الاردن	٢ر٨	٥١	٦٥٢	٣ر٣	٣ر٢	٢ر٧	٢ر٩
سوريا	٧ر٧	٥٠	١٨٩٠	٣ر٧	٣ر٣	٢ر٦	٢ر٦
تونس	٥ر٧	٥٣	١٣٦٤	٢ر١	٢ر٣	٠ر٧	٢ر٣
الجزائر	١٦ر٢	٥٤	٣٧٤٣	٣ر٢	٣ر٢	١ر٢	٢ر٨
لبنان	٣ر٢	٥٢	٧٤٥	٢ر٥	٣ر٠	٢ر١	٣ر٠
العراق	١١ر٥	٥١	٢٧٨٦	٣ر٢	٣ر٣	٢ر٩	٣ر٠
السعودية	٨ر٦	٥٣	٢٣٨٤	١ر٧	٢ر٤	٢ر٣	٢ر٤
ليبيا	٢ر٥	٥٣	٥٨٤	٤ر٠	٤ر٢	٣ر٤	٢ر٤
الكويت	١ر١	٥١	٣١٠	٩ر٧	٦ر٢	٧ر٧	٤ر٧

المصدر : بالنسبة للسكان ونسبة من هم منهم فى سن العمل ومتوسط معدلات نموهم من تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٨ (مصدر سبق ذكره) من الجداول المرقمة ١ ، ١٣ ، ١٤ على الصفحات من ٨٤ - ١١١ وفيما يخص حجم القوى العاملة من :
ILO : Labour force projections 1975-2000, Geneva, 1977.

وكما يتبين من هذا الجدول فان تقديرات السكان كانت حوالي ١٤٥ مليون نسمة في عام ١٩٧٥ اكثر من نصفهم ممن هم في سن العمل ، في حين كان تقدير اجمالي القوى العاملة اقل من اربعين مليونا بمن فيهم المتعطلون عن العمل . وهذه النسبة المنخفضة للمشتغلين مقارنة مع من هم في سن العمل، تعود بالدرجة الرئيسية الى ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. فقد قدرت نسبة الاناث الى اجمالي القوى العاملة بنفس العام ١٩٧٥ حوالي ٨ر٩ بالمائة فقط .

نستنتج مما تقدم بان ينابيع الفائض الاقتصادية المتأتية من العمل من حيث كميته ونوعيته محدودة نسبيا ، وهي اقل بكثير مما هي عليه في البلدان المتقدمة تكنولوجيا . ونقص كمية العمل المبذول في الاقطار العربية وانخفاض مستوى جودته قد ادى الى انخفاض كمية ومستوى جودة الاحتياجات الاساسية المنتجة محليا . هذا بالاضافة للتباين القائم في توزيع ثمرات هذا العمل المنتج بين الفئات الاجتماعية نظرا لتمايز موقع البعض منها على صعيد الملكية والمراكز الاجتماعية .

والملاحظ من ارقام هذا الجدول ايضا هو ان النسبة المئوية لمعدلات النمو السنوي كانت في بعض الاقطار العربية اكبر في اجمالي النمو السكاني مقارنة مع نمو القوى العاملة . وهذا يعني بأن فرص العمل الجديدة كانت تنمو ، لا سيما في عقد الستينات بنسبة اقل من نمو القوى العاملة الجديدة مما جعل الحجم التراكمي للبطالة في تزايد مستمر .

وهذا الاطار العام للمشكلة في الوطن العربي يحتوي في اعماقه على مشكلة اكثر تعقيدا ، وهي ان نسبة العمل المنتج من قبل الذين يعملون بصورة مباشرة في خلق الخيرات المادية في القطاعات السلعية ، منسوبة لكل المشتغلين ، يعتبر محدودا بالنسبة لمجموع السكان . والارقام المنشورة عن توزيع الناتج المحلي بالنسبة المئوية تشير الى ان المكانة النسبية لقطاع الخدمات في بعض الاقطار العربية كانت تتزايد على حساب القطاعات السلعية . واذا استبعدنا صناعة استخراج النفط ستكون زيادة المكانة النسبية لصالح قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية في معظم الاقطار العربية .

والحالة التأهيلية للغالبية من هوءلاء المنتجين ، وحالة وسائل وسبل العمل التي يستخدمونها متردية ، مما جعل ثمرة عملهم (الانتاجية) منخفضة جدا بالمقارنة مع متوسط الانتاجية للقطاعات المماثلة في البلدان المتقدمة . والقطاع الثاني (الصناعات التحويلية) الذى يلعب دورا محركا في التنمية ، لا يتمركز فيه الا العدد القليل من القوى العاملة ، بالمقارنة مع القطاع الاول (الزراعة والصناعات الاستخراجية) ، والقطاع الثالث (الخدمات) ، اللذان يمتصان الغالبية العظمى من القوى العاملة .

ان اختيار المشروعات التي توسع من قاعدة فرص العمل المنتج وزيادة انتاجيته سيحقق اولا : حاجة اساسية للمواطنين ممن هم في سن العمل والقادرين عليه والباحثين عنه ، وبذلك يجعلهم محققين لذواتهم كمواطنين ايجابيين ، اى مساهمين في زيادة كمية العمل المنتج وزيادة ثمراته . وثانيا فان هذا التوجه من الممكن ان يستجيب بالوقت نفسه لاغناء مصادر اشباع احتياجاتهم الاساسية الاخرى .

٣ - على صعيد تغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية :

عندما نضع الاحتياجات الاساسية (الاستهلاك) كهدف للانتاج ، فالمقصود ان يتحقق هذا في نمط الانتاج السلعي الموسع (المحقق للفائض الاقتصادى للتراكم) الذى يوازن بين انتاج سلع الاحتياجات الاساسية ، وانتاج السلع الانتاجية التي تعتبر القاعدة المادية للاولى . وبالتالي فان كل توسع مطلوب في اشباع هذه السلع الاستهلاكية ، يتطلب بالضرورة توسعا في القاعدة الانتاجية التي تعتبر ينبوعها ، و / أو تغييرا في تركيب المستوردات لتستجيب لهـا .

لقد كان حجم الاستثمارات المحلية كنسبة من اجمالي الناتج المحلي في بعض الاقطار العربية خلال الستينات والنصف الاول من السبعينات ، مقاربا لمثيله في بعض البلدان المتقدمة ، الا ان هيكل هذه الاستثمارات لم يكن موجها بالدرجة الرئيسية نحو تلك المشروعات المعنية بتوفير الاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل .

جدول رقم (٨) يبين النسبة المئوية لاجمالى الاستثمارات المحلية من اجمالى الناتج المحلى ، ومتوسط معدلات النمو بالمائة سنويا لاجمالى الاستثمارات المحلية ، ولاجمالى الناتج المحلى فى اكثرية الاقطار العربية

القطر	نسبة اجمالى الاستثمارات لاجمالى الناتج المحلى		متوسط معدلات النمو بالمائة سنويا			
			اجمالى الاستثمارات		اجمالى الناتج المحلى	
	١٩٦٠	١٩٧٦	٦٠/٧٠	٧٠/٧٦	٦٠/٧٠	٧٠/٧٦
الصومال	١٥	٣٤	٤ر٢	١٥ر٥	١ر٠	٢ر١
مصر	١٣	٢٤	٣ر١	٢٣ر٦	٤ر٥	٧ر٦
اليمن الجنوبى	٠٠	٢٤	٠٠	٢٧ر٥	٠ر٤	٣ر٨
السودان	٩	١٨	—١ر٢	١٢ر٥	٢ر٩	٦ر١
موريتانيا	٣٦	٤٢	—٢ر١	٠٠	٨ر١	٤ر٣
المغرب	١١	٢٩	٩ر١	١٨ر٢	٤ر١	٤ر٨
الاردن	١٧	٣١	٩ر٩	٥ر٨	٦ر٦	٥ر١
سوريا	٠٠	٣٠	٠٠	١٣ر٥	٥ر٧	٧ر٠
تونس	١٧	٣١	٤ر٥	١٣ر٥	٤ر٦	٩ر٤
الجزائر	٣٥	٥٠	٢ر٦	١٨ر١	٤ر٤	٦ر٢
لبنان	١٦	٠٠	٦ر٢	٠٠	٤ر٩	٨ر٦
العراق	٢٠	٠٠	٣ر٠	٣٦ر٨	٦ر١	٩ر٥
السعودية	١٢	٩	٠٠	٣٣ر٦	٩ر٩	١٤ر٤
ليبيا	٠٠	٣٠	١٥ر٤	٣١ر٧	٢٢ر٣	٣ر٨
الكويت	١٠	٨	٩ر٢	٨ر١	٠٠	٠٠

ملاحظة (٠٠) بيانات غير متوفرة

المعدل فى ١٨ دولة صناعية	٢٤	٢٣	٥ر٧	٠ر٧	٤ر٧	٣ر٢

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٧٨ ، (من الجداول المرقمة ٥ ، ٤ ، ٢ على الصفحات ٩٢ - ٩٣ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٨٦ ، ٨٧)

هذه الصورة تبين بان اجمالى الاستثمارات المحلية منسوبة الى اجمالى الناتج المحلى كانت قد حققت قفزة نوعية فى بعض الاقطار العربية خلال السبعينات مقارنة بعقد الستينات . وهذا لم يكن يعنى دائما بان حجم هذه الاستثمارات كان قد تحقق اقتطاعه كله من الناتج المحلى الاجمالى دون الاعتماد على المصادر الخارجية . وميزان الموارد لهذه الدول العربية المعنية ، الذى يبين الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات فى عام ١٩٧٦ ، كمثال يؤشر على هذه الناحية . فقد كان هذا الميزان سالبا بنسبة ٣٠٪ فى الصومال و٢٢٪ فى المغرب و ٤٣٪ فى الاردن و ١٢٪ فى مصر و ٤٥٪ فى اليمن الجنوبى و ١٠٪ فى السودان و ٢٠٪ فى سوريا و ٥٪ فى تونس و ٥٪ فى الجزائر كما جاء فى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٨ . فى حين اشار نفس المصدر الى ان هذا الميزان كان ايجابيا بنسبة ٦٨٪ فى السعودية و ٦٪ فى ليبيا و ٥٨٪ فى الكويت . وهذا الوضع لدول العجز يعنى انها كانت تعتمد على تحويلات ابنائها العاملين فى الخارج او على قروض ومعونات خارجية .

وهذه النسب لمجمل الاستثمارات المحلية منسوبة لمجمل الناتج المحلى الاجمالى والتى زادت فى بعض الاقطار العربية عن ٢٠٪ وحتى وصلت الى النصف ٥٠٪ تعتبر عاملا محفزا للانماء اذا ما احسنت هذه الدول استخدامها فى الفروع الحاسمة او القائدة لعملية النمو . ولكننا نرى فى اقطار عربية اخرى ، ولا سيما خلال عقد الستينات كانت النسب فيها متواضعة كما هو الحال على سبيل المثال فى السودان والمغرب التى يعتبر حجم الناتج المحلى فيهما منسوبا لعدد سكانهما قليل جدا مقارنة مع الكويت والسعودية التى تتقارب معهما فى النسب الا انهما تختلفان اختلافا كبيرا فى حجم ناتجهما المحلى الاجمالى مقسما على عدد سكانهما .

ومن ناحية اخرى فقد كان متوسط معدلات النمو بالمائة سنويا لاجمالى الاستثمارات مرتفعا نسبيا ، لا سيما فى السبعينات بالمقارنة مثلا مع الدول الصناعية المتقدمة . كما ان هذه المعدلات لنمو اجمالى الاستثمارات المحلية كانت فى نفس الفترة وبشكل خاص فى السنوات الستة الاخيرة ، اكبر من معدلات نمو اجمالى الناتج المحلى وهذا مؤشر لصالح التراكم على حساب الاستهلاك . ولكن تظل المسألة الاكثر اهمية فى رأينا تكمن فى تركيب هيكل

هذه الاستثمارات . فالملاحظ من نمو القطاعات السلعية والخدمية ، ان الاخيرة قد حققت نموا اكبر بامتصاصها لنصيب كبير من هذه الاستثمارات ، وكان ذلك على حساب النمو البسيط فى القطاعات السلعية ، وبشكل خاص فى الزراعة . ثم ان الفروع التى خدمت احلال الواردات واشباع الطلب الفعال هى التى كانت هدفا رئيسيا لهذه الاستثمارات ، وليس الحاجات الاساسية لمحدودى الدخل ، كما تبين المحصلة النهائية لثمرات هذه الاستثمارات حتى الوقت الراهن . ولهذا فالمطلوب بالحاح هو قلب سلم الاولويات فى اختيار المشروعات الجديدة لصالح تلك المشروعات التى تستجيب للوفاء بالاحتياجات الاساسية الملحة فى هذه المرحلة ، وعدم انقاص حجم هذه الاستثمارات منسوبة لحجم الناتج المحلى الاجمالى بل زيادته قدر الامكان ، على حساب الحد ثم تقليص الاستهلاك الخاص للفئات الغنية ، وذلك بالتوقف عن انتاج او استيراد السلع الترفيهية والبذخية التى لا تستطيع الاكثرية المطلقة ، اى حوالى ٩٠ ٪ من الشعب من اقتنائها . وكذلك بالتقشف فى الاستهلاك الكمالى المستورد من الخارج أو الذى افرزه توجه احلال الواردات ، حتى عند الفئات الوسطى على حساب ضرورياتهم الاخرى . والمطلوب ايضا التقشف فى الاستهلاك العام والابتعاد عن مظاهر التبذير والمبالغة فى تشييد المبانى العامة وتأثيثها من خارج الاقطار العربية ، وتقنين الاحتياجات العامة الاخرى فى حدودها الضرورية جدا .

وعند معالجة موضوع الاستثمارات واختيار المشروعات تظهر مسألة الحجم الامثل للمؤسسات ومع ان التمركز مطلوب نسبيا ، الا انه لا يعنى دائما محاكاة الوحدات الانتاجية الضخمة ، بما تستخدمه من تكنولوجيا معقدة كما هو عليه الحال فى البلدان الاوربية المتقدمة تكنولوجيا . وانما المطلوب هو مراعاة الظروف المحلية لكل قطر عربى وما يتمتع به من ميزات نسبية فى الموارد المادية الطبيعية ، او فى الموارد البشرية او فى الموارد المالية ، وفى منظور التكامل الثنائى او اكثر على الصعيد العربى . وبانتقاء التكنولوجيا الملائمة عند استيرادها وتطوير الممكن منها لظروفنا ، مع تحسين ماهو موجود منها (التكنولوجيا التقليدية) وصولا للابتكار فى بعض هذه المجالات ، كل هذا فى توليفة تتناسب مع مكان الاستخدام وزمانه . وبشكل عام فان هذه التكنولوجيا المطلوبة للوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل ، اقل تعقيدا واقل تكلفة من تلك المستهدفة لاشباع حاجات ذوى الدخول العليا . كما ان

الاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل تعتمد فى الغالب على المواد الاولية المحلية التى يمكن أن تتوفر بسهولة بالمقارنة مع تلك التى تعتمد على الخارج وهذا يخفف من الخلل الحاصل فى الميزان التجارى ، ويقدمنا خطوات على طريق الاعتماد على النفس . والحديث عن الاعتماد على النفس لا يعنى الانغلاق وتقليص التعامل مع الخارج ، وإنما يعنى فى الجوهر تعزيز التعاون والتكامل الاندماجى العربى اولا ، وتغيير كيفية التعامل مع العالم الخارجى للتوجه نحو العلاقات المتكافئة . ولا بد من الاسراع فى تغيير هيكل التجارة الخارجية ولا سيما المستوردات بشكل يستجيب للوفاء بالاحتياجات الاساسية على حساب تقليص استيراد السلع الاستهلاكية التى تعجز غالبية الشعب من اقتنائها .

٤ - على صعيد تعزيز الملكية الاجتماعية العامة والملكية الجماعية التعاونية لوسائل الانتاج والتوزيع :

هذا النوع من اشكال الملكية لا بد ان يتوخى وظيفة تختلف كيفيا عن وظيفة الملكية الفردية الخاصة ، واذا استهدف مثلها تعظيم الربح التجارى ، فسيكون التغيير فى هذه الاشكال مجرد تغيير شكلى . ولكن المطلوب هو ان تستهدف هذه الاشكال الاجتماعية العامة والجماعية التعاونية للملكية تحقيق الرشادة الاجتماعية وتعظيم الربحية الاجتماعية لصالح الجميع . ومن ناحية اخرى فان التوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودى الدخل لا يمكن ان تحققه فى ظروفنا الراهنة الملكية الفردية الخاصة ، وانما من الممكن ان تتبنى هذا التوجه الملكية العامة والتعاونية وكلاهما يسهلان عملية التخطيط للوصول الى هذا الهدف بتركيزهما لمراكز اصدار القرارات والتنفيذ فى آن واحد كما ان الجهود لبناء الاسس الاقتصادية لخلق اقتصاد متبنون - من بنية - ، اى مندمج عضويا ، تؤطره سوق موحدة وموجهة ، تختلف كيفيا عن السوق الراهنة ، لكى تحقق الوفاء بالاحتياجات الاساسية ، لا يمكن ان يتحقق فى رأينا ، الا بتعزيز الدور القيادى للقطاع العام لعملية التنمية الشاملة ، فى المنظورين القطرى والقومى العربى .

وهنا يجرى التفريق عادة بين ملكية الدولة العامة ، اى كل الاملاك العائدة لدولة معينة اتجاه الدول الاخرى ، وملكية الدولة الخاصة بها كدولة ، حيث لا تشمل فى هذه الحالة ملكية الافراد . وملكية الدولة الخاصة هذه تتضمن ملكية قطاع الدولة زائدا حصتها فى القطاع المختلط فى الداخل او فى الخارج ، اى مع القطاع التعاونى او مع القطاع الخاص ، او بالمشاركة مع قطاع دولة فى بلد آخر . وملكية قطاع الدولة تحتوى على ملكية قطاع الدولة الادارى وملكية قطاع الدولة الاقتصادى ، وهذه الاخيرة تشمل ملكية المؤسسات والشركات الحكومية التى تسيرها الدولة مباشرة (الوزارات) او بصورة غير مباشرة (الهيئات المحلية مثل البلديات ، الوقف .. الخ) .

لقد حصل فعلا فى السنوات الاخيرة ، كما تؤكد المعطيات الاحصائية توسع ملموس فى حجم ودور قطاع الدولة فى غالبية الاقطار العربية لا سيما المنتجة للنفط وبشكل خاص بعد السيطرة الوطنية على هذا المورد الهام . ومع التأكيد على اهمية مثل هذه الانجازات الايجابية لصالح الاقتصاد القومى ، الا اننا نجتهد ونبدى رأينا بان قطاع الدولة لا يعنى دائما بانه لصالح عامة الناس فى البلد المعنى ولهذا نجد فرقا نوعيا قد يحصل بين مفهوم قطاع الدولة ومفهوم القطاع العام .

ومن ما تقدم يمكن ان نستخلص بان القطاع العام القائم على الملكية الاجتماعية العامة لوسائل الانتاج والتوزيع ولمصلحة عامة الناس هو دائما قطاع دولة ، ولكن ليس دائما كل قطاع دولة هو قطاع عام يجسد الملكية الاجتماعية العامة لوسائل الانتاج والتوزيع لمصلحة عامة الناس ، وذلك لاختلاف طبيعة سلطة الدولة . وبالنسبة للوضع فى الوطن العربى فان قطاع الدولة موجود ، وفى بعض الفروع قد يكون هو القطاع السائد ، او القطاع القائد . ولكن تشخيصنا لهذه المتطلبات وضرورة وجودها تكمن فى هذا المجال بالقطاع العام ، الذى يفترض تحقيق المقدمة الاولى التى تؤكد على ضرورة المشاركة فى صنع القرارات التنموية من قبل جميع فئات الشعب بمن فيهم محدودى الدخل ، وعند تحقق هذا الشرط يكون قطاع الدولة قد اخذ صفة القطاع العام ، الذى نطالب بتعزيز دوره القيادى لعملية التنمية الشاملة .

وكما هو واضح من عبارة تعزيز الدور القيادى ، بان هناك قطاعات اخرى تقاد من قبل القطاع العام فى اطار عملية التنمية الشاملة ، ونعنى بهـا ، القطاع المختلط ، والقطاع التعاونى ، والقطاع الخاص الحرفى ، والقطـاع الخاص الراسمالى المحلى ، والقطاع الخاص الراسمالى من قطر عربى آخر، والقطاع الخاص الراسمالى الاجنبى . اى ان هذه المرحلة المستهدفة لاستكمال تحررنا الاقتصادى لدعم تحررنا الوطنى القومى ، مفتوحة لتعايش كل اشكال الملكية المار ذكرها . بشرط خضوعها للدور القيادى للقطاع العام ، بمعنى ان يوءثر عليهـا ويحدد لها نوع نشاطاتها كروافد له ، وليس العكس كما يحصل فى بعض الاقطار العربية فى الوقت الراهن بصورة مباشرة او غير مباشرة . اذن لا بد من توضيـح الحدود والادوار التى تشخص وظيفة كل نوع من اشكال الملكية فى هذه القطاعات الموءتلفة ضمن اطار عملية التنمية الشاملة المستهدفة للوفاء بالاحتياجـات الاساسية لكل افراد الشعب .

وهنا يرتبط مع تحقيق هذا الشرط مسألة التأميم كأجراء حقوقـي - اقتصادى ليس فقط لتغيير شكل الملكية وانما فى الجوهر لتغيير وظيفة الملكيـة الخاصة للرأسمالى الاجنبى والمحلى الكبير. وكذلك مسألة اختيار افضل الاشكال التعاونية لتجميع الملكيات الصغيرة المتأتية من ثمرة عمل اصحابها او حصلـوا عليها بعد اجراء الاصلاح الزراعى الجذرى لصالح الفلاحين الفقراء . وبالتالى تبرز للوجود مسألة تنمية المعارف الضرورية المتعلقة بشئون التسيير المخطط الديمقراطى للاقتصاد والمجتمع . وهذا كله يستدعى ايجاد الشروط التأهيليـة والتنظيمية اللازمة لذلك . وعندها يتوفر الانسجام الذى يمكن القطاع العام من تحقيق الرشادة الاجتماعية للموارد الطبيعية والبشرية والمالية (تخصيص هذه الموارد وادارتها وتنميتها) ، بالتخطيط العلمى ، الذى يعتبر كما توءكـد الوقائع شرطا مسبقا لا بد منه لتحقيق التنمية الشاملة . لان نظام المشروع الخاص فى المناطق المتخلفة النمو ، حسب اعتراف حتى احد انصار مايسمى بالنظـام الحر ، يبدو اضعف من ان يتحمل مسئوليات التنمية ، كما ان الافتراض بـان السوق الحرة هى بمثابة هيئة مركزية لتوجيه استخدامات الموارد حسب رأيـه افتراض ينقصه الكثير من الصواب * .

---

* ادوارد ماسون : التخطيط الاقتصادى فى المناطق المتخلفة النمو ، ترجمـة د . عبد الغنى الدلى ، منشورات مكتبة المعارف ، بيروت ١٩٦١ .

٥ - على صعيد توزيع الدخل واعادة توزيعه لصالح محدودى الدخل :

لقد حصل تطور فى الفكر الاقتصادى التنموى ، يعتبر اضافة للاتجاه الذى طالب وطبق فى اماكن آخذة بالازدياد ، باعتبار العمل من حيث كميته ونوعيته واهميته الاجتماعية ، هو المقياس الحاسم فى توزيع الدخل ، وليس الملكية الفردية لوسائل الانتاج والتوزيع ، كما هو حاصل فى غالبية البلدان ، ومنها الاقطار العربية ، حتى الآن .

لقد شهدت بعض الاقطار العربية ، تدفقا للاموال زاد من حجم الدخول الموزعة ، وبشكل خاص للفئات المستحوذة على الدخول المرتفعة ، يقابل ذلك ضيق فى القاعدة الانتاجية المحلية بشكل خاص ، ولعرض السلع والخدمات (مع المستورد) بشكل عام ، مما زاد من حدة التضخم وارتفاع الاسعار ، وهذا الوضع لا يشكل مشكلة لفئات الدخول العليا ، لانها قادرة على الدفع ، الا أن آثاره المجحفة قد انصبت على محدودى الدخل . ولهذا تؤكد الوقائع الملموسة على انه مع نمو الدخل القومى خلال السنوات التى اعقبت الحرب العالمية الثانية ، فقد نما الفقر والعوز بالنسبة للغالبية من سكان الوطن العربى " ومن ثم يصبح من المحتوم لنجاح التنمية واستمرارها ان يسهم فيها ويستفيد منها كل افراد الشعب وعلى نحو متكافىء "*. كل ذلك بالقدر الذى تسمح به الموارد المتاحة والمحتمل تعبأتها واستخدامها الرشيد كما يتيح العلم ذلك للوفاء بالاحتياجات الاساسية لكل افراد المجتمع ، وليس لتفضيل فئة منه على حساب المنتجين الحقيقيين من جماهير العمال والفلاحين ، والاخرين من ذوى الدخل المحدود .

لقد آن الاوان لتصحيح مسار التنمية « مادامت معدلات النمو المتصاعد لا تشكل ضمانا ضد تفاقم البوءس . . ان الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع فصل زائف وخطير : فسياسات التوزيع يجب ان تصاغ فى نفس نمط تنظيم الانتاج »**.

---

* د . اسماعيل صبرى عبدالله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، اصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .

** د . محبوب الحق : ستار الفقر ، خيارات امام العالم الثالث ترجمة احمد فوءاد بلبع اصدار الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .

لقد حاولت بعض الاقطار العربية ولوج هذا الطريق ، حين اعادت توزيع الملكية والدخل باجراءات الاصلاح الزراعي والتأميم ، المرافقة للنمو . ولكن لاسباب عديدة ، منها عدم المشاركة الفعلية من قبل محدودي الدخل لهذه الاجراءات وعدم التجانس الاجتماعي لهذه السلطات المشرفة والمنفذة لهذه القوانين ، مما جعل هذه المحاولات لم تأخذ ابعادها الجذرية لصالح جماهير محدودي الدخل . فالملاكون السابقون تحولوا الى وسطاء بين الفلاحين والسوق وحتى بينهم وبين المؤسسات الحكومية احيانا ، والمعاملات كلها تتحقق وفق شروط هؤلاء الوسطاء مما كرس ظاهرة الاستغلال باشكال جديدة . وفي المدن استطاع الملاكون السابقون ان يتحولوا الى وكلاء ومتعهدين للمؤسسات الحكومية واحيانا مؤثرين في ادارة وتوجيه المؤسسات التي جرى تأميمها ، يسيرونها لصالح منافعهم الخاصة على حساب النفع العام . وبرزت فئة من اصحاب الدخول الطفيلية ، حققت الاثراء السريع على حساب بؤس الغالبية من السكان *.

وهكذا فان العلاقة بين الاسعار والاجور والمرتبات ، قد امتصت تلك المحاولات التي توخت اعادة توزيع الدخل عن طريق الاصلاح الزراعي والتأميم، المرافق للنمو . فكثيرا ما ترفع الاسعار للسلع والخدمات ، واسعار الاراضي ومستلزمات البناء التي رفعت بدورها ايجارات المساكن ، مع الاحتفاظ بمستوى الاجور والمرتبات ، او ان تكون نسبة ارتفاع الاولى اكبر من الثانية . وهذه الحالة قد اتاحت الفرصة لبعض الفئات من ذوي الدخول العالية والتي هي بعيدة عن ميدان الانتاج ، لكي تتصرف بسلوك استهلاكي ترفي بذخي يؤدي الى هدر وتبذير جزء من الثروة الاجتماعية وبالتالي فان هذه الفئات هي المعنية بالتقشف وترشيد الاستهلاك وعليها يجب ان تنصب الضوابط الدخلية والضرائب التصاعدية . وذلك للوصول الى مايسمى بالتحويلات الاستثمارية بمفعولها التراكمي ، المتمثل بالاقتطاع من دخول هذه الفئات الغنية لترفد الفائض الاقتصادي المتولد في قطاع الدولة لتمويل الاستثمارات . اي لتغيير توزيع رصيد الراسمال باتجاه تنمية الملكية الاجتماعية العامة والملكية الجماعية

---

* د . طيب تيزيني : حول مشكلات الثورة الثقافية في العالم الثالث ـ الوطن العربي نموذجا ، اصدار دمشق ، ١٩٧٨ .

التعاونية . وبهذا نكون قد عالجنا هذه المشكلة من ينبوعها ، وتضييق القنوات المؤدية لمثل هذا التباين الواسع في الشرائح الدخلية بين فئات المجتمع . هذا بالاضافة للاجراءات الاخرى التي يمكن ان تؤثر مباشرة على التحويلات الاستهلاكية مثل رفع الحد الادنى للاجور والمرتبات وتحسين الدخول الحقيقية لمحدودي الدخل بشكل عام . وتولي الدولة مهمة الوفاء باحتياجات التعليم والعناية الصحية وغيرها من الخدمات الضرورية بدون مقابل ، وجعلها متاحة وبنفس المستوى للجميع .

ونقترح كحل عاجل ان تقوم الدولة في كل قطر عربي مقتدر ،لا سيما المنتجة للنفط، بانشاء صندوقين لدعم محدودي الدخل : احدهما لدعم تثبيت اسعار السلع الاساسية ، وثانيهما لدعم تثبيت ايجارات المساكن وربطهما بمواصفات المسكن وبدخل ساكنيه . هذا بالاضافة الى الاجراءات الاخرى اللازمة في هذا المجال .

.-.-.-.-.

الخاتمـــــــة :

الوطن العربى وكل قطر فيه يزخر بالموارد الطبيعية والبشـــرية ، وبعض اقطاره بالموارد المالية " الفائضة " التى تبحث عن فرص استخدام خـــارج الوطن العربى . وهذه الاحتياطيات الكامنة من عناصر التنمية الرئيسية تؤكـــد توفر الجانب الموضوعى للوفاء بالاحتياجات الاساسية لافراد المجتمع . امـــا الجانب الذاتى التنظيمى والادارى التخطيطى لنمط استخدام هذه الموارد فهو الذى لم ينضج بعد بالشكل الذى يكمل مع الجانع الموضوعى الحل الامثل للوفاء بالاحتياجات الاساسية لافراد المجتمع .

وهذا التناقض بين الحاجة الملحة للتنمية وتوفر بعض عناصرهـــا الاساسية من جانب ، ومن جانب آخر عجز " المنظم " عن توليف كل هـــذه العناصر برشادة اجتماعية لصالح المجتمع باسره ، لا يمكن ان يجد فى تقديرنـــا حله الا بتوفير المتطلبات الضرورية اللازمة لذلك . وهى بشكل خاص مشاركة كـــل فئات المجتمع بمن فيهم محدودى الدخل فى صنع القرارات التنموية فى ظـــل النظام الاكثر ديمقراطية لتسيير الاقتصاد والمجتمع . وتوسيع قاعدة العمل المنتج ونمو انتاجيته عبر التطوير الدائم للقوى المنتجة . وتغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية وتعزيز الدور القيادى للقطاع العام لتخطيط عملية التنميـــة الشاملة ، مع توفير الحافز لكل العاملين بتحقيق العدالة الاجتماعية فى التوزيـــع المتكافىء لثمار هذه التنمية مجسدة بالوفاء بالاحتياجات الاساسية لكـــل افـــراد المجتمـــع .

تعقيب على بحث الدكتور مجيد مسعود

المتطلبات الضرورية للتوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل

الدكتور رزق الله هيلان

أولا : الملاحظة الاولى حول عنوان الندوة الذى جاء فيه عبارة " العالم العربى " وهى تسمية قديمة وغريبة تحتاج الى نقد وايضاح . السؤال موجه الى منظمى الندوة . بينما اصاب الباحث باعتماد عبارة " الوطن العربى " .

الملاحظة الثانية حول عنوان البحث : " المتطلبات الضرورية للتوجه نحو الوفاء بالاحتياجات . . . " او " التوجه نحو التخطيط للوفاء " كما جاء فى صلب (ص ٣٠) . هل المقصود فى هذا التعبير الحذر ، توخى الدقة العلمية ام انه يعبر عن الشك وضآلة الامل بامكانية تحقيق الوفاء بالاحتياجات الاساسية فى المستقبل المنظور ؟ وذلك بالرغم من كون الوفاء بها يعتبر مهمة ملحة جدا مؤشرا حاسما على تحقيق التنمية - كما جاء فى ص ٣٠ من البحث .

ثانيا : قسم الباحث عمله الى قسمين . تناول فى الاول منهما تحديد الفئات الاجتماعية التى يعتبرها محدودة الدخل ، اى التى تحصل على دخل فردى غير كاف للوفاء بالاحتياجات الاساسية وبالتالى تحتاج الى مجهود التنمية .

بصورة اجمالية لقد جاء البحث هنا غنيا وديناميكيا الى حد كبير وان كان هناك حاجة فى رأيى الى مزيد من التحليل والدقة . الم يكن بالامكان مثلا اعطاء صورة رقمية تقريبية عن توزع الشرائح الاجتماعية بحسب الدخل الفردى فى كل شريحة وحصتها من الدخل الوطنى العام ؟ حقا لقد اعطانا البحث فى الصفحة ٨ صورة جزئية وغير كافية .

وعلى النطاق العربى ككل اعطانا البحث جدولا (ص ٦) يبين الفروق الكبيرة فى توزع الدخل الوسطى بين قطر وآخر . كما يبين انخفاض المستوى الوسطى للدخل الفعلى خلال السنوات الاخيرة فى بعض البلدان غير النفطية . والسؤال الذى يطرح هنا هل ان الوفاء بالاحتياجات الاساسية سيتم على الصعيد القومى وهل ذلك ممكنا وكيف ؟

ثم تناول البحث اهم حقول الاحتياجات وهى الغذاء ، الكساء ، السكن ، النقل ، التعليم ... (ص ١ - ٣٠) . الا ان السلوب هنا جاء وصفيا وسريعا لمسائل معروفة والسؤال الذى يطرح هنا هو : هل كان من الضرورى فعلا استعراض هذه الحقول جميعا . الم يكن بالامكان تجنب ذلك بتناول المشكلة العامة المشتركة لجميع الاحتياجات والتعمق بالتحليل النظرى للكشف عن جوهرها العام واسبابها او بالاقتصار على تحليل احد هذه الحقول تحليلا معمقا نظريا وعمليا والاكتفاء بالاشارة الى الحقول الاخرى ؟ .

وايضا يطرح السؤال : هل المطلوب الوفاء بجميع الاحتياجات معا ام تحديد درجة ونوعية محدودتين ام انه يمكن الوفاء ببعضها خلال فترة معينة ثم ببعضها الاخر خلال فترة لاحقة وما هي العلاقة التى تربط الوفاء باحد الاحتياجات او بعضها بالبعض الآخر . وهل هناك افضلية لبعضها على البعض الآخر ؟ كذلك يطرح السؤال : هل الوفاء بهذه الاحتياجات يحد من التنمية الاقتصادية بتخفيض الاموال المخصصة للتراكم وتوسيع الانتاج ، ام انه ، على عكس ذلك ، يساعد فى تسريع التنمية ؟ وفى اى حدود ؟ وكيف ؟ وضمن اية فترة زمنية ؟ .

ثالثا : فى القسم الثانى يتناول البحث لب الموضوع اى تحليل المتطلبات الضرورية لتحقيق الوفاء بالاحتياجات الاساسية ، وقع هذا القسم فى نحو ٥١ صفحة .

يلاحظ الباحث ، وهو مصيب تماما بذلك ، ان ما جرى فى الاقطار العربية حتى الآن هو ان مجهودات التنمية اهتمت باشباع احتياجات الطلب الفعال فى السوق اى الطلب الذى تحدده دخول القادرين على الدفع ويعود سبب ذلك الى ان الفئات الموسرة و ذات الدخول العالية تؤثر مباشرة فى صنع القرارات التنموية فقد وجدتها لاشباع احتياجاتها هى ، وهى احتياجات ترفية وكمالية وذلك اكان بالانتاج المحلى ام كان بالسلع المستوردة عالية الجودة . هذا فى

حين بقيت الاحتياجات الاساسية للفئات الفقيرة مهملة الى حد كبير . لذلك كان لابد ، كما يرى الباحث وهو فى ذلك على حق ، من احداث تغييرات هيكلية فى سياق الانتاج والتجارة الخارجية بهدف الايفاء بالاحتياجات الاساسية المشار اليها مما يقتضى تحقيق شروط اساسية او متطلبات محدودة .

ثم يعرض البحث اهم هذه الشروط او المتطلبات فى خمس فقرات تناولت الديموقراطية والمشاركة فى صنع القرارات ، وتوسيع قاعدة العمل المنتج ، تغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة ، تعزيز الملكية الاجتماعية العامة والملكية التعاونية لوسائل الانتاج والتوزيع ، اعادة توزيع الدخل الوطنى .

ان الشرط الاول المبحوث اى مسألة المشاركة فى صنع القرارات وتحقيق الديموقراطية يبدو لنا المتطلب الاهم بل ربما امكن اثبات انه الشرط الضرورى والكافى لاجراء التغييرات الهيكلية اللازمة بحيث تغدو المتطلبات الاخرى كتحصيل حاصل . لكن هذا الشرط السياسى الحاسم هل يمكن فعلا تحقيقه؟ ام انه مجرد رغبة او مطلب طوباوى؟ فما هى القوة الخارقة التى ستجعل الفئات الغنية تقبل مشاركة جماهير الفقراء فى امتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية ؟ وهل يقدم لنا التاريخ مثالا واحدا على واقعية هذا المطلب ؟ اللهم اذا استثنينا الفترات والتجارب الثورية . وهنا لابد من السوءال : هل ان الوفاء بالاحتياجات الاساسية سيطبق على جميع فئات المجتمع بما فيها الفئات الغنية التى ستجد نفسها حينئذ دخولها ومستويات استهلاكها تنخفض سريعا الى مستوى الحد الادنى او قريبا منه . ومثل هذه الحالة لايمكن تحقيقها الا من خلال ثورة اجتماعية جذرية . ام ان الامر سيقتصر على الفئات المحرومة وحدها وتترك الفئات الوسطى والغنية ترفل فى نعيم النموذج الاستهلاكى المستورد من الدول الاكثر ثراء وتقدما ؟ وعندئذ هل يمكن الوفاء بالاحتياجات الاساسية لذوى الدخول المحدودة بشكل لائق ؟ ام ان هذا الوفاء سيتم بفتات الموائد والسلع الرديئة وبطريقة فوقية من نوع التصدق او الابوية ؟ .

ان ماذكرناه حول اسلوب المعالجة فى القسم الاول من البحث ينطبق ايضا هنا فى القسم الثانى الذى يحتاج فى رأينا الى المزيد من الجهد العلمى والتعمق فى التحليل لتفادى الافكار العامة المسبقة او السريعة واخضاعها لروح نقدية صارمة .

لا اود الاطالة فى تعليقى هذا . لكن لابد اخيرا من ملاحظة اساسية تتعلق بالمفهوم ذاته مفهوم " الوفاء بالاحتياجات الاساسية " وتدعونا للتفكير فى اتجاهات تطور النظرية الاقتصادية فيما يخص قضايا التنمية فى البلدان المسماة دبلوماسيا بالنامية .

انى اتساءل فيما اذا كان هذا المفهوم الموصوف بالجديد والذى سيكون محور استراتيجية انمائية ، غير صورة من مفهوم قديم ومعروف جيدا هو التنمية الاجتماعية . ولكنها تبدو لى كصورة مشوهة وغامضة قد لا تخلو من التبريرات الايديولوجية المبطنة . ان مفهوم التنمية الاجتماعية يبدو لى اعمق واشمل من مفهوم الوفاء بالاحتياجات الاساسية وهناك ادبيات اقتصادية واسعة حوله فما الحاجة اذن الى المفهوم الجديد . يبدو لى ،ولكن هذا يحتاج الى بحث خاص ، ان الفكر البورجوازى الذى كان دائما يتمسك بمفهوم النمو الاقتصادى (growth) الراسمالى حتى عندما يستخدم عبارة التنمية الاقتصادية مركزا بشكل اساسى على معدلات تراكم راس المال وعلى زيادة الدخل الوطنى بينما يترك خارج البحث المسائل الاساسية التى تدخل ضمن مفهوم التنمية الاجتماعية ومنها اعادة توزيع الدخل ونشر الديموقراطية والتعليم والمشاركة فى اتخاذ القرارات وغير ذلك ، باعتبارها مسائل لا تخص علم الاقتصاد او لاسباب اخرى . ان هذا الفكر قد وجد نفسه متخلفا وبعيد عن الواقع امام فشل التجارب المستمدة منه ، بينما حقق الفكر الاشتراكى والتقدمى على اساس مفهوم التنمية الشاملة نجاحات كبيرة . لذا لجأ الى مفهوم جديد ،ظاهريا على الاقل .

صحيح ان هذا المفهوم له جانب اجتماعى اساسى وله فضائل بالنسبة لبعض المفاهيم الاقتصادية البحتة كالدخل الوسطى للفرد ، وابدال الصادرات، ومعدل النمو ، وغير ذلك . الا انه لا يخلو هو ايضا من بعض الشوائب والالوان غير المستحبة كالروح الابوية (Paternalism) والمخادعة الاجتماعية (mystification) وروح العداء للتغيير النوعى وغيرها . ولا يكفى الادعاء بالنقاوة وحسن النية لكى يكون الامر كذلك اضف الى ذلك انه يصطدم بالعديد من المصاعب التى تحتاج للدراسة والتذليل .

كيف يمكن تحديد وسائل ومعايير الوفاء بالحاجات الاساسية المادية والمعنوية وهى حاجات متغيرة زمنيا وجغرافيا ؟ هل سيتم التحديد على اساس كل بلد على حده ام على اساس منطقة معينة او مجموعة دول ام على اساس المستوى الحضارى العام الذى بلغته الدول المتقدمة ؟ هل سيتم الوفاء بالاحتياجات الاساسية فى الدول الفقيرة بالاعتماد على الذات ، ام بالاعتماد على المساعدات الخارجية والصدقات من هنا وهناك ، ام بالاندماج فى مجموعة اقتصادية معينة ، ام بالانفتاح على الخط الاستهلاكى السائد فى الدول الغنية . كل هذا واسئلة اخرى تبقى دون حل وتنتظر من الفكر الاقتصادى بحوث موسعة .

وفى الختام اسمحوا لى ان اشكر الزميل الباحث على جهده الفعلى واثراء افكاره فى الورقة التى قدمها لنا ، موءكدا ان الملاحظات الانتقادية التى ابديتها لا تتعلق فقط بالبحث الذى قدمه لنا بل بالبحوث الاخرى فى مجال الوفاء بالاحتياجات الاساسية ، وعلى كل حال فانها لا تنتقص من قيمة عمله الذى يستحق التقدير والشكر .

= = = = = = = = = =

مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية

اعداد

الدكتور محمود عبد الفضيل

ان الهدف الاساسي من التحليل الاقتصادي - من خلال المنظور الديناميكي المقارن "Comparative Dynamics" - هو تحديد وتوصيف بعض الظواهر المتماثلة والمنتظمة والتي تحكم مجريات الحياة الاقتصادية وتؤثر في اتجاه المسارات التنموية للمجتمعات المختلفة .

ومما يؤسف له أن التحليلات التي تحتويها الكتب المدرسية المتداولة في علم الاقتصاد فشلت في التمييز بين خصائص النظم والاقتصاديات المختلفة والتي يتشكل منها عالمنا المعاصر. اذ عمد النهج العام للتحليل الاقتصادي " النيو - كلاسيكي "، الذي تزخر به الكتب المدرسية، على اهمال عمليات التصنيف Taxonomy (١) ، والتي تركز على الخصائص المميزة للاقتصاديات المختلفة في سياقها التاريخي والحضاري .

وتغطي الانماط المختلفة للاقتصاديات المعتمدة اعتمادا أساسيا على النفط هياكلا اقتصادية واجتماعية متميزة وموارداً طبيعية متنوعة وأنظمة سياسية متباينة . ومن وجهة النظر العملية لاغراض التحليل الذي تحتويه هذه الورقة ، فانه يمكننا تصنيف الاقتصاديات النفطية الى مجموعتين رئيسيتين : مجموعة "الاقتصاديات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة " ومجموعة " الاقتصاديات النفطية ذات الهياكل المتنوعة والآخذة في النمو" (١) .

---

(١) بالرجوع الى الاصول التاريخية لاشتقاق كلمة تصنيف Taxonomy ، نجد أنها تعني قانون التنظيم أو التنميط. ويعد منهج التصنيف الاحصائي طريقة للترتيب والمقارنة والتجميع على ضوء العوامل المميزة لمجموعة أو فئة معينة . وقد تطور هذا المنهج الاحصائي في الاصل لخدمة البحوث الانثربولوجية، ثم توسع استخدام هذا المنهج فيما بعد لاغراض متعددة ومتنوعة .

(٢) انظر كذلك بالنسبة لتنميط مختلف نسبيا وان كان مشابها في بعض جوانبه : Homa Katouzian, the Political Economy of Development in the Oil Exporting Countries: An Analytical Framework, Unpublished Paper (University of Kent, April 1978).

ووفقا لهذا التحديد العريض نجد أن المجموعة الاولى تضم دولا نموذجية كالكويت وأبو ظبي وقطر ، والتى تتميز بأساس سكانى ضعيف وقطاع زراعى ضئيل للغاية ويتميز بعدم الاستقرار ، مع الاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط الخارجية .

وتضم المجموعة الثانية دولا كايران ، العراق ، الجزائر ، فنزويلا ، ونيجيريا ...الخ ، والتى تتميز اقتصادياتها بكونها أكثر تعقيدا وتنوعا وأكثر تماثلا مع دول العالم الثالث النامى . ومن الواضح أن دولا نفطية كالمملكة العربية السعودية وليبيا تجمع بين بعض الملامح والخصائص التى تميز كلا المجموعتين ، وهى بذلك تشكل مجموعة ثالثة تشغل "مركزا وسطا" بين المجموعتين .

وينصب اهتمامنا فى هذه الورقة على ما نسميه " بالدول النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة " (١) . وعلى الرغم من أن تحديد الدولة التى يمكن وصف اقتصادها بأنه " اقتصاد ذو طبيعة ريعية بحتة " يعتبر مسألة تخضع لقدر من التحكم ، فان اهتمامنا لاغراض التحليل هنا ينصب على حالات بلدان عربية نفطية محددة كالكويت وقطر وأبو ظبي والسعودية ، وهى البلدان التى تلعب عائدات النفط بها دورا حاسما فى تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد الوطنى . وهنا تكتسب العلاقة بين حجم السكان فى الاقتصاد النفطى والكمية المعطاة من انتاج النفط الخام أهمية خاصة . ولذا لا بد لنا من التفرقة فيما بين اقتصاديات البلدان النفطية بين تلك الاقتصاديات ذات الاحجام السكانية الكبيرة والصغيرة فى علاقتها بالانتاج النفطى . ويمكن تحديد الخط الفاصل " التحكمى " بين المجموعتين على أساس نصف برميل يوميا من النفط الخام للفرد الواحد من السكان (انظر جدول رقم (١)) .

---

(١) تم الطرح التحليلى لمفهوم " الدول الريعية " Rentier States بشكل تفصيلى بعض الشيء فى ورقة مقدمة من د. حسين مهداوى مع الاشارة الخاصة الى حالة ايران . انظر :
H.Mahdavy,"Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States:the Case of Iran",in M.A. Cook (ed.),Studies in the Economic History of the Middle East (London:Oxford University Press,1970)PP.428-467.

جدول رقم (١)
انتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد من السكان
في ثمان دول عربية مصدرة للنفط

الدولة	تقدير السكان (بالألف) منتصف ١٩٧٧	انتاج النفط الخام (ألف برميل / يوميا) ١٩٧٧	انتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد (برميل / يوميا)	الترتيب
قطر	١٨٠	٤٤٤ر٦	٢ر٤٧	١
الامارات العربية المتحدة	٨٥٠	١٩٩٨ر٧	٢ر٣٥	٢
الكويت	١١٣٠	١٩٦٩ر٠	١ر٧٤	٣
المملكة العربية السعودية	٩٥٢٠	٩٢٠٠ر٠	٠ر٩٧	٤
ليبيا	٢٩٣٩	٢٠٠٦٣ر٤	٠ر٧٠	٥
عمان	٧٩١ (١)	٤٣٢ر٠	٠ر٤٣	٦
العراق	١٢١٧١	٢٤٩٣ر٠	٠ر٢٠	٧
الجزائر	١٧٤٢٢	١١٥٢ر٣	٠ر٠٧ (٢)	٨

ملحوظات : (١) تقديرات السكان لعام ١٩٧٦ .
(٢) الرقم المنخفض لانتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد من السكان في الجزائر لا يتضمن انتاج الغاز.

المصادر : أ - بالنسبة للدول السبع الاعضاء في أوبيك (بخلاف عمان) :
OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1977

ب - بالنسبة لعمان :
Quarterly Economic Review of oil in the Middle East, (1st Quarter 1979) and ECWA, Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia, 1968- 1976, (Beirut, 1978).

وتتمثل المساهمة الرئيسية لعائدات النفط في حالة " الدول النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة " في كونها تمكن حكومات تلك الدول من تبني برامج ضخمة وطموحة للانفاق العام دون اللجوء الى فرض ضرائب مباشرة على دخول الافراد والاعمال ودون الاصطدام بالمشاكل التقليدية للعجز في ميزان المدفوعات أو العجز في موازنة الدولة ، والتي عادة ما تواجه معظم الدول النامية الاخرى (١) . ذلك أنه في حين تعاني غالبية الدول النامية من عجز فادح في حجم المدخرات القومية ومن نقص حاد في حصيلة النقد الاجنبي المتاحة للاقتصاد الوطني ، فان مثل هذه القيود المحددة للنمو لا تواجه الدول النفطية الريعية (٢) .

وسوف نحاول في القسم الاول من هذه الورقة استجلاء الملامح الرئيسية التي تميز اقتصاديات " الدول النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة " ، ثم نتطرق بايجاز في القسم الثاني لبحث نمط استخدام وتخصيص الموارد في تلك الاقتصاديات الريعية . وفي القسم الثالث نورد تقييما أوليا لاعتبارات توزيع " الرفاه " عبر الزمن من وجهة نظر الاجيال القادمة "Inter-generational Welfare" على ضوء ما يمكن رصده لسلوك المتغيرات الكلية في تلك الاقتصاديات . وفي القسم الاخير فاننا نركز على بعض الجوانب الدينامية التي تربط بين سياسات استنفاد (وصيانة) الموارد النفطية وبين الخيارات وبدائل السياسات الانمائية المتاحة أمام راسمي السياسات في الاقتصاديات النفطية الريعية .

---

(١) H.Mahdavy, op.cit., P.432

(٢) في نموذج "الفجوتين" المتعارف عليه "Two-Gap" Model ، تعرف " فجوة المدخرات القومية" وفجوة " النقد الاجنبي " على انهما العاملين المقيدين الرئيسيين في عمليات النمو الاقتصادي في البلدان النامية . انظر في هذا الخصوص: H.P.Chenery and A. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development," American Economic Review (September 1966).

وفي حالة " الدول النفطية الريعية " فاننا نجد أنفسنا أمام نموذج " الفجوتين المعكوس" ، حيث يوجد فائض للمدخرات القومية بالنسبة لحجم الاستثمارات المقررة ، وكذلك تفيض حصيلة النقد الاجنبي على الاحتياجات الاستهلاكية والتنموية المطلوب تمويلها بالنقد الاجنبي خلال فترة زمنية محددة .

القســـــم الاول

الملامح الرئيسية المميزة لاقتصاديات" الدول النفطية الريعية"

هناك عدد من الخصائص التى تميز اقتصاديات ومجتمعات" الـــدول النفطية الريعية " والتى تعطى توليفتها تلك الاقتصاديات ملامحها الفريدة. وأهم هذه الملامح هو ضعف العلاقة بين عائدات النفط المالية التى تتلقاها حكومات هذه الدول وبين الجهد الانتاجى لافراد المجتمع. فأســعار تصدير النفط الخام هى فى واقع الامر تكاد تكون منفصلة تماما عن تكاليـف الانتاج المحلى للنفط. اذ أن احتياجات الصناعة الاستخراجية النفطيـة من المدخلات التى مصدرها الاقتصاديات المحلية - على الاقل بالنسبة لتلك المدخلات التى لها تكلفة موجبة للفرصة البديلة - تعتبر ضئيلة جدا الـى الحد الذى يمكن معه للاغراض العملية اعتبار أن العائدات النفطية هى هبة مطلقة من الطبيعـة (١) .

وهكذا ، فان عائدات النفط لها طبيعة " الريع الخارجى " الـذى يستحق للجماعة على أساس دورى . External Collective Rent وهو خارجى بمعنى أن حجم عائدات النفط يتحدد على ضوء مجموعة مترابطـة من العوامل والاعتبارات الاقتصادية الخارجية الخاصة بسوق النفط العالمى ومقدار القوة التفاوضية المتاحة للدول المصدرة للنفط فى مجموعها . وحيـن تكون عائدات النفط هى المكون الرئيسى للدخل القومى ، فان " الريــع النفطى الخارجى " يصبح المصدر الرئيسى لمقومات العيش وسبل الحيــاة فى هذه المجتمعـات (٢) .

---

(١) H.Mahdavy, op.cit.,P.429

(٢) انظـر: ECWA,"Some Aspects and Problems of Foreign Private Investment in the Middle East",in Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East, 1973(New York: United Nations,1974), P.8

وتوئثر عائدات النفط ، والتى تتجمع مباشرة لدى خزينة الدولة فى شكل ريع خارجى (انظر جدول رقم "٢") على طبيعة الدولة ودورها فى تلك المجتمعات حيث يدور النشاط الاقتصادى بأكمله تقريبا حول عائدات النفط المملوك للدولة . اذ أن المساهمة الضعيفة - أو بالاحرى المنعدمة - للضرائب المباشرة فى تكوين الايرادات الحكومية والعامة تنتقص من قوة الادوات التوزيعية للسياسة المالية فى " الدول النفطية الريعية " ، اذ تصبح الحكومة مضطرة لان تمارس دورها فى الحياة الاقتصادية من خلال الجانب الانفاقى للموازنة العامة فقط.

وفى ضوء صغر حجم السكان المحليين فى هذه الاقتصاديات ، فان العرض المحلى من العمالة الماهرة يعتبر محدودا للغاية بالنسبة لاحتياجات التنمية ومتطلبات تسيير عجلة الحياة اليومية والمرافق الاساسية . ونتيجة لذلك ، فان الخدمات والانشطة الرئيسية لا بد لها لكى تدار بكفاءة من الاعتماد على العمالة المستوردة والوافدة ، وهى ظاهرة توءدى بدورها الى حصول الفئات المهنية والفنية من العمالة المستوردة على أجور ودخول مرتفعة نسبيا تحتوى على " عنصر ريعى " Quasi - Rent . ذلك أن العلاقة بين الجهد المبذول والمنتج والعائد المادى المقابل لذلك يصيبها جانب كبير من الضعف والتخلخل فى حالة الدول النفطية الريعية . وكذلك ، فان فرص تحول عناصر البيروقراطية الحكومية الى " طبقة ريعية " تصبح فرصا كبيرة وحقيقية فى حالة البلدان النفطية الريعية (١) .

---

(١) وعلى سبيل المثال ، فى حالة الكويت ، يلاحظ أن النظام والقواعد المعمول بها والتى تمنع " غير الكويتيين " من القيام ببعض الاعمال الحرة والتجارية الا اذا كان لديهم شريك كويتى لا يقل نصيبه عن ٥١ ٪ من رأس المال أو كفيل كويتى يحصل على أجر ثابت أو نصيب من الربح الصافى دون أى عمل أو مجهود مقابل ، يوءدى الى تعميق " الطابع الريعى " للمجتمع الكويتى .
انظر: M.W. Khouja and P.G. Sadler, The Economy of Kuwait, (London: Macmillan, 1979) P.47

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن الروابط وعلاقات التشابك بين " القطاع النفطي " وبقية أجزاء الاقتصاد الوطني تعد محدودة للغاية في حالة " الدول النفطية الريعية " المذكورة ، اذ أن مساهمة هذا القطاع في مجريات النشاط الاقتصادي تتم بصفة رئيسية من خلال توفير الموارد المالية للدولة ومن خلال قنوات ومسارات الانفاق الحكومي . ويؤدي تزايد دخول الافراد والاعمال والتي تتولد من خلال " آثار المضاعف "Multiplier Effects للانفاق الحكومي الى اتاحة فرص هائلة ومربحة للاستثمار في مجالات الاسكان والعقارات والتجارة والتوزيع (وهي المجالات الرئيسية للتكوين الرأسمالي الخاص) (١) .

وحيث أن الطفرة في العوائد النفطية في الاقتصاديات الريعية المعنية قد حدثت بصفة عامة بعد ردح طويل من الزمن اتسمت فيه الاوضاع الاقتصادية في تلك البلدان بالركود المزمن والفقر الشديد ، فان الاتجاهات نحو زيادة حجم ومستويات الاستهلاك الفردي الجاري أخذت تتعاظم لتطبع مسار الحياة الاقتصادية في تلك المجتمعات النفطية الريعية . كذلك أدت الزيادات المضطردة - وأحيانا الحادة - في عائدات النفط خلال عدد محدود من السنوات الى تعزيز الاتجاه نحو الانغماس في دوامة الاستهلاك الحاضر(٢) ولذلك ، وعلى مر السنين ، أخذت أنماط الحياة لدى المستهلكين في الدول النفطية الريعية تعتمد بصورة مكثفة على استيراد السلع والخدمات من الخارج ، وخاصة تلك التي يستحيل انتاجها وتوفيرها محليا . وبذلك ، لم تعد برامج الانفاق الحكومي تعتمد بصورة متزايدة على عائدات النفط فقط ، وانما أصبح من المتعذر الحفاظ على أنماط الاستهلاك السائدة لدى الافراد والجماعات في البلدان النفطية الريعية في حالة تقلص ذلك المستوى المرتفع من عائدات النفط .

---

(١) انظر في ذلك : Dudley Seers,"the Mechanism of An Open Petroleum Economy",Yale University Economic Growth Centre Paper No.47,(New Haven, Connecticut,1964).

(٢) راجع : ECWA, "Some Aspects and Problems of Foreign Private Investment",op.cit.,P.9

وهنا يكمن " المأزق التاريخي " الذى تعيشه المجتمعات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة ، ذلك أن توافر العائدات النفطية بكميات كبيرة يعطى هذه المجتمعات شعورا مصطنعا بالامان والاسترخاء خلال الامد المتوسط . اذ تمنح العائدات النفطية هذه المجتمعات فترة سماح (أو امهال) يمكن أن يتم خلالها تنفيذ جانب كبير من المهام المعقدة للتنمية الاقتصادية بوسائل ميسرة . بيد أن هذا الامان بعينه هو الذى يؤثر تأثيرا بالغا على نمط التفضيلات الزمنية لمصلحة الحاضر ويؤدى الى تقصير الافق الزمني للمخططين وصانعى السياسة فى الدول النفطية الريعية (1) .

— . —

---

(1) ECWA, "Some Aspects and Problems...", op.cit., P.9

جدول رقم (٢)

مؤشرات درجة الاعتماد على عائدات النفط في بعض الدول العربية

(١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٧/٧٦)

(٪)

الدولة	الكويت			المملكة العربية السعودية			أبوظبي			قطر			ليبيا		
السنوات	نسبة صادرات النفط الى اجمالي الصادرات	نسبة عائدات النفط الى جملة الايرادات الحكومية	مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي	نسبة صادرات النفط الى اجمالي الصادرات	نسبة عائدات النفط الى جملة الايرادات الحكومية	مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي	نسبة صادرات النفط الى اجمالي الصادرات	نسبة عائدات النفط الى جملة الايرادات الحكومية	مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي	نسبة صادرات النفط الى اجمالي الصادرات	نسبة عائدات النفط الى جملة الايرادات الحكومية	مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي	نسبة صادرات النفط الى اجمالي الصادرات	نسبة عائدات النفط الى جملة الايرادات الحكومية	مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٠/٦٩	٩٥ر٥	٩١ر٥	٥٦ر٣	٩٩ر٧	٨٥ر٦	٥٥ر٧	..	..	٦٤ر٠	٩٦ر٤	..	..	٩٩ر٧	٨١ر٨	٦١ر٢
١٩٧١/٧٠	٩٦ر٢	٨٦ر٦	٦٧ر٩	٩٩ر٨	٧٨ر٢	٥٥ر٧	..	٩٦ر٨	٦٨ر٤	٩٦ر٣	..	..	٩٩ر٧	٨٣ر٨	٦١ر٢
١٩٧٢/٧١	٩٥ر٠	٩٢ر٤	٦٧ر١	٩٩ر٧	٨٦ر٣	٦٠ر٨	٩٥ر٧	٩٥ر٢	٦٥ر١	٩٦ر٢	٩٠ر٩	..	٩٩ر٨	٧٦ر٣	٥٨ر١
١٩٧٣/٧٢	٩٣ر٨	٩٢ر٢	٥٩ر٩	٩٩ر٦	٧٠ر٢	٦٥ر٦	٩٦ر٦	٧٢ر٢	٧٢ر١	٩٧ر٣	٩٩ر٦	..	٩٩ر٩	٧٢ر٨	٥٢ر٣
١٩٧٤/٧٣	٩٦ر٤	٩٢ر٥	٦٨ر٦	٩٩ر٩	٨١ر٦	٧٩ر٣	٩٨ر٧	٩٦ر٧	٨٢ر٧	٩٨ر٢	٩٩ر٧	..	٩٩ر٩	٦٣ر٦	٥١ر٥
١٩٧٥/٧٤	٩٣ر٦	٩٦ر٩	٧٧ر٢	٩٩ر٨	٨١ر٤	٧٨ر٢	٩٧ر٨	٩٥ر٧	٧٣ر٧	٩٧ر٢	٩٢ر٨	..	٩٩ر٩	٦٩ر٨	٦٠ر٩
١٩٧٦/٧٥	٩٣ر٠	٩٨ر١	٧٠ر٠	٩٩ر٩	٩٧ر٨	٧٠ر٩	٩٦ر٤	٩٦ر٤	٦٦ر٧	٩٦ر٧	٩٣ر٨	..	٩٩ر٩	٦٤ر٣	٥١ر٣
١٩٧٧/٧٦	٩٢ر٣	٨٥ر٧	..	٩٩ر١	٩٩ر٩	..	٩٦ر٣	٩٦ر٣	..	٩٩ر١	٩٠ر٨	..	٩٩ر٩	..	..

.. غير متوفر .

المصادر :

(1) Economic Commission for Western Asia, Statistical Abstract of the Region of the ECWA, 1968-1976, (Beirut, 1978).
(2) International Monetary Fund, International Financial Statistics, December 1976.
(3) Kheuja, M.W. Sadler, P.G., The Economy of Kuwait, (London : MacMillan, 1979).
(4) OPEC, Annual & Statistical Bulletins 1975 and 1976, (Vienna, 1976 and 1977).
(5) U.N., Statistical Yearbook 1976 and 1977.
(6) World Bank, World Tables 1976.

(٧) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الثامن عشر ١٩٧٣ — ١٩٧٤) .
(٨) نجلاء الاهواني ، النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية : النموذج الكويتي (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة) ، فبراير ١٩٧٩ .
(٩) وزارة التخطيط ، الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة : ١٩٧٢ — ١٩٧٧ ، (مايو ١٩٧٨) .
(١٠) وزارة التخطيط ، المجموعات الاحصائية السنوية ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، (ليبيا ، ١٩٧٥ و ١٩٧٦) .

القســم الثانــى

الدول النفطية الريعية ونمط استخدام المــوارد

تتيح تدفقات عائدات النفط امكانيات واسعة للتنمية والتحول فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى . ففى ظل الاقتصاديات النفطية " ذات الطبيعة الريعية البحتة "، تصبح الدولة هى الوسيط الرئيسى بين القطاع النفطى وبين بقية قطاعات الاقتصاد القومى ، اذ هى التى تتلقى العائدات النفطية وتقوم بتنظيم عملية انسيابها الى شرايين الاقتصاد القومى من خلال قنوات الانفاق العام وغيرها من القنوات الجانبية . وحيث أن حجم الانفاق العام يمثل بدوره جانبا هاما من الدخل القومى ، فان تخصيص هذه الاموال العامة بين الاستخدامات البديلة له أهمية كبرى فى تحديد نمط استخدام وتخصيص الموارد فى هذه الاقتصاديات(١) . ذلك أن الهيكل السائد للانفاق العام يميل الى أن يعكس ويلقى الضوء على العديد من الاوضاع والسمات المميزة للدول النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة .

وفى هذا الاطار تحتل طبيعة وتركيب الانفاق الحكومى أهمية خاصة بالنسبة لتحليلنا لطبيعة المجتمعات النفطية الريعية . اذ يميل الانفاق الجارى ، فى أغلب الاحوال ، الى امتصاص الجانب الاعظم من جملة الانفاق الحكومى فى الدول النفطية الريعية . فقد كان نمط الانفاق العام فى الامارات النفطية الخليجية (البحرين ، الكويت ، قطر ، والامارات) ، خلال الخمسينات والستينات ، متحيزا بدرجة ملحوظة لصالح عناصر ومكونات الانفاق الجارى ، وذلك كما يبدو بوضوح من واقع بيانات الجدول رقم (٣) .

وخلال النصف الاول من السبعينات استمرت الحصة النسبية للانفاق الجارى فى اجمالى الانفاق الحكومى تمثل الحصة الاكبر وزنا والاكثر رجحانا

---

(١) انظر: ECWA,"Some Aspects and Problems...", op.cit., P.9

فى حالة كل من الكويت ،عمان ، قطر ، ودولة الامارات العربية المتحدة[1] (انظر جدول رقم "٤") .

ولقد مثل النمو الهائل فى فرص التوظف الحكومى واتساع نطاق تقديم السلع والخدمات العامة (Public Goods) ، ولا سيما التعليم والصحة والاسكان والخدمات الجماعية ، الخ ... فى العديد من الدول النفطية الريعية خلال السبعينات ، آداة هامة لاعادة توزيع جانب من عائدات النفط فيما بين أفراد المجتمع . وفى الوقت نفسه ، سجل الحجم المطلق وكذلك الحصة النسبية للانفاق العام الجارى على " الدفاع القومى" و " الامن الداخلى " مستويات عالية لم تكن معهودة من قبل .

وتعد النفقات الانمائية Development Expenditure هى الاخرى مكونا هاما من النفقات العامة الحكومية فى أغلب الاقتصاديات النفطية الريعية، ومن هنا يكتسب النمط التخصيصى لاموال الاستثمار الحكومية أهمية خاصة . وفى الواقع ، فان المنافذ الاستثمارية فى الاقتصاديات النفطية الريعية اتجهت فى أغلب الاحوال لكى تكون " أحادية الجانب " ، اذ أن الانفاق الاستثمارى فى معظمه أخذ يتركز فى مجالات التشييد الاسكانى والتجارى والادارى وفى مشروعات هياكل البنية الاساسية ذات الحجم الكبير . وتعتبر المستويات التى وصلت اليها أرقام الانفاق العام على عمليات البناء والتشييد مرتفعة بكل المعايير ، اذ أنه وفقا لاحد التقديرات المنشورة من جانب أحد بيوت الخبرة الهامة "Plantecon Overseas Research"، فقد بلغ اجمالى الانفاق العام والخاص على التشييد والبناء فى العالم العربى - باستثناء المغرب والسودان واليمن بشطريه - حوالى ٢٢ بليون دولار أمريكى عام ١٩٧٨ ، واستأثرت المملكة العربية السعودية وحدها بأكثر من نصف هذه القيمة بقليل (٢) .

ويمكن الاستدلال على الدور البارز الذى تلعبه " الانشطة التشييدية " ضمن برامج الاستثمار العام فى الدول العربية التى تعتمد على العائدات

(١) بعد أخذ " المدفوعات التحويلية " بعين الاعتبار .

(٢) انظر : The Financial Times, January 22,1979

النفطية في تمويل مجهوداتها الانمائية ، بمراجعة حجم الاموال الهائلة التى تم رصدها وتخصيصها لانشطة التشييد كما يوضحها الجدول رقم (٥) .

وهكذا تنحو مشروعات الهياكل الاساسية الى امتصاص النصيب الاكبر من اجمالي " النفقات الانمائية " على أنشطة التشييد والبناء . ويرجع السبب في ذلك الى أن مشروعات البنية الاساسية تفى ، ضمن ما تفى ، بالاحتياجات المباشرة المرتبطة بالانشطة الاستهلاكية في الدول النفطية الريعية (الطرق ، المطارات ، الموانئ ، الفنادق ...الخ .) اذ فى حين لا يوجد شك كبير فى أن هناك قدرا كبيرا من التكوين الرأسمالي قد تم فى كافة الدول النفطية الريعية ، والذى أخذ شكل مشروعات ضخمة لهياكل البنية الاساسية ، فعلى الرغم من ذلك لابد من التأكيد على ثلاثة مظاهر سلبية تبدو هامة من وجهة النظر التنموية بعيدة المدى [1] :

أ - أن مشروعات الهياكل الاساسية ذات تأثير ضئيل جدا على خلق فرص متجددة للعمالة فى أعقاب انتهاء فترة التشييد والبناء .

ب - أن مشروعات الهياكل الاساسية هى شكل من أشكال الاستثمار التى لا يتولد عنها فائضا كبيرا قابلا" لاعادة الاستثمار" Investible Surplus . كما أن تدفقات الخدمات التى تترتب على انشاء تلك الهياكل عادة ما يجرى استهلاكها مباشرة فى أغلب الحالات .

جـ - قد تكون مشروعات الهياكل الاساسية شرطا ضروريا لتسهيل ومساندة عمليات الاستثمار المنتج للسلع والخدمات . ومع ذلك، فان وجودها لا يعتبر شرطا كافيا فى حد ذاته لحدوث التنمية الحقيقية ، اذ أنه فى أحوال كثيرة تجرى عمليات تنفيذ اقامة أجزاء من الهياكل الاساسية بمعدلات تفوق بكثير طاقة القطاعات المنتجة الاخرى على الاستفادة من خدماتها لفترات طويلة قادمة .

---

(١) راجع : ECWA, "Some Aspects and Problems of Foreign Private Investment...", op.cit., P.9

وبايجاز ، فان الحكومات فى " الدول النفطية الريعية " تجد نفسها تحت اغراء كبير لتوجيه جانب كبير من الاموال العامة المخصصة للانفاق التنموى على تشييد الطرق العامة وعلى مشروعات الاسكان بدلا من الاهتمام بتوسيع طاقة الاقتصاد الوطنى فى مجالات وقطاعات الانتاج السلعى . وقد يكون نقص المنافذ الاستثمارية وعجز الموارد المكملة مسئولا الى حد ما عن وجود مثل هذا الاتجاه للمغالاة فى نشاطات البناء والتشييد . الا أنه ، ووفقا لبعض التحليلات " هناك عدة أسباب لذلك ، فمشروعات الاشغال العامة تعطى نتائجا سياسية مباشرة ، كما أن نتائجها تصبح واضحة للعيان فى وقت قصير نسبيا " (١) . ولذا تميل بعض التحليلات الى اعتبار العديد من المشروعات العامة للبناء والتشييد من قبيل " مشروعات رفع المكانة " Prestige Projects ، ذات الاثار التنموية المحدودة فى المدى البعيد .

والنقطة التى يجدر الاشارة اليها هنا ، هى أنه بسبب ارتفاع حدة وكثافة " المكون الاستيرادى " لانشطة الانفاق العام هذه ، فان برامج الانفاق الحكومى بشقيها الجارى والرأسمالى فى الدول النفطية الريعية لم تنجح فى توليد علاقات تشابك وترابط Intersectoral Linkages تذكر بين القطاعات المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد المحلى ، مما ساعد على تكريس العديد من سمات التخلف الهيكلية التى تطبع اقتصاديات تلك البلدان .

— . —

(١) Dudley Seers,"the Mechanism of an Open Petroleum Economy", op.cit., P.237

جدول رقم (٣)

نمط تخصيص اجمالي عائدات النفط الحكومية في امارات الخليج

(سنوات متفرقة في الخمسينات والستينات)

تخصيص النفقات العامه حسب مجموعات الانفاق المختلفه	البحرين		الكويت		ابو ظبي		قطر	
	١٩٤٨/٤٧	— ١٩٧٠	١٩٥٢ — ١٩٧١/٧٠		١٩٦٧ — ١٩٧٠		١٩٥٣ — ١٩٥٥ و ١٩٦٦ — ١٩٧٠	
	القيمة الف دينار بحريني	٪	القيمة مليون دينار كويتي	٪	القيمة الف دينار ظبياني	٪	القيمة مليون ريال قطري	٪
(١) الانفاق الجاري :	٧٤ر٠٦٩	٤٤ر٥	١ر٤٩٩	٤٦ر٩	١٠٨ر٠٧٦	٣٣ر٥	٦٠٩	٢٠ر٥
الخدمات الاجتماعية	٤٨ر٧٦٦	٢٩ر٣	٤٧٧	١٤ر٩	١١ر٨٦٣	٣ر٧	٣٢٨	١١ر٠
الامن الداخلي	١٩ر٨٢٨	١١ر٩	٣٤٣	١٠ر٧	٤٤ر٩٧٤	١٣ر٩	١٣٦	٤ر٦
المرافق العامة	١ر١٦١	٠ر٧	٤٨	١ر٥	٤ر٢٦٣	١ر٣	١٠٢	٣ر٤
النقل والمواصلات	٢ر١٢٩	١ر٣	*١٥	٠ر٥	٧٢٧	٠ر٢	١٣	٠ر٤
الزراعة	١ر٠١٧	٠ر٦	—	—	—	—	—	—
الادارة والنفقات الاخرى	١ر١٦٨	٠ر٧	٦١٦	١٩ر٢	٤٦ر٢٤٩	١٤ر٣	٣٠	١ر٠
(٢) الانفاق الرأسمالي :	٣٤ر٧٩٥	٢٠ر٩	٥٨٨	١٨ر٤	١٢٨ر٧٠٦	٣٩ر٩	٥٠٨	١٧ر١
الاشغال العامة	١١ر٢٣١	٦ر٨	٣٢٩	١٠ر٣	—	—	١٥٩	٥ر٣
المرافق العامة	٨ر٨٧٢	٥ر٣	١٢١	٣ر٨	٢٧ر٢٧٦	٨ر٥	١١٢	٣ر٨
الخدمات الاجتماعية	٥ر٧٧١	٣ر٥	—	—	٢٠ر٤٥٠	٦ر٣	٥٧	١ر٩
النقل والمواصلات	٦ر٢٧٨	٣ر٨	*٣٦	١ر١	٣٨ر١٦١	١١ر٨	٧٣	٢ر٥
الادارة والنفقات الاخرى	٢ر٦٤٣	١ر٦	١٠٢	٣ر٢	٧ر٩٥٩	٢ر٥	**١٠٧	٣ر٦
الزراعة	—	—	—	—	٦ر١٠٨	١ر٩	—	—
المحليات	—	—	—	—	٢٨ر٧٥٢	٨ر٩	—	—
(٣) مخصصات الاسرة الحاكمة :	٥٣ر٨٢٠	٣٢ر٣	٨٧	٢ر٧	٨٠ر٧٥٣	٢٥ر٠	١ر٠٤٨	٣٥ر٢
(٤) شراء الاراضي (الاستملاكات)	—	—	٦٦١	٢٠ر٧	—	—	١٩٧	٦ر٦
(٥) صندوق الاحتياطي العام :	٣ر٦٨٧	٢ر٢	٣٦٠	١١ر٣	٤ر٩٣٧	١ر٥	٦١٤	٢٠ر٦
المجموع الكلي :	١٦٦ر٣٧١	١٠٠ر٠	٣ر١٩٥	١٠٠ر٠	٣٢٢ر٤٧٢	١٠٠ر٠	٢ر٩٧٦	١٠٠ر٠

* البريد ، الهاتف والتلغراف .   ** متضمنا الامن والعدالة .

المصدر :

Al Kuwari, A. Kh. Oil Revenues in the Gulf Emirates - Patterns of Allocation and Impact on Economic Development (Bower in Association with the Centre for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, 1978) pp. 56 - 126.

جدول رقم (٤)

الانصبة النسبية للنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية في تركيب جملة الانفاق الحكومي في مجموعة مختارة من الدول العربية النفطية

(١٩٧٠ - ١٩٧٥)

نسب مئوية

الدولة / السنوات		١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الكويت	أ	٧٨ر٤	٨١ر٨	٨٠ر٩	٨٠ر٤	٦٤ر٠	٧١ر٢
	ب	٢١ر٦	١٨ر٢	١٩ر١	١٩ر٦	٣٦ر٠	٢٨ر٨
ليبيا	أ	٥٧ر٠	٤٧ر٥	٦٠ر١	٢٤ر٤	٢٩ر٥	٢٨ر٣
	ب	٤٣ر٠	٥٢ر٥	٣٩ر٩	٧٥ر٦	٧٠ر٥	٧١ر٦
عمان	أ	٦٤ر٤	٥٦ر٥	٥٨ر٢	٦٦ر١	٥٦ر٢	٦٤ر٧
	ب	٣٥ر٦	٤٣ر٥	٤١ر٨	٣٣ر٩	٣٤ر٨	٣٥ر٣
قطر	أ	٧٣ر١	٧٣ر٧	٧٣ر١	٧٨ر٩	٦٥ر٠	٧٢ر٧
	ب	٢٦ر٩	٢٦ر٣	٢٦ر٩	٢١ر١	٣٥ر٠	٢٧ر٣
السعودية	أ	٦٠ر٠	٦٠ر٥	٥٣ر٧	٧٥ر٠	٤٥ر٥	٤٣ر٤
	ب	٤٠ر٠	٣٩ر٥	٤٦ر٣	٢٥ر٠	٥٤ر٥	٥٦ر٦
الامارات	أ	٥١ر٦	٥٤ر٢	٦١ر٨	٥٢ر٤	٤٧ر٨	٣٤ر٦
	ب	٤٨ر٤*	٤٥ر٨*	٣٨ر٢*	٤٧ر٦*	٥٢ر٢*	٦٥ر٤*

ملاحظات :
أ الانفاق الحكومي الجاري .
ب الانفاق الاستثماري .
* في حالة دولة الامارات العربية المتحدة ، فان أموال الاستثمار تشمل الانفاق الرأسمالي والتحويلات.

المصدر : الدكتور أحمد مراد ، الانفاق العام في البلدان العربية : الانماط والاتجاهات، الملحق الاحصائي ، جدول ١٧ ، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، فبراير ١٩٧٩).

جدول رقم (٥)

اجمالى الانفاق على التشييد والبناء فى الدول العربية النفطية الرئيسية . (بليون دولار أمريكى)

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٦
دول الخليج (١)	٢ر٢	١ر٢
السعودية	٠ر٦	٤ر٧
العراق	٤ر٣	٧ر٢
ليبيا	٨ر١	٧ر١

(١) تشمل الكويت ، البحرين ، قطر ، دولة الامارات العربية المتحدة وعمان .

المصدر : Plantecon (overseas) Research, London, as quoted in the Economist Intelligence Unit Ltd., Special Report No.55 (London: 1978), Table 23.

القسم الثالث

عدالةوتوزيع الرفاه بين الاجيال عبر الزمن

ان قضايا عدالة وتوزيع الرفاه بين الاجيال المختلفة عبر الزمن تعتبر من القضايا بالغة التعقيد والتي يصعب مناقشتها بشكل كامل في نطاق هذا المقال. ومع ذلك، يثور في هذا الصدد عدد من التساؤلات الاولية المتصلة بهذه القضايا. لعل أهمها هو الاثار بعيدة المدى للقرارات والتصرفات العامة والخاصة المختلفة التي يجرى اتخاذها في الوقت الحاضر في "الدول النفطية الريعية" على مستقبل ورفاه الاجيال القادمة ... وكذلك، بافتراض أن الجيل الحالي يرغب حقا في تقديم العون وتوفير أسباب الرفاه للاجيال المقبلة، فكيف يمكن تحقيق ذلك الغرض على أفضل نحو ؟

وأخذا في الاعتبار لكل هذه القضايا، فاننا نود أولا أن نشير للنهج النظرى المقترح من قبل الاستاذ John Rawls، والذى ينهض على وضع قواعد للعدالة التوزيعية فيما بين الاجيال الحاضرة والمستقبلة بالاستناد الى نوع من "المفاوضات الافتراضية فيما بين الاجيال" مستخدما في ذلك بعض قواعد وأدوات "نظرية المباريات" Games theory (١)، الا أن مدى نجاح مثل هذا النهج النظرى - الرياضى يتوقف الى حد بعيد على مدى توافر الامكانية التي تسمح للجيل الحالي بأن يشتق بعض المنافع من رفاه الاجيال المقبلة (٢).

---

(١) انظر في ذلك : John Rawls, A Theory of Justice (Cambridge: Harvard University Press, 1971).

(٢) انظر في هذا الخصوص: E.Phelp and J.Riley. "Rawlsian Growth: Dynamic Programming of Capital and Wealth for Intergenerational 'Maximum' Justice," Review of Economic Studies, (1978).

واذا ما انتقلنا الى واقع " الدول النفطية الريعية " فاننا نجد أن أغلب الدول المنتجة للنفط تصدر النفط بكميات أكثر بكثير مما تحتاج اليه لتمويل الفيض الدافق من الواردات السلعية والخدمية (والتى يتكون الجزء الاكبر منها من السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية المباشرة وغير المباشرة) . والدول النفطية مدفوعة الى ذلك تحت ضغط شركات النفط ، من ناحية ، وهى التى تحرص على استرجاع نفقات التنقيب والاستخراج وغيرها من النفقات الرأسمالية فى أسرع وقت ممكن ، وتحت ضغط والحاح مصالح الصفوة التجارية ودوائر رجال الاعمال فى البلدان النفطية ، من ناحية أخرى . ذلك أنه ، فى أغلب الاحوال ، نجد أن هنالك فروقات كبيرة بين معدلات التفضيل الزمنى Rates of time Preference لدى الدول المضيفة ، من جهة ، ولدى شركات النفط من جهة أخرى .

ذلك أنه لدى صياغة سياسات انتاج النفط ، فان الشركة النفطية ذات الطبيعة الدولية تحاول استرداد قيمة استثماراتها الرأسمالية فى الدول المضيفة فى أقصر فترة ممكنة ، اذ أن قيمة " معدل خصم المستقبل" Discount rate of the Future بالنسبة للشركات النفطية دولية النشاط عادة ما تكون عالية بشكل مبالغ فيه ، وتكون فى أغلب الاحوال أكثر ارتفاعا بكثير من " معدلات الخصم " الضمنية لحكومات الدول المضيفة . وهكذا ، فان القيمة الرأسمالية الحالية للمخزون من الموارد النفطية ذاتها تكون أكثر انخفاضا بالنسبة للشركة النفطية وأكثر ارتفاعا بالنسبة للدولة المضيفة ، ومعنى ذلك نشوء تناقض واضح حول معدلات استخراج واستنزاف الموارد النفطية . فاذا كانت الشركة النفطية دولية النشاط لها سلطة التحكم فى سياسات استغلال الموارد النفطية ، فان مصلحتها تقتضى تحقيق معدلات انتاج متسارعة ، وذلك على حساب تقصير العمر الزمنى (أفق النضوب) لابار النفط . أما اذا كانت حكومة الدولة المضيفة هى التى تسيطر فعليا على سياسات استغلال مواردها النفطية فان خدمة مصالحها على أفضل نحو تكون باتباع " نهج أكثر توازنا " فى مجال استغلال مواردها النفطية ، أى

باتبــاع سياسة تميل الى مزيد من الصيانة للموارد النفطية المتاحــة (١) .

ومع التسليم بأن هناك العديد من العناصر المجهولة ودرجات " عــدم اليقين" التي تحيط بالمستقبل في مجال الاسواق الدولية للموارد الطبيعيـة، فان ذلك لا يجب أن يقود الحكومات في الدول النفطية لاتباع سياسة وطنيـة تقوم على الاستغلال المتسارع للموارد النفطية ـ درءا لاخطار المستقبل المجهول ـ وبذا تعرض رفاه الاجيال القادمة للخطر (٢) . كذلك فان جانب من المشكلـة يكمن في أنه لدى الارتفاع الهائل وغير المتوقع في عائدات النفط ، فان نوع من " السكرة " يعم " الدول النفطية الريعية " مؤديا الى تبنى نمط من التفضيل الزمني الجماعي Social Time Preference ينحاز بشدة لصالـح الحاضر والاستهلاك الجـاري .

ومن المعروف جيدا لدى دارسي الاقتصاد أن التفضيل الزمني للحاضر " Pure Time- Preference " يمثل عنصر ضعف رئيسي في السلوك الانساني الفردي . الا أن محصلة التفضيلات الزمنية الفردية تؤثر بشـدة على الرفاه المادي والاجتماعي للاجيال القادمة في حالة " الدول النفطيـة الريعية " ، اذا ما تركت دون تهذيب أو تدخل مركزي . ذلك أن اختيـار الافق الزمني للتفضيلات والخيارات الجماعية في مجتمع ما يحتل أولوية هامـة في هذا الصدد ، لانه يرتبط بسلوكيات وتفضيلات تلك المجموعات من الافـراد (جماعات الضغط) الذين يسعون بشدة لتعظيم رفاههم الحاضر على حسـاب الاجيال القادمـة .

---

(١) انظر: N.A.Sherbiny,"Arab Oil Production Policies in the Context of International Conflicts",in Sherbiny and Tessler(ed.),Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Expectations,(New York;Praeger Publishers, 1976),P.50

(٢) انظر في هذا الخصوص:

F.M.Peterson and A.C.Fisher,"the Exploitation of Extractive Resources: A Survey" the Economic Journal, Vol.87, No.348,(December 1977),P.702.

ومن الواضح أنه اذا ما حددت جماعة ما الافق الزمنى لتعظيم رفاهها على أنه العام القادم أو القرن القادم فان ذلك سوف يؤدى الى اختلاف جوهرى فى المواقف والقرارات الخاصة بتحديد اتجاه التغيير الهيكلى الذى يمكن أن يأخذ مجراه فى " الاقتصاد الريعى النفطى " . الا أنه من النادر أن يكون هناك اجماع كامل على طول أو قصر الافق الزمنى فيما بين أفراد مجتمع معين . ولذلك لا بد من تحديد الجماعة (أو الجماعات) الاقتصادية والاجتماعية ذات النفوذ والجاه والسلطة ، والتى تقوم بغرض وجهة معينة للاحداث والتصرفات على مجتمع معين . ومتى تم تحديد نمط التفضيل الزمنى لهذه الجماعة (أو الجماعات) المسيطرة ، فان تعظيم رفاه هذه المجموعة (أوالمجموعات) خلال فترة معينة من الزمن ينتج عنه فرض أفق زمنى ونمط للتفضيلات الزمنية ، بطريقة قسرية أو ديكتاتورية أحيانا ، على كل الذين لم يشاركوا من أفراد المجتمع فى هذا التصور للتخطيط واتخاذ القرارات ذات البعد الزمنى(١) .

وفى أغلب الدول النفطية الريعية ، وفى ضوء التبلور العملى لمواقف الافراد تجاه " التفضيلات الزمنية " ، يبدو أن هناك قبول عام للذهنية التبسيطية السائدة والتى تميل الى ترجيح " تفضيلات الافراد الزمنية " فى اتجاه الحاضر مع ايلاء رفاه الاجيال المقبلة أهمية لا تذكر . ويمكن القول بصفة عامة بوجود تفضيل قوى للزمن الحاضر بين أعضاء المجموعات التجارية المزدهرة ودوائر رجال الاعمال ذات المصالح الكبرى فى الدول الريعية النفطية ، والذى يمكن التعبير عن " لسان حالهم " بالعبارة التالية المقتبسة من : Sir Roy Harrod " سوف نموت فى وقت ما فى المستقبل وليس هناك داع لان نعطى رفاهة ورثتنا نفس الاهمية العالية التى نعطيها لرفاهنا فى الوقت الراهن . ان الرغبة فى استخدام وانفاق المال فى الوقت الحاضر تحركها قوة المشاعر الغريزية . لهذا فانه من الممكن القول بأن " الجشع " هو الاسم المناسب لما يطلق عليه عادة " التفضيل الزمنى للحاضر " ، وأن كان التعبير أقل احتراما " (٢) .

---

(١) انظر بهذا الخصوص: J.de V.Graaff, Theoretical Welfare Economics, (Cambridge University Press, 1967), .PP.93-96.

(٢) R.F. Harrod, Towards A Dynamic Economics, (London: Macmillan, 1956), P.37

وليس هناك من شك فى أن معدل الاستثمار فى أى مجتمع يعتبر عنصرا هاما ومحددا لما يمكن أن نطلق عليه توزيع الرفاه بين الاجيال وعبر الزمن . ويتوقف " المعدل الامثل " لهذا التوزيع على مدى قناعة المجتمع (أو من يدعى التحدث باسمه) بمدى القدر المرغوب فيه من التضحية برفاه " الاجيال الحاضرة " لصالح رفاه " الاجيال المقبلة والمتعاقبة " . الا أن الشيء الهام بالنسبة لمعدل الاستثمار الامثل " هو علاقته الوطيدة بالقرارات الخاصة التى يتم اتخاذها (صراحة أم ضمنا) بصدد الافق الزمنى للخيارات الاجتماعية والاقتصادية ذات البعد الزمنى " Intertemporal Social Choices وحجم الاصول المنتجة المطلوب تراكمها عند نهاية هذا الافق الزمنى المحدد Terminal Capital . وبايجاز ، فان معدل الاستثمار الامثل يصبح مسألة " اختيار سياسى " بالدرجة الاولى (١) .

وهكذا ، اذا كانت الاجيال الحاضرة فى اقتصاد نفطى ذو طبيعة ريعية تعمل على استنزاف مواردها النفطية بمعدلات مرتفعة للغاية ، وبالشكل الذى قد ينتج عنه عدم ترك موارد قابلة للتجدد بالنسبة للاجيال القادمة ، فان المخططين وراسمى السياسة فى هذه الدول قد يرون ضرورة التدخل لتجاوز ونفى الاثار الضارة لنمط " التفضيلات الزمنية الفردية " السائدة ، وفرض قدر أكبر من الصيانة فى مجال استغلال الموارد النفطية (٢) . وبحيث ينتج عن ذلك أن تمتلك الاجيال القادمة المزيد من " النفط المختزن فى باطن الارض " على الاقل ، حتى وان كانت تلك الاجيال تفضل بدلا من ذلك الاصول المنتجة الرأسمالية القابلة للتجدد .

---

(١) انظر فى ذلك: A.P.Lerner, the Economics of Control, (New York, 1944), P.262.

(٢) أكدت بعض الكتابات على ضرورة اعادة النظر فى كيفية احتساب الدخل القومى فى الدول المصدرة للنفط اعترافا بما للايرادات النفطية من طابع الثروة الرأسمالية لا من طابع الدخل الجاري ، الامر الذى ماله أن يظهر تلك الدول على غير ما تصور به عادة من أنها دول ذات مستوى دخل مرتفع. انظر: عبد اللطيف الحمد ، " خمسة عشر عاما من العمل الانمائى الدولى : الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية " ، النفط والتعاون العربى ، المجلد الثالث العدد الاول (١٩٧٧) ، ص ٣ .

ولعل هذا هو السبب الذى جعل العديد من رواد " نظرية التخطيط" فى الفكر الاقتصادى يتخذون من مقولة البروفسور بيجو - أحد مؤسسى اقتصاديات الرفاه الحديثة - نقطة انطلاق فى كتاباتهم ، وهى التى تؤكد على أنه لا يجب أخذ " التفضيلات الزمنية الفردية " فى الاعتبار لدى اتخاذ قرارات فى الامور التى تتعلق بالمستقبل ، طالما أن الفرد يفتقر الى " القدرة على الرؤية البعيدة " Telescopic Faculty ويميل الى التقليل من شأن الاشباعات ذات الطبيعة المستقبلية (١) .

ومن جانب آخر فان السياسات الحالية لانتاج النفط والانفاق العام فى " الدول النفطية الريعية " تثير تساؤلا مركزيا يتعلق بجانب العدالة فى مجال توزيع منافع عائدات الثروة النفطية فيما بين الاجيال المختلفة فى الزمان والمكان. اذ أنه من المعروف جيدا أن هناك عدد من القنوات والاليات المحددة التى يجرى من خلالها اعادة توزيع الكميات الهائلة من عائدات النفط لصالح الصفوة التجارية العقارية (٢) ، وتلك قضية تكتسب معنى خاص فى حالة " الدول النفطية الريعية " . ذلك أنه فى ظل الاوضاع الاقتصادية والبنيى السياسية والاجتماعية السائدة فى تلك الدول ، فان محصلة السياسات الحالية لانتاج النفط والنمط الحالى لتوزيع عوائد النفط هو تحويل الثروة النفطية المختزنة

---

(١) انظر: A.C.Pigou, the Economics of Welfare, (4th edition, London, 1932), P.25

(٢) فى حالة الكويت، فان ذلك كان واضحا فى برنامج استملاك الاراضى . وقد كان شراء الحكومة للاراضى يعتبر أسهل وأسرع وسيلة لتوزيع الثروة النفطية القومية فيما بين المواطنين الكويتيين . وهكذا ، فقد دفعت الدولة أكثر من مليار دينار كويتى (أى ٣ر٤ مليار دولار أمريكى) من خلال برنامج استملاك الاراضى خلال السنوات ١٩٥٢-١٩٧٥ . وفى الواقع، فان الحكومة قامت - من خلال هذه الاداة - بتوزيع حوالى ربع أجمالى عائداتها النفطية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٧١ . وقد فاقت الارصدة المخصصة لهذا البرنامج فى هذه السنوات استثمارات الدولة فى الاصول الاجنبية، كما كانت مساوية تقريبا لجملة الانفاق الانمائى الحكومى خلال نفس الفترة . وقد كانت الحكومة تدفع مقابل شراء هذه الاراضى مبالغا من المال تفوق بكثير " القيمة السوقية " المعروفة لهذه الاراضى . وقد كان برنامج شراء الاراضى الذى تم تنفيذه فى الستينات موضع نقد شديد لكونه اداة غير عادلة لتوزيع عائدات النفط لصالح اصحاب الاراضى ، ولفشله فى الواقع فى انعاش الاقتصاد الكويتى نظرا لان افراد القطاع الخاص الذين استفادوا من هذا البرنامج استثمروا فى الخارج جزءا كبيرا من الارصدة المالية التى آلت اليهم .
انظر فى ذلك: Khouja & Sadler, op.cit, pp.44-45.

في باطن الارض، والمملوكة بالطبيعة لكل أفراد المجتمع ، الى ثروة متداولة مملوكة لفئة قليلة من ابناء المجتمع ، مما يعني من الناحية الواقعية اجراء عملية مستترة لتحويل جانب هام من الثروة النفطية الوطنية ذات الطابع العام الى ثروة خاصة de- Nationalisation of the oil wealth تقتصر ملكيتها على فئة قليلة تنتمي الى عالم التجارة والمقاولات والمضاربات.

———·———

القسم الرابع

المسارات البديلة لاستغلال الموارد النفطية والخيارات المتاحة للسياسات الانمائية

يدور نقاش واسع منذ سنوات حول أفضل السياسات والسبل المختلفة لاستغلال الثروات النفطية عبر الزمن . ويحلو للبعض الادعاء بأن الدول النفطية اذا ما اتبعت في الواقع سياسات صارمة للمحافظة على مواردها النفطية ، فانها تواجه مخاطر انخفاض " القيمة الرأسمالية المستقبلة " للمخزون من الاحتياطيات النفطية ، وذلك في ضوء عمليات تطوير واحلال مصادر بديلة للطاقة على أساس " تنافسي " . وترجمة هذا الادعاء ، من وجهة نظر السياسة الاقتصادية العملية ، هو دفع سياسات استغلال الموارد النفطية نحو تعظيم الانتاج الحالي للنفط حسبما تسمح به الامكانية القصوى للانتاج ضمن الاعتبارات الفنية السائدة ، واستثمار الارصدة المالية الفائضة التي تنتج عن ذلك .

بيد أن القضية المركزية في الاقتصاديات النفطية ليست بهذه السهولة والتبسيط ، اذ أنها تدور حول كيفية تعظيم الاثار التنموية بعيدة المدى لعائدات النفط التي تتدفق على الاقتصاد القومي عبر الزمن . ويبدو في العديد من الحالات أن صانعي السياسة الاقتصادية ليس لديهم وضوح رؤية مستقبلية كاف بخصوص أفضل التوجهات الممكنة للاقتصاد القومي في ظل التناقص في عوائد النفط . ولكن هناك ضرورة حيوية لانتقاء أكثر الاستراتيجيات ملاءمة لتحقيق رفاه الاجيال القادمة في ظل ظروف " عدم التأكد " التي تحيط بمسارات المستقبل .

وهناك العديد من العوامل الهامة التي يمكن لها أن تحكم " المسار الامثل " لاستغلال الموارد النفطية عبر الزمن . وأبرز العوامل التي تتفاعل بشكل " ديناميكي " عند صياغة السياسات المثلى لاستغلال واستنفاد الموارد

النفطية على مدى زمنى طويل هـــى [1] :

١ - الامكانية القصوى للانتاج ضمن الاعتبارات الفنية وفى ضوء الفنالانتاجى السائد (انظر شكل "١") .

٢ - التوقعات بخصوص حركة الاسعار العالمية للنفط والغاز على ضوء تطـــور المصادر البديلة للطاقة .

٣ - تعظيم حصيلة النقد الاجنبى المطلوب توافرها فى الامد المتوســـــط لاغراض تمويل العمليات الاستثمارية المرغوب فيها .

٤ - مدى الامكانيات المتاحة لاستخدام المواد الهيدروكربونية النفطيـــــة والغازية كمدخلات (Inputs) فى عمليات اعادة الانتاج والتصنيع النفطى داخل الاقتصاد الوطنى .

بيد أن الخيارات التى تواجه راسمى السياسة فى "الاقتصاديـــــات النفطية الريعية" تبدو - على السطح على الاقل - أكثر بساطة وأقل تعقيدا من ذلك ، اذ أن الخيارات البسيطة المتاحة يمكن تلخيصها فيما يلى :

أ - الحفاظ على الاحتياطيات النفطية لاطول فترة ممكنة فى باطن الارض ، باعتبار أن ذلك هو أفضل استثمار للمستقبل .

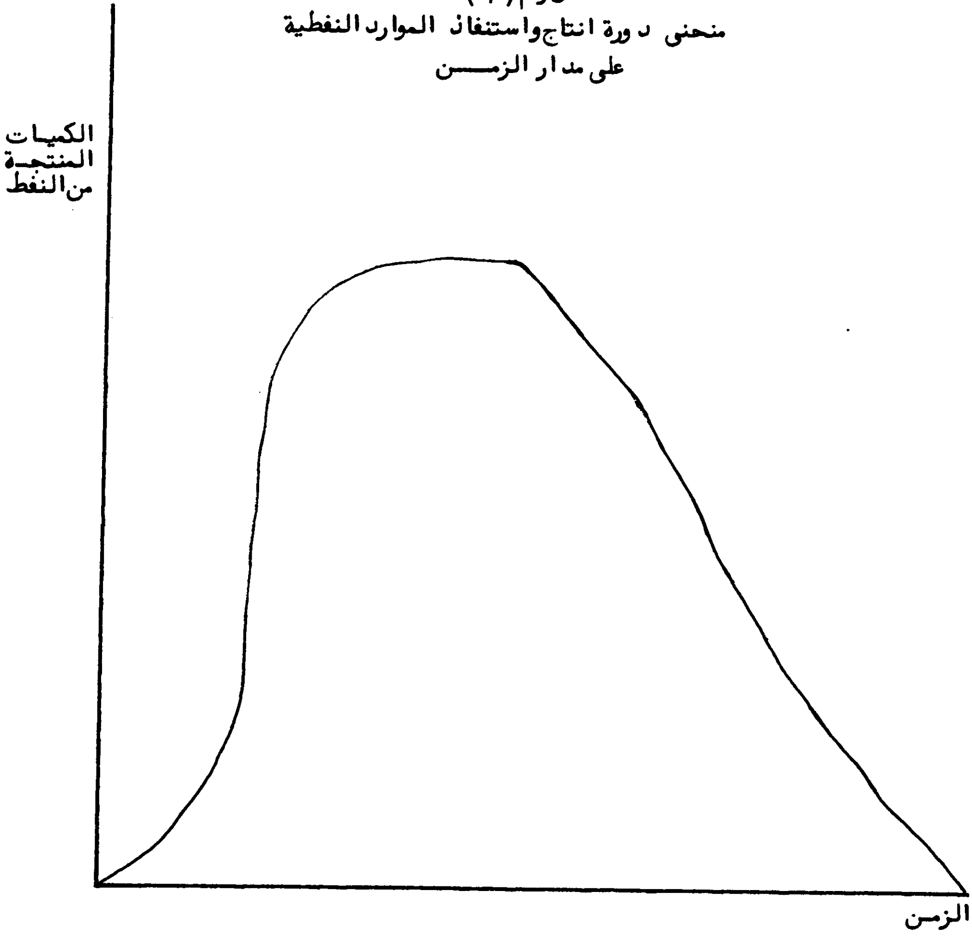
ب - استخراج النفط وتصديره بالكميات التى تكفى فقط لموازنة الميزانيـــــة العامة فى الداخل وموازنة ميزان المدفوعات فى مجال المعاملات مــــع العالم الخارجى .

جـ - استخراج أكبر كمية ممكنة فنيا من النفط الخام وتصديرها بهدف تعظيم العوائد النفطية فى ظل ارتفاع أسعار النفط .

---

(١) انظر : عدنان الجنابى ، "الصياغات المختلفة لمعايير الاستغلال الامثل للموارد البترولية العربية" ، مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، (١٩٧٨) ، ص ٥٨ ، ٥٩ .

شكل رقم (١)
منحنى دورة انتاج واستنفاذ الموارد النفطية
على مدار الزمـــن



والواضح أن معظم " الدول النفطية الريعية " قد مالت للبديل الاخير، بدرجات متفاوتة ، حيث تراكمت لديها الارصدة والفوائض المالية الهائلة والتي أخذت تبحث عن أفضل السبل والسياسات لاستثمار هذه الفوائض التي تفوق حاجات الاقتصاد الوطني الجارية والانمائية . وغدا السوءال المطروح هو: ما هي أفضل السبل المتاحة لاستثمار هذه الفوائض ، في الداخل (على الصعيدين المحلي والاقليمي) أم في الخارج في شكل استثمارات (في أصول مالية بالاساس) ؟ .

وفي ضوء تجربة السبعينات ، فالملاحظ أن " الاستثمارات الخارجية " في البلدان الرأسمالية المتقدمة أصبحت أكثر السبل اجتذابا لارصدة الفوائض النقدية المتراكمة لدى " الدول النفطية الريعية " . اذ تراكمت لدى هذه الدول (في القطاعين الحكومي والخاص) مجموعة متنوعة من الاستثمارات المالية (أسهم ، سندات ، أذون خزانة ، ودائع لاجل) والاستثمارات العقارية في الخارج . ولذا فان السوءال الملح والمباشر الذي يواجه " الاقتصاديات النفطية " هو البحث عن الشكل الافضل لخزن الثروة الفائضة عن " حاجات المجتمع الانية "[1] : أي المفاضلة بين ثروة عينية (نفط) أم ثروة دفترية تداولية (أصول مالية) .

وتمتاز الثروة النفطية العينية في أنها مختزنة في أراضي الدولة صاحبتها وبالتالي ليست ملكا لها فحسب بل هي تحت سيطرتها الكاملة ، بينما الثروة التداولية الورقية الدفترية مختزنة في مناطق مختلفة من العالم ، وبالتالي فان ملكيتها مشروطة بقوانين وأنظمة وسياسات لا سيطرة للدولة المختصة أو رعاياها عليها ، وبالتالي فهي نظريا على الاقل معرضة للمساس التشريعي[2] . ومن ناحية أخرى تمتاز الثروة المختزنة بأشكال تداولية بأن

---

(١) ان رشاد و " أمثلية " مثل تلك السياسة يتوقف بالدرجة الاولى على طبيعة نمط وتركيب الانفاق الحكومي وكذلك تركيب " سلة الواردات " ، اذ ليس من السهل تحديد النقط التي ينتقل عنها مستوى الانتاج النفطي من نقطة الحاجة الى نقطة الفائض ون وضع مقاييس يقاس بها مفهوم "الحاجة" بشكل سليم .

(٢) انظر: برهان الدجاني ، شفيق الاخرس وعامر الشريف ، المصالح الامبريالية والاجنبية في الوطن العربي ، (بيروت: الموءسسة العربية للدراسات والنشر)، ص ٨٠ .

بأن لها دخلا يتألف من الفائدة والريع المالى ، بينما الثروة المختزنة عينـــــا فى باطن الارض لا تتمتع بنفس المزية. ثم أنه من الممكن القول كذلك بأن بعض أنواع الاستثمارات ـ كالاستثمارات الملكية ـ السهمية والعقارية ، تتمتع بمزيـــة تزايد قيمتها الرأسماليـــة (١) .

كذلك هناك من يرى " أن النفط المختزن فى باطن الارض أفضل من ذلك المصدر خاما ، وذلك لان النفط فى مكمنه الطبيعى سيحقق فى المستقبل سعرا أكثر ارتفاعا بكثير من ذاك الذى نبيعه حاليا ، وما هو أهم ، فان النفط المحتفظ به فى مكمنه سيجده العرب فى المستقبل بانتظارهم وبشكل يوفر لهم الامـــــن الامدادى فى الحقب القادمة عندما تدخل المنطقة العربية عهد التصنيــــع الكثيــــف " (٢) .

وفى ضوء تلك الخلفية ، فان الاشكالية الحقيقية التى تواجه صانعـــى السياسة فى الدول النفطية بصفة عامة هى المفاضلة بين زيادة حجم الاصــــول الاستثمارية المنتجة فى الداخل أو تكديس مزيد من الاصول المالية فى الخارج ؟

ولذلك فان القضية الجوهرية فى مسار عملية نمو تلك الاقتصاديات تتلخص فى طرح التساؤل التالى : ما هو " معدل الاحلال الامثل" بين ثلاثة أنـــواع رئيسية من الاصول : الموارد النفطية المختزنة فى باطن الارض ، الاصــــول الرأسمالية المنتجة فى داخل الاقتصاد الوطنى ، والاصول المالية المتراكمة فـــى الخارج . اذ انه ينبغى ـ حسبما يوضح الدكتور يوسف صايغ(٣) ـ عدم الخلـــط بين مفهومى " الدخل المتولد والمبادلة بين الاصول" . فما أصطلح على اعتباره " عائدات الصادرات النفطية " ليس بالمعنى الدقيق والحقيقى دخلا تولده عملية أو نشاط متكرر الى مالا نهاية . بالعكس ، انما يشكل عملية تبادل بين نوعيـــن من الاصــــول .

---

(١) المصدر السابق ذكره مباشرة ، ص ٨ .
(٢) انظر: الدكتور يوسف صايغ، " الكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية " ، ورقة مقدمة الى موءتمر الطاقة العربى الاول ، (أبوظبى : ٤ : ٨ آذار/مارس ١٩٧٩) ، ص ٤ .
(٣) المرجع السابق ذكره مباشرة .

وهكذا فان الحكومة فى الدول النفطية تقوم باستغلال مواردها المتاحة بالطريقة التى تساعد على تعظيم مستويات النمو والدخل بها خلال - وكذلك فيما بعد - الفترة التى تكون الموارد النفطية فيها قد نضبت. وفى الاطار النظرى التحليلى لنموذج " التوازن العام" يمكن القول بأنه يمكن تحقيق ذلك - نظريا - عن طريق ضمان تساوى العوائد الحدية لكل من الاشكال الثلاثة البديلة للاحتفاظ بالاصول (الموارد النفطية ، توسيع الطاقات الانتاجية المحلية[1] ، والاستثمارات الخارجية) .

وقد قدم كل من M.Khouja and Sadler ، فى دراستهما الموسعة عن الاقتصاد الكويتى[2] ، نموذجا تحليليا مبسطا بهدف القاء الضوء على بعض " القضايا الانتقالية " فى مسار عملية النمو فى " الاقتصاديات النفطية الريعية "، مع الاشارة الى حالة الكويت .

وينهض التحليل المتضمن فى هذا النموذج على افتراض رئيسى هو أن جميع ممتلكات وحيازات القطاعين الحكومى والخاص من الاصول الاجنبية ، هى موجهة بالاساس لخدمة هدف معين هو <u>توليد أشكال جديدة من الدخل الريعى المالى</u> لتحل تدريجيا محل عائدات النفط ، والتى سوف تأخذ فى التناقص مع اقتراب أجل وأفق نضوب النفط. ويمكن صياغة القضية الرئيسية التى يهدف التحليل لابرازها فى أنها تحديد ذلك المستوى من حصيلة النقد الاجنبى الذى يكفى لسد الحاجات الجارية (الاستهلاكية والانمائية) مع السماح فى الوقت ذاته بتراكم الحجم المناسب من الاصول الاجنبية فى مواجهة النضوب التدريجى للموارد النفطية ، وبحيث يمكن الحفاظ على ديمومة تدفقات الدخل الخارجى التى تعود للاقتصاد الريعى عند مستوى يتسق مع الشروط المستهدفة للنمو فى تلك الاقتصاديات[3] .

---

(١) ان مثل هذا التوجه يمثل الدعامة الرئيسية فى الخطط الانمائية لدى بعض الاقتصاديات المعتمدة على النفط. ويجسد هذا الاتجاه الشعار الفنزويلى القائل : "دعونا نعيد غرس البترول فى تربة الاقتصاد الوطنى"،
"Let us Sow the Petroleum"

(٢) Khouja and Sadler, <u>op.cit</u>.,p.157

(٣) <u>Ibid</u>, pp.157-58

ويوضح الشكل البيانى رقم (٢) ميكانيكية عملية الآنتقال من الوضع التقليدى للاقتصاد النفطى الريعى (والذى يعتمد على الريع النفطى الخارجى) الى نمط جديد من " الاقتصاد الريعى " (المعتمد على الريع الخارجي المتولد من الاصول المالية المستثمرة فى الخارج) . ويوضح هذا الشكل نمو تكوين الدخل الريعى من الاصول الاجنبية عبر الزمن فى مواجهة ثبات أو انخفاض العائدات النفطية الريعية ، وعلاقة ذلك بالمستويات المختلفة لاحتياجات النقد الاجنبى .

وتتحدد احتياجات النقد الاجنبى فى هذه الحالة بالفارق بين مجموع الاموال المخصصة لاستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية بالاضافة الى تحويلات العاملين الوافدين الى بلدان المنشأ ناقصا الصادرات غير النفطية (ان وجدت) . ويعبر الخط كك' فى الشكل (٢) عن الانخفاض التدريجى لعائدات النفط السنوية عبر الزمن ، فى حين يمثل الخط ف ف' نمو احتياجات صافى النقد الاجنبى السنوية والمشار اليها سابقا . ويرمز المنحنى الثالث ب ب الى الدخل الحقيقى (بعد أخذ أثر التضخم فى الاعتبار) المتولد من الاصول المالية المملوكة للاقتصاد الوطنى والمستثمرة فى الخارج عند كل نقطة زمنية محددة . الا ان انخفاض عائدات النفط عبر الزمن سوف يتمثل فى صورة اضافة متناقصة الى جملة الاصول الاجنبية التى يمكن حيازتها بفضل توافر " الفوائض النفطية " مما ينتج " فرطحة " Flattening للمنحنى ب ب ليصبح ب ب' .

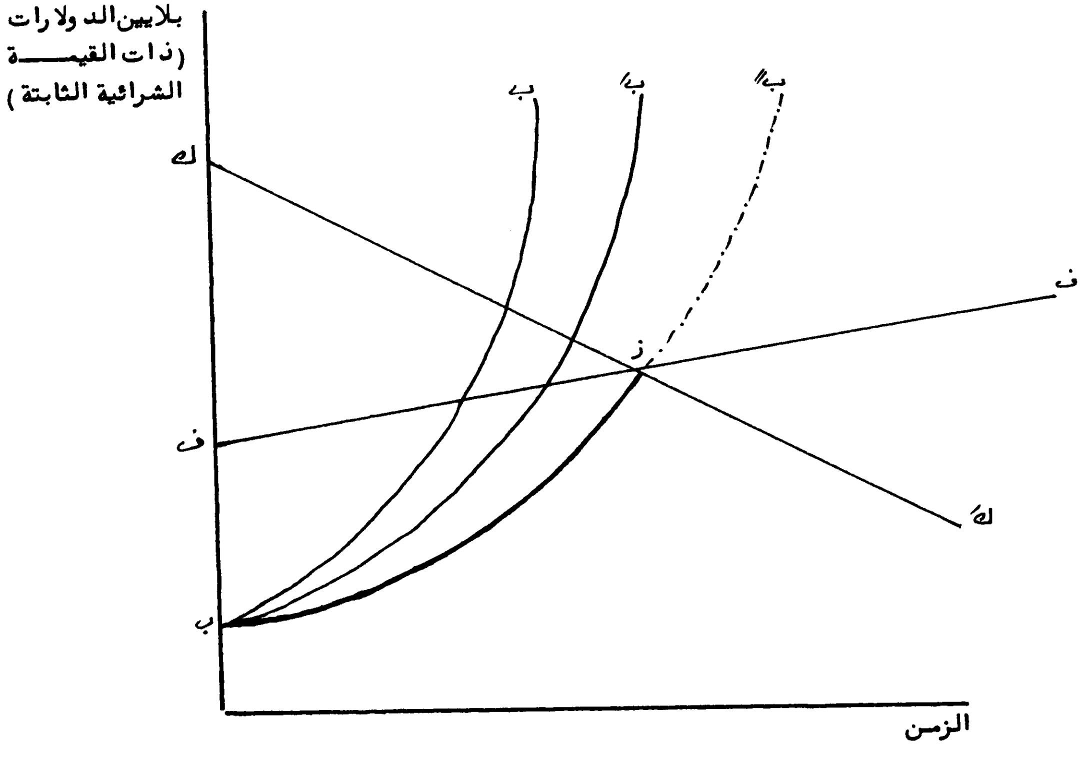
ويمكن تصوير مسارات الانتقال "Transition Paths" الممكنة فى الاقتصاديات النفطية الريعية على النحو التالى :

أ - طالما أن معدل الانخفاض (أو التناقص) لعائدات النفط السنوية (الخط ك ك') أقل من معدل الزيادة فى عائدات الاستثمارات المالية الخارجية (المنحنى ب ب') ، فان مستوى الناتج القومى الاجمالى سيستمر فى التزايد عبر الزمن ولكن بمعدل متناقص.

ب - اذا انخفضت عائدات النفط (الخط كك') بمعدل أسرع من معدل التزايد فى عائدات الاستثمارات المالية الخارجية (المنحنى ب ب') ، فان

شكل رقم (٢)

" عملية الانتقال فى الاقتصاديات النفطية الريعية فى ظل التناقص فى عوائد النفط "



احتمالات نمو الناتج القومى الاجمالى فى المستقبل سوف تتوقف على ما اذا كان المنحنيان (ك ك/ ، ب ب/) سوف يتقاطعان فوق الخط ف ف/ أو تحته . ذلك أنه ، اذا كانت نقطة التقاطع تقع فوق الخط ف ف/ ، فان متحصلات النقد الاجنبى تكون فى وضع يسمح لها بأن تحل محل عائدات النفط المتناقصة ، مع السماح فى الوقت ذاته بتكوين فائض صافى يضاف الى مجموع الاصول الاجنبية . أما اذا كانت نقطة التقاطع تقع تحت الخط ف ف/ (وقد تكون هذه الحالة الاكثر واقعية مع قرب أفق نضوب النفط) ، فانه لا يمكن لمستوى وتركيب الناتج القومى الاجمالى أن يبقى فى الاجل الطويل كما هو دون تعديلات هيكلية فى تركيبة الاقتصاد المحلى لتخفيض مستوى احتياجات النقد الاجنبى ف ف/ (١) .

واذا ما افترضنا أنه سوف يكون هناك " فرطحة اضافية " للمنحنى ب ب - والذى يعبر عن الدخل من الاستثمار الخارجي - لكى يصبح ب ب// ، فان المنحنيات الثلاثة كما هى مرسومة سوف تتقاطع الان فى نقطة واحدة هى " ز " . وهذا يعنى أن الدخل " الريعى " من الاصول المالية الاجنبية يكفى بالضبط للتعويض عن مقدار التقلص فى عائدات النفط ، التى يتعيش عليها الاقتصاد الوطنى . وعند هذه النقطة ، فانه لن يكون هناك تراكم اضافى للاصول الاجنبية ، الا أن احتياجات الاقتصاد الوطنى من النقد الاجنبى ستكون دائما مغطاة . كما أن تقاطع المنحنى ب ب// فى النقطة " ز " يعنى أن الاستثمارات الاجنبية قد بلغت ذلك المستوى الذى يتولد عنده " دخل ريعى " جديد كافيا لان يجعلها تضطلع بمهمة " العائدات النفطية " كمورد رئيسى للنقد الاجنبى وبالشكل الذى يؤدى الى نوع من " التكاثر المالى " المستمر على مدار الزمن .

واذا كنا نعتقد أن تحليل Khouja & Sadler والذى أوجزناه فى الفقرات السابقة مفيد فى تكوين رؤية مستقبلية تحليلية لبعض القضايا الرئيسية التى تواجه مسارات النمو فى " الاقتصاديات النفطية الريعية " ، الا أن مجمل التحليل يظل أسير " الصياغة الاستاتيكية المقارنة " Comparative Statics .

(١) *Ibid*, P.159

وفى الواقع فان التحليل أهمل العديد من العناصر " الديناميكية " التى تؤثر على المسارات الانتقالية موضع التحليل ، وبصفة خاصة تلك القضايا المتصلة بوجود درجة عالية من " المخاطر " و " عدم التأكد " بشأن مستوى أسعار النفط المستقبلية ومعدلات التضخم العالمى ومعدلات التقلب فى أسعار الصرف الاجنبى لعملات البلدان المضيفة للاستثمارات المالية النفطية . فمن المعروف جيدا أن عائدات النفط ومتحصلات الاصول المالية المستثمرة فى الخارج عرضة لمخاطر متنوعة مصدرها المعدلات المرتفعة للتضخم العالمى وتقلبات سعر الصرف للعملات الرئيسية ، ولا سيما فى ظل الاضطراب الشديد الذى أصاب النظام النقدى الدولى مؤخرا .

وفى ظل هذه التحفظات ، يصبح من الصعب قبول الافتراض الرئيسى الذى تبناه Khouja & Sadler بشأن القيمة الموجبة للعائد الحقيقى للاصول الجنبية (أى أن معدل العائد النقدى للاستثمارات المالية سيفوق باستمرار معدل التضخم السائد) وذلك عند كل نقطة زمنية فى المستقبل .

وفضلا عن ذلك ، فان هناك العديد من العوامل الديفاميكية الاخرى والتى تلقى بعض الظلال على معالم الصورة الشفافة التى تم رسمها لعملية الانتقال من " اقتصاد ريعى نفطى " الى " اقتصاد ريعى " من نوع جديد كما هو موضح فى الشكل رقم (٢) . وبهذا الصدد من المفيد الاشارة الى السيناريو الافتراضى الذى اقترحه الدكتور حازم الببلاوى - بالاستناد الى بعض الفروض المبسطة - للتأكد من قدرة الاقتصاد الامريكى ، أهم الدول المضيفة للاستثمارات المالية النفطية ، على الاستجابة لمطالبات الدول النفطية - بعد الثمانينات - لتحويل العائد المالى من استثماراتها الى سلع(١) . ومع افتراض بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فان الدول النفطية اذا ما أرادت عند نهاية الثمانينات الحصول على سلع من الولايات المتحدة الامريكية بما يعادل ١٠٪ من مجموع استثماراتها المالية (١٢١ بليون دولار) ، فان معنى

---

(١) انظر : الدكتور حازم الببلاوى ، " الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادى العالمى " ، مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ و ١٩ .

ذلك أن تخصص الولايات المتحدة حوالى ٤٠٪ من صادراتها دون مقابل من السلع ، أي أن الولايات المتحدة عليها أن تبدأ بتحمل عبء الاستثمارات النفطية بما يمثل ٤٠٪ من مجموع صادراتها (١) .

ورغم عدم اعتقادنا فى امكان بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، وعدم تعليق أهمية كبيرة على الدلالة المطلقة والنسبية للارقام المستخلصة ، الا أن هذا السيناريو يحمل فى طياته تحذيرا واضحا بأن عبء خدمة الاصول والاستثمارات المالية النفطية سيكون عبئا ثقيلا على موازين مدفوعات البلدان الغربية المضيفة للاستثمارات المالية لديها ، مما يكفى للاقتناع بعدم امكان بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، لا سيما وأن خدمة الاصول المالية النفطية ستأخذ شكل " التحويلات من جانب واحد " فى موازين مدفوعات البلدان الغربية المضيفة للاستثمارات المالية النفطية .

ولذلك فاننا نخلص الى أن المسار الانتقالى من حالة " الاقتصاد النفطى الريعى " الى " اقتصاد ريعى " من نوع جديد يستند الى ريع الاصول المالية المستثمرة فى الخارج يعد مسارا " غير مستقر " Unstable ، بدرجة كبيرة ، وتحف به مخاطر عديدة يمكن أن تنتقص بشدة من رفاه الاجيال القادمة . ولذا ، فانه فى ظل غياب سياسات محددة واضحة وحاسمة حول توجهات الاستثمار الداخلى وتنويع هيكل الاقتصاد المحلى (على المستوى القطرى أو على مستوى التجمعات الاقليمية) ، فانه يكون من المستحيل الوصول الى نتائج موثوق بها حول قدرة " الاقتصاديات النفطية الريعية " على حسن ادارة " عملية الانتقال " فى ظل نضوب الموارد النفطية .

ومن الناحية المثالية البحتة ، فان " المسار الامثل " هو ذلك الذى يسمح بتحقيق أعلى درجة ممكنة من التنمية الداخلية وتنويع هيكل الاقتصاد القومى مع اقتراب أفق نضوب النفط وتقلص الريع الخارجى المترتب عليه . وهذا يعنى أن معدل الاستغلال الوحيد للموارد النفطية ، المقبول عقلانيا ، هو ذلك المعدل الذى يتم التعويض عنه تدريجيا ، وآنيا ، من خلال

---

(١) المصدر السابق ذكره مباشرة .

نشاطات استثمارية واسعة فى اطار الاقتصاد المحلى بالشكل الذى يسمح بتوليد أكبر قدر من الاثار الانمائية والتغيرات الهيكلية (١) .

وقد أثبتت وقائع التاريخ الحديث منذ الطفرة فى العوائد النفطية منذ عام ١٩٧٣ أن الزيادة فى عائدات النفط الاسمية لاتعنى فى حد ذاتها الشيء الكثير. اذ أن النقد السائل المتولد من تصدير النفط لا يشكل ثروة حقيقية وان توافر النقد الاجنبى ليس " اجازة مرور" للتنمية الاقتصادية السريعة (٢) . فعائدات النفط يجب ألا ننظر اليها "بمنظور نقدى"، أى بمقدار عدد الدولارات التى يجلبها بيع كمية معينة من النفط، وانما يجب النظر اليها من خلال ما تستطيع أن تشترى من وسائل ومقومات التنمية ، أى أن أسعار النفط يجب أن تقارن " بالتكاليف المستقبلية للتنمية " .

فكما هو معروف جيدا فان العائدات النفطية معرضة للتآكل بفعل تدهور سعر الدولار من جانب ، ومن ارتفاع تكلفة الواردات الى الدول النفطية من جانب آخر (انظر الجدولين ٦ و ٧) . وفى الواقع ، فقد عبرت الدول النفطية فى عدة مناسبات عن رغبتها فى ربط الاسعار المعلنة لنفطها ، والتى يتم على أساسها احتساب عائداتها النفطية ، بموءشر مركب يعكس تركيبة أسعار السلع والمعدات اللازمة لعمليات التنمية بالبلدان النفطية والتى يجرى تمويلها بواسطة العائدات النفطية .

وقد عبر عن ذلك بوضوح السيد / بلعيد عبد السلام (وزير الصناعة والطاقة الجزائرى آنذاك) فى كلمته الافتتاحية للموءتمر الحادى والعشرين لموءتمر منظمة الاوبك المنعقد فى مدينة كاراكاس فى ديسمبر- كانون أول- ١٩٧٠ ، اذ جاء فى كلمته :

---

(١) انظر فى هذا الخصوص :

Fadhil Chalabi and Adnan Janabi, "Optimum Production and Pricing Policies", Paper presented to the First Arab Energy Conference, (Abu Dhabi, 4-8 March, 1979).

(٢) Ibid.

" يجب أن نتصرف بالطريقة التي تجعل أسعار نفطنا مرتبطة بأسعار المنتجات المصنعة ، وبصفة خاصة تلك السلع الرأسمالية التي لا غنى عنها لتحقيق عملية الانطلاق الاقتصادي ، وذلك حتى نتفادى ليس فقط المزيد من التدهور في معدلات التبادل الخارجي بين بلداننا وبين الدول الصناعية ، ولكن كذلك حتى نحاول ، وقبل كل شيء ، احتواء آثار التضخم المستورد من الدول المتقدمة والتي نحن ضحاياه "(١) .

وعنصر الجدة في هذا الصدد هو السعي لايجاد صيغة يتم على أساسها ارساء " معدلات تبادل تنموي للنفط " Development Terms of Trade for oil " ، والتي يمكن التعبير عنها بأنها : ($\frac{س_ن}{س_{م ت}}$) ، حيث $س_ن$ هو السعر المعلن للنفط ، $س_{م ت}$ هو موءشر تركيبي لاسعار واردات السلع والمعدات الانمائية (٢) .

ويرتبط ذلك المقترح بوضوح " بقضية التأشير أو التقييس" Indexation الشهيرة ، والتي لقت رواجا وتحبيذا واسعا لدى العديد من الدول النامية المصدرة للمواد الاولية ، والتي طرحت بشكل صريح من قبل السكرتارية العامة لموءتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في الدورة الرابعة للانكتاد المنعقدة في نيروبي في مايو - آيار ١٩٧٦ .

وفي النهاية ، فاننا نعتقد باخلاص بأن الموقف المسئول من جانب الباحث الاقتصادي يتطلب مساعدة " البلدان النفطية الريعية " بالتحليل والتحذير المستمرين لكي تتجاوز شروط الموت الاقتصادي البطيء بنضوب الموارد النفطية ، ولكي يمكن لها أن تتحول تدريجيا الى اقتصاديات من نوع جديد أكثر قدرة على مواجهة تحديات " عالم ما بعد النفط " (٣) .

---

(١) انظر: Zuhayr Mikdashi, the Community of Oil Exporting Countries. (London: George Allen & Unwin, 1972), P.174.

(٢) Ibid.

(٣) انظر: الدكتور محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، أبريل - نيسان ١٩٧٦) ، الفصل الثالث عشر .

جدول رقم (٦)

تطور عائدات البترول النقديـــة والحقيقية للدول الاعضاء في منظمة " الاوابك "

خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٧ (مليون دولار امريكي) (١٩٧٠ = ١٠٠)

	١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧	
	القيمة النقدية	القيمة الحقيقية	النقدية	الحقيقيــة	النقدية	الحقيقية	النقدية	الحقيقية	النقدية	الحقيقية	النقدية	الحقيقية	النقدية	الحقيقية	النقدية	الحقيقيـــة
الامـــــارات	٢٣٣	٢٣٣	٤٣١	٤٠٢ر٨	٥٥١	٤٦٦ر٩	٩٠٠	٦٢٠ر٧	٥٥٣٦	٣٠٤١ر٧	٦٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠٤٣ر٥	٩٠٣٠	٣٤٧٣
البحريـــــن	غ ٠ م		غ٠م		غ٠م		٧٤	٤٣ر٨	٢٦٢	١٤٣ر٩	٢٨٠	١٤٠	٣٩٥	١٧١ر٧	٤٣٧	١٦٨
الجزائـــــر	٢٧٢	٢٧٢	٣٢١	٣٠٠	٦١٣	٥١٩ر٥	٩٨٨	٦٨١ر٤	٣٢٩٩	١٨١٢ر٦	٣٢٦٢	١١٦٣١	٣٦٩٩	١٦٠٨ر٣	٤١٠٦	١٥٧٩
السعوديـــة	١٢١٤	١٢١٤	١٨٨٥	١٧٦١ر٧	٢٧٤٥	٢٢٢٦ر٣	٤٣٤٠	٢٩٩٣	٢٢٥٧٤	١٢٤٠٣	٢٥٦٧٦	١٢٨٣٨	٣٧٨٠٩	١٦٤٣٨ر٧	٤٢٣٨٤	١٦٣٠١ر٥
سوريـــــا	٣٤	٣٤	٤٦	٤٣	٥٢	٤٤	٧٦	٥٢ر٤	٤٣٢	٢٣٧ر٤	٦٤٢	٣٢١	٦٦٥	٢٨٩	٧٥٨	٢٩١ر٥
العـــــراق	٥٢١	٥٢١	٨٤٠	٧٨٥	٥٧٥	٤٨٧ر٣	١٨٤٣	١٢٧١	٥٧٠٠	٣١٣٢	٧٥٠٠	٣٧٥٠	٨٥٠٠	٣٦٩٥ر٦	٩٦٣١	٣٧٠٤
قطـــــر	١٢٢	١٢٢	٢٠٠	١٨٧	٢٥٥	٢١٦	٤٦٤	٣٢٠	١٨٠٢	٩٩٠	١٧٠٠	٨٥٠	٢٠٩٢	٩٠٩ر٦	٢٠٧١	٧٩٦ر٥
الكويـــــت	٨٩٩	٨٩٩	١٤٠٧	١٣١٥	١٦٣٤	١٣٨٤ر٧	١٩٨٠	١٣٦٥ر٥	٨٦٤٥	٤٧٥٠	٧٧٠٦	٣٨٥٣	٨٠٦٣	٣٥٠٥ر٦	٨٩٣٤	٣٤٣٦
ليبيـــــا	١٣٥١	١٣٥١	١٦٧٤	١٥٦٤ر٥	١٥٦٣	١٣٢٤ر٦	٢٢٢٣	١٥٣٣	٥٩٩٩	٣٢٩٦	٥١٠١	٢٥٥٠ر٥	٧٥٠٠	٣٢٦١	٨٨٥٠	٣٤٠٤
مصـــــر	غ٠م		غ٠م		غ٠م		١٦	١١	١٠٤	٥٧	١٦٤	٨٢	٢٣٢	١٠١	٢٦١	١٠٠ر٤
المجمـــــوع	٤٦٤٦	٤٦٤٦	٦٨٠٤	٦٣٥٩	٧٩٨٨	٦٧٦٩	١٢٩٠٤	٨٨٩٢	٥٤٣٥٣	٢٩٨٦٤	٥٨٠٣١	٢٩٠١٦	٧٥٩٥٥	٣٣٠٢٤	٨٦٤٦٢	٣٣٢٥٤
التغير السنوي٪			٤٦	٣٦ر٨	١٧	٦ر٤	٦٢	٣١ر٤	٣٢١	٢٣٥ر٨	٧	٢ر٨	٣١	١٣ر٨	١٤	٠ر٧

المصدر : الدكتور علي صادق، " تطور القيمة النقدية والقيم الحقيقية لعوائد البترول ومستوردات الغذاء والالات للدول الاعضاء في منظمة الاوابك "، مجلة النفط والتعاون ، العدد ١٢ .

جدول رقم (٧)

القيم النقدية والحقيقية للمستوردات من الغذاء والالات في بعض دول منظمة "الاوابك" (مليون دولار امريكي)

البيان	قيمة المستوردات	الغذاء		الالات		قيمة المستوردات	الغذاء		الالات		قيمة المستوردات	الغذاء		الالات	
		القيمة	الحصة ٪	القيمة	الحصة ٪		القيمة	الحصة ٪	القيمة	الحصة ٪		القيمة	الحصة ٪	القيمة	الحصة ٪
الدولة	قطر					البحرين					الجماهيرية الليبية				
١) القيمة النقدية															
١٩٧٠	٦٧ر٩	١٦ر٣٥	٢٤	٢٠ر٩١	٣٠ر٨	٣٧٧ر٥	٤١ر٣	١٠ر٩٤	٦٩ر٦٥	١٨ر٤٥	٥٥٤ر٤	١٢٥ر٢٤	٢٢ر٥٩	١٦٤ر٣٨	٢٩ر٦٥
١٩٧٣	١٩٤ر٥	٣٦ر٩٦	١٩	٩٢ر٧	٤٧ر٦	٥٣٢ر٥	٥٩ر٧٥	١١ر٢٢	٩٠ر٣٦	١٦ر٩٧	١٨٠٢ر٥	٣٢٢ر١	١٧ر٨٧	٦١٢ر٨٥	٣٤
١٩٧٤	٢٧٠ر٨	٥٩ر٢٥	٢١ر٨	١٠٤ر١٥	٣٨ر٥	١١٩٩ر١	٧٥ر٣	٦ر٢٨	١٣٣ر١	١١ر١	٢٧٦٤ر٣	٤٧٩ر٦	١٧ر٣٥	٩٢٥ر٧٦	٣٣ر٤٩
١٩٧٥	٤٠٩ر٨	٥٧ر٠٤	١٣ر٩	٢١٠ر٢٣	٥١ر٣	١١٥٨ر٢	٧٤ر٤٧	٦ر٤٣	٢١٧ر٣٩	١٨ر٧٧	٣٥٤٢ر٥	٦٠٦ر٨	١٧ر١٣	١٢١٤ر٠١	٣٤ر٢٧
٢) القيمة الحقيقية															
١٩٧٠	٦٧ر٩	١٦ر٣٥		٢٠ر٩١		٣٢٠ر١	٣٤ر٤		٥٤ر٨		٤٥٤ر٤	١٢٥ر٢٤		١٦٤ر٣٨	
١٩٧٣	١٣٤ر١٤	٢١ر٨٧		٦٣ر٤٩		٣٦٧ر٢٤	٣٥ر٥		٦١ر٩		٧٤٦ر٥٥	١٩٠ر٦٠		١٦٤ر٧٦	
١٩٧٤	١٤٨ر٧٩	٢٥ر٥٤		٦٤ر٦٩		٦٥٨ر٨٥	٣٢ر٥		٨٢ر٧		١٥١٨ر٨٥	٢٠٦ر٧٣		٥٧٥ر٠	
١٩٧٥	٢٠٤ر٩	٢٢ر٦٣		١١٦ر١٥		٥٧٩ر١	٢٩ر٦		١٢٠ر١		١٧٧١ر٢٥	٢٤٠ر٨١		٦٧٠ر٧٢	
الدولة	الكويت					مصر					العراق				
١) القيمة النقدية															
١٩٧٠	٦٢٥ر١	١٢٣ر٧	١٩ر٧٩	٢٢٤ر١٦	٣٥ر٨٦	٦٨٦ر٦	١٨٢ر٦٥	٢٣ر٢٢	٢٠٨ر٩٢	٢٦ر٥٦	٥٠٨ر٦	٩٠ر٠٧	١٧ر٧	١٤٦ر٦٨	
١٩٧٣	١٠٤٢ر٢	٢٠٨ر٤٤	٢٠	٣٥٨ر٧٢	٣٤ر٤٢	٩١٤ر٤	٢٦٩ر٥٩	٣١ر٦٧	٢٢٦ر٥	٢٤ر٧٧	٨٩٨ر٥	٢١٥ر٢٨	٢٣ر٩٦	٢٩٦ر٢٤	
١٩٧٤	١٥٥٣ر٥	٢٧٦ر٣٧	١٧ر٧٩	٥٣٣ر٣٢	٣٤ر٣٣	٢٣٥٠ر٧	١٠٤٠ر٦٥	٤٤ر٢٧	٤٢٢ر٦٥	١٧ر٩٨	٢٣٦٤ر٨	٦٦٨ر٢٢	٢٨ر٦٨	٦٢٣ر٣٦	
١٩٧٥	٢٣٨٨ر٢	٤٠٧ر٦٦	١٧ر٠٧	١٠٨٩ر٥	٤٥ر٦٢	٣٩٣٣ر٧	١٤١٢ر٩٨	٣٥ر٩٢	٨٠٤ر٨٣	٢٠ر٤٦					
٢) القيمة الحقيقية															
١٩٧٠	٦٢٥ر١	١٢٣ر٧٠		٢٢٤ر١٦		٦٨٦ر٦	١٨٢ر٦٥		٢٠٨ر٩٢		٥٠٨ر٦	٩٠ر٠٧		١٤٦ر٦٨	
١٩٧٣	٧١٨ر٧٦	١٢٣ر٣٣		٢٤٥ر٧		٦٣٠ر٦٢	١٧١ر٣٥		١٥٥ر١٤		٦١٩ر٦٥	١٢٧ر٣٨		٢٠٢ر٩	
١٩٧٤	٨٥٣ر٥٧	١١٩ر١٣		٣٣١ر٢٥		١٢٩١ر٥٩	٤٤٨ر٥٦		٢٦٢ر٥١		١٢٩٩ر٣٤	٢٩٢ر٣٤		٣٨٧ر١٨	
١٩٧٥	١١٩٤ر١	١٦١ر٧٧		٦٠١ر٩٣		١٩٦٦ر٨٥	٥٦٠ر٧١		٤٤٤ر٦٦						

المصدر : الدكتور علي صادق : المصدر السابق ذكره .

مراجع البحث

المراجع العربية :

(١) أحمد مراد ، الانفاق العام في البلدان العربية : الانماط والاتجاهات ، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، فبراير ١٩٧٩) .

(٢) برهان الدجاني ، شفيق الاخرس وعامر الشريف ، المصالح الامبريالية والاجنبية في الوطن العربي ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر) .

(٣) حازم الببلاوي ، " الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادي العالمي" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الرابع ، العدد الرابع ، (الكويت ، ١٩٧٨) .

(٤) عبد اللطيف الحمد ، " خمسة عشر عاما من العمل الانمائي الدولي : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية" ، النفط والتعاون العربي ، المجلد الثالث ، العدد الاول (الكويت : ١٩٧٧) .

(٥) عدنان الجنابي ، " الصياغات المختلفة لمعايير الاستغلال الامثل للموارد البترولية العربية " ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد الرابع ، العدد الثالث، (الكويت: ١٩٧٨) .

(٦) على صادق ، " تطور القيمة النقدية والقيم الحقيقية لعوائد البترول ومستوردات الغذاء والالات للدول الاعضاء في منظمة الاوابك" ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد ١٢ .

(٧) محمود عبد الفضيل ، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة ، أبريل ، نيسان ١٩٧٩) .

(٨) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الثامن عشر، (١٩٧٣ - ١٩٧٤).

(٩) نجلاء الاهواني، النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية: النموذج الكويتي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة: فبراير ١٩٧٩).

(١٠) وزارة التخطيط، الملامح الرئيسية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة: ١٩٧٢ - ١٩٧٧، (مايو ١٩٧٨).

(١١) وزارة التخطيط، المجموعات الاحصائية السنوية ١٩٧٤ و ١٩٧٥، (ليبيا: ١٩٧٥ و ١٩٧٦).

(١٢) يوسف صايغ، "الكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية"، ورقة مقدمة الى مؤتمر الطاقة العربي الاول (أبو ظبي: ٤-٨ مارس/آذار ١٩٧٩).

وفيق/١١/١٩٧٩.

المراجع الاجنبيـــة :

1. Al Kuwari, A. Kh, Oil Revenues in the Gulf Emirates-Patterns of Allocation and Impact on Economic Development, (Bower in Association with the Centre for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, 1978).

2. Chalabi, F. and Janabi, A."Optimum Production and Pricing Policies", Paper presented to the First Arab Energy Conference, (Abu Dhabi, 4-8 March, 1979).

3. Chenery, H.P. and Strout, A., "Foreign Assistance and Economic Development". American Economic Review, (September 1966).

4. ECWA, Statistical Abstract of the Region of Economic Commission for Western Asia, 1968-1976, (Beirut, 1978).

5. ECWA, "Some Aspects and Problems of Foreign Private Investment in the Middle East", in Studies on Development Problems in Selected Countries of the Middle East, 1973, (New York: United Nations, 1974).

6. Financial Times, January 22, 1979.

7. Graaff, J.de V., Theoretical Welfare Economics, (Cambridge University Press, 1967).

8. Harrod, R.F., Towards A Dynamic Economics, (London: Macmillan, 1956).

9. International Monetary Fund, International Financial Statistics, (December, 1976).

10. Katouzian, H., The Political Economy of Development in The Oil Exporting Countries: An Analytical Framework, Unpublished Paper (University of Kent, April, 1978).

11. Khouja, M.W.and Sadler P.G., The Economy of Kuwait, (London: Macmillan, 1979).

12. Lerner,A.P., The Economics of Control, (New York,1944).

13. Mahdavy, H.,"Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: the Case of Iran", in M.A. Cook(ed.),Studies in the Economic History of the Middle East (London: Oxford University Press,1970).

14. Mikdashi, Z., The Community of Oil Exporting Countries (London: George Allen & Unwin, 1972).

15. OPEC, Annual Statistical Bulletins 1975-1976 and 1977, (Vienna, 1976, 1977 and 1978).

16. Peterson, F.M. and Fisher A.C., "The Exploitation of Extractive Resources: A Survey", The Economic Journal, Vol.87, No.348,(December 1977).

17. Phelp, E. and Riley, J., "Rawlsian Growth: Dynamic Programming of Capital and Wealth for Intergenerational 'Maximum' Justice", Review of Economic Studies,(1978).

18. Pigou, A.C.,The Economics of Welfare (4th ed.,London, 1932).

19. Plantecon (Overseas) Research,London, as quoted in The Economist Intelligence Unit Ltd., Special Report No.55 (London: 1978).

20. Quarterly Economic Review of Oil in the Middle East, (1st Quarter 1979).

21. Rawls, J., A Theory of Justice (Cambridge: Harvard University Press, 1971).

22. Seers, D., "The Mechanism of An Open Petroleum Economy" Yale University Economic Growth Centre Paper No.47 (New Haven, Connecticut, 1964).

23. Seers,D.,"The Life-Cycle of a Petroleum Economy", Journal of African Development, vol. 1, no.1,(April 1978).

24. Sherbiny, N.A., "Arab Oil Production Policies in the Context of International Conflicts", in Sherbiny and Tessler(ed.), Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Expectations,(New York: Praeger Publishers, 1976).

25. U.N., Statistical Yearbook, 1976 and 1977.

26. World Bank, World Tables 1976.

ندوة " المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملائمتها للعالم العربي "

(دمشق : ١٩ - ٢٢ مايو / آيار ١٩٧٩)

التقرير النهائي

عقد المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالاشتراك مع معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجمهورية العربية السورية) ندوة " المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملائمتها للعالم العربي " في قاعة المؤتمرات بفندق الميريديان بمدينة دمشق خلال الفترة ١٩ - ٢٢ مايو (آيار) ١٩٧٩ ، وقد شارك في أعمال الندوة ٦٦ شخصا من الخبراء المتخصصين والمراقبين . والمرفق رقم (١) يبين أسماء وجهات عمل المشاركين والمراقبين الذين ساهموا في أعمال الندوة .

وقد قدم الخبراء المتخصصون اثنى عشر بحثا أعدت خصيصا للندوة منها ثلاثة أبحاث أعدت من قبل خبراء دوليين في مجال التنمية ، بالاضافة الى ورقة خلفية حول مشاكل " النمو والفقر في المناطق الريفية لبلدان آسيا " من اعداد الاستاذ كيث جريفن (جامعة اكسفورد) . وقد جرت أعمال الندوة على النحو المبين في الجدول الزمني للجلسات .

وفيما يلي تلخيص موجز للاتجاهات الرئيسية التي برزت على ضوء البحوث والتعليقات والمناقشات التي جرت خلال جلسات الندوة .

(١) كانت الفكرة الاساسية وراء الندوة هي تنظيم لقاء مثمر بين نخبة محدودة من أساتذة التنمية ذوى المكانة الأكاديمية على الصعيد الدولي ومجموعة مختارة من الاقتصاديين العرب لمناقشة وتقييم المفاهيم السائدة والمستحدثة والأستراتيجيات المطبقة والمطروحة في مجال التنمية في بلدان العالم النامي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الان . وكذلك مناقشة وتقييم الأتجاهات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى سادت المنطقة العربية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ واستخلاص الدروس بالنسبة للمستقبل .

(٢) حفلت الندوة بمجموعة جيدة من الاوراق والابحاث عالجت موضوعات على درجة كبيرة من الاهمية والتنوع ، كما غطت العديد من القضايا الملحة في مجال الفكر التنموى والممارسات التخطيطية . ولقد كان الاستثناء الوحيد في هذا الصدد هو غياب ورقة عن " تقييم تجربة التصنيع في المنطقة العربية " والتي لم يتم انجازها حسب الاتفاق المحدد . ولكن الندوة عانت من ناحية أخرى من عدم التنوع الجغرافي الكاف على الصعيد العربي فيما يتعلق بالمدعوين للندوة كمعلقين ومناقشين . اذ توالت الاعتذارات من بعض الشخصيات الهامة قبل انعقاد الندوة بقليل مما أفقد مناقشات الندوة بعض الحيوية والتنوع المطلوب في الاراء والخبرات القطرية ومن بين الشخصيات التى لم تتمكن من المشاركة في أعمال الندوة كمعلقين ومناقشين : الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله (مصر) الدكتور محمد عطالله (لبنان) الدكتور حنا عوده (الاردن) دكتور عبد الرحمن منيف (العراق) الدكتور على احمد سليمان (السودان) الدكتور عبد الكريم الارياني (اليمن العربية) الدكتور عبد اللطيف بن عشنو (الجزائر) الدكتور فتح الله ولعو (المغرب) .

(٣) ثار جدل كبير حول أزمة التنمية في بلدان العالم الثالث وخاصة حول مدى التناقض أو التوافق الذى يمكن أن يحدث بين أهداف تغيير الهيكل الانتاجي القائم وزيادة الانتاجية من ناحية وبين الاخذ بسياسات الرفاة الاجتماعية لا تتوفر الظروف لتطبيقها من الناحية

الاخرى . ورفع شعارات تكافوء الفرص وتحسين مستويات المعيشة كما تم في العديد من تجارب التنمية في الخمسينات والستينات . كما أثيرت تساوءلات حول ما اذا كانت الظروف السياسية اللازمة لتطبيق سياسات الاعتماد على النفس والوفاء بالحاجات الاساسية متوفرة أم لا في أغلب بلدان العالم الثالث التي ترفع مثل هذه الشعارات .

وقد مال رأى المشاركون الى أن التناقض أو التوافق لا يمكن أن يطرح على اطلاقه بشكل نظرى . وأن تغيير الهيكل الانتاجي وزيادة الانتاجية يمكن أن يتم في نفس الوقت الذى يتم السعى فيه الى زيادة رفاهية ومستوى معيشة الطبقات الفقيرة فى المجتمعات النامية بشرط قدرة السلطة السياسية على مقاومة ضغوط الشرائح الوسطى في المجتمعات النامية التى تسعى للاستئثار بثمار سياسات الرفاه المطبقة وعلى الحد من التطلعات الاستهلاكية للشرائح الوسطى والعليا في المجتمع .

(٤) أبدى المشاركون في الندوة العديد من التحفظات حول بعض التوجيهات الحديثة لاستراتيجيات التنمية في بلدان العالم الثالث نحو " الانتاج للتصدير للاسواق الخارجية " كمنطلق جديد لحل مشاكل التنمية وكبديل لاستراتيجيات التنمية القائمة على " الاحلال محل الواردات " . اذ هذه الاستراتيجيات المتوجهة نحو التصدير تطرح العديد من المشاكل والقضايا الجديدة لا سيما في مجال التبعية والخضوع لنفوذ ومخططات الشركات دولية النشاط . وأن " قصص النجاح " المتداولة عن بلدان مثل تايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية هي تجارب محدودة من حيث دلالتها التاريخية ولها ملابساتها السياسية والجغرافية المحددة والتى لا يمكن أن تتخذ نموذجا للتنمية قابل للتعميم في بلدان العالم الثالث الاخرى . وفيما يتعلق بالوطن العربي أشارت بعض التعليقات الى ضرورة الحذر والتريث من وجهة المخططين وراسمي السياسة الاقتصادية في بعض البلدان العربية مثل مصر وسوريا وتونس والمغرب فى التوسع فى اقامة المناطق الحرة لاغراض التصدير " والتوسع في

عمليات التصنيع " من الباطن
" لحساب الشركات الدولية النشاط
ولا سيما في مجال الصناعات التجميعية .

(٥) أكدت مناقشات ومداولات الندوة على الحاجة الى مزيد من التنمية المتوازنة بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، من ناحية ، وبين القطاع الزراعي الحديث والقطاع الزراعي التقليدى ، من ناحية أخرى . وأن سياسات الاصلاح الزراعي وغيرها من السياسات الزراعية التى تم تطبيقها حتى الان في معظم الدول العربية لم تنجح في حل مشاكل التفتت الحيازى والبطالة الريفية والفروق في الظروف المعيشية بين الريف والمدينة . وهكذا فان الاصلاح الزراعي والتغيير في هيكل الملكية والحيازات الزراعية وعلاقات الانتاج يعتبر شرطا ضروريا ولكن غير كافيا لاحداث تنمية زراعية وريفية شاملة . وأشار بعض المعلقين الى أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه " السياسات السعرية للمحاصيل الزراعية " ،" نظم الائتمان الزراعي " ، " التعاونيات الزراعية " ، والتدخل الحكومي في مجال الخدمات العامة لتوفير الشروط الموضوعية للحد من الهجرة من الريف الى المدينة والتي أخذت طابعا انتقائيا وهائلا في العديد من البلدان العربية في السبعينات مما يهدد بالمزيد من التنمية غير المتوازنة وتعميق الفروق والتناقضات بين الريف والمدينة .

(٦) أكدت مناقشات ومداولات الندوة أن فهم أسباب التخلف وامكانيات التنمية لا يمكن أن يعتمد علي تكرار حقيقة أن الدول العربية تتصف بالتبعية الاقتصادية ، ولا أنها تعاني من نفس المشاكل التى تعانى منها دول العالم الثالث الاخرى . وأن دراسة محددة للطرق الخاصة التى تم بها دمج الدول العربية المختلفة في السوق الرأسمالي ، وكيف أثر هذا الدمج على الهيكل الاقتصادى والاجتماعي والسياسي في هذه البلاد تعتبر ضرورة لفهم مايحدث في واقعنا المعاصر ، ولاقتراح السياسات التى قد تساعد في بناء اقتصاد عربي متطور ومستقل .

كذلك شاطر المشاركون الرأى القائل بأن حالة التبعية ليست السبب الوحيد وفي كل المجتمعات وفي كل الظروف لتفسير حالة التخلف السائدة ، كما أن مقدار التخلف والتطور لا يرتبط دوما ارتباطا طرديا مع مدى التبعية . وبالعكس فان النمو الاقتصادى مع التبعية ممكن أيضا ، وسينقل معه حتما كل اشكال التناقض بين العمل ورأس المال ، ويعمق تشويه الهيكل الاقتصادى والاجتماعى فى هذه البلدان التابعة . اى أن الذى سيتحقق ليس التنمية الشاملة المطلوبة ، وانما النمو لبعض القطاعات وان هذا النمو مع التبعية قد يكون أسهل السبل المتاحة لبعض الانظمة في الاجل القصير وفي ظل ظروفها الموضوعية والذاتية الراهنة . ويظل المطلوب هو العمل من أجل خلق الظروف للتنمية الحقيقية المستهدفة لاشباع الحاجات الاساسية للجماهير .

وقد اتجه الرأى بصفة عامة الى أن " مقولة التبعية " وأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية العربية بصورة خاصة بحاجة الى اعادة النظر في ضوء الوقائع الاقتصادية التى حدثت في السنوات الخمس الاخيرة . اذ أن الملاحظ أن عددا من البلدان النفطية العربية الغنية قد تمكنت من تجميع فوائض مالية كبيرة وأن تحقق معدلات مرتفعة للادخار وفوائض هامة في موازين مدفوعاتها . . . ومع ذلك فان هذه الدول لم تصبح أقل تبعية من غيرها من دول "العجز" غير النفطية .

(٧) كان هناك اتفاق شبه تام على أنه بالرغم من أن البلدان العربية النفطية قد حظيت بأعلى معدل للنمو في الدخل القومي الاجمالي ليس فقط قياسا على بقية البلدان العربية بل وبالنسبة لمعدلات نمو الدول المتقدمة في العالم خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ ، وعلى الرغم من أن معدل دخل الفرد في هذه المجموعة من البلدان من أعلى المعدلات في العالم ، الا أنها تعاني من " اختلالات هيكلية " هائلة تتسم باعتمادها الكبير على الدخل الريعي النفطي

وعلى اليد العاملة المستوردة . وأن هذه البلدان لم تتمكن الى الان - باستثناء حالة الجزائر والعراق - من تطوير موارد بديلة للدخل القومى خارج نطاق " القطاع النفطى " كما أن هناك العديد من المخاطر والشكوك التى تحيط بسياسات استثمار الفوائض المالية وهنا يكمن " المأزق التاريخي " الذى تعيشه معظم البلدان النفطية العربية اذ أن توافر العائدات النفطية بكميات كبيرة يعطى هذه المجتمعات شعور مصطنع بالامان والاسترخاء خلال الامد المتوسط ، اذ أن توافر العائدات النفطية بكميات وفيرة يمنح تلك المجتمعات فترة سماح (أو امهال) يمكن أن يتم خلالها تنفيذ جانب كبير من المهام المعقدة للتنمية الاقتصادية بوسائل ميسرة . بيد أن هذا الامان بعينه هو الذى يؤثر تأثيرا بالغا على نمط التفضيلات الزمنية لمصلحة الحاضر ويؤدى الى تقصير الافق الزمني للمخططين وصانعى السياسات في الدول النفطية .

(٨) ألح مشاركون في الندوة على خطورة وحجم ظاهرة تصدير العمالة من البلدان العربية غير النفطية الى البلدان العربية النفطية والتى أصبحت أحد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الهامة والتى أخذت تطبع مجريات الحياة الاقتصادية في البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة على السواء . وعلى ضوء التجارب التاريخية للبلدان المصدرة للعمالة في جنوب اوروبا وبلدان جنوبي شرق آسيا فان الحاجة أصبحت ملحة لتقدير " التكاليف " و " الاعباء " التى يتحمل بها الاقتصاد القومي في البلدان المصدرة للعمالة وتقييم العديد من الاثار السلبية لعملية هجرة العمالةمن وجهة نظر التنمية بعيدة المدى . كذلك اكد المشاركون على اعطاء مزيد من الاهتمام في تحليل هذه الظاهرة على " العوامل الطاردة " في مجموعة البلدان المصدرة للعمالة والتى أدت الى استفحال ظاهرة تصدير العمالة فى السنوات الاخيرة .

(٩) اتجه الرأى بين المشاركين في الندوة الى أن جدية طرح شعار "الاعتماد الجماعي على النفس" بين مجموعة من البلدان النامية بصفة عامة أو العربية بصفة خاصة كمدخل للتكامل في اتجاه التنمية المستقلة انما يتوقف بدرجة أساسية على الاخذ بسياسة "الاعتماد على الذات" في داخل كل بلد بعينه في مجال السياسات الانمائية. ويستمد هذا الشعار أهميته كمدخل لبرامج وسياسات التنمية الاقليمية من تواجد عدد كبير من البلدان العربية ذات الحجم الصغير وذات القاعدة الضيقة من حيث وفرة الموارد الطبيعية. وقد تمخضت المناقشات عن تحديد عدد من المجالات العلمية للاخذ بسياسات الاعتماد الجماعي على النفس هي : مجال انتاج واشباع السلع الغذائية الاساسية، مجال توفير الاحتياجات من الوقود والطاقة، مجال روؤس الاموال والتدفقات المالية اللازمة لاغراض التنمية، مجال الايدى العاملة المدربة اللازمة لاغراض التنمية، مجال التجديد والاستيعاب للتكنولوجيا الحديثة.

(١٠) ان الاتجاهات الحديثة في الفكر التنموى التى تركز على أهمية النمو مع اعادة توزيع الدخل، أو ضرورة التوجه لاشباع الحاجات الاساسية للسكان أو التركيز على تخفيف حدة الفقر والبوءس الريفي، انما توءكد على حقيقة هامة ألا وهى ان النمو الاقتصادى ليس هدفا في حد ذاته وانما هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعي السائد. فاذا كان المستهدف هو التوجه في الامد المنظور نحو الوفاء بالحاجات الاساسية للجماهير وبشكل خاص لمحدودى الدخل منهم، فان تحقيق هذا التوجه يتطلب اولا توفير عدد من المتطلبات الضرورية. يقف في المقدمة منها، المشاركة في صنع القرارات التنموية، وتوسيع قاعدة العمل المنتج وزيادة انتاجيته، وتغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية وتعزيز الملكية الاجتماعية العامة والتعاونية، وتوزيع الدخل واعادة توزيعه لصالح محدودى الدخل. ورغم التسليم بأهمية الطرح الجديد

لاستراتيجيات للتنمية تهدف الى اشباع الحاجات الاساسية للسكان ولا سيما محدودي الدخل منهم ، فان هناك بعض التساؤلات التي تثور بصدد : البعد الزمني للوفاء بالحد الادنى للحاجات الاساسية للسكان ؟ هل التركيز في خطط التنمية على الوفاء بهذه الحاجات الاساسية يحد من معدلات التنمية في الاجل الطويل من خلال تخفيض الاموال المخصصة للتراكم وتوسيع الانتاج ؟ ماهي مجموعة الشروط السياسية التي لابد من توافرها حتى يمكن لعملية التخطيط أن تسير باتجاه اشباع الحاجات الاساسية للسكان ؟

(١١) لاحظ المشاركون بالندوة الى أن اهم ما يثير الانتباه في المرحلة الحالية هو تلك الفجوة الهائلة التي تفصل بين الافكار الجديدة في مجال التنمية وبين السياسات والممارسات التنموية المتبعة فعلا في السنوات الاخيرة في بلدان العالم الثالث ومن مضمنها البلدان العربية . فبينما تتصاعد موجة الافكار الاصلاحية والراديكالية في مجال الفكر التنموى الحديث يزداد التراجع والتقهقر في مجال التطبيق العملي الى سياسات أكثر تقليدية وأكثر تعميقا للتبعية وتكريسا لسوء توزيع الدخول والثروات . وهذا يطرح بدوره أهمية تنشيط الممارسة الديمقراطية في مجال رسم ومتابعة انجاز السياسات الانمائية في بلدان العالم الثالث ، اذ أن التقهقر المستمر للمشاركة الديمقراطية من جانب الجماهير والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة الحقيقة في عملية التنمية يعتبر نقطة الضعف الاساسية التي تلقى ظلا لا كثيفة من الشك حول جدوى الشعارات الجديدة للتنمية ومجهودات التخطيط الراهنة في وطننا العربي .

مرفق رقم (١)
ندوة
المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملائمتها
للعالم العربي
أسماء السادة الخبراء والمراقبين الذى شاركوا في
أعمال الندوة

الاسم والكنية	الجنسية	مكان العمل	العنوان الحالي
د . ابراهيم سعد الدين	مصرى	المعهد العربى للتخطيط المستشار الرئيسي للمعهد	المعهد العربى للتخطيط ص.ب ٥٨٣٤
د . ابراهيم عيسى	سورى	مؤسسة التبغ	دمشق الصالحية
أ . احمد عبد السلام دباس	سورى	معاون وزير التموين والتجارة الداخلية	دمشق وزارة التموين والتجارة الداخلية
أ . احمد لولو	سورى	رئاسة مجلس الوزراء	رئاسة مجلس الوزراء دمشق ج . ع . س .
د . احمد مراد	سورى	جامعة دمشق	ساحة النجمة شارع عارف الشبابي - دمشق
السيدة أمل الحمصي	سورية	مجلة الاقتصاد	وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية دمشق
د . توفيق اسماعيل	سورى	هيئة تخطيط الدولة	دمشق هيئة تخطيط الدولة

الاسم والكنية	الجنسية	مكان العمل	العنوان الحالي
د . رمزي زكي	مصري	مدير مشروع ورئيس الخبراء (مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي ـ منظمة العمل الملحق مركز تطوير الادارة والانتاجية)	برنامج الامم المتحدة الانمائي ص.ب ٢٣١٧ دمشق ـ سوريا
د . زهير أمين	سوري	خبير الأمم المتحدة	هيئة الامم ايكوا ص.ب ٤٦٥٦ بيروت لبنان
أ . زهير جويجاتي	سوري	هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة
د . زياد العلواني	سوري	كلية الاقتصاد والتجارة جامعة حلب	كلية التجارة والاقتصاد بحلب
د . سليم ياسين	سوري	استاذ في قسم الاقتصاد والاحصاء جامعة تشرين اللاذقية ـ وزير النقل	وزارة النقل بدمشق ج.ع.س
أ . سليم الحسنيه	سوري	اتحاد طلبة سورية	كلية الاقتصاد والتجارة جامعة دمشق ـ سورية .
د . سمير سيد هم	مصري	خبير التخطيط المالي لدى الامم المتحدة هيئة تخطيط الدولة	برنامج الامم المتحدة للانماء صندوق بريد ٢٣١٧ دمشق ج.ع.س
د . طه بالي	سوري	المؤسسة العامة للمناطق الحرة ـ دمشق ـ سوريا	دمشق ص.ب ٢٧٩٠ ج.ع.س .

الاسم والكنيه	الجنسية	مكان العمل	العنوان الحالي
د. عارف دليلة	سوري	جامعة حلب - كلية الاقتصاد والتجارة	جامعة حلب للاقتصاد والتجارة
أ. عبد الله محمد النيباري	كويتي	الجمعية الاقتصادية الكويتية	ص.ب ٣٣١٩
أ. عبد القادر النيال	سوري	هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة
البروفسور دودلي سيرز	بريطاني	جامعة سوسيكس - بريطانيا	
البروفسور كيث غريفن	امريكي	جامعة اكسفورد	
الدكتوره سوزان بين	انجليزية	جامعة كمبريدج	جامعة كمبريدج - انجلترا
السيده هيرتا فومشتاين	المانيا الغربية	مديرة مركز التنمية الالماني برلين	برلين الغربية
الدكتور فلاديمير هوسبودكا	تشيكي	خبير الامم المتحدة للنقل	هيئة تخطيط الدولة
الدكتور مدهاف مبتا	هندي	خبير الامم المتحدة في القوى العاملة .	هيئة تخطيط الدولة
الدكتور ج.ن سنبا	هندي	خبير منظمة العمل الدولية لدى هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة
أ. عبد القادر باجمال	اليمن الديمقراطية	الدائرة الاقتصادية سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني - اليمن الديمقراطية .	الجمهورية اليمنية الشعبية - عدن .
د. عبد الفتاح ابوبكر	سوري	مركز تطوير الادارة والانتاجية	دمشق - مركز تطوير الادارة والانتاجية .

الاسم والكنية	الجنسية	مكان العمل	العنوان الحالي
أ. عبد المحسن تقي مظفر	كويتي	المعهد العربي للتخطيط بالكويت .	الكويت ص.ب ٥٨٣٤
عبد الوهاب المصرى	سورى	دمشق ـ هيئة تخطيط الدولة	دمشق ص.ب ٨١٧
د . عصام خورى	سورى	عميد معهد التخطيط بدمشق	معهد التخطيط ـ دمشق المزة ـ فيلات غربية
أ . فاروق التمام	فلسطيني	المصرف الزراعي التعاوني وصحيفة تشرين .	المصرف الزراعي التعاوني الادارة العامة دمشق ج ٠ع٠س٠
فايز الهامس	سورى	المؤسسة العامةللصناعات الغذائية بدمشق .	دمشق شارع الفردوس ـ ص.ب ١٠٥
د . فرج الله فتحي	سورى	كلية الاقتصاد والتجارةبحلب	كلية الاقتصاد والتجارة جامعة حلب ـ حلب .
أ . فؤاد اليب اللحام	فلسطيني	مكتب التحرير للاستشارات الاقتصادية بدمشق .	دمشق ص.ب ٥٦٢٣
د . فوزى منصور	مصرى	استاذ في المعهد الافريقي للتنميةالاقتصاديةوالتخطيط التابع للامم المتحدةبداكار ـ السنغال .	المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط التابع للامم المتحدة بداكار سنغال .
د . محمود عبد الفضيل	مصرى	المعهد العربي للتخطيط	المعهد العربى للتخطيط بالكويت .
د . مجيد مسعود	عراقي	المعهد العربي للتخطيط	المعهد العربى للتخطيط بالكويت .

الاسم والكنيه	الجنسية	مكان العمل	العنوان الحالي
د . محمد توفيق صادق	فلسطيني	المعهد العربي للتخطيط رئيس	المعهد العربي للتخطيط بالكويت
د . محمد جلال مراد	سوري	رئيس قسم التخطيط	هيئة تخطيط الدولة - دمشق - سوريا .
أ . محمد زهير التغلبي	سوري	هيئة تخطيط الدولة مدير تخطيط النقل والمواصلات والتخزين .	هيئة تخطيط الدولة
د . محمد سعيد نابلسي	سوري	جامعة دمشق - كلية الاقتصاد والتجارة	جامعة دمشق - كلية الاقتصاد والتجارة .
د . محمد علي صالح	سوري	باحث في مؤسسة (الارض) الدراسات الفلسطينية .	دمشق ص.ب ٢٨١
أ . محمد هشام خواجكية	سوري	جامعة حلب - كلية الاقتصاد	حلب - كلية الاقتصاد
د . محمود احمد الشافعي	مصري	رئيس الخبراء الاستشاريين للتخطيط الاقتصادي هيئة تخطيط الدولة .	برنامج الانماء للامم المتحدة - ص.ب ٢٣٢٧
د . محمود الحمصي	عراقي	مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان	مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان .
د . مراد الشمالي	سوري	دمشق معهد التخطيط	دمشق ص.ب ٨٢٠٩
د . مصطفى دباس	سوري	رئيس الدائرة الاقتصادية في الاتحاد العام لنقابات العمال .	الاتحاد العام لنقابات العمال دمشق - سوريا
أ . نادر الحامض	سوري	المستشار الاقتصادي والمالي مجلس الشعب .	دمشق - مجلس الشعب

الاسم والكنية	الجنسية	مكان العمل	العنوان الحالي
الانسة هالة تاجي	سورية	دراسات عليا	كلية التجارة والاقتصاد بدمشق
أ . هشام الاخرس	سوري	معاون وزير الدولة لشئون التخطيط .	هيئة تخطيط الدولة
أ . مؤيد ابو الشامات	سوري	هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة
أ . رياض سعد الدين	سوري	هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة
أ . وليد هندى	سوري	هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة
أ . عبد الحميد الخطيب	سوري	هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة
د . رياض اوودى	سوري	هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة
د . هشام سمعان	سوري	وزارة النفط والثروة المائية	وزارة النفط والثروة المائية
أ . هولو بوظو	سوري	الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش	رئاسة الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش - سوريا .
الانسه هناء الحسيني	سورية	هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة - سورية
أ . يوسف احمد عبد الجليل	مصرى	خبير هيئة الامم لدى هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة - سوريا دمشق .
د . ياسين خليفة	سوري	جامعة حلب	كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة حلب .
د . عدنان كركور	سوري	معهد التخطيط بدمشق	معهد التخطيط بدمشق .
د . شفيق السلاح	سوري	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدمشق .
أ . عبد الكريم العلي	سوري	القيادة القطرية بدمشق	القيادة القطرية - دمشق
د . جرزى ذرابك	بولوني	خبير الامم المتحدة للطاقة لدى هيئة تخطيط الدولة	هيئة تخطيط الدولة بدمشق

الاسم والكنيـــه	الجنسيـــة	مكان العمل	العنوان الحالي
د . رزق الله هيـلا ن	سورى	رئاسة مجلس الـوزراء	٤٤ ابي ذ ر الغفـارى عين الكرش ـ د مشـق
السيد ه جمانه نعمـــه	سورية	هيئة تخطيط الد ولة	هيئة تخطيط الد ولـة د مشـق .

There has been a growing awareness, in the Arab World, in general and in Western Asia, in particular, of the need for collective self-reliance through closer economic co-operation and integration among themselves. The geographic, demographic, socio-economic and cultural characteristics of these countries offer the elements needed to achieve these objectives. The prospects for closer intraregional co-operation have been greatly enhanced by the recent developments in the oil industry which opened new possibilities for a more serious co-operation. Economic co-operation and integration are increasingly viewed as central to the future course of development, if the region is to make any real and lasting progress towards realizing its economic potentials and attaining a higher degree of economic independence.

Potentials for economic complementarity in the region are reflected in the diversity and disparity between the economies of member countries. Thus, the capital-surplus countries co-exist with capital-deficit countries, and accumulated investible capital funds in the oil economies are awaited by vast investment opportunities regionwide. Labour-short countries have relied and will continue to benefit from a significant supply of workers originating in the region. To be economically viable, many national industries must have a big market and the region offers the natural and perhaps the only feasible market opportunities.

Progress has been made at the institutional level of co-operation. The gradual approach to integration through joint-ventures and at the subregional level seems to be encouraging. Areas of co-operation and integration already cover trade, finance, industry and labour. The stage is now set for a more serious and realistic approach to economic co-operation and integration among member countries in the 1980s.

Some of the major priority issues of regional scope which are relevant to all member countries are:

1. Achievement of greater economic and technological independence, as well as self-sufficiency in strategic food supplies.

2. Optimizing the utilization of the region's natural and financial resources and the allocation of the benefit derived from them.

3. Accelerate the development of human resources, improve social conditions, promote the effective participation of women in the process of development, raise the quality of life, develop indigenous skilled labour and raise the level of its knowhow and productivity and regulate its movement.

4. Expanding intraregional trade.

5. Increase in intraregional capital flows.

6. Development of plan harmonization and joint ventures.

7. Acceleration of regional projects in the areas of:

a) urban and regional development,
b) training and research in social and economic development.

8. Development of rational regional networks of transportation and communication.

9. Reclaiming desert lands in the region.

10. Control of inflation.

5. Reduction of unemployment, underemployment and disguised unemployment through more rational and equitable distribution of development projects between urban and rural areas.

6. Building of infrastructure, particularly road and transportation networks.

7. Social objectives as related to the satisfaction of basic human needs.

For the least developed group of the region, the same issues identified above remain equally valid, but most of the targers have to be set at much higher levels in order to reflect accelerated changes required for closing the economic gap which exits between these countries and the rest of the region.

For the oil-producing countries, the following issues need to be considered for target setting:

1. Correcting structural imbalances resulting from the exclusive dependence of the economy on oil revenues, preferably through petrochemical-based industrialization.

2. Production of oil consistent with the absorptive capacity of oil revenues and long-run development interests of the oil economy.

3. Rational foreign asset management.

4. Control of inflation.

5. Building of infrastructure.

them into a common regional development framework. Therefore, more serious research has to be focused on the question of how to establish a regional mechanism and institutional framework within which countries in different subgroups, with different needs, can work collectively towards common development objectives in the spirit of collective self-reliance.

Reflecting this approach, the economy of the ECWA region can be divided into three subgroups: the oil economy, the non-oil economy and the least developed economy, and proceed to identify key regional development issues relevant to each subgroup, against which different quantitative and qualitative social and economic and aggregative and sectoral can be set.

For the non-oil countries, the following are tentatively considered among the priority issues for which specific feasible targets need to be quantified or described.

1. Expansion of both arable dry land and irrigated land, increase in livestock production, efficient range management projects and corresponding capital investment requirements, with a view to achieving the eventual goal of self-sufficiency in food production.

2. Overall growth in industrial output and its optimal composition, preferably leaning toward agro-based industrialization.

3. Aid requirements for developing sources of energy and diversifying energy production (e.g., development of solar energy in sparsely populated rural arid areas).

4. Aid requirements for development finance and the alleviation of balance of payments problems.

of the region's population and potentially the supplier of strategic food commodities, on the other hand.

The degree of optimism that can be attached to the region's economic prospects will depend on a multitude of economic, social and political factors. Of critical importance is the degree of success with which member countries can overcome new or inherited development problems and constraints. Of equal importance, is the appropriateness of the economic choices which will have to be made and the approaches to be followed regarding the region's development strategy for the 1980s.

V. OPTIONS AND APPROACHES TO DEVELOPMENT IN THE REGION IN THE 1980s.

Any development strategy must begin with a clear definition of objectives and identification of policy measures necessary to achieve these objectives. One of the objectives which is almost universally accepted among the global community as of paramount importance is the eradication of mass poverty, defined in terms of a minimum real income or in terms of a set of basic human needs or preferably a combination of both. However, this noble objective ceases to be of urgent concern to a part of our region, but meeting other objectives such as national antonomy, structural balance, defense, and cultural identity loom far more important.

Given the heterogeneity of member countries in terms of the stage and style of development and resource endowments, how can a coherent and consistent development strategy be formulated, seeking out common interests and reconciling and harmonizing conflicting ones? Perhaps as an essential step towards the formulation of a consistent strategy, there is the need for, first to articulate appropriate strategies for homogeneous subgroups of countries and then harmonize their different strategies and integrate

is to develop their national labour force to meet local demand by taking into account the requirements of the oil economies and, in some cases, encouraging temporary labour migration to labour-short countries.

As a strategy for labour migration, most ECWA countries are subscribers to the Cairo Convention on the movement of labour among Arab countries. Inter-country movement of labour is almost exclusively determined by market forces with little or no government intervention. A tacit agreement seems to exist between labour importing and exporting countries on the necessity and usefulness of a free movement of labour in the region.

For an economy such as that of Western Asia, the assessment of growth prospects in the medium and the long terms, with any measure of accuracy, is difficult. Yet, it may be useful to make some general remarks on growth trends in the 1980s. Assuming that the development pattern which began to develop in the first half of the 1970s would continue, economic prospects for the region are seem as optimistic. The oil induced development efforts should be consolidated in the 1980s, benefitting from much improved resource, infrastructural and industrial bases. The new decade should witness the reaping of fruits of the massive development efforts which have characterized the entire region since the mid 1970s. Obviously, the economic prospects of the oil economies are brighter than those of the non-oil and the least developed member countries which will continue to be constrained by the availability of limited financial resources and/or heavy defence requirements.

Sectorally, industry is likely to register major gains even though the path of industrialization may diverge considerably among member countries depending on differences in resource endowments. Agriculture should also benefit from the renewed interest in this sector, it being, on the one hand, the main source of livelihood of a large segment

Country oil strategies seem to converge on a common regional position more than in any other field. Differences, when present, relate to the levels of production which reflect country differences in revenue requirements to meet development needs. Oil strategies and policies have, in recent years, been effected within the framework of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries and that of OPEC.

4. Regional co-operation. Member countries are beginning to view intraregional economic co-operation as the most viable path for realizing the economic potential of the region. Some aspects of this co-operation, notably in trade, have been in existance for quite sometime, but with the accumulation of surplus capital the issue is taking new dimensions. The new oil era seems to be creating a sense of solidarity and cohesiveness among the hitherto fragmented economies in the region. Important signs of a new era of co-operation appear in the fields of finance, labour and industrialization. The co-existence of capital surplus and capital-deficit countries within the region has put an increased pressure on capital mobility. Such capital mobility serves the interests of both the donor countries of limited domestic absorptive capacity and the recepient countries which cannot realize high economic growth without substantial capital inflows. The establishment of a number of national and regional financial institutions funds is an example in point.

5. A regional human resources strategy. The objective of the ECWA countries in the field of manpower and employment is to develop their human resources in a way consistent with their socio-economic development objective. A clearly defined human resources strategy is yet to be established. Nevertheless, the objective of manpower development in the oil economies is to train local manpower to meet the sharply rising demand for labour and to gradually replace expatriate workers. Similarly, the objective of the non-oil economies

3. Oil Strategy. As oil is a "strategic" and an internationally traded commodity, policies governing the level of its exports and pricing have so far been very much subject to the forces and influences of the world market.[1] Domestic oil strategies have pertained mainly to the administration of oil revenues and to the proper utilization of what is produced of oil for the local market. The use of oil as an industrial input has been acknowledged recently by the oil countries. As a result, intensified efforts are being exerted in the direction of a more diversified utilization of oil. The administration of oil revenues has centred around the recyling of surplus funds abroad. In the years that followed the surge in oil prices, most of the oil-exporting countries in the region have accumulated sizable capital surpluses. The bulk of the surplus funds have been recycled through a variety of channels to the international financial markets. A considerable amount of these funds have been made available in the form of grants or loans on concessionary terms to capital-deficit countries in and outside the region. While the recyling has been in one respect a financial necessity, it has more importantly reflected the region's positive and remedial attitude towards the world's economic problems. Recently, however, there seems to be a greater interest on the part of the surplus countries to seek direct investment opportunities in the region. This new tendency has been prompted by the risks and uncertainties of investing in an unstable international financial market and by the difficulties of acquring equity investment on a large scale in the developed market economies. Meanwhile, the region is assuming a bigger share in the responsibility of managing its funds. A number of financial centres, such as Kuwait, have grown into prominence and have the potentials of serving not only the region but also other parts of the world.

1/ Despite its accumulated oil surplus and the still low-absorptive capacity Saudi Arabia, the largest oil producer in the region, had to raise its level of production considerably to help in closing the gap created by the shutdown of Iranian oil in the last few months.

Although a well defined development strategy has yet to be identified for the region, it is possible to distinguish the following broad development goals, on the basis of member country development plans and policies:

1. Accelerated growth and diversification. Motivated by the availability of financial resources, the countries of the region, specially the major oil experters, have committed themselves to ambitious rates of growth in aggregate and per capita income. Considerable stress is laid on rapid expansion in capital formation and on economic diversification, industrialization and building or expanding the infrastructure. Industrialization is viewed as the means to achieve economic diversification and accelerated growth. This is especially so in the oil economies where the risks stemming from the near complete reliance on the oil sector are being recognized as potentially serious national problems. In these economies, capital intensive and energy absorbing industries are viewed as the way to remedy the structural imbalance.

2. Balanced development. The emphasis on balanced growth and development is discernible in almost all the development plans. It is multidimensional and relates to (a) a more equitable distribution of income among the different segments of population; (b) balanced geographical distribution of development projects; and, (c) balanced agro-industrial mix of development projects whereby a reasonable level of import substitution and self-sufficiency could be attained. Other elements of balanced development, such as a balanced spacing in time of projects or an optimum mix of labour and capital intensive development, have figured less prominently in the region's development plans.

In the area of external balance, while the oil and the balance of payment surplus economies have begun to diversify their international investment portfolio, the non-oil deficit economies have been striving to improve their trade and payments positions.

The Committee also outlined some thoughts on accelerated growth and other development objectives for the 1980s. It believes that a rate of economic growth higher than that achieved by developing countries in the 1970s is feasible. Such a rate would require acceleration of both agricultural and industrial production, as well as substantial increases in levels of investment and domestic saving. Moreover, vigorous efforts would have to be made to increase employment opportunities, to improve distribution of income, to expand and improve educational systems, and to secure better health and housing.

IV. THE DEVELOPMENT PROBLEMS, GOALS AND PROSPECTS OF THE ECWA REGION IN THE 1980s

While financial constraints may not limit the options of many member countries in the 1980s, numerous challenges, issues and problems will continue to confront the region. Among these are (1) economic and technological dependence and vulnerability of the economies to external influences; (2) high population growth and illiteracy rates, low participation rate in economic activity, under-employment and inefficient use of human resources, high rural to urban migration, shortage of skilled and dependence on expatriate workers; (3) structural imbalances, including the dominance of the oil sector, and the declining role of agriculture; (4) slow pace and, in some cases, absence of adequate structural transformation which is essential for sustaining future growth; (5) intraregional and intranational economic disparities; (6) lack of harmonization between economic, social and environmental development processes; (7) inflation; (8) acceleration in the depletion of the region's non-renewable natural resources; and, (9) persistent low level of intraregional economic and trade relations.

5. trade liberalization for many raw and processed agricultural products from developing countries;

6. the establishment of bilateral and multilateral mechanisms for providing less fragile, long-term, and marginally cheaper flows of credits to users;

7. large increase in the concessional finance, especially official development assistance (ODA) for low-income countries;

8. increasing the proportion of ODA going to the low-income countries;

9. making the flow of development finance more predictable, continuous and secure, through the introduction of taxation from international resources;

10. channelling increased proportions of these resources through multilateral institutions; and

11. the restructuring of the international monetary system.

Other required measures are:

1. control of transnational corporations to ensure that their activities are conducted within the development objectivies and policies of host countries;

2. special attention to acceleration of growth among the least developed countries;

3. average growth of 3.5 to 4 percent per annum for agricultural production, and higher than 8 percent per annum for industrial (particularly manufacturing) output for developing countries as a group; and,

4. better distribution and the achievement of social goals as related to more employment, better health and housing conditions, higher educational levels and skills, including some long run human goals relating to the narrowing of gaps in life expectancy, infant mortality and literacy, and basic education.

conditions in which the developing countries will be able to pursue successfully their national objectives of self-sustained development".

Framed in line with the objectives of the new international economic order, the Committee recommends that the new strategy should:

a) focus on the 1980s, but articulate with longer-run objectives, such as those for the year 2000;

b) be explicity and comprehensively global, covering domestic as well as international aspects of development, and aspects related to changes and policies within the developed countries, as well as within the third world;

c) be multifaceted, giving explicit recognition to the differences of structures and levels of development of various groups of countries and suggesting development needs group by group;

d) seek to strengthen economic co-operation among developing countries; and,

e) emphasize institutional reform, internationally and nationally, as much as, and perhaps more than quantitative targets.

As to the required measures in the area of trade and capital flows, the Committee called, inter-alia, for:

1. rapid and steady increase in the exports of manufactured products from developing countries, with easy access to the markets of the developed countries;

2. acceleration in trade liberalization;

3. strengthening the market power of primary commodity producing countries;

4. improvements in international commodity arrangements;

Drawing on the technical work carried out by the secretariats of the United Nations system, an advisory body of experts known as the Committee for Development Planning (CDP) met recently at United Nations Headquarters to prepare its recommendations to ECOSOC for the new international development strategy. The Committee has emphasized that the international development strategy for the 1980s should be concerned as much with institutional and qualitative change as with the achievement of quantitative targets of economic growth. In its judgement, the most important changes relate to the reform and refashining of the international economic system.

The Committee has argued that the international economic system is characterized by major asymmetries and distortions which are detrimental for developing countries. In the Committee's view, this is evident in the operation of many of the markets in which developing countries sell primary commodities, manufactures and services, as well as markets in which they buy, especially technology and finance; it is also evident in the mechanisms and institutions that generate and distribute international liquidity. It is the removal of such asymmetries and inefficiencies that the Committee wishes the world community to undertake during the third development decade.

The Committee has drawn attention to the measures required to provide developing countries easier access to the markets of developed countries, to increase the flows of financial resources and development assistance to developing countries, to enhance international liquidity with an eye on the needs of developing countries, and to ensure that the activities of transnational corporations are consistent with the development objectives and policies of host countries. Of course, as is widely recognized, the primary responsibility for accelerated development rests on the developing countries themselves. However, as the Committee has put it, "a primary objective of the international development strategy should be to create the favourable external

III. THE INTERNATIONAL PERSPECTIVE FOR A GLOBAL DEVELOPMENT STRATEGY IN THE 1980s

Serious efforts are currently underway throughout the United Nations system to help formulate a new international development strategy for the coming decade. The technical work for the new international development strategy was initiated in the secretariats of the organizations of the United Nations system some time ago and firm guidelines for the new international strategy were provided by the General Assembly in January 1979.1/

It is a mandate of the General Assembly that the new international development strategy should be designed to promote the development of the developing countries and should be directed towards the establishment of the new international economic order. The Assembly has also emphasized that the new international development strategy should be a vast undertaking, involving the entire international community for the promotion of international co-operation for development and should provide a set of interrelated and concerted measures in all sectors of development in order to promote the economic and social progress of developing countries.

1/ General Assembly Resolution No. 33/193, 29 January 1979. Other relevant U.N. pronouncements include: Declaration and Programme of Action on the Establishment of a New International Economic Order /3201 (S-VI) and (3202 (S-VI) /. Charter of Economic Rights and Duties of /3281 (XXIX)/. Development and International Economic Co-operation /3362 (S-VII)/. Declaration on Social Progress and Development /2542 (XXIV)/.

The contribution of mining and quarrying to output rose significantly during the period. In the oil economies, this contribution exceeded 70 percent in recent years, except in Iraq where it was below 60 percent. In some non-oil economies, such as Jordan and the Syrian Arab Republic, phosphate contributed significantly to the sector's output.

In the non-oil and relatively more diversified economies, services, particularly trade, figure more prominantly in the composition of output. Trade contributed, during the 1970s, between 17 percent and 20 percent to GDP. The share of other services (dwellings, finance, public administration and defence), ranged between 17 percent and 40 percent.

The share of consumption in total output ranged between 23 percent and 60 percent in the oil economies, and berween 86 percent and 122 percent in the non-oil group. Exports absorbed the bulk of output in the oil-economies, but represented only a small fraction of the non-oil economies' gross product. In contrast, the share of imports, while expanding in all the countries, was lower in the former.

The share of investment in total output grew sharply during the seventies in both groups of countries and ranged between 23 and 41 percent. Domestic savings were generally by far more than sufficient to finance investment in the oil-economies, while shortfalls in the case of the non-oil economies were met by sizable capital inflows, particularly from the former group of countries.

Income disparities between and within the countries of the region remain very high. The region includes countries which enjoy a level of per capita income among the highest in the world, while other member countries belong to the group of least-developed countries. In addition, sharply skewed income distribution at the country level still prevails.

The relative contribution of the agricultural sector to gross output deteriorated significantly in the 1970s, especially after 1973. With the exception of the Syrian Arab Republic and the two Yemens, it amounted to no more than 12 percent of total output during the period, and to one percent or less in the oil-economies. This situation can be attributed to, inter-alia, recurring unfavourable weather conditions, the surge in the relative importance of the oil sector and the comparatively modest emphasis the agricultural sector has received in development efforts. However, the importance of the agricultural sector as a source of food and raw materials, as well as its central role in the rural economy cannot be overstressed. Agricultural development is again coming to the forefront, prompted by the preoccupation with food security and encouraged by the great agricultural potential of the region.

The acceleration of the industrial process since the mid-1970s is yet to have its full development impact, partly because of the relatively long gestation period associated with large-scale industrial projects. Oil refining, fertilizers and petrochemicals head the list of major industries in the oil-economies, while food processing and textiles are the major industrial activities in Jordan, Lebanon and the Syrian Arab Republic.

The newly acquired wealth, or more precisely the conversion of non-renewable natural resources into financial resources, has created problems of an economic, social and cultural nature. For example, the depreciation of some of the currencies in which these financial resources accrue and are held, has been eroding accumulated surplus funds. Domestically, the high spending rates created, in some cases, strong inflationary pressures which, among other things, accentuated the problem of income distribution.

The growth achieved in the ECWA region, measured by gross domestic product (GDP) at constant prices during the seventies, is well above the minimum target rates set for the developing countries in the Second Development Decade. Available data covering up to 1977 show that, for the majority of member countries, annual growth rates ranged between 7 and 12 percent. The oil-economies generally attained higher growth rates than the non-oil economies, especially since 1973.1/

This performance compares very favourably with that achieved by the developed and developing countries, as well as with the region's past experience. Judged, however, by the region's resource base and potential, and by its development requirements, the achieved growth cannot be considered as exceptionally high.

When valued in monetary terms, the growth performance was much higher, reflecting the high pace of inflation which characterized all the economies of the region. Both internal and external inflationary pressures have been at work, producing annual price increases of up to 20 and 30 percent.

1/ When viewed in terms of gross national product (GNP), the performance of the non-oil economies, in contrast to that of the oil economies, improves significantly on account of net factor income receipts, particularly workers' remittances.

The impact of the oil boom was not limited to the region's oil-exporting countries, but spread, though in varying degrees, to the other countries. It was transmitted mainly through financial flows from the surplus oil-economies to the resource deficit non-oil countries. This provided the region with perhaps the first real opportunity for the realization of the long aspired goals of economic co-operation and integration. What is still wanting is a greater sense of mutual trust, coupled with determination and commitment, in an atmosphere of improved political stability.

The region has endeavoured, as the major supplier of oil, to adjust production to world requirements. At the same time, it channelled back the bulk of its oil revenues to the rest of the world through large imports, aid to developing countries, support to multilateral aid-giving and financial institutions, and investment in the international financial markets. The ploughing back of oil revenues provided the world economy with a welcome stimulues. Furthermore, the region has helped to achieve a greater sense of solidarity and co-operation among the developing countries, and in the pursuit of a more serious dialogue with the developed market economies towards the establishment of the new international economic order.

The increased wealth of the region cannot be said to have been matched by a commensurate development strategy. Ambitious development plans aside, the responses of the region to the new situation have been more or less in the form of isolated short-term reactions as to domestic and external influences, rather than actions concerned within the framework of a new and long-term development strategy. The region is in effect passing through a transitional period. Member countries are still feeling their way regarding their priorities and the means of achieving them, as well as the nature, extent and direction of the relations to be established with the rest of the world.

II. THE DEVELOPMENT EXPERIENCE OF THE 1970s

During the 1970s, the ECWA region emerged as a significant entity on the international economic scene. The establishment of national control over domestic energy resources was the main force behind this ascent in economic power. The magnitude of the region's global economic weight is demonstrated by the heavy dependence of the rest of the world on the supply of oil from the area which accounted, in 1976-1977, to 54 percent of world crude oil exports.

The events of the 1970s, notably the oil boom, confronted the region, not only with unprecedented development opportunities, but also with important challenges and problems. The region is still, and will probably remain for many years to come, preoccupied with the consequences of these events. While its efforts and responses have, by and large, been sensible, they have often lacked the necessary perspective at the regional level. For example, a sizable portion of the surplus funds continues to be invested in short-term financial instruments in the international financial markets. These responses, however, can be better understood when one considers the constraints, whether domestic, regional or international, which limit the choices available to the region. Nevertheless, the surge in the region's economic wealth generated a spending boom unparalleled in its history. The newly acquired financial wealth prompted development planners to revise upward their growth targets and to embark on massive investment programmes. Domestic spending was, in certain cases, so intense that it led to serious inflation and bottlenecks. Restraining measures to moderate the pace of spending became necessary to avoid serious economic dislocations.

Secondly, the region's economy is characterized by a high degree of openness and high propensities in the foreign trade sector. This high degree of openness unduly exposes the economies of the region to external influences and subjects them to severe consequences of international economic forces. Meanwhile, member countries' major trade partners are mostly from outside the region. Intraregional trade is very limited, amounting to no more than a few percentage points of total trade.

Thirdly, the ECWA region remains a predominantly primary commodity producing area, with oil heading the list of major commodities which include phosphate, cotton and cereals. This, of course, explains much of the openness of its economy. It also means that the latter is dependent not only on external economic forces, but also on weather conditions for its agriculture. Hence, the level of economic activity, reflects to some extent, variations in factors exogenous to the region. Consequently, economic planning, plan implementation and economic policy actions are often constrained by these factors and rendered less effective. However, during the 1970s, diligent efforts have been made to industrialize and diversify the economies of the region in order to reduce the influence of exogenous factors. These efforts, are, however, only the beginning of a long-term campaign and it will be several years before they begin to yield results.

Fourthly, the economic role of the public sector increased at an accelerated rate during the 1970s. In addition to the traditional reasons for expanding the government's economic role, two factors stand out conspicuously in the region's experience. In the oil-exporting countries, the nationalization of the oil sector and the large inflow of oil revenues prompted the region's governments to embark upon large-scale development.

I. BASIC FEATURES OF THE REGION'S ECONOMY

The most conspicuous feature of the region's economy is the preponderance of the oil sector. The influence of oil is obviously more discernible in the oil-exporting countries of the region. Oil and revenues from oil exports are the mainstay and the driving force behind the economies of most of ECWA countries. Oil also underlines the expanding role of the region in and its interaction with the rest of the world.

The economic weight of oil in the region assumed greater proportions following the sharp increases in oil prices in 1973-1974. Even prior to that period, when oil had been severly underpriced and its production was still in the hands of the multinational oil corporations, oil exports represented the main source of revenue in the oil-exporting countries.

It must be stated, however, that the contributions of the oil sector to economic activity has been mainly through the availability of financial resources from export earnings. Most of the oil is exported in crude form, leaving a relatively small proportion to be refined to be refined in the region. In addition, the oil sector is a capital-intensive sector in which most other inputs are imported. Furthermore, the bulk of oil export earnings accrues to the central Governments and permeates through the economy via government spending. In other words, the linkages between the oil sector and the rest of the economy are limited. Thus, the developmental effect, and the income generating impact of oil, on the rest of the economy is somewhat limited. It is important here to keep in mind the depletable nature of oil which decision-makers in the oil-exporting countries are conscious of. This view of oil has important conceptual as well as policy implications concerning income measurement and production policy.

CONTENTS

ARAB DEVELOPMENT PROSPECTS IN THE EIGHTIES (A FRAMEWORK FOR A NEW DEVELOPMENT STRATEGY: THE CASE OF WESTERN ASIA)

by:

Zuheir Amin

Annex Table No. 10

Gross Domestic Investment

Average Annual Growth Rates (Percent)

	Gross Domestic Investment	
	1960-70	1970-76
1. Somalia	4.3	15.5
2. Egypt	3.1	23.6
3. P.D.R.Y.	...	37.5
4. Sudan	-1.3	12.5
5. Morocco	9.1	18.2
6. Jordan	9.9	5.8
7. Syrian Arab Republic	...	13.5
8. Tunisia	4.5	13.5
9. Lebanon	6.2	...
10. Iraq	3.0	36.8
11. Algeria	2.6	18.1

Source: Op.cit., Table 4, pp. 8-82.

Annex Table No. 9

Health Related Indicators

	Population per Physician 1960	1974
1. Somalia	30,000	15,560
2. Y.A.R.	-	26,440
3. Egypt	2,600	2,340
4. Yemen, P.D.R.	-	-
5. Sudan	31,000	12,370
6. Morocco	9,700	13,800
7. Jordan	5,900	2,440
8. Syrian Arab Republic	4,600	2,910
9. Tunisia	10,000	6,350
10. Algeria	8,770	-
11. Lebanon	1,000	1,330
12. Iraq	5,600	2,370
13. Saudi Arabia	13,000	6,660
14. Libya	5,800	1,140
15. Kuwait	760	1,140

Source: Ibid., Table 17, pp. 108-109.

Annex Table No. 8

Education Related Indicators

Numbers enrolled as Percentage of Age Groups

	Primary 1960	Primary 1975	Secondary 1960	Secondary 1975
1. Somalia	9	58	1	4
2. Y.A.R.	8	25	-	3
3. Egypt	66	72	16	40
4. Yemen, P.D.R.	13	78	5	19
5. Sudan	25	40	3	11
6. Morocco	47	61	5	16
7. Syrian Arab Republic	65	102	16	48
8. Tunisia	66	95	12	20
9. Algeria	46	89	8	19
10. Lebanon	109	132	19	38
11. Iraq	65	93	19	35
12. Jordan	78	83	25	42
13. Saudi Arabia	12	44	2	16
14. Libya	59	145	9	45
15. Kuwait	119	90	38	60

Source: Ibid., Table 18, pp. 110-111.

Annex Table No. 7

Coefficient of Structural Imbalance

In Arab Countries

Country	Coefficient 1960	Coefficient 1970
1. Somalia	.86	.90
2. Algeria	.84	.72
3. Iraq	.72	.60
4. Mauritania	.68	.98
5. Morocco	.68	.56
6. Tunisia	.66	.60
7. Syria	.58	.56
8. Sudan	.56	.44
9. Jordan	.56	.40
10. Egypt	.56	.54
11. Lebanon	.52	.14

Source: Computed on basis of Annex Tables 2, 3 & 5.

Annex Table No. 6

Structure of Population

	Percentage of Population in Urban Areas 1960	1975	Percentage of Labour Force In Agriculture 1960	1970
1. Somalia	18	28	88	85
2. Yemen Arab Republic	4	9	83	79
3. Egypt	38	48	58	54
4. P.D.R.Y.	20	29	71	65
5. Sudan	9	13	86	82
6. Mauritania	7	11	91	88
7. Morocco	30	38	63	57
8. Jordan	43	56	44	34
9. Syrian Arab Republic	37	46	54	51
10. Tunisia	32	47	57	50
11. Algeria	31	50	63	50
12. Lebanon	35	60	38	20
13. Iraq	43	62	53	47
14. Saudi Arabia	12	21	72	66
15. Libya	23	31	53	32
16. Kuwait	69	89	2	2

Source: Ibid., Table 14, pp. 101-103.

Annex Table No. 5

Population and Labour Force

Average Annual Growth Rates (percent)

Country	Labour Force		Urban Population		Total Population	
	60-70	70-75	60-70	70-75	60-70	70-75
1. Somalia	1.6	2.7	6.0	4.7	2.4	2.4
2. Yemen Arab Republic	2.3	2.4	9.0	8.0	2.3	1.9
3. Egypt	2.2	2.5	4.3	3.9	2.6	2.2
4. P.D.R.Y.	2.3	2.3	5.5	5.4	3.4	2.7
5. Sudan	2.6	2.7	6.2	5.5	2.2	2.1
6. Mauritania	1.8	1.8	5.5	5.0	1.8	2.7
7. Morocco	1.7	2.8	4.2	5.1	2.4	2.4
8. Syrian Arab Republic	2.6	2.6	4.8	4.2	3.7	3.3
9. Tunisia	0.7	2.3	4.9	4.2	2.1	2.3
10. Algeria	1.2	2.8	6.6	5.7	3.2	3.2
11. Lebanon	2.1	3.0	7.4	5.4	2.5	3.0
12. Iraq	2.9	3.0	6.3	5.0	3.2	3.3
13. Jordan	2.7	2.9	5.1	4.9	3.3	3.2
14. Saudi Arabia	2.3	2.4	6.6	6.3	1.7	2.4
15. Libya	3.4	2.4	5.8	5.0	4.0	4.2
16. Kuwait	7.7	4.7	13.0	8.2	9.7	6.2

Source: Ibid., Table 13, pp. 100-101.

Annex Table No. 4

	Contribution of Manufacturing Industry to GDP (Percentage)	
	1965	1973
1. Somalia	...	6
2. Yemen Arab Republic	...	6
3. Egypt	18	16
4. Yemen, P.D.R.	...	...
5. Sudan	5	4
6. Mauritania	1	3
7. Morocco	10	10
8. Jordan	8	9
9. Syrian Arab Republic	...	16
10. Tunisia	11	9
11. Algeria	11	13
12. Lebanon	13**	12**
13. Iraq	7	11
14. Bahrain	...	41
15. Oman	...	x
16. Saudi Arabia	8	14
17. Libya	3	3
18. Qatar		
19. U.A.E.	...	x
20. Kuwait	3	3

Source: R. Shefik, On Patterns of Industrial Development In The Arab World, Table No.2, p.24 (Unpublished).

... not available
x less than 1%
* extractive and manufacturing industries combined.

Annex Table No. 3

Structure of Production

Distribution of GDP (Percent)

	Agriculture 1960	Agriculture 1976	Industry 1960	Industry 1976	Services 1960	Services 1976
1. Somalia	45	31	17	8	38	61
2. Y.A.R.	..	..	..	..	..	..
3. Egypt	30	29	24	30	46	41
4. P.D.R.Y.	..	23	..	16	..	61
5. Sudan	58	41	15	16	21	43
6. Mauritania	57	35	21	37	22	28
7. Morocco	29	21	24	31	47	48
8. Jordan	16	14	14	28	70	58
9. Syria	25	17	21	36	54	47
10. Tunisia	24	21	18	30	58	49
11. Algeria	21	7	24	57	55	36
12. Lebanon	12	..	20	..	68	..
13. Iraq	17	8	52	66	31	26
14. Saudi Arabia	..	1	..	86	..	13
15. Libya	14	3	9	68	77	29
16. Kuwait	..	..	..	..	..	..

Source: Ibid., Table 3, pp. 80-81

Annex Table No. 2

Growth of Production

Average Annual Growth Rates (Percent)

	GDP		Agriculture		Industry		Services	
	60-70	70-76	60-70	70-76	60-70	70-76	60-70	70-76
1. Somalia	1.0	2.1	-1.5	-1.2	3.3	10.3	2.1	8.0
2. Yemen	...	...	...	...	...	...	...	...
3. Egypt	4.5	7.6	2.9	3.0	5.4	4.3	6.1	13.4
4. P.D.R.Y.	0.4	3.8	...	6.2	...	17.7	...	-0.9
5. Sudan	2.9	6.1	3.3	8.8	1.7	2.8	-2.2	7.5
6. Mauritania	8.1	4.3	2.4	-2.1	15.8	7.1	13.0	-1.0
7. Morocco	4.1	4.8	4.2	0.6	4.2	7.8	3.9	5.5
8. Jordan	6.6	5.1	5.0	2.6	9.9	16.0	5.6	2.9
9. Syrian Arab Republic	5.7	7.0	4.4	6.4	5.9	11.1	4.7	4.3
10. Tunisia	4.6	9.4	2.0	9.2	8.7	10.1	2.9	9.7
11. Algeria	4.4	6.2	-1.6	-8.7	10.5	16.4	2.3	-7.6
12. Lebanon	4.9	8.6	6.3	...	4.5	...	4.6	...
13. Iraq	6.1	9.5	5.7	-2.0	4.7	10.0	6.9	10.4
14. Saudi Arabia	9.9	14.4	...	3.6	...	16.5	...	10.4
15. Libya	23.3	3.8	2.2	23.5	31.3	-7.4	10.9	20.3
16. Kuwait	...	...	...	...	...	...	...	...

Source: Ibid., Table 2, pp. 78-79.

Annex Table No. 1

GNP Per Capita

	U.S. $ 1976	Average Annual Growth (percent) 1960 - 76
1. Somalia	110	-0.3
2. Yemen Arab Republic	250	...
3. Egypt	280	1.9
4. P.D.R.Y.	280	-6.3
5. Sudan	290	0.4
6. Mauritania	340	3.7
7. Morocco	540	2.1
8. Jordan	610	1.6
9. Syrian Arab Republic	780	2.2
10. Tunisia	840	4.1
11. Algeria	990	1.7
12. Lebanon	1070	3.1
13. Iraq	1390	3.6
14. Bahrain	2140	...
15. Oman	2680	...
16. Saudi Arabia	4480	7.0
17. Libya	6310	10.2
18. Qatar	11400	...
19. U.A.E.	13990	...
20. Kuwait	15480	-3.0

Source: The World Bank, World Development Report, 1978, Table 1, pp. 76-77 and Technical Notes, p. 114.

ANNEX

ARAB DEVELOPMENT INDICATORS

9. This conclusion is premised on the fact that educational and training levels of bureaucracy in Arab countries leave much to be desired.

10. See United Nations, Studies on Selected Development Problems In Various Countries In The Middle East, 1969, pp. 10-12.

3. Even this expansion has not been planned in relation to actual development needs. Rather than attuning education and training policies, structures and content to actual needs, the output of the system has been imposed, in a way, on the needs. Hence we observe surpluses and shortages at the same time throughout the Arab countries.

4. Annoymous, quoted in Albert Waterston Development Planning : Lessons of Experience, (The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1965), p.28.

5. The following countries had plans in the early 1960s.

Iraq	:	61/62 - 65/66
Libya	:	63 - 68
Egypt	:	60 - 65
Syria	:	60 - 65
Tunisia	:	69 - 71
Saudi Arabia	:	63/64 - 69/70
Morocco	:	60 - 64

6. Planning has been adopted and used in the Arab countries as an instrument for maximizing their developmental potential. Since actual level of achievement has lagged behind its possible potential, it is possible to infer that planning performance has bee less than its promise.

7. On average, government current expenditures witnessed average growth rates of 10.8 and 26.3 in the periods 1960-70 and 1970-75 respectively.

8. In Syria for example, central bureaucracy experienced an average growth rate of 9.4 in 1972-76, in Jordan it witnessed a growth rate of 7.2 in 1970-75; in Iraq its growth rate was 7.6 in 1972-76.

11. For example the Arab countries started to feel critical shortages in technical and subprofessional categories in the 1970s in view of focus on general education and rather indifference to producing skilled, semi-skilled and professionals. See Sadik, op.cit., On Facing Shortages In Particular Categories of Manpower.

Chapter II

1. John Kenneth Galbraith, The New Industrial State (New York : The New American Library Inc., 1968), p.414.

2. Somalia, Yemen, P.D.R., and Kuwait experienced negative growth rates of -0.3, -6.3 and -3.0 respectively.

Chapter III

1. Eight countries in 1960-70 : Somalia, Egypt, Sudan, Morocco, Tunisia, Lebanon, Iraq, and Jordan; ten countries in 1960-76 : Somalia, Egypt, Yemen, P.D.R., Sudan, Morocco, Syria, Tunisia, Iraq and Jordan,

2. Of course, this assumes accuracy of the figures for gross domestic investment in 1970-76. The growth figures for Egypt (23.6), Yemen, P.D.R. (37.5) and Iraq (36.8) gave me some doubts. But if we knock out Yemen, P.D.R., and Iraq still the association will continue to be weak.

Chapter IV

1. See Sayegh, op.cit.

2. Especially in skilled, technical and subprofessional categories in view of demand on them especially by the construction sector.

3. It was 86% in Saudi Arabia, 68% in Libya.

4. Muhammad Sadik, "Public Enterprises and Development in Bahrain, Kuwait, Qatar, The United Arab Emirates and Saudi Arabia", RIVISTA TRIMESTRALE DI DIRITTO PUBBLICO, Anno XXVIII - No. 1, 1978, pp. 182-183.

5. The plans are:

Iraq	:	1965/66 - 1969/70
Jordan	:	1964 - 1970
Kuwait	:	1966/67 - 1970/71
Syria	:	1966 - 1970

6. Muhammad Sadik, "On Facing Shortages in Particular Categories of Manpower Required For Development In Arab Countries", Arab Planning Institute - Kuwait, Seminar On Development and Planning Issues, February 1979, Table 10, p.99 (in Arabic).

7. The participation ratio $= \dfrac{\text{Actual Labour Force}}{\text{Total Population in age group 15-65}}$

8. The Median Values of growth of population for developing countries, industrialized, and centrally planned economies were 4.8, 1.9, and 3.2 in 1960-70 and 4.5, 1.8 and 2.8 in 1970-75 respectively. Those for the Arab countries as a whole were 5.9 and 5.0 for 1960-70 and 1970-75 respectively.

9. Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing The Middle East, (New York, The Free Press), 1958.

10. Derived on basis of the World Bank, World Development Report, 1978, Tables 2, 3 and 4.

FOOTNOTES

Preface

1. "An Analysis of Development Plans in Various Countries In The Middle East", United Nations, Studies On Selected Development Problems In Various Countries In The Middle East, pp.2-12.

2. Income per capita as a measure of development has its drawbacks. But since it suggests a potential mix of choices for the individual, in the absence of a better single indicator, it is used as a rough approximation of performance.

Chapter I

1. Professor Yusif A. Sayegh concluded that performance of the Arab countries in both industry and agriculture has been poor. See his, "A CRITICAL ASSESSMENT OF ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT, 1945-1977", A Study submitted to Seminar on Population Development in the ECWA Region, Aman-Jordan, 18-30 November, 1978.

2. The Arab countries have been classified into three major groups in relation to their agriculture potential.

    1. Oil Producing & Exporting countries with limited agriculture resources : United Arab Emirates, Bahrain, Saudi Arabia, Kuwait, Oman, Qatar, Libya.
    2. Countries with substantial agriculture resources : Algeria, Sudan, Iraq, Morocco, Tunisia, Syria, Egypt.
    3. Non-oil Producing Countries with limited or unexploited agriculture resource : Somalia, Mauritania, Yemen, A.R., Yemen, P.D.R., Lebanon, Jordan.

    See Khalid Tahsin Ali, "Food Security And The Joint Arab Effort", Oil and Arab Cooperation, Vol. 4, No. 1, 1978, p.19.

Growth of government has resulted in substantial expansion in bureaucracy.[8] But growth of the size of bureaucracy has not been matched by growth in its performance capacity.[9] On balance, inefficiency has been craddled at the hands of growing bureaucracy.

In many of the Arab countries the gap between promise and performance of planning has been attributed to shortfalls in implementation in view of inadequate bureaucracy.[10] Developing a public bureaucracy that is capable of meeting the challenge of development is therefore an important item that deserves a top priority on the agenda of policy-makers and planners in the Arab countries.

Having suggested a few signposts for guiding the developmental efforts of the Arab countries is not a pretence that the signposts are based on causes and consequences of development in general or in Arab countries in particular. I hope they are educated guesses. For what causes what in the process are still locked-up in the black box of development. But I hope the views of this distinguished Seminar would make a valuable contribution towards unlocking the box of development in the Arab countries and guiding its future prospects.

difficulties in planning. Planning for further development should consider how to utilize the potential of all parts of the country concerned, i.e., give some attention to the spacial dimension. Regional planning, in the context of national planning, could be a promising concept for redirecting planning for further development.

3. Genuine Political Commitment to Development and Planning

Development is both feasible and possible under the guidance of suitable policies. Suitable planning requires the candid support of effective and efficient policies. A political leadership that has both the will and the vision for the future would make the job of planners much easier. It is a necessary infrastructure for the development process.

As in the past, the outcome of the developmental efforts of the Arab countries would be determined more by political and social rather than economic variables. As such economic and social development is becoming more and more a matter of political and social development.

4. Improving the Capacity of the Civilian Bureaucracy

Growth of government has been one of the most striking features of Arab development in the past two decades or so.[7] The interrelated twin goals of nation-building and socio-economic progress have enticed government not only to expand its traditional functions but also to continually increase its involvement in the developmental effort. Due to political orientation in the case of some countries, and in view of sheer development practical needs in the case of some of them, government in the Arab countries has been compelled to undertake a variety of public enterprises in a multiplicity of economic activities.

2. Development Planning

> "If Planning did not exist, the logic of the times would demand its invention".[4]

Since the early 1960s most of the Arab countries have adopted and used planning, in varying degrees of sophistication, for guiding their developmental efforts.[5] But, alas, planning has not succeeded in exploiting the full developmental potential of the Arab countries.[6] A number of lessons of experience may guide development planning in the Arab countries in the future.

According to the wisdom of planning which has prevailed in the Arab countries, development, more or less, has been equated with capital formation. Therefore it is no wonder that raising financial capital and the allocation of such funds among the different competing activities, have occupied a central position in Arab development planning.

With a potential decline in required infrastructure, the structure of investment for further development would be different from what it has been. Therefore, efficacy of planning would depend, to a great extent, on ability of planners to review their methods of identification and selection of projects in consideration of emerging development and priorities.

We have seen that the Arab countries have failed to exploit their rural-urban development potential.

Unplanned and uncontrolled rapid urban growth in the Arab countries has been a factor that has caused the actual level of their performance to lag behind their possible potential. Planning is not free of this responsibility. In a sense it is failure of planning. Disparities between the countryside and urban areas in general are a testimony of

Human resource development, in both the oil and non-oil producing countries, has not received the attention it deserves in their development objectives and priorities. Only recently, some countries have shown some interest, in required skills.[2] But the issue of human resource development is much broader than manpower development. Indeed, manpower development should be cast in the wider frame of human resource development. People are both an instrument and an end of development. They are the link between its economic and social aspects. Human resources development would aim not only at particular knowledge and skill but also at inculcating certain attitudes and values which are important ingredients in the image of the desired society. Therefore philosophy, structure and contents of education and training are at the heart of human resource development. The Arab countries have witnessed rapid expansion in primary, secondary and university education but the quantitative expansion has not been cast in the frame of a philosophy of human resource development.[3]

Political development is another dimension which ought to receive more attention in the Arab countries. The pace of political development in relation to economic and social aspects of Arab development has been essentially the lowest. But unless political, economic and social aspects of development are meshed together in a desired synthesis, it is unlikely that a society would be able to utilize its development potential towards the ultimate objective of development - human welfare.

Unless the political, economic and social elements of the desired Arab Society are clearly defined, developmental efforts of the Arab countries, as in the past, will continue to wander off course. Perhaps it is overdue to redirect the course.

The oil producing and exporting countries of them have achieved rapid growth rates in their income and have reached per capita income levels which are the highest in the World. But if little development has been achieved outside the oil sector which does not owe much of its progress to productive forces in their societies, their high income levels may be of little value. The God of oil is moody. A day might come when these countries will awake one morning to discover that the red carpet has been pulled up. That day would be a sad day and deserves a few hot tears. The prospects of avoiding that day depend on a genuine will coupled with a true vision of their future to capture their present opportunities and respond to the challenge for developing other productive sectors, so that they can have in the future adequate income producing activities other than the oil sector.

Per capita income levels in the non-oil producing countries, both in absolute and relative terms, are still low. Therefore further growth deserves to continue to be a priority development objective. But in their pursuit of this objective they perhaps should not continue to place high priority on comparing their levels with those of other countries, especially those of developed countries. In other words, it might be helpful if they stop comparing. It does not mean that they should relax. But if they continue to compare, it is possible that they would be frustrated as a result of a widening gap. On the other hand, if they strive to reach levels that compare favourably with those of other countries, their devotion to the growth objective might lead to less attention to other equally important priority items.

IV

The Road To Further Development

The record of performance of the Arab countries show that they have achieved growth accompanied by structural changes. There have been, of course, important differences in the achievement of individual countries. They have common concern about further desired accomplishment.

Their record of past performance is a valuable guide to their future prospects. The record, we have seen, tend to suggest that their growth performance has been less than its possible potential and that induced structural changes leave much to be desired.

With a view to fully exploiting their possible potential towards achieving further desired goals, a few signposts are suggested in the hope that they might enlighten their developmental efforts.

1. Goal for Development

Determining development objectives and priorities is the first pillar in laying the foundation of development.

Developmental efforts of the Arab countries seem to have diligently chased growth but apparently have shown some indifference to other objectives and priorities of society.[1] Indeed it is doubtful if Arab development planning would allow us to recognize an image of a desired Arab society. On balance, the Arab countries have achieved more growth than development over the past two decades or so. They have been growing but not necessarily developing at the same pace.

3. It stands to reason to view growth of government, a distinctive feature of Arab growth in the past two decades, and especially in the 1970s, as a potential source for partly explaining the decline in the contribution of labour to growth. Growth of government has culminated in significant bureaucratic inflation. Many, I hope, would agree that bureaucracy in the Arab World, a critical variable in the quantity and quality of whatever development has been achieved, shelters thousands of deadwood.

Tentative as they are, the findings and their interpretations, it is hoped would ring a bell for those talented and interested in the future of Arab development to join in search for what might have happened for deriving useful lessons of experience for guiding Arab development. The challenge is great. But the benefits are apparent. Arab policy-makers and planners would have a more solid base upon which they may build their future developmental formulas.

2. Time lag is another possible reason. Some investments are slow to mature. The span of time, 1970-76, could have been short for some investments to begin to yield. Some of the investments made during this period might start their returns late in the 1970s or in the 1980s.

3. A clue might be found in the structure of investment during the period in question. Some investments may lead to additions to the capital stock but they may lead to growth less than other types of investment.

4. A proposition based on impression and may be most difficult to support is that, on balance, Arab countries have utilized funds available for investment with a low level of efficiency. Huge amounts of funds might have been used to finance conspicuous low productivity projects, if at all productive.

5. The problem may lie in the concept of capital used.

B. Potential Interpretations for the Decline of Labour Contribution

1. One may hide behind broad terms and ascribe low levels of contribution of labour to growth to inferior manpower policies, organization and management in general.

2. By the 1970s, the Arab countries concerned had advanced on the continuum of development. They reached new economic and social horizons - different production and population structures and relationships that required new types of skills which most often was not available. Additions to the labour force without due regard to the quality required resulted in inferior performance. In view of increased quantity of labour without a parallel improvement in its skill, it is possible that labour force has experienced a decline in its marginal performance.

It is recalled that contribution to growth has been derived by using the formula:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = a\frac{\Delta L}{L} + b\frac{\Delta K}{K} + R$$

$$R = \frac{\Delta Y}{Y} - \left(a\frac{\Delta L}{L} + b\frac{\Delta K}{K}\right)$$

Therefore the value of R is affected by what happens to $\left(a\frac{\Delta L}{L} + b\frac{\Delta K}{K}\right)$. As such if $\left(a\frac{\Delta L}{L} + b\frac{\Delta K}{K}\right)$ increases, the proportionate contribution of R decreases. In other words, a higher proportion of contribution by R could be attributed to low efficiency of the factor inputs rather than to expansion in the 'pool of efficiency'.

Therefore, the insignificant contribution of the combined inputs in view of their rapid growth might conceal important issues which deserve to be uncovered.

What follows is an attempt at a rough interpretation of what might have happened.[2] A more thorough and enlightening interpretation is no doubt possible. But this requi es data on the structure of investment, quality and composition of labour, perhaps other equally important information, and above all more talented and knowledgeable students of development.

A. Possible Causes of Decline of Capital Contribution

1. Capital witnessed an exceptionally rapid rate of growth, an average annual rate of 19.5% for the ten Arab countries combined. Acceleration of growth might have precluded adaption of concerned organizations and thus negatively affected their ability to utilize funds available for investment in a more productive way. It is here proposed that there might have been an interrelation between acceleration of growth of capital and its inferior performance.

Table No. 17

Proportionate Contribution of Factor Inputs to Growth
(Percentages of Total)

Country	Period	Factor Inputs			The Residual	Total
		Labour	Capital	Total		
Average Arab Countries	60-70	54	26	80	20	100
Non-Arab Countries						
1. U.S.S.R.	50-62	25	45	70	30	100
2. Japan	55-68	13	27	40	60	100
3. U.S.A.	50-62	34	25	59	41	100
4. France	50-62	9	16	25	75	100
5. Germany	50-62	19	19	38	62	100
6. Italy	50-62	16	12	28	72	100
7. United Kingdom	50-62	26	22	48	52	100

Source: Percentages for Non-Arab countries are from Stanley H. Cohn, The Soviet Path to Economic Growth, "Income and Wealth", Number 1, March 1976, pp. 46-59. Those for Arab countries are computed on basis of Table 16.

The contribution of the two factor inputs (labour 4% and capital 9%) explain only 13%; thus allowing the residual to take care of the remaining 87%. The results are mixed indeed.

One would rejoice to see that the 'pool of efficiency' in the Arab countries has developed to such an exceptionally impressive level. But one would also be concerned about the decline in the proportionate contributions of the two factor inputs.

It may not be newsworthy that the contribution of labour (54%) and capital (26%) accounted for 80% of the growth while the residual explained the remaining 20% in the period 1960-70. The results seem to conform somehow to expectations. It is not unlikely that those knowledgeable about Arab development, would have guessed that, on average, their growth formula relied more on increased factor inputs and on labour slightly double than on capital. This is so because they would have concluded that the 'pool of efficieny' in these countries still was in its embroynic stage and therefore the contribution of the residual to growth would also seem to be somehow in line of expectations.

Table 17 shows some comparative contributions of factor inputs to growth. The challenge of productivity facing the Arab countries is clear. On average, Arab countries growth has been induced mostly by the two factor inputs compared to that of any of the developed countries presented in the table. Of particular significance by contrast is the role of labour in Arab growth, slightly more than double that of capital. On balance, the seven developed countries, about a decade earlier, depended much less on increased factor inputs and the role assigned to capital was slightly more than that of labour.

If the findings about the proportionate contributions of the sources of growth in the 1960s seem not to be unusual and generally in line of expectations, those for the period 1970-76 are altogether different and certainly noteworthy.

$\frac{\Delta K}{K}$ = Growth in the Capital input

R = The Residual $\left[\frac{\Delta Y}{Y} - (a \frac{\Delta L}{L} + b \frac{\Delta K}{K})\right]$

a,b = Coefficients of Labour and Capital respectively.

Based on available data for Arab countries,[1] two equations have been obtained. The first covers the period 1960-70, the other is for the period 1970-76.

$$\Delta Y = 0.872 + 1.128 \Delta x_1 + 0.235 \Delta x_2 \quad \ldots \quad R^2 = 0.374 \qquad (1)$$

$$\Delta Y = 5.391 + 0.096 \Delta x_1 + 0.028 \Delta x_2 \quad \ldots \quad R^2 = 0.016 \qquad (2)$$

ΔY = Average annual growth rate of GDP

Δx_1 = Average annual growth rate of Labour

Δx_2 = Average annual growth rate of Gross Domestic Investment.

Now that we have determined the values of the coefficients of labour and capital, we use equation (A) to determine the contributions of labour, capital and the residual to growth. The results of the calculations are shown in Table No. 16.

Table No. 16

Annual Growth Rates of Inputs and Their Contributions To Product Growth

Period	Growth of Factor Inputs		Weighted Input Contribution To Product Growth		Residual	Product
	Labour	Capital	Labour	Capital		
1960-70	2.063	4.850	2.33	1.44	0.87	4.34
1970-76	2.660	19.5	0.26	0.55	5.35	6.16

Source: Derived on basis of Growth of Factor Inputs and their coefficients.

III

Sources of Growth

Knowing how the Arab countries have fared in growth performance is important. But equally important, if not more, is how growth has been achieved. Such knowledge would enlighten their development efforts.

Growth is possible through (a) increased factor inputs (labour, or capital, or both), (b) increased productivity of the inputs themselves, and (c) a combination of both a and b.

A word about the meaning of increased productivity of the factor inputs is in order. Growth which is not attributed to increased factor inputs at an assumed level of productivity, is explained by increased productivity of the factors themselves.

Expansion of the 'pool of efficiency' resulting from knowledge, innovation, better education, training, health, and a multiplicity of other interacting variables, is a key to expansion in productivity. Therefore, henceforward, growth which is not explained by increased factor inputs, termed the residual, would be a sign of expansion of the 'pool of efficiency' available to society.

A growth formula may be constructed as follows:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = a \frac{\Delta L}{L} + b \frac{\Delta K}{K} + R \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (A)$$

where

$\frac{\Delta Y}{Y}$ = Growth in Product

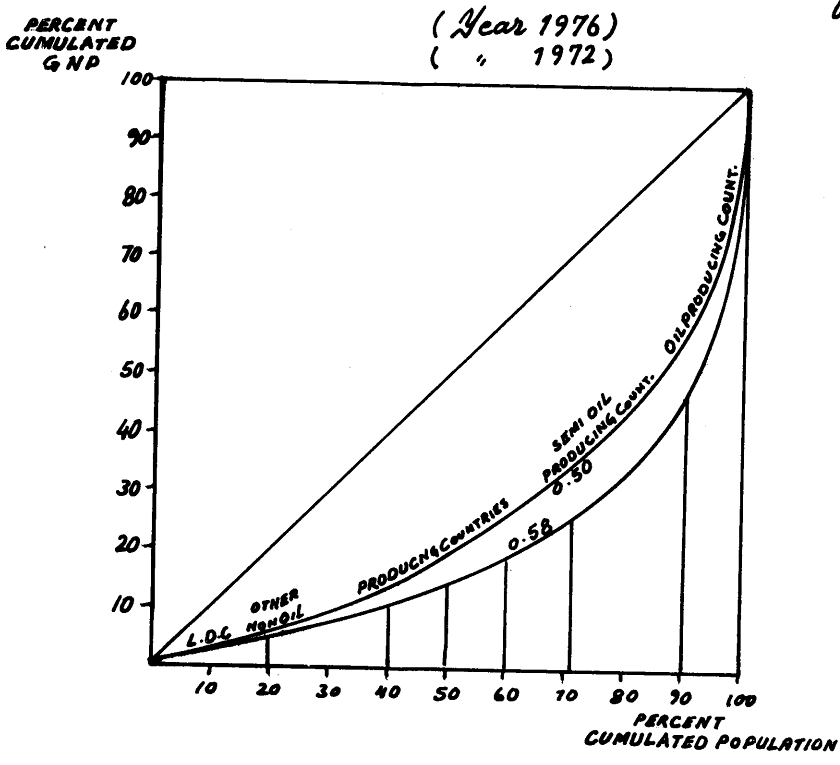
$\frac{\Delta L}{L}$ = Growth in the Labour input

The existing pattern of the distribution of richness and poverty in the Arab countries would suggest that they have both an opportunity and a challenge not only to keep the process of change going on, but to redirect, accelerate and sustain it.

As one bundle they have a promising potential for a convenient pillow of factor inputs. They can comfortably raise the required financial capital and count on a large reservoir of labour. Togetherness would reap more fruits to them individually and collectively. To respond to the great challenge of a great opportunity they have to learn how to become true 'partners' in development. Would they face up the challenge and prove worthy of their opportunity? It all depends.

On balance, the development record of the Arab countries leaves much to be desired. The most important lessons of experience which might be derived from this record is that development is both feasible and possible under the guidance of appropriate policies, and that developmental efforts are likely to be rewarded, but that effort alone is not enough. Enlighted effort is what is required. Another important lesson is that growth may not be repeatable in the future.

G.N.P. Concentration In 4 Grops Of Arab Countries
(L.D.C. Non Oil, Semi_Oil And Oil Producing)
(Year 1976)
(" 1972)



N.B. : Concentration Index : 0.58 1976
" " " " 0.50 1972

On a different plane, viewed as true "partners" in development, a consideration of the distribution of GNP in the Arab countries is not unwarranted. Table No. 15 uncovers a high degree of inequality of distribution of GNP among the Arab countries. The eleven non-oil producing countries with a total population of 71.1% of the total population of the 20 Arab countries combined together have only 26.8% of the total GNP and thus they have an average GNP per capita which is only 38% of their over-all average. On the other hand, the seven oil producing countries have only 9.8% of the total population but they enjoy 53.4% of total GNP. The two semi-oil producing countries come about right; they have 19.1% of the total population and command 19.8 of the total GNP. Lorenz curve based on GNP data for Arab countries in 1976 shows a Gini coefficient of 0.58.

Table No. 15

DISTRIBUTION OF GNP 1976

Grouping	Total Population (Million)	% of Total	Total GNP $ Million	Total GNP %	GNP Per Capita
1. Total Arab Countries (20)	144.9	100	161521	100	1114
2. Non-oil Producing Countries (11)	103.0	71.1	43308	26.8	420
(a) LDCs (5)	28.3	19.5	7426	4.6	262
(b) The Rest (6)	74.7	51.6	35882	22.2	480
3. Semi-oil Producing Countries (2)	27.7	19.1	32023	19.8	1156
4. Oil Producing Countries (7)	14.2	9.8	86190	53.4	6070

Source: Computed on basis of the World Bank, World Development Report, 1978, Table No. 1.

Table No. 14

Number Of Years Needed For The Non-Oil Producing Countries To Increase Their Median GNP Per Capita To Desired GNP Per Capita Under Different Growth Rates

Assumed Growth Rate (%)	Desired GNP Per Capita		
	Developing Countries (1976) $750	Centrally Planned (1976) $2280	Industrialized (1976) $6200
3.0	27	64	98
3.5	23	55	84
4.0	20	48	72
4.5	18	43	66
5.0	16	39	60
5.5	15	36	54
6.0	14	33	50

Source: Computed on basis of Table No. 1.

The formula is

$Y_n = Y_o (1+g)^n$

Y_n = Desired GNP per capita

Y_o = Present GNP per capita

g = Growth rate

n = Number of years needed

$$n = \frac{\log \frac{Y_n}{Y_o}}{\log (1+g)}$$

The GNP per capita median value for the eleven non-oil producing countries ($340) was only 45%, 15%, and a sadly 5.5% of those for developing countries ($750), centrally planned economies ($2280) and industrialized countries ($6200) respectively.

Aggregation over the eleven non-oil producing countries, too, conceal very dim spots. The median value of GNP per capita for the five least developed countries among them ($280) was 37%, 12%, and only about 4.5% of those for developing countries, centrally planned economies and industrialized countries respectively. The remaining six of the non-oil producing countries had a median GNP per capita ($695) slightly less than that of developing countries ($750) but only 30% and 11% of those for centrally planned economies and industrialized countries respectively.

As can be readily seen, the oil and semi-oil producing countries aside, the challenge facing the Arab countries is great indeed. Table 14 shows that under an optimistic GNP per capita annual growth rate of 6% it will take the non-oil producing countries 14, 33 and 50 years to bring their 1976 median GNP per capita to those of the middle income, centrally planned and industrialized countries respectively.

II

The Harvest

"Saint Peter is assumed to ask applicants what they have done to increase the GNP".[1]

The Arab countries have chased growth for more than two decades. Therefore an assessment of their harvest is necessary for judging the outcome of their efforts.

GNP per capita is not a measure of development. But it is the best we have as a rough approximation of the level of development and consequently gwowth.

Most of the Arab countries[3] have achieved GNP per capita growth and have therefore increased their GNP per capita in the period 1960-76. But the level of growth has been in any group of them less than what is has been in developing, centrally planned or industrialized countries (Table 13).

Table No. 13

GNP PER CAPITA
(Median Values)

		US $ 1976	Average Annual Growth (%) 1960 - 1976
1. All Arab Countries	(20)	915	...
A. Non-oil Producing	(11)	340	2.0
1. Least Developed	(5)	280	1.9
2. The Rest	(6)	695	2.2
B. Semi-oil Producing Countries	(2)	1190	2.7
C. Oil Producing Countries	(7)	6310	...
2. Developing Countries		750	2.8
3. Centrally Planned Economies		2280	3.5
4. Industrialized Countries		6200	3.4

Source: Compiled on basis of World Bank, World Development Report, 1978, Table No. 1

Impressive as they are, the growth rates in this health related indicator have not improved the service to a level which is reasonably satisfactory. For it is quite apparent that the highest levels which any group of them has achieved is far from adequate whether considered in relative or absolute terms. Both education and health are not only critical factors in development, but are also politically obliging and require substantial allocations of resources. Their past record of achievement in the two services no doubt has been influenced, at least partly, by their capabilities to raise required resources. Aside from the oil and semi-oil producing groups, few of the non-oil producing group can easily raise the resources required for improving the levels of the services to a satisfactory desired level without having to face a cruel choice. Here is an opportunity and a challenge for the rich countries to act as 'partners' in development. Improving on education, training and health standards in the poor countries will not only act as an agent of development in the countries themselves, the fruits of such enligthed policy would rather spill over to the rich countries, too.

The Arab countries, too, have enjoyed appreciable quantitative growth in some health services (Table 12). All of them have improved on their physician per population ratio. But some have improved more and some less. In 1960, the rest group enjoyed the best and the least developed group suffered from the worst ratio; the oil producing group was second and the semi-oil third. In 1974, the least developed group continued to suffer from its worst position, the oil producing group clutched the second best position, the semi-oil group emerged to enjoy the best ratio and the rest group slipped down to the third position.

Table No. 12

PHYSICIAN PER POPULATION

	1960				1974				Δ Index
	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	
1. All	9902	9428	95	13	7296	7375	101	13	74
2. Oil	6250	5023	80	3	2980	2602	87	3	48
3. Semi-oil	7185	1585	22	2	2370	0	0	1	33
4. Non-oil	11850	11155	94	8	9282	7967	86	9	78
(a) LDCs	30500	500	2	2	18123	6023	33	3	59
(b) Rest	5633	3352	60	6	4862	4294	88	6	86

Source: Computed on basis of Annex Table No. 9.

The least developed group has experienced the highest rate of growth in primary enrolment, followed by the semi-oil producing, then the oil producing group. The rest group of the non-oil producing countries has trailed the list. That the rest group has trailed the list is not an indication that the group has devoted less effort towards primary education. Its percentage ratio in 1960 was the highest, while that of the least developed was the lowest. In terms of the level which it has achieved in 1975, it is second only to the oil producing group and much higher than the level achieved by the least developed group.

There are also marked differences in the performance of the Arab countries in secondary enrolment. The least developed group also leads in its rate of growth, followed by the oil producing group, rest group and the semi-group trails all of them. Although they have experienced significant variations in their growth rates, they maintained their relative levels. The oil group topped and the least developed bottomed the list; the rest group was the second highest and the semi-oil was the second lowest group in both years.

The growth in both primary and secondary school enrolment does not divulge anything about the quality of education. It does not disclose whether the output of the education and training system is in harmony with actual requirements of the development process.

There has been recently a growing concern throughout most of the Arab countries about the adequacy of education and training policies and systems in view of the emerging needs for new skills and attitudes. The policies, systems and measures and consequently the outputs which served, more or less, the needs of development in the 1960s and has begun to crumble down in the face of growing needs for a new type of manpower in the 1970s need drastic revisions.[11]

Table No. 11

EDUCATION

Numbers Enrolled As Percentages

Of Age Group

		Primary School $\bar{X}$	S	CV	N	Secondary School $\bar{X}$	S	CV	N
1. All	1960	52	34	65	15	12	10	83	14
	1975	80	31	39	15	28	17	61	15
	Δ Index	154				233			
2. Oil	1960	63	44	70	3	16	16	100	3
	1975	93	41	44	3	40	18	45	3
	Δ Index	148				250			
3. Semi-oil	1960	56	10	18	2	14	6	43	2
	1970	91	2	2	2	27	8	30	2
	Δ Index	163				193			
4. Non-oil	1960	49	32	65	10	11	8	73	9
	1975	75	29	39	10	24	16	50	10
	Δ Index	153				218			
(a) LDCs	1960	14	7	50	4	3	2	67	3
	1975	50	20	40	4	9	6	67	4
	Δ Index	357				300			
(b) The Rest	1960	72	19	26	6	15	6	40	6
	1975	91	23	25	6	34	12	35	6
	Δ Index	126				227			

Source: Computed on basis of Annex Table No. 8.

Taken as a whole, the Arab countries have improved their structural balance and consequently improved the relative productivity of agriculture. The rest group of them has achieved the highest improvement, followed by the semi-oil producing group. But structural balance of the least developed group has deteriorated.

The degree of suffering of the Arab countries from structural imbalance is not significantly different from that of developing countries in general. The median values of coefficients of structural imbalance for low income and middle income countries of developing countries were 0.72 and 0.68 and 0.68 and 0.58 in 1960 and 1970 respectively. But compared to the industrialized countries which had median coefficients[10] of 0.12 and 0.08 in 1960 and 1970 respectively, their suffering is great indeed. And the challenge ahead is big.

C. Education and Health Services

Growth in production and population and hence structural changes in both do not disclose whether basic desired changes in society have taken place. They fail to uncover the technical and institutional changes which have made growth and structural change in production and population possible. They reveal important things. But they conceal the impact of these changes on the development of human skills, attitudes, and the pattern of distribution of the fruits of such changes.

Improved and increased production of education and health services are important both as development instruments and targets. They are capable of increasing the productive capacity of society.

Available information on school enrolment and physician per population (Table 11) suggest that the Arab countries have witnessed quantitative expansion in both services, in varying degrees.

The implication of the percentage of labour engaged in agriculture for development becomes more clear when it is reviewed in view of its contribution to GDP.

The percentage of labour engaged in agriculture is much higher than the contribution of the sector. Consequently, the combined share of industry and services in total product is much higher than their share of total labour force. Such structural imbalances relate to both absolute and relative sectoral productivity. The higher the level of participation of labour in agriculture, the lower is the relative productivity of agriculture in relation to over-all or other sectoral productivity. In other words, the higher the coefficient of structural imbalance, the lower and the higher is the relative productivity of agriculture and the remaining sectors to over-all productivity respectively. Table 10 shows coefficients of structural imbalances in eleven Arab countries.

Table No. 10

Coefficient of Structural Imbalances

	1960				1970				Index
	$\bar{\bar{X}}$	S	CV	N	$\bar{\bar{X}}$	S	CV	N	(1960=100)
ALL	.66	.11	17	11	.59	.22	37	11	89
1. Semi-oil	.78	.06	7	2	.66	.06	9	2	85
2. Non-oil	.63	.1	16	9	.57	.23	40	9	90
(a) LDCs	.70	.12	17	3	.77	.24	31	3	110
(b) The Rest	.59	.06	10	6	.47	.16	34	6	80

The coefficient is derived as follows:

$$\frac{2(Y_{agr} - L_{agr})}{100}$$

where Y_{agr} = share of agriculture in GDP

L_{agr} = share of labour in agriculture in relation to total labour force.

Source: Computed on basis of Annex Table No. 7.

TABLE NO. 9

STRUCTURE OF POPULATION

Group / Variable	ALL				OIL				SEMI-OIL				NON-OIL PRODUCING COUNTRIES											
													ALL				LDCs				THE REST			
	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N
% of Population in urban areas																								
1960	28	16.2	58	16	35	24.7	71	3	37	6.0	16	2	25	13.2	53	11	12	6.2	52	5	36	4.2	12	6
1975	40	21.0	52	16	47	30.0	64	3	56	6.0	11	2	35	17.4	50	11	18	8.7	48	5	49	7.1	14	6
Δ Index	143				135				151				140				150				136			
% of Labour Force in agriculture																								
1960	61	21.6	35	16	42	29.6	70	3	58	5.0	9	2	67	17.5	26	11	84	6.9	8	5	52	8.6	17	6
1970	54	23.2	43	16	33	26.1	79	3	49	1.5	3	2	60	20.8	35	11	80	8.0	10	5	44	13.1	30	6
Δ Index	89				79				84				89				95				85			

Source: Computed on basis of Annex Table No. 5.

society, a noble developmental goal. Those who hold such a view see a functional interdependence of urbanization, literacy and media.[9] The Arab countries have witnessed appreciable increases in the percentage of population living in urban areas (Table 9). But it is not at all clear whether they are heading towards developing the 'participant society'. That they have not made significant strides towards the desired 'participant society' could be an indication that the characteristics of the urban society which Arab Development is craddling fall short of developing skills and attributes conducive to the development of the necessary institutions. Perhaps they have not yet reached the critical level of urbanization necessary to produce the desired changes.

Considered as a whole, or as groups, they have reached different urban levels. But the rest group of the non-oil producing countries and the semi-oil group seems to cluster more than the other groups about their respective means. But the spread within the least developed group is high. Both the rest and the semi-oil groups have reached more advanced points on the continuum of development. But it is not clear whether urbanization has been a cause or a result.

b. Labour Force in Agriculture

It is recalled that the share of agriculture in production has declined and that those for industry and services have increased. The decline in the share of agriculture and the increase in the combined share of both industry and services have introduced changes into the occupational structure. The percentage of labour engaged in agriculture in 1970 is less than it was in 1960 in the Arab countries, taken as a whole or considered as sub-groups. In 1970 as in 1960 the least developed countries suffered from the highest percentage of labour engaged in agriculture followed by the semi-oil producing countries and then the rest group of the non-oil producing countries.

Growing slums and pressure on services in the cities and towns in the Arab countries are indicative that planning efforts of the Arab countries have failed, so far, to exploit the relative rural-urban development potential. Excessive rates of urbanization could have been a retarding rather than an enhancing factor to their developmental efforts.

Urban growth required continuous increases in investments in urban centres. Such resources could have been more productive in rural areas. Regional disparities in general, and marked differences between the city and the countryside in particular, in virtually all of the Arab countries are linked more to biases in developmental policies than to actual potential for development. Substantial growth in bureaucracy in recent years has been at least partly, in response to the phenomenal growth of urban population.

There are some indications that a growing number of Arab countries are becoming more concerned about the rural-urban problem. Regional planning and rural development which aim, among other things, at dealing with regional disparities and improving the economic and social foundations in the countryside seem to be gaining some currency in their developmental efforts.

4. Population Structural Change

Population structural changes have taken place preceeding, concomitant to or following economic growth and production structural change.

a. Urban level

Urban population growth has resulted in changes in the percentages of population living in urban areas. In the black box of development, the percentage of a country's population living in urban areas, is an indicator of its development level. Some have considered urbanization a first step in the direction of the evolution of a participant

declined in all of them in the 1970s. As to the degree of growth, they seem to have experienced a pattern which is similar to that of total population and labour force. The highest rate of urban growth has been achieved by the oil producing group followed by the semi-oil producing group and trailed by the non-oil producing group in both the 1960s and the 1970s.

Planned growth of urban population is conducive to development but excessive and uncontrolled urban growth retards development efforts. Urban growth in the Arab countries has been neither planned nor controlled. And certainly it has retarded their rural-urban development potential. Push factors in the countryside and pull factors in urban areas, especially in capitals and major cities and towns, explain rapid growth of urban population in the Arab countries. Push and pull factors themselves have been, however, at least partly, the product of biased policies and measures which have apparently failed to maintain a rural-urban development balance.

Failure to introduce changes that would make the countryside a more attractive place to live and work in has enticed an increasing number of people to leave the countryside in expectation of higher incomes and access to services which did not exist in the countryside.

In view of the high rapidity of urban growth rates in the Arab countries, the urbanization process has proceeded ahead of the pace of economic opportunities and social services in urban areas. Growth in excess of actual opportunities in urban centres has created undue pressure on government for expanding public services and certainly has resulted in the dual urban phenomena which virtually prevails in almost all cities of the Arab World. The urban phenomena certainly has costs and benefits. While up to a critical optimum point urban growth could be a source of economic growth, it could slow down the growth rate beyond the point.

As in the case of total population, there have been intra and inter group variation in the rates of growth experienced. And the inter and intra group dispersion seems to have followed the trend of total population. The Arab countries as a whole or the various groups have witnessed less inter and intra variation in the 1970s than they experienced in the 1960s. This is also an indication that they are clustering more and emerging more homogeneous.

Growth of labour increases the reservoir of an important factor input and as such is conducive to development; but growth of total population decreases average income per capita. In other words, growth of labour and total population work in opposite direction with tespect to the important development indicator of income per capita.

The growth rates of labour do not tell us whether a higher growth rate could have been possible. Of a total population of 148 million in 1976, 72.5 million were in the age group 15-65, but only 37 million were active.[6] This means a relatively low participation ratio of 51.[7] The Arab countries have a high potential for increasing growth of labour through a steady increase in the labour participation ratio by increasing female participation.

The relatively low labour participation ratio could be considered an indication that actual development in the Arab countries might have been less than its possible potential since a major input, labour, has not been fully utilized.

3. Growth of Urban Population

The development process in the Arab countries, as in developing countries in general, has been accompanied not only by growth in total population and labour force but it has also lead to substantial growth in urban population. Urban growth rates in the Arab countries have been of the highest in the world.[8] Urban growth rates, however, have

TABLE NO. 8

GROWTH OF POPULATION AND LABOUR FORCE

AVERAGE ANNUAL GROWTH RATES (%)

	ALL				OIL				SEMI-OIL				NON-OIL PRODUCING COUNTRIES											
													ALL				LDCs				THE REST			
	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N
1. Total Population																								
1960 - 70	3.16	1.8	57	16	5.1	3.4	67	3	3.2	0	0	2	2.6	0.6	23	11	2.4	0.5	21	5	2.8	0.6	21	6
1970 - 75	2.97	1.0	34	16	4.3	1.6	37	3	3.3	0.1	3	2	2.6	0.6	23	11	2.4	0.3	13	5	2.7	0.4	15	6
2. Urban Population																								
1960 - 70	6.3	2.1	33	16	8.5	3.2	38	3	6.5	0.2	3	2	5.7	1.4	25	11	6.4	1.3	20	5	5.1	1.1	22	6
1970 - 75	5.4	1.2	22	16	6.5	1.3	20	3	5.4	0.4	·7	2	5.1	1.0	20	11	5.7	1.2	21	5	4.6	.5	11	6
3. Labour Force																								
1960 - 70	2.5	1.5	60	16	4.5	2.3	51	3	2.1	.9	43	2	2.1	.6	29	11	2.1	.4	19	5	2.0	.7	35	6
1960 - 75	2.7	0.6	22	16	3.2	1.1	34	3	2.9	.1	3	2	2.5	.3	12	11	2.4	.3	13	5	2.7	.2	7	6

Source: Computed on basis of Annex Table No. 5.

1. Total Population Growth

The Arab countries as a whole are favoured with a superior demographic growth advantage. Their total population experienced an average growth rate slightly in excess of and less than 3% in the 1960s and 1970s respectively, (Table No. 8). And as in the case of all previous indicators reviewed, there have been marked differences in the growth rates of individual countries. But it is newsworthy that inter and intra group dispersion is less than it is in relation to other indicators and that the spread has narrowed down in the 1970s. In other words, they tend to cluster more around the mean, an indication that they are less hetrogenous with respect to this indicator.

The growth rates for the semi-oil and the non-oil producing countries in the 1970s have been higher than and equal to their rates in the 1960s respectively. Viewed from the perspective of the degree of growth rate, the oil producing countries have experienced the highest growth rates in both periods followed by the semi-oil producing countries and trailed by the non-oil producing countries. Of the non-oil producing countries, the rate of growth for the rest group has been higher than that for the least developed group in both periods.

2. Growth of Labour

Labour force has achieved a higher growth rate in the 1970s than in the 1960s in the Arab countries taken as a whole. Of the different groupings only the oil producing group has experienced a lower growth rate in the 1970s. In terms of rapidity of growth of labour force, the oil producing countries have witnessed the highest growth rates in both periods; the semi-oil and the non-oil producing groups have experienced equal growth rates in the 1960s; but the growth rate of the semi-oil producing group has outpaced that of the non-oil producing group in the 1970s.

Table No. 7

Net Agricultural Imports For The Arab Countries, 1975

Group	Imports $ Million	% of total
Oil Producing Countries	1600	36
Non-oil Producing Countries	2870	64
	4470	100

Source: Compiled on basis of Khalid Tahsin Ali, Food Security and the Joint Arab Effort, Oil And Arab Cooperation, Vol. 4, No. 1, 1978, pp. 18-20.

The oil producing countries aside, agriculture has a promising developmental potential in the Arab countries. - They have easy opportunities for increasing agricultural products by simply bringing more of the unused cultivable land under production (extensive development), let alone the promising potential of intensive agricultural development.

B. Population

Economic growth and structural change have been accompanied by population growth and structural change. The casual relationship between the two is not clear. Development is a total societal process where interaction among a multiplicity of economic, social and political forces takes place. Each variable as such could be both a cause and an effect at the same time.

The review of what happened to population is important because population is both an instrument and a target of the developmental process, the link between economic and social aspects of the developmental effort. Human resources in general and manpower in particular, more than anything else determine the outcome of a country's developmental efforts.

Table No. 6 shows that agricultural imports have dwarfed exports of the Arab countries in the 1970s. Exports increased from $1.7 billion in 1970 to 2.5 in 1975 (an index of growth of 147) but imports increased from 1.7 to 6.9 (an index of 406). And while exports were equal to imports in 1970, they levelled down to only 26% in 1975. The trend means growing dependence on imports for meeting their needs of agricultural products.

Table No. 6

Growth of Agricultural Exports

And Imports In The Arab Countries

(in Billion US $)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975
1. Exports	1.7	1.7	1.9	2.4	2.8	2.5
2. Imports	1.7	2.1	2.4	3.3	6.2	6.9
3. Export Import Balance	-	-0.4	-0.5	-0.9	-3.4	-4.4
4. Exports as a % of Imports	100	81	79	73	45	26

Source: Khalid Tahsin Ali, Food Security and the Joint Arab Effort, Oil and Arab Cooperation, No. 1, 1978, Table 1, p.18.

If rapid growth of agricultural imports were confined to the oil producing countries which have relatively meagre agricultural potential, one would be consoled. But that the growth of imports much in excess of exports is also taking place in the non-oil producing countries (Table No. 7) which enjoy substantial agricultural potential is both alarming and lamentable. The trend if not reversed, it simply means that Arab Food Security is deteriorating.

Table No. 5

SECTORAL CONTRIBUTION TO GDP GROWTH IN THE NON-OIL PRODUCING COUNTRIES

(Percentages)

SECTOR	1960-70	1970-76
Agriculture	25	18
Industry	28	38
Services	47	44
	100	100

Source: Compiled on basis of Annex Tables 2, 3, & 5.

The relatively small contribution of agriculture to growth in the 1960s and the decline of its contribution in the 1970s may signal an alarm.

An over-all review of the development plans of some Arab countries in the early 1960s (Iraq, Jordan, Syria, for example)[5] reveals that they aimed at growth rates in agriculture at least equal to those envisaged for GDP. Growth of agriculture in the Arab countries is capable of achieving more rapid and sustained growth in output. It also contributes to improvement in the distribution of the product.

The contribution of agriculture to GDP growth could have been much more had its potential been exploited. The cultivable area is only 8% of total land area but only about 4% is cultivated and of the total less than 1% is irrigated.

The relatively high share of industry in GDP in the case of the two semi-oil producing and exporting countries, too, does not reflect a high level of industrialization. It is due to combining together both extractive and manufacturing industry. The share of manufacturing industry in GDP in this group was only 9.0% and 12.0% in 1965 and 1973 respectively (Table 4).

The contribution of manufacturing industry to GDP in seven non-oil producing countries combined together was only 9.4% and 9.1% in 1965 and 1973 respectively, not exceeding 16% anywhere. Of the non-oil producing and exporting countries, the least developed group increased the contribution of manufacturing to GDP from 3.0% in 1965 to 4.8% in 1973; but the rest group maintained the same level (12%) in both years.

On balance, the review of the production structure in the Arab countries does not suggest that it enjoys 'good health'. Instead it indicates it suffers from an 'ill-health'. Their performance in industrialization has been less than its ambitious promise despite about two decades of dedicated efforts. And the decline in the relative importance of agriculture in the production structure is, too, a sign of poor developmental performance. Had agriculture received the enlighted developmental efforts it deserves, its actual performance would have been much more and nearer to its possible potential. A few indicators would show that the performance record of agriculture has been rather poor.

Interaction of the relative size and growth rate of the sector determines its contribution to GDP growth. The contribution of agriculture to growth has lagged behind that of industry or services in both periods. The services sector has made the largest contribution followed by industry in both periods. And while the relative contributions of both agriculture and services have declined in the 1970s that of industry has increased appreciably (Table No. 5).

modest (Table 4). The significant increase in the share of manufacturing (from 4.7% in 1965 to 15.3% in 1973) is not a reflection of successful industrialization efforts. The average share has been inflated in view of the high share of one of the member countries of the group (Bahrain 41%). The high contribution of manufacturing to GDP in this country is not indicative of its level of industrialization since it is related to a specific industry - oil refining. And equally important to the fact that the share of manufacturing industry is still small, if not more, the way they have approached diversification in the direction of industrialization.

In view of their known resource endowment, industrial projects have been conceived and established in oil and oil-related activities. Similar projects are established throughout most of them. Competition rather than complementarity is an inevitable result. Co-operation and more harmonization in their industrialization policies would bring home to them individually and collectively more benefits.[4]

Table No. 4

Manufacturing Industry As % of GDP

Group	1965				1973			
	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N
All Arab Countries	8.2	4.6	56	12	11.0	8.9	81	16
(a) Non-oil	9.4	5.1	54	7	9.1	4.3	47	10
1. Least Developed	3.0	2.0	67	2	4.8	1.3	27	4
2. The Rest	12.0	3.4	28	5	12.0	3.0	25	6
(b) Semi-oil	9.0	2.0	22	2	12.0	1.0	8	2
(c) Oil Producing	4.7	2.4	51	3	15.3	15.5	101	4

Source: On basis of Annex Table No. 4

In terms of relative importance in the eleven countries as a whole, agriculture was second to services and trailed by industry in 1960. But industry and agriculture exchanged positions in 1976 when industry became second and agriculture dragged down to third in rank. The services sector maintained its upper hand as the largest sector in both periods.

Agriculture maintained its position as the largest sector, industry trailed the list, and services maintained its second rank in the LDC group both in 1960 and 1976. In the rest group, agriculture emerged as third in 1976 instead of second in 1960, industry maintained its middle position and services sticked to its first rank both in 1960 and 1976.

Before parting with the structure of production, it deserves a view from a different angle. Does the record deserve admiration because industry in the production structure of the eleven countries taken as one unit or as subgroups, has improved its relative position? The Arab countries after all have approached achieving a major development objective, diversification, in the direction of industrialization. And the jargon of development is replete of commendable arguements on the role of industrialization in development. Industrialization and development, we are always reminded, make warm-bedfellows.

The share of industry in GDP in oil producing countries was about 80% in 1976.[3] The oil producing countries aim at correcting structural imbalances characterized by predominance of petroleum in the production structure in the direction of industrialization. But apparently their efforts have not been successful, yet. The high share of industry in GDP is not indicative of a high level of industrailization. The share is inflated due to combining both extractive and manufacturing industry together. The contribution of manufacturing industry to GDP is still

TABLE NO. 3

STRUCTURE OF PRODUCTION: DISTRIBUTION OF GDP (%)

Sector \ Group	ALL				SEMI-OIL				NON-OIL PRODUCING COUNTRIES											
									ALL				LDCs				THE REST			
	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N
Agriculture																				
1960	30	15	50	11	19	2.0	11	2	33	16.0	48	9	53	6.0	11	3	23	7.0	30	6
1976	22	11	50	11	8	0.5	6	2	26	8.0	31	9	33	7.0	21	4	20	5.0	25	5
Index of Δ	73				42				79				62				87			
Industry																				
1960	23	10	44	11	38	14	37	2	19	3.0	16	9	18	2.0	11	3	20	3.0	15	6
1976	32	16	50	11	62	5	8	2	26	9.0	35	9	19	11	58	4	31	3.0	10	5
Index of Δ	139				163				137				106				165			
Services																				
1960	46	16	35	11	43	12	28	2	47	18.0	38	9	27	8.0	30	3	57	9.0	16	6
1976	45	12	27	11	31	5	16	2	48	10.0	21	9	48	14.0	29	4	49	5.0	10	5
Index of Δ	98				72				102				178				86			

Source: Computed on basis of Annex Table No. 3.

3. Structural Change

Table No. 3 shows distribution of GDP in 1960 and in 1976. It is recalled the three component sectors - agriculture, industry and services - have witnessed growth, in varying degrees, during the period 1970-76.

The relative size of each sector in 1960 and its growth rate thereafter have determined its relative position in the production structure in 1976. Taken together, the Arab countries have experienced a relative decline in the share of agricultuure (from 30% to 22%), a relative rise in the share of industry (from 23% to 32%) and an insignificant decline in the share of services (from 46% to 45%). There have, the table indicates, intra and inter group significant variations in the degree of rise or fall in the relative sectoral shares.

The semi-oil producing and exporting group seems to be the most cohesive group in terms of the composition of its production structure. The spread between the two member countries in relative importance of the three sectors has distinctly narrowed down in 1976.

The least developed group seems to have emerged a more hetrogenous group with reference to relative importance of each of the three sectors in the production structure. The spread among members of the group has critically increased in relation to the relative shares of both agriculture and industry but essentially maintained its level in services. Contrary to the least developed, members of the rest group tend to cluster more about the mean with respect to all of the three sectors. It may be deduced that a production pattern seems to be emerging in the case of the rest group but that it is still in the making in the case of the least developed group.

The two groups of the non-oil producing and exporting countries have experienced accelerated growth rates, in varying degrees, in the three sectors (but the least developed group has witnessed a decline in the growth rate of services) in the 1970s. The growth rate of agriculture in the least developed as in the rest group has been the lowest in relation to the other two sectors in the 1960s as well as in the 1970s. It is comfortable to observe that agriculture has achieved the highest degree of acceleration (from 1.4% in the 1960s to 2.9% in the 1970s) in the least developed group; but it is irritating to see that the degree of increase in the growth rate of agriculture in the case of the rest group, has been rather insignificant and lagged behind those of the other two sectors. The observation is important in view of substantial agriculture resources in most of the countries which comprise the group (Morocco, Egypt, Syria and Tunisia). If the rather petty rate of acceleration of the growth rate of agriculture in this group is linked to the charm of industrialization and consequently less devotion and effort to the important sector of agriculture, it is indeed lamentable.

We have reviewed the record of performance of the Arab countries in growth as a whole and as sub-groups. But as it is evident from table 2, there are significant variations in the actual performance of individual countries within each group. The extent of the spread has varied not only over time but also among the various sectors. Therefore though they are divided into different groups, the fact remains that the groups do not enjoy a high degree of homogenity. And this is an indication that they have marked differences not only in the levels of development which they have achieved but also in their approaches and degree of devotion to development as a whole and particular aspects thereof.

TABLE NO. 2

GROWTH OF PRODUCTION : SECTORAL GROWTH

Group / Sector	ALL				OIL				SEMI-OIL				NON-OIL PRODUCING COUNTRIES											
													ALL				THE REST				LDCs			
	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N
Agriculture																								
60 - 70	2.9	2.4	83	12	2.2	0	0	1	2.1	3.7	176	2	3.2	2.1	66	9	4.1	1.4	34	6	1.4	2.1	150	3
70 - 76	3.8	7.4	195	13	13.6	10.0	74	2	-5.4	3.4	-63	2	3.7	3.9	105	9	4.4	3.1	70	3	2.9	4.7	162	4
Industry																								
60 - 70	8.8	7.7	88	12	31.3	0	0	1	7.6	2.9	38	2	6.6	4.0	61	9	6.4	2.1	33	6	6.9	6.3	91	3
70 - 76	9.4	6.7	71	13	4.6	12.0	261	2	13.2	3.2	24	2	9.7	4.6	47	9	9.9	3.9	39	5	9.5	5.4	57	4
Services																								
60 - 70	5.1	3.8	75	12	10.9	0	0	1	4.6	2.3	50	2	4.5	3.8	84	9	4.8	1.7	35	6	4.3	6.4	149	3
70 - 76	6.6	6.4	97	13	15.4	5.0	32	2	2.9	7.5	259	2	5.5	4.5	82	9	7.2	3.9	54	5	3.4	4.4	129	4

Source: Compiled on basis of Annex Table No. 2

Shortfalls in growth of the two sectors have certainly slowed down GDP growth rate. Therefore actual GDP growth rate has been less than its possible potential. Consequently, it is possible to conclude that the Arab countries seem to have failed to exploit their full developmental potential.

2. Sectoral Growth

Taken together, the Arab countries have witnessed accelerated rates of growth in the three sectors. Industry recorded the highest rate of growth, followed by services and trailed by agriculture in the 1960s as well as in the 1970s (Table 2).

In view of the limited number of cases covered by the oil producing and exporting group (Libya in the 1960s and Libya and Saudi Arabia in the 1970s), and their limited agricultural resources and role of oil in their economies, a review of sectoral growth in them in relation to the other groups is not warranted.

The semi-oil producing and exporting group has experienced accelerated growth rates in industry but has witnessed a substantial decline in the growth rates of agriculture and services in the 1970s. And while the rate of growth of industry has been second to none in both periods, it is disturbing to see that agriculture growth rate has recorded a significant decline (it decreased from 2.1% in the 1960s to -5.4% in the 1970s). Both of the two countries which comprise the group, Algeria and Iraq, have substantial agriculture resources and enjoy at the same time oil resources, It would be depressing if their poor performance in agriculture has been a result of relaxed efforts towards exploiting the sector's developmental potential. For there is the danger that devotion of Arab countries to industrialization towards diversification might have resulted in some indifference to agriculture, a sector of promising development potentialities in many of them.[2]

Having reviewed the record of performance of Arab countries in GDP growth, a note on the findings seems to be warranted. Are the findings praiseworthy, culpable, or neutral? The criteria which might be used for assessing the findings would determine whether the record deserves to be condemned or praised.

Evaluation of the findings is both possible and useful with reference to (a) performance of developing countries in general, (b) expectations (or planned performance), and (c) actual in relation to possible potential performance. The latter criterion, in my view, is the most appropriate.

We have seen that while the performance of the Arab countries was inferior to that of developing, industrialized and centrally planned economies in the 1960s, it has emerged superior in the 1970s. This is an encouraging sign. It might be an indication that they are gaining momentum and that henceforward their performance would continue to compare favourably.

Based on international comparison, the record of performance of the Arab countries has been satisfactory. And as long as the record continues to compare favourably, content with the record is warranted.

Based on expectations or planned performance the record is condemnable. On the grounds of actual in relation to possible potential performance, the record is certainly blamable. Growth in GDP results from growth in one or more of the contributing sectors. Upon reviewing the record of sectoral growth, it will be shown that actual growth rates in agriculture have fallen short of their possible potential and those for industry have lagged behind expectations.[1]

That the performance of both the oil and semi-oil producing and exporting countries has outpaced that of the non-oil producing countries in both periods is understandable. Their superior record of performance is not indicative of higher efficiency or more successful enlightened developmental efforts. Instead, it is the product of growth of the oil sector which is independent of productive forces in their societies.

Both of the two sub-groups of the non-oil producing countries have witnessed an upward trend in GDP growth. But the rest group has enjoyed a slightly higher accelerated rate. The average annual growth rate for the least developed group has increased from 3.1% in the 1960s to 4.1% in the 1970s while that for the rest group has stepped up from 5.1% in the 1960s to 7.1% in the 1970s. But while the wide variation in the performance of the individual countries of the least developed group in the 1960s has distinctly narrowed down in the 1970s, the relatively modest variation in the performance of the individual countries of the rest group in the 1960s has distinctly widened in the 1970s.

Viewed from a different perspective, the performance of the least developed group (3.1%) and the rest group (5.1%) lagged behind that of the low income group (3.7%) and the middle income group (5.8%) of developing countries in the 1960s. But the performance of both groups (least developed, 4.1%, rest, 7.1%) has outpaced that of comparable groups of developing countries in the 1970s (low income 2.9%, middle income 5.8%). The rest group has managed to maintain a record of performance superior to that of industrialized as well as centrally planned economies in the 1960s and the 1970s. But while the least developed group record of performance was inferior to that of industrialized as well as centrally planned economies in the 1960s it emerged atop and below that of industrialized and centrally planned economies respectively in the 1970s.

I

Growth and Structural Change

A. Production

1. GDP Growth

The Arab countries, taken as a whole, have enjoyed an upward trend in GDP growth. Their average annual growth rate has accelerated from 6.2% in the 1960s to 6.6% in the 1970s. There have, of course, been significant variations in the performance of individual countries both in the 1960s and the 1970s. But the degree of dispersion in their relative individual performance has distinctly declined in the 1970s. (Table 1).

Table No. 1

GDP Growth

Annual Growth Rates (%)

Group	1960 - 1970				1970 - 1976			
	$\bar{X}$	S	CV	N	$\bar{X}$	S	CV	N
A. Arab Countries								
1. All	6.2	5.3	85	14	6.6	3.0	45	14
2. Non-oil	4.3	2.2	51	10	5.9	2.2	37	10
a. Least Developed	3.1	3.0	97	4	4.1	1.4	34	4
b. The Rest	5.1	0.8	16	6	7.1	1.7	24	6
3. Semi-oil	5.3	0.9	17	2	7.9	1.7	22	2
4. Oil	16.6	6.7	40	2	9.1	5.3	58	2
B. Developing Countries								
(a) Low Income	3.7	1.7	46	28	2.9	2.3	79	29
(b) Middle Income	5.8	2.1	36	56	5.8	2.7	47	56
C. Industrialized Countries	5.0	1.5	30	18	3.3	1.1	33	18
D. Centrally Planned Economies	4.6	2.0	43	11	4.5	1.3	29	11

Source: Computed on basis of Annex Table No. 2

B. The Semi-oil Producing Countries Include:

(1) Algeria
(2) Iraq

C. The Non-oil Producing Countries Include Two Sub-groups

(a) The Least Developed (LDC) Sub-group includes:

1. Somalia
2. Yemen Arab Republic
3. Yemen, P.D.R.
4. Sudan
5. Mauritania

(b) The Rest Sub-group includes:

1. Egypt
2. Morocco
3. Jordan
4. Syrian Arab Republic
5. Tunisia
6. Lebanon

The reader will observe that the text tables have used some symbols. I elected not to include a key for every table. A common key is here offered.

Δ	Change
...	Not available
$\bar{\bar{X}}$	Arithmetic Mean
S	The Population Standard Deviation
CV	Coefficient of Variation
N	Number of cases

For the purpose of directing the review of Arab development in a progressive fashion, the concept of development implies growth accompanied by desired economic and social structural change. More output resulting from increased inputs is growth without development. Growth in output caused by increased efficiency of the inputs induced by technical and institutional change suggests that society is not only growing but is also developing.

The first chapter, the heart of the study, examines what has happened to growth in output and population and structural changes which might have induced or resulted from growth. The Arab countries have pursued development for the sake of human welfare. What has been the impact of growth on average income per capita[2] is considered in chapter two. Growth is desired and important. But, perhaps more important is the means by which growth has been achieved. Chapter three provides a prefactory attempt at disclosing sources of growth. The last chapter puts the threads of the findings together and attempts to offer some hints for guiding further Arab development.

As can be readily seen from the annex tables, I have relied on data produced by the World Bank. Since these data are taken from one source, they have a comparative advantage over data taken from different sources.

The Arab countries have been grouped into three major groupings as follows:

A. The Oil Producing Countries Include:

(1) Bahrain
(2) Oman
(3) Saudi Arabia
(4) Libya
(5) Qatar
(6) U.A.E.
(7) Kuwait

Preface

A reader about to go through a manuscript would expect a few hints from the writer about background, nature and scope of the study, perhaps how the agrument is progressing.

Early this year, I learned that a 'Seminar On New Concepts And Strategies in Development', would be held in Damascus sometime in May. I confided to myself that if Arab development suffered from ill-health, the Seminar would offer it an excellent opportunity for a timely specialist diagnosis and prescription. But I thought a preliminary review might help the Seminar in undertaking a meticulous checkup. Convinced that the effort might be worthwhile, I put myself to work on it last February.

The limelight of the study is Arab development over the past two decades or so. Concepts, ideas, and appropriate measurements of development are still underdeveloped. Indeed much muddle surrounds development. What development objectives ought to be and how they might be best achieved still witness hot debates.

A review of some early Arab development plans reveals their common concerns about structural imbalances characterized by the dominance of agriculture or petroleum. Their development objectives and priorities aimed at growth by correcting the structural imbalances through diversification in the direction of industrialization and agricultural development where possible.[1] The plans, too, disclose common concerns, in varying degrees, for raising educational levels and improving health standards.

genuine political commitment. But plan formulation and implementation are inseparable. The level of administrative capacity of the civilian bureaucracy leaves deep imprints on the quality of both plan formulation and implementation. Therefore, improving competence of the civilian bureaucracy is another important signpost. Put in different words, the prospects of Arab development would depend, to a great extent, on basic institutional changes.

The Arab non-oil producing countries still suffer from a structural imbalance characterized by the predominance of agriculture. In view of relative sectoral productivity, the percentage of labour engaged in agriculture is much higher than the contribution of the sector to GDP; and the combined share of industry and services in total product is much higher than their share of total labour force. And while the problem of the Arab oil producing countries is not to achieve further growth as they have a level which fares well both in absolute and in relative terms, the problem of the Arab non-oil producing countries is different altogether. They need further growth accompanied by desired structural change. Their Median GNP per capita was $340 compared to $750, $2280 and $6200 for developing countries, centrally planned economies and industrialized countries respectively in 1976.

Both the Arab oil and non-oil producing countries have promising potential for achieving further desired development. And as in the past, the process may proceed under conditions of relative affluence of financial capital but relative scarcity of manpower in the Arab oil producing countries, but under conditions of relative scarcity of financial capital and to a certain extent scarcity of certain categories of manpower in the Arab non-oil producing countries.

Combined together, as partners in development, the Arab countries may undertake a more comfortable journey, individually and collectively, towards achieving further desired development. A few signposts deserve to be installed for guiding their development efforts. Explicit definition of goals for development is a first pillar in laying solid foundations for the process. Calrity of goals for development would enhance clarity of development planning, an instrument variable, towards achieving the desired development goals. Development goals may be brightly defined, and appropriate planning may be adopted, but they must enjoy

correcting a structural imbalance characterized by the predominance of agriculture, the Arab non-oil producing countries have approached diversification in the direction of industrialization and agricultural development. But the charm of industrialization seems to have relegated agriculture, a sector of substantial promising development potential to an inferior role. Growth of agriculture lagged behind that of GDP and those of industry and services in both periods, 1960-70 and 1970-76. At the same time, their performance in industrialization is not suggestive of successful efforts. On average, the contribution of manufacturing to GDP in the Arab non-oil producing countries is still modest.

Uncontrolled excessive urban growth and its impact on the urban-rural development potential, low level of cultivated area in relation to possible cultivable area, insignificant irrigated agriculture, growth of agriculture imports much in excess of agricultural exports, and the muddle that surrounds mixing and using the two scarce factor inputs, labour and capital, especially in the 1970-76 period, cast serious doubts about the efficacy of planning which they have adopted and used for enlightening their developmental efforts.

Growth accompanied by economic and structural change, both the Arab oil and non-oil producing countries have achieved, in varying degrees. But still what they have actually achieved leaves much to be desired and lags behind their possible potential.

The Arab oil producing countries still suffer from a structural imbalance characterized by heavy dependence on petroleum. And while they can count on oil royalties and taxes for a few more decades, it is also true that the prospects of the distant future depend on their abilities to present opportunity and respond to the challenge for developing other productive sectors, so that they can have in the future adequate income producing activities other than the oil sector.

Abstract

Taken as a whole, the Arab countries have witnessed an upward trend in growth accompanied by economic and social structural change since 1960. But, there have been marked differences in the performance of individual countries or certain country groups of them.

Thanks to the oil industry, on average, the Arab oil producing and exporting countries have experienced second-to-none growth rate in income not only in relation to the other Arab countries but also compared to that of any other country group throughout the World in the 1960s and in the 1970s. Although they enjoy an average per capita income which is one of the highest in the World, they still suffer from a structural imbalance characterized by heavy dependence on the oil sector. The relatively high income level which they enjoy may produce a statistical illusion about their real level of wealth and development. Their high income level would slip down to a sadly low level, however, were inflow of their oil income to be interrupted. And while they have achieved little development outside the oil sector, as the recipients of an oil income stream they have failed to utilize all of their growing income towards developing desired income producing activities outside the oil sector. And here lies a contradiction that has been a serious impediment to their development. It is an irony that not because of their efficiency but rather due to their inefficiency, they have accumulated surplus financial capital.

On average, performance of the Arab non-oil producing countries in growth lagged behing that of developing countries, centrally planned economies, and industrialized countries in the period 1960-70. But their growth rate slightly outpaced that of developing countries, and distinctly exceeded that of centrally planned economies and industrialized countries in the period 1970-76. Towards

TABLE OF CONTENTS

ACKNOWLEDGEMENT

In the course of preparing this Study, several colleagues have been helpful in various ways. I am indebted to all of them for their useful suggestions for improvement. Of course, I am responsible for errors or omissions it may contain.

PAST PERFORMANCE AND FUTURE PROSPECTS OF ARAB DEVELOPMENT : AN OVER-ALL VIEW

by:

M. Sadik

In this respect, the experience of the post-war systems of labour export from the Mediterranean basin (Greece, Yugoslavia, Turkey and the Maghreb countries) to the advanced industrial economies of Westerm Europe can only highlight certain dangers for late-starting labour export economies, especially in Asia and in the Arab world.

So far the prevailing analysis of labour-export systems failed to take into account the indirect feedback effects at the macro-economic level. Hence, the proper analysis of the impact of a country's labour export system requires a dynamic framework which takes into account the feedback effects on macro-economic variables, such as: (1) the rate of growth; (2) unemployment levels; (3) volume of national saving; (4) rate of capital accumulation; (5) rate of domestic inflation; (6) the balance of payments current account deficit; (7) distribution of income; (8) the stock of skilled manual and higher-level manpower (i.e. the extent of "skill drain"). Such analysis is needed in order to be able to assess the "Welfare trade-offs" in the process of labour migration.

Afterall, much depends on the kind of domestic government policies pursed in labour-exporting countries. As these policies (deliberate or undeliberate) could turn the potential gains from labour migration into real losses to the national economy. And, in turn, these policies (when carefully formulated) may well succeed in turning some of the potential losses and burdens to the national economy into possible gains in the longer run. Thus, it is impossible to assess the possible social 'gains' and 'losses' in the abstract theory as very much depends on the kinds of policies pursued in both exporting and importing countries.

Comments on Mrs. Paine's Paper

By: M. ABDEL-FADIL

Mrs. Paine stresses in her paper the need for researchers to attempt to integrate the results of the investigations conducted at the individual country level in such a way as to construct an overall theoretical understanding of the nature and impact of the labour export process, and to ground such analytical work firmly on justifiable empirical assumptions about the dynamic processes involved.

For it was thought at first that labour migration is an ideal situation from the point of view of all concerned parties: individual migrant, host country employer, and emigration and host country economies alike. As the migrant would obtain an improved standard of living, the host country would solve its labour shortage problem, the country of emigration would reduce its pool of unemployment and benefit both from foreign exchange and savings from remittances.

Now policy makers are beginning to reason more in terms of the "social dynamic costs" involved and "social gains" derived from the process of labour migration at large, thus allowing for the potential adverse feedback effects at the macro level. For instance migrant departures may well create selective skilled labour shortages (especially the technicians and skilled manual workers), adding to imperfections on the skilled labour supply side. Also a major danger arises from the fact that remittance receipts may come to be regarded as permanent substitute for other more sustainable sources of foreign exchange earnings.

Vedris, M. (1976) The utilization of migrant workers' hard currency savings in productive economic activities in OECD 1976.

Werth, M. and Yalcintas, N. (1978) Migration and reintegration: transferability of the Turkish model of return migration and self-help organizations to other Mediterranean labour-exporting countries, I.L.O. WEP MEP Working Paper No.29, Geneva, June.

Prakash, B.A. (1978) Impact of foreign remittances: a case study of Chavakkad village in Kerala, Economic and Political Weekly, Bombay, July 8.

Paine, S.H. (1974) Exporting workers: the Turkish case, Cambridge.

Paine, S.H. (1976) The Changing role of migrant labour in the advanced capitalist economies of Western Europe, in R.T. Griffiths, ed. Government, business and labour in European capitalism, London.

Paine, S.H. (1978) The Export of non-professional Sri Lankan Labour to the Middle East, mimeo, February.

Paine, S.H. (1979) Replacement of the West European migrant labour system by host country foreign investment in the European periphery, in Seers, D., et al., Underdeveloped Europe, Harvester Press.

Penninx, R. and van Velzen, L. (1977) A contribution to the theory of international migration: the export of manpower from a rural district in central Turkey, NUFIC IMWOO REMPLOD Project, mimeo, The Hague, May.

Penninx, R. and van Reselaar, H. (1978) A fortune in small change: a study of migrant workers attempts to invest savings productively through joint stock corporations and village development cooperatives in Turkey, REMPLOD/IMWOO/NUFFIC, The Hague.

Reserve Bank of India (1978) Annual Report, 1977-8, Bombay.

Sinclair, C and Birks, J.S. (1977) Towards planned migration in the Middle East: an evaluation of patterns and processes of labour movement, Bulletin of the British Society for Middle Eastern Studies, IV, 1, 28-31.

Hopfner, K.H. and Huber, M. (1978) Regulating International Migration in the interest of the developing countries: with particular reference to Mediterranean countries, I.L.O. WEP MEP Working Paper No.2, Geneva, February.

Kudat, A. (1974) International Migration to Europe and its political and social effects on the future of Turkish society, International Institute of Management Preprint Series I/74-20, Berlin.

Kudat, A., and Ozkan, Y. (1975) Workshop on the comparative study of the reintegration policy of five European labour exporting countries, International Institute of Management Preprint Series P/75-26, Berlin.

Kurian, R. (1979) Patterns of emigration from Kerala, Social Scientist, 78, pp.32-53.

Mahmood, R.A. (1979) Foreign exchange earnings through the export of manpower: a case study of Bangladesh, Paper to the Bangladesh National Seminar on UNCTAD V, January 1979.

Mathew, G.T. and Gopinathan Nair, P.R. (1978) Socio-economic characteristics of emigrants and emigrants' households, Economic and Political Weekly, Bombay, July 15.

OECD, Directorate for Social Affairs, Manpower and Education, SOPEMI Continuous reporting system on migration, Annual Reports 1976-8, Paris.

OECD (1976) Turkey - economic sruvey, Paris.

OECD Technical Cooperation Service and Directorate for Social Affairs, ed. (1976b) Joint Project on Emigration Workers: Yugoslavia-National Report, Paris.

Bohning, W.R. (1976) Basic aspects of migration from poor to rich countries: facts, problems, policies, I.L.O. WEP MEP Working Paper No.6, Geneva, July.

Bohning, W.R. (1977) Compensating countries of origin for the outmigration of their paper, I.L.O. WEP MEP Working paper No.18E, Geneva, December.

Bohning, W.R. (1978) Elements of a theory of international migration and compensation, I.L.O. WEP MEP Working paper No.34, Geneva, November.

Commerce Research Bureau - Bombay (1978) Inward remittances: Kerala - a survey, Bombay Chamber of Commerce & Industry.

Commerce Research Bureau - Bombay (1979) Inward remittances: Gujarat - a survey, Bombay Chamber of Commerce & Industry.

Connell, J., Dasgupta B., Laishley, R., and Lipton, M. (1976) Migration from rural areas: the evidence from rural areas: the evidence from village studies, Oxford University Press, New Delhi, 1976.

Ecevit, Z. and Zachariah, K.C. (1978) International labour migration, Finance and Development XV, 4, 32-7, Dec.

Entzinger, H. (1978) Return migration from West European to Mediterranean countries, I.L.O. WEP MEP Working Paper No.23, March.

Hale, W.M. (1978) International Migration Project Country Case Study: the Republic of Turkey, International Migration Project, University of Durham.

Heinemeijer et al (1977) Partir pour rester: incidences de l'emigration ouvriere a la campagne marocaine, REMPLOD/IMWOO/NUFFIC Project, University of Amsterdam, Socio-geographic Institute, the Hague.

References

Abadan-Unat, N. (1975) Migration and development, Ajans Turk Press, Ankara.

Baucic, I. (1972) The effect of emigration from Yugoslavia and the problems of returning emigrant workers, Nijhoff, The Hague.

Baucic, I. (1976) Policies, measures and instruments for the attraction and utilization of savings, in OECD 1976.

Birks, J.S. and Sinclair, C.A. (1977) A preliminary assessment of labour movement in the Arab region: background perspectives and prospects, I.L.O. World Employment Programme (WEP), Migration for Employment Project (MEP), Working Paper No.15, Geneva.

Birks, J.S. and Sinclair, C.A. (1978a) Human capital on the Nile: development and emigration in the Arab Republic of Egypt and the Democratic Republic of The Sudan, I.L.O. WEP, MEP Working Paper No.27, Geneva, May.

Birks, J.S. and Sinclair, C.A. (1978b) The Sultanate of Oman: economic development, the domestic labour market and international migration, I.L.O. WEP MEP Working Paper No.28, Geneva, June.

Birks, J.S. and Sinclair, C.A. (1978c) Nature and process of labour importing: the Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates, I.L.O. WEP MEP Working Paper No.30, Geneva, August.

Bohning, W.R. (1975) Mediterranean workers in Western Europe: effects on home countries and countries of employment, I.L.O. WEP MEP Working Paper No.2, Geneva, September.

the methodological one that a labour export system cannot be appraised properly with respect only to the variables connected directly with it: successful remittance repatriation may generate a whole new range of problems - indeed maximizing either gross or net remittance receipt may turn out to be mistaken policy goals if pursued without reference to other developmental constraints; and second, that the results of any appraisal of the impact of exporting workers depend crucially on the standpoint from which it is evaluated - whether from that of the rate of growth of the economy as a whole over some particular time period, or of the welfare of the majority of the national population, of that in a particular high out-migration area, or of the migrant families themselves. Attention was drawn to the central importance of feedback effects at the macro-economic level - effects which all too often have been neglected in the analysis of international migration, and which are not susceptible to the precise study and measurement of micro-level changes.

Two implications are, however, clear: the first is the need for further research of a kind that to date has been rare, and the second, the need for careful policy formulation, most especially by the labour exporting countries themselves. This section therefore concludes with appendices directed towards these issues.

(Concluding note: these appendices, concerning possible future research, domestic policy measures by labour exporting countries, and the proposed international migration compensation proposal will be circulated to those interested)

emerged where increased imports were promoted deliberately with a view to spending the service and remittance inflows from abroad on foreign goods. Furthermore, to cut the competitive Korean edge in the Middle East over Japanese and European contractors, the government required Korean contractors to pay a higher minimum wage to their employees abroad, in the hope of stemming the labour outflow which was beginning to undermine the health of the domestic economy.

The Korean case underlines a number of points. Labour export is likely to be most 'successful' when an economy is more advanced and less in need of it. Even then, there are circumstances when 'too large' temporary gains in certain directions can begin to undermine the longer term foundations of economic growth. To put it in another way, the Korean case shows that neither maximizing gross nor maximizing net foreign exchange receipts from labour export may be appropriate; the medium term effects on the country's situation within the international economy are key variables which need to be taken into account as well.

≠ 5. Policy issues

This paper is not of a kind which can yield firm research conclusions. The most obvious 'result' is in many respects a trivial one, i.e. that the impact of labour export depends in important ways on many factors external to the system itself. A second theme has been the great --- potential diversity of that impact, with a third being the similarities which have emerged in practice between a wide range of countries. In this respect, it was argued that the important differences between the W. European and Middle East export systems do not reduce the probability of the incidence of adverse effects, and that the range of outcomes for countries sending workers to the latter area may well be wider than the one observed to date in the Mediterranean basin. Two further general points raised were first,

the growth rate of the number of Indian workers with 'P' form clearance for employment abroad and of the remittance inflow began to fall off, and after growth in commodity export earnings had declined considerably). Few, if any, other Asian labour exporting economies have this combined advantages.

An instructive example of the difficulties to which extraordinarily successful performance with respect to labour export per se can lead is provided by South Korea. Its diversified industrial base and keen competitive edge provided the means for an outstanding record in the securing and execution of Middle East contracts manned by Korean workers. Foreign exchange receipt was guaranteed by means of a compulsory earnings repatriation scheme, and import controls on consumer goods moderated the leakage through workers' expenditures. At the same time, the country maintained its promotion policies for commodity exports, which continued to sustain rapid growth, and also fuelled a boom in the domestic economy. Yet as the temporary outflow of skilled labour continued to rise, so did selective labour shortages which generated cost-push pressures, which in turn spread quite rapidly to other sectors of the economy. At the same time of these emerging excess demand conditions, the rising foreign exchange inflow brought with it an enormous rise in thennet foreigh assets of the banking system and a money supply (M2) increase of 44% in 1977. The consumer price index rose by 11%, although unofficial estimates of the inflation rate are somewhat higher. Given the Korean reluctance (mainly on account of debt service reasons) to change their exchange rate strategy of pegging the won to the dollar, the potential gains from the effective devaluation of the won relative to the yen was eroded on account of domestic inflation at the same time as the economy's competitive edge was reduced on account of higher import prices. By 1978, controlling domestic inflation and the increase in the money supply had become the major priority in Korean policy, and a trade deficit by means of import liberalization the main planned instrument. The situation

There can be no doubt that at the macroeconomic level, remittance receipt has been an enormous potential boon for the Indian economy, with the inflow starting to rise significantly as the government was attempting to cope with the aftermath of the oil and the domestic food crises. By 1976, the balance of payments constraint on growth was removed, precluding prolonged import compression and permitting new policy initiatives to be considered. Whether the ones selected will reverse the disappointing economic performance of the last decade is not a matter for this paper and in any case will become apparent in time. What is relevant, however, is the atypical character of India as a labour exporting economy. First, its size insulates it from extreme dependence on labour export and from the national spread of some of the problems arising therefrom. (There is no question of the emigration of the sort of proportions of the labour force that occurred in even the largest of the Mediterranean countries and there are possibilities for confining certain adverse effects and even for remedying them on a local basis). Second, it has a diversified economic and export structure, which enables some of the migration to take place through Indian contractors (with the greater gains arising therefrom), means that the domestic economy can supply some of the consumer goods which elsewhere automatically would have been exported, and makes simultaneous growth in commodity export earnings (as an insurance against remittance fluctuation) less difficult to achieve than in less diversified economies. Third, it had (and even after the recent liberalization) still has a comparatively controlled foreign exchange regime, so reducing the potential maximum exchange loss through migrants' expenditures on return. Finally, irrespective of the merits of other aspects of its economic strategy, the government has perceived (if belatedly) that remittance receipt on the scale of recent years essentially is a temporary and unreliable windfall, and that complementary measures to generate other sources of expansion in foreign exchange receipts are essential if the balance of payments situation is to remain healthy. -- (This, however, came to be recognized seriously only after

associated increases in travel receipts and earnings from technical and professional services (including consulting and contracting) have been added in. Remittances alone paid for about 21% of imports in 1977, rising even higher in 1978. But with the improved foreign exchange situation (to which the recent good harvests also have played a key role) has come a more liberalized import policy, including the relaxation of controls on capital goods. This obviously raises the possibility that in the future, remittances will be used increasingly to finance imports of commodities which previously would have been purchased from domestic sources of supply. The outcome is obviously a matter of speculation. This apart, two other features of the Indian situation are worth note. First, the improved payments and agricultural situations have not been accompanied by an upsurge in investment activity, thus suggesting that structural problems primarily are responsible for the sluggish industrial performance which has occurred since the mid-1960s. This in turn illustrates a more general point: remittances per se do not bring development in the sense of structural transformation; consumption apart (itself a complicated matter on account of the distributional considerations set out earlier),[a] they constitute a 'gain' to the economy only to the extent that they are utilized for raising productive capacity. Second, regional factors are important determinants of the impact of remittances in India. Foreign exchange earned by migrants from Kerala may well finance developmental imports for Maharashtra. Again a more general point is at issue: the effects on an emigration region of remittance receipt depend in an important way on national regional development policy. The same point of course applies in a different form within Kerala itself. As noted earlier, the state contains a number of 'pockets' of high emigration abroad, so that the distributional problems raised by remittance inflows do not all occur uniformly throughout the state.

---

a/ (continued....)
family travel, medical treatment and education abroad, gifts to relatives abroad, and imports of 'special appliances for professional use, subject to compliance with import licensing formalities' (Reserve Bank of India, - Annual Report 1977-8, p.31).

a/ The explanation of which is a complex and controversial subject which cannot beexplored here.

tage of the labour export system. For as discussed already, there are strong pressures in the host countries to cut down the numbers of foreign workers, most especially of the less skilled, and, insorfar as the labour export system - continues, it is likely to become one with a smaller number of more skilled workers, so tending to exclude poorer households from participating in the system to the extent realized in the past. In this respect, however, Kerala has the advantage of a pool of educated unemployed which it can draw on, so that although skilled labour shortages are likely to intensify, their magnitude can be expected to be less acute than in many other labour export areas.

One important point about the Kerala, and indeed the all-India experience, is that even given recent relaxation in restrictions, the system of import and foreign exchange content of remittance expenditures, assisted by the low income levels of some of the recipient households, which ensured that most of their expenditures were on domestically produced commodities. Institutional arrangements were made to try to ensure that repatriation of savings from earnings abroad (as opposed to essential remittances for family maintenance) was an attractive option for migrants, even though attempts to encourage them to save subsequently seem to have been unsuccessful.[a/] Consequenly, the impact on the Indian balance of payments has been enormous, particularly after

---

a/ Measures to stimulate inflows of foreign exchange from Indians residents abroad were introduced in the aftermath of the oil crisis. Then from Nov.1, 1977 the 'Returning Indians Foreign Exchange Entitlement Scheme' was introduced, whereby foreign exchange not otherwise freelly available is released to such persons for specified purposes. The foreign exchange entitlement under the scheme is computed at 25% of the foreign exchange remitted or brought in by returnees through normal banking channels on transfer of residence. In addition, balances in rupee non-resident external accounts are taken -- into account. The allocation can be utilized within a period of ten years from the date of return to India for

...continued....

presented in Table 27. No data are available on remittance expenditure in Bangladesh and Sri Lanka, though in the latter case, qualitative evidence indicates the usual pattern of house and land purchase.

The distributional and inflationary effects of such upsurges in local expenditures hardly require comment. In some areas of Kerala, land values have increased as much as seven-fold or even more during the last 4-5 years, and even the prices of locally produced construction materials such as bricks and river sand have risen by two-thirds[a/]. But the sharp rise which frequently occurs in the regular consumption expenditure of migrant households also has affected the prices of daily necessities, including food. A recent survey[b/] estimated that 74% of rural households and 67% of urban households in Kerala had a nutritional value below that considered adequate for subsistence. Yet at the maximum, no more than one in ten Kerala households has a member working abroad, and if the official 1978 estimate of the stock of migrants abroad is used, and allowance made for the fact that the number of migrants exceeds the number of households with migrants, the figure becomes more in the order of one in forty. It is hard to avoid the conclusion that the consequences of migration have tended to depress the living standards of the majority of the Malayalee population, even after allowing for spread effects to the service and construction sectors, and for upward pressure on money wage rates.

Furthermore, the prospective future evolution of the migration system is not likely to be of a kind which promotes equalizing effects. First, the conditions of the contract are such that migrants do not have an incentive to stay in the Middle East in the long-term, since it is extremely difficult to obtain permission to settle there and family immigration usually is prohibited for non-permanent residents. But this does not mean that a higher proportion of the population in consequence will be able to take advan-

a/ Prakash, 1978.

b/ Based on 1972 NSS Consumer Expenditure data.

Table 27 : Selected data on expenditure of Gujarati emigrant households

(a) Analysis of Monthly Household Expenditure by Source of Maintenance Income Remittances

Pattern of Household Expenditure (in Rupees per month)

Monthly Household Expenditure Rs	Percent of Recipients Getting MIRs U.K.	USA & Canada	Middle East	African Countries	Overall*
Less than Rs 400	5.4	4.0	28.2	23.8	12.5
Rs 401 — Rs 700	41.4	22.7	51.3	45.2	39.6
Rs 701 — Rs 1,000	30.6	48.0	17.1	16.7	28.8
Rs 1,001 — Rs 1,500	13.5	18.7	1.7	9.5	11.3
Rs 1,501 — Rs 2,000	6.3	2.7	0.9	2.4	4.0
Rs 2,001 — Rs 3,000	1.8	2.7	0.0	0.0	1.4
Greater than 3,000	1.0	1.2	0.8	2.4	2.4
Total	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
Size (No)	111	75	117	42	424*
Average** Rs	660	900	525	614	752

Overall includes countries other than these four countries.

Average Household Expenditure has been obtained deleting the class "Greater than Rs 3,000".

(b) Analysis of Possession of Durables — Possession Rate'

'Rank' Number	Item	Possession Rate per 100 Households
5*	Scooter/Motor Bike	23.8
—	House	N.S.C
6*	Fridge	23.8
8	Motor Car	12.7
3	Furniture	50.0
—	Television	N.S.C.
2	Tape Recorder	64.2
—	Land	N.S.C.
—	Jewellery	N.S.C.
1	Radio	83.7
4	Bicycle	27.8
7	Camera	17.9
9	Tractor	5.9
11	Truck/Van/Tempo	0.7
—	Air Conditioner	N.S.C.
10	"Heavy" AG Machinery	4.
—	Washing Machine	N.S.C.

* There is a 'TIE' for 5th & 6th Ranks.

N.S.C. = Data 'Not Specially Collected' for these items for possession rate.

(c) Analysis of Intention to Purchase Durables As Expected within next 3 years

Items	Households receiving MIRs from Middle East Countries % 1st Choice	% 2nd Choice	Households receiving MIRs from non-Middle East Countries % 1st Choice	% 2nd Choice	Overall % 1st Choice	% 2nd Choice
Scooter/ Motor Bike	13.3	13.1	20.1	17.3	18.1	15.7
House	26.7	24.6	14.5	6.4	18.1	12.8
Fridge	1.3	6.6	13.4	19.1	9.8	14.6
Motor Car	1.3	4.9	15.1	10.9	11.0	6.8
Furniture	20.0	14.8	2.2	3.6	7.5	9.4
Television	2.7	0.0	9.5	12.7	7.5	8.2
Tape Recorder	5.3	0.0	7.3	4.5	6.7	2.9
Land	13.3	1.6	3.9	1.8	6.7	1.8
Jewellery	0.0	9.8	0.0	3.6	0.0	5.6
Radio	6.7	0.0	1.7	3.6	3.2	2.3
Bicycle	2.7	4.9	1.7	1.8	2.0	2.9
Camera	1.3	1.6	1.1	4.5	1.2	3.5
Tractor	0.0	0.0	3.4	0.9	2.4	0.6
Truck/Van/Tempo	1.3	1.6	1.1	0.0	1.2	0.6
Air Conditioner	0.0	1.6	0.6	0.9	0.4	1.2
Heavy Agri Machinery	1.3	0.0	1.1	0.0	0.0	0.0
Washing Machine	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0
Other Items	2.8	14.9	2.7	8.4	2.6	10.9
Total	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

Source : CRB Bombay 1979.

Table 26 : Comparative data on average value of household assets, Kerala state (Rp.1000)

Average value (Rp.1000)	All Kerala-rural households 1971[a]	Reporting emigrant households, end December 1977[b]				
		4 village average	Chirayinkil	Chengannur	Chavakkad	Tirur
Land	7.4	119.1	159.5	119.4	65.3	56.5
Buildings	2.9	29.2	26.4	33.1	56.9	23.1
Implements, machinery and livestock	0.3	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
Durable household assets	0.6	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
Financial assets	0.3	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
Jewellery	n.a.	15.1	15.7	10.9	15.9	14.0
Radios	n.a.	1.1	0.9	1.3	0.2	0.6
Cars	n.a.	26.2	0.0	18.5	28.3	35.0
Scooters	n.a.	5.1	0.0	0.0	0.5	0.0
Cycles	n.a.	0.4	0.4	0.5	0.3	0.0
Tape-recorders	n.a.	2.2	2.8	2.5	2.6	0.4
Refrigerators	n.a.	3.0	6.0	2.5	3.0	0.0
Total:	11.6	159.0	202.7	134.6	138.7	86.2

Sources: a/ Reserve Bank of India, All-India Debt and Investment Survey, Vol.1 Statistical Tables
b/ CRB Bombay 1978.

Table 24: Percentage distribution of migrant workers by method of financing initial migration expenses, surveys from Kerala state

	Elakamon[a/]	Koipram[a/]	Perumathura[b/]	Puthukurichi[b/]	Four Combined[c/]
Own savings			32	82	50[f/]
Loans from friends & relatives	32	82	42	32	16
Sale or mortgage of property	20	5	23	9	[f/]
Loans from money-lenders	48	13	6	12	9
Loans from banks			2	6	n.a.
Loans from a number of sources			Not applicable[d/]		23
Other	0	0	1[e/]	12[e/]	2

Sources and Notes

a/ Kurian 1979
b/ Mathew and Gopinathan Nair 1978
c/ CRB Bombay 1978
d/ Percentages for other groups combined exceed 100 as emigrants not classified into mutually exclusive groups in the survey
e/ Refers to sale or pledging of jewellery
f/ The 50% figure includes both own savings and sale of own property.

Table 25: Household indebtedness, surveys from Kerala state

	Total household indebtedness[a/]			Interest-bearing debt incurred per emigrant to finance emigration[b/]		
	Chirayinkil	Chengannur	Chavakkad	Tirur	Elakamon	Koipram
No. of households	211	39	47	105	62[c/]	74[c/]
% indebted	52	36	58	96	53[d/]	10[d/]
Initial debt/indebted household (Rp.1000)	11.7	17.3	4.6	10.4	5.2[e/]	2.0[e/]
Debt/indebted household as of end Dec.1977 (Rp.1000)	1.2	1.5	0.7	1.1	n.a.	n.a.
Mean interest rate payable	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	34.7	24.0

Sources: a/ CRB Bombay 1978
b/ Kurian 1979

Notes: c/ No. of emigrants
d/ % of emigrants taking loans at interest
e/ Mean interest-bearing loan per emigrant

It is not stated whether the item 'financing emigration of close relatives' includes previously incurred debt for this purpose, or merely that newly incurred to support further departures. That the latter is probably the more likely comes out from Tables 24 and 25, which give some indication of the magnitude and extent of indebtedness on account of migration finance in Kerala villages, as well as the total for all purposes. In fact, the relevant figure lies between those for total indebtedness and those for interest-bearing debt for migration finance in line 3 of Table 25.

Nonetheless, the high level of remittance receipt -- (Table 22) meant that most emigrant households were able to improve their asset position very considerably over that for non-emigrant ones (Table 26). It should be noted however that the sample of emigrant households may well have had a higher mean initial asset position than non-emigrant ones. Even so the differences are enormous, so that it should come as no surprise that members of non-emigrant families in centres of emigration 'have started raising protests against the extravagant habits of the newly rich emigrant households that lead to price increases'[a/] (see below). There is no reliable information as to the extent of migration households' financial assets. The inflow of remittances naturally has been a key factor in the expansion of bank deposits and of new bank branches in the state during recent years, particularly given the option of using non-resident external accounts. But Mathew and Gopinathan Nair reported that nearly 90% of the amounts deposited in savings accounts were withdrawn usually within one month, mainly for purposes of consumption.

A roughly similar picture emerges from a survey of remittances to migrant households in Gujarat,[b/] where it should be noted that a somewhat higher proportion of migrants went to western countries. The relevant data are

a/ Kurian 1979.

b/ CRB, 1979.

Remittance inflows grew extremely rapidly in virtually all the new labour exporting countries (Table 21). However, as in the Mediterranean countries they tend to be used for debt repayment, on-going household consumption, and purchase of land, housing and consumer durables. Also important in the Kerala case has been expenditure on jewellery, marriages, and education (CRB 1978, Mathew and Gopinathan Nair 1978). Data from the latter survey are shown in Table 23, from which it can be seen that investment in productive activities was extremely low.

Table 23: Distribution of migrant households from 2 Kerala villages according to selected items of expenditure made between 1972-7

	Perumathur		Puthukurichi		Combined	
	No. of H'holds	Expend. %	No. of h'holds	Expend. %	No. of h'holds	Expend. %
Business invest.	3	0.4	-	-	3	0.3
Livestock	3	0.3	4	1.3	7	0.5
Financing migration of close relatives	11	6.1	2	1.0	13	4.9
Real estate	15	23.5	14	38.7	29	27.2
Bldg. Construc.	23	52.9	6	28.0	29	46.9
Bldg. repair	10	0.9	3	6.0	13	2.1
Purchase of vehicles	1	0.9	2	7.4	3	2.5
Ornaments and jewellery	11	2.8	2	2.3	13	2.7
Other consumer durables	12	1.3	9	2.0	21	1.4
Marriages	9	10.9	7	13.4	16	11.5
Total (Rs.1000)		2758		876.5		3634.8
Av. per reporting h'hold (Rs.1000)		49.3		46.1		48.5
Av. per emigrant h'hold (Rs.1000, incl. non-reporting h'holds)		30.3		25.8		29.8

Source: Mathew and Gopinathan Nair, 1978

Table 22: Percentage distribution of households by amount of remittances received per year (rupees)

	Kerala Villages						Gujarati Families	
	Elakamon[a]	Koipram[a]	Perumathura[b/f]	Puthukurichi[b/f]	4 Villages[c]	Chavakkad[d]	All surveyed	Those receiving remittances from Middle East
No remittance	14	18	17[g]	12[g]				
Up to 1000	10	2	0	0			8	6
1000 - 2500	10	14	19[h]	6[h]				
2500 - 5000	26	16	18[i]	18[i]				
5000 - 7500	16	18						
7500 - 10000	6	16	21	24	n.a.	n.a.	29	21
1000 - 15000	18	16	14	24				
15000- 25000			10	12			53	65
25000			2	6			11	8
No. of reporting households	50	50	76	30	382	95[j]	372	117
Annual av-rage remittance per emigrant household reporting	5601	6220	7818	8200	15038	8652[j]	13460	13785
Total households in survey	50	50	91	34	402	95	526	n.a.
Annual average remittance per emigrant from reporting households	4517	4202	n.a.	n.a.	11700	6044[j]	n.a.	n.a.
No. of emigrants from reporting households	62	74	n.a.	n.a.	491	136[j]	n.a.	n.a.
No. of emigrants in survey	62	74	131	45	514	136	n.a.	n.a.

Sources:
a/ Kurian 1979
b/ Mathew and Gopinathan Nair 1978
c/ CRB Bombay 1978
d/ Prakash 1978
e/ CRB Bombay 1979
f/ The percentage distribution includes non-reporting households
g/ Including non-reporting families (some of which were amongst the best off) who did not report the amount received. Only a tiny minority of families reported receiving no remittance
h/ Rp.1000-3000
i/ Rp.3000-5000
j/ Including the a"thor's estimates for 34 persons.

Table 2J : Migrants in and Remittances from Middle East Oil Countries

Country of Out-Migration	Estimated migrant stock abroad 1977	1979	Economically active population 1975 (1000)	Remittance Inflows ($mn) 1973	1974	1975	1976	1977	1978(est.)	1979(proj.)
Afghanistan	200,000	n.a.	6586	..	..	..	..	200 a	n.a.	n.a.
								64.2 b		
Bangladesh	50,000	100,000	25341	..	18	43	53	75 a	n.a.	170.0 d/
					1.8	3.7	6.8	7.1 b		
Egypt	350,000	n.a.	10517	87	189	340	615	1025 a	n.a.	n.a.
				6.1	6.5	8.6	16.0	23.8 b		
India	214,000	300,000	240285	235	297	535	713	1000 a	1600.0	n.a.
				7.6	7.0	10.8	17.0	21.0 b		
Jordan	150,000	n.a.	652	45	75	167	411	425 a	n.a.	n.a.
				15.3	17.4	25.7	45.3	36.0 b		
Republic of Korea	60,000	80,000	12686	154	154	158	195	172 a	2000.0 c/	n.a.
				4.0	2.4	2.4	2.3	1.6 b		
Pakistan	500,000	500,000	19650	151	230	353	590	1110 a	>1000.0	n.a.
				14.5	12.1	16.0	26.6	48.0 b		
Sri Lanka	20,000	n.a.	4741	..	..	3	7	12 a	n.a.	n.a.
						0.4	1.2	n.a. b		
Sudan	50,000	n.a.	5758	..	..	..	12	40 a	n.a.	n.a.
							1.9	6.2 b		
Yemen Arab Repub.	500,000	n.a.	1888	129	156	307	796	1000 a	n.a.	n.a.
				n.a.	80.8	124.8	167.6	n.a. b		
Yemen People's Dem.Repub.	300,000	n.a.	441	33	41	56	115	179 a	n.a.	n.a.
				19.0	11.3	19.0	n.a.	n.a. b		
Philippines	n.a.	80,000	15699	..	104	128	112	130 a	200.0	n.a.
					3.3	3.7	3.1	3.3 b		
Thailand	n.a.	30,000	13945	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a. a	200.0	n.a.

Sources: IMF estimates, ILO Yearbook; 1978 figures from a variety of sources all quoted in the *Far Eastern Economic Review*, 11.5.79.

Notes:
- .. insignificant
- a/ US$million
- b/ as % import bill
- c/ including inflows from companies
- d/ including a minor proportion from outside the Middle East

Table 19: Estimated surplus/deficit of categories of professionals and technicians, Sudan 1977/78 - 1982/83

	Professionals		Technicians	
	Surplus deficit	Total estimated supply	Surplus deficit	Total estimated supply
Agriculture & forestry	-2340	5000	-2850	2150
Veterinary sciences	-1200	2200	-1420	580
Medicine	+ 335	2405		
Dentistry	0	105	-1030	1370
Pharmacy	- 140	500		
Engineering	-2160	4400	5190[b]	5060[b]
Basic sciences	- 900	2900	...	...
Law	+1235	495	...	...
Accounting, finance & banking	-1700	4700	0	1600
Economic & soc.sciences	+1190	1500	...	...
Librarians	...	...	0	500
Teachers	- 60[a]	1700[a]	0	900[c]
Other	+3385	200	+ 230	530
Total:	-2355	26105	-10260	13690

Memo items:

Total estimated demand for professionals	77/78- 82/3	26105
" " " " technicians	77/78- 82/3	23950
Economically active population 1975		5,758000

Sources: Birks & Sinclair, 1977 from Kidd & Thurston 1977; ILO Yearbook.

Table 20: Percentage composition of Sudanese working abroad by occupation status, Four Middle Eastern Countries[a] 1977

Professional		Technical		Other		Total
Low	High	Low	High	Low	High	
6.4	11.4	12.8	22.7	15.6	31.2	64,425

Source: Birks & Sinclair 1977, p.45.

Notes : a/ Saudi Arabia, Libya, Kuwait, & UAE; minimum estimate.
b/ Assuming two technical for each professional.
c/ Residual.

Sudan, the massive outflow of trained personnel has led to shortfalls in the availability of certain categories, especially technicians, but also professionals and semi-skilled manual workers (Tables 19 and 20). Even Egyptian manpower planners forcast labour shortages in certain occupational categories by the beginning of the 1980s, though that outcome may well be modified in the light of recent political events. And one of the products of the outstanding South Korean success with Middle Eastern contracts has been to render acute the manpower shortages in certain key industries, so that in sharp contrast to the Indian trend, the government now enforces a strict minimum on overseas construction wage rates. Thus except in those areas where there exist substantial reserve supplies of trained but unemployed workers, there seems little reason to suppose that the South Asian labour export economies will escape the same fate, particularly given the upward trend in the skill levels required in the host countries.

Table 18: Percentage distribution of male labour force in Yemen Arab Republic 1975

Workers abroad	37.1
Traditional sector	56.6
Modern sector	6.3
(Total number)	(1,417,000)

Source: Estimates by Birks and Sinclair 1977.

In Bangladesh and Sri Lanka, labour export on a substantial scale is an even more recent phenomenon than in Kerala, and information about its impact on the labour market is even more scanty. But in both countries, the available data on the skill composition of migrants departing under the government scheme suggest that selective labour shortages - some potentially serious in scale - may soon be in the offing. 90% of the manual workers covered by the Sri Lankan data were skilled construction workers, mainly carpenters and masons, both occupations in strong demand on account of certain government domestic policies. Although government-run training schemes for them have been expanded, the new inflow is far below the net outflow. In addition, the economy has been suffering the consequences of the loss of a significant number of technical and semi-professional personnel, particularly engineers, a problem which Bangladesh is now beginning to face. Indeed, only 14% of Bangladeshi government scheme migrants were unskilled, the majority being drawn heavily from skilled and semi-skilled construction trades. And again, replacement training is nothing like adequate, thus exacerbating the possibility of bottlenecks and inflationary upsurges.

Such problems are by now a very familiar fact of life for a number of the non-oil Middle Eastern labour exporting countries which were earlier starters in the system.[a] Even in 1975, almost two-fifths of the labour force of the Yemen Arab Republic were working abroad, and an estimated 30% of the Omani labour force is now working outside the country, with the situation being much the same in the case of Jordan. There the consequences of the labour shortages arising from the export of technicians and skilled manual workers to the Gulf were sufficiently severe as to promote Prince Hassan to propose an international labour compensatory facility (see further ≠ 5). In both the Yemens, there has been a shift to strong encouragement for the introduction of more capital intensive techniques, and there is evidence from the Yemen Arab Republic that the labour outflow has led to a decline in agricultural productivity. In

a/ The evidence in this para is compiled from a number of Financial Times and International Herald Tribune supplements, plus Birks and Sinclair (1977).

for unskilled workers, as compared with Iran and Iraq, where recent demand has been very low or almost negligible. Yet in the former countries, the very completion of the projects under construction may serve to make permanently redundant the unskilled helpers concerned.

Evidence concerning the impact of out-migration on the availability of skilled labour is fragmentary, and to some extent, indirect. Given the high unemployment rate for scientific and technical personnel, shortages seem unlikely in this category. However, the market for skilled manual labour, particularly in construction occupations, appears to have tightened considerably, not only in the pockets of high labour export, a/ but in the state as a whole. The outcome has been a sharp rise in the wages of construction workers (Table 7 above), with those for skilled masons and carpenters in certain high emigration areas doubling in as short a period as 4 years. In addition, there also has been some tightening in the labour market in general, with the agricultural money wage rate reportedly becoming the highest for all Indian states by 1978b/. Mathew and Gopinath Nair (1978) found that in Perumathura, shortages of agricultural and construction workers began to emerge during the late 1960s, and have in some cases become acute. The consequent prospects for a decrease in the unemployment rate seem quite promising - indeed, youth who stay on into higher education because of the difficulty in obtaining a job, and then move into the pool of educated unemployed, might begin to consider skilled technical education. The great danger, however, is that inflation will erode the effect of money wage increases and so not only offset the potential attractiveness of newly available job opportunities, but depress the real living standard of the majority of the population (see below)

---

a/ Emigration from Kerala appears to have been concentrated in the taluks of Chirayinkil in Travancore district, - Chavakkad in Cochin, Tirur in the Malabar area, and Thiruvalla and Chengannur in central Kerala.

b/ Note however that this is a complex issue which is the products of a number of factors quite distinct from emigration abroad.

Table 17: Summary Data on Percentage Distribution of Educational Level of Migrant Workers from Kerala Villages.

	Elakaman[1]	Koipram[1]	Chavakkad[2]	Perumathura[3]	Puthukurichi[3]	4 Villages[4] combined	Memo Items: Total Population 5 years and over Kerala State	All India
Illiterate	n.a.	n.a.	7	5	0	11	30	65
Below Matriculation	66	12	73	43	36	40	70	35
Matriculation	27	38	12	31	40	28		
Pre-Degree	2	15	2	7	2	6		
Diploma, Degree and Above	5	35	1	15[3]	22[3]	15[4]		

Sources and Notes.

1. Kur.ian 1979
2. Prakash 1978
3 Matthew and Gopinathan Nain 1978: pre-degree with special qualifications included in 'diploma, degree and above'
4. CRB 1978: 'Technically trained persons' also included in 'diploma...' category as impossible to distinguish between other groups.
5. 1971 Census.

SUMMARY DATA ON PERCENTAGE DISTRIBUTION OF MIGRANT WORKERS' OCCUPATIONS PRIOR TO DEPARTURE

A

	KERALA VILLAGES							SRI LANKA
	Elakamon[1]	Koipram[1]	Chirayinkil[2]	Chengannur[2]	Chavakkad (2)	Chavakkad (3)	Tirur[2]	(government scheme for male manual workers only)[4]
Unemployed	36	7	72	34	63	36	56	n.a.
Unskilled, of which	29	7	6	0	2	35	22	
Cultivaters	(13)	(1)						
Skilled manual, of which	13	7	5	16	16	5	2	90
Ma sons and carpenters			(3)	(0)	(0)		(2)	(90)
Technical and professional, of which	8	30	6	14	5	0	0	0
Engineers			(0)	(3)	(3)		(0)	
Petty traders & small businessmen, of which	7	1	4	3	10	6	12	n.a.
Petty traders	(7)	(0)						
Businessmen	(0)	(1)						
Clerical and office workers	7	14	0	0	0		5	n.a.
Teachers	0	8	1	9	0	0	0	0
Nurses	0	0	0	6	0	0	0	
Others of which	2	27	5	11	5	9	3	10
Students	(2)	(27)						
Ex servicemen			(3)	(5)	(0)	(2)	(0)	
Government employees			(2)	(6)	(5)		(3)	
Not reporting	0	0	0	6	0	10	- 0	
Total number of migrants' in survey	62	74	254	64	62	136	-134	

B

	KERALA VILLAGES[5] Perumathura	Puthukurichi
Unemployed	52*	38
Daily wage labourers	12*)	included under 'other'
Low-income self-employed	8*)	included under 'other'
Skilled)	28*	42*
Other)		20

C

	BANGLADESH[6] Government Scheme only
Unskilled	14
Semi-skilled	28
Skilled	19
Semi-professional	3
Professional	9
Other	27

Sources & Notes

1. Kurian 1979; no difficulty in regrouping.
2. CRB 1978; regrouping as follows: 'unskilled' includes 'day labourers (coolies)', 'skilled manual' includes 'masons, carpenters, etc.' and 'factory employees working outside Kerala', 'technical and professional' includes 'engineers, etc.' and 'skilled technical workers', 'clerical and office workers' includes 'telephone operators'- no regrouping of other categories.
3. Prakash 1978; regrouping as follows: 'unskilled' includes 'beedi makers', 'tailors', 'helpers in shops', 'hotel workers' and 'part-time postmen' (all on the ground that such persons are unskilled from the standpoint of work abroad); 'skilled' includes 'drivers and ordinary workers'; no change in other categories. Note the high non-response rate and the high percentage of 'other' (unspecified).
4. Paine 1978 (from Sri Lankan Bureau of Foreign Employment): note restricted coverage of the data.
5. Mathew & Nair (1978): *indicates approx. estimate by this author from non-tabular information given in their text.
6. Mahmood (1979) from the Bangladesh Bureau of Manpower: note restricted coverage of the data; 'semi-skilled' includes 'light drivers' 'assistants to skilled workers', 'dockers', and 'hotel staff'; 'skilled' includes 'HGV drivers', 'mechanics', 'electricians', 'fitters', 'turners', 'masons', 'carpenters', 'experienced cooks', etc; 'semi-professional' includes 'diploma engineers', 'foremen', 'clerical and office staff', 'nurses', 'paramedics', etc.

Bangladesh data cover only migrant departures through the government-run schemes; however, they do suggest that a repetition of the Kerala case is unlikely. The situation is somewhat more complex in Sri Lanka however, where, like Kerala, literacy and educational standards are atypically high relative to per capita income. For although very few unemployed have departed under the government scheme, it is quite likely that privately recruited departures have included a fair representation of the educated unemployed.

That the migratory flows from the new labour exporting countries are similar to those from the old in that the migrants tend to be the better educated and more skilled (with a proportion of the 'better educated' in Kerala and Sri Lanka being unemployed) is supported further by Table 17. This shows that migrants from the villages surveyed tended to be better educated than the population as a whole [a/], though there was considerable variation between villages, with between half and three quarters of those from the poorer villages of Elakamon, Chavakkad and Perumathura having failed to matriculate. [b/] But how long such an outflow of the less well-educated can be expected to persist is very much open to question, given the changing demand situation in the Middle East: the available evidence suggests that any mass market there for unskilled labour will be much more temporary in duration than was the case in Western Europe. Interestingly, the Bangladesh data suggests that it is the Gulf countries with the least developed economic structures which have had the highest relative demand

---

a/ The population as a whole, of course is not strictly comparable with the emigrant population. However, the substantial proportion in the better-educated 5-20 age group to some extent offsets the less well-educated in the over 40 age group (emigrants being highly concentrated in the 20-40 group).

b/ That migrants from Kerala did include relatively disadvantaged sections of the population is shown also by the fact that backward communities like Ezhavas are quite well represented; indeed in the 4 villages covered in the CRB (1978) survey, caste Hindus were rare.

males (at about 46%) and for females (at about 17-18%) remained constant between 1958/9 and 1965. But while that for males rose only marginally during the next seven years, and the male unemployment rate increased considerably, that for females rose sharply to over 23%, and their unemployment rate increased more slowly than that for males. a/ Furthermore from the beginning of the 1960s, unemployment grew faster in urban than in rural Kerala, reaching 16% of the labour force by 1972-3, as compared with 12% for rural areas b/. Space precludes detailed discussion of these trends, which differ in a number of important respects from those which occurred in the rest of India; however, they show clearly the pressures which encouraged rising male out-migration from the state. Also important, however, has been the characteristics of the Kerala labour force itself, including the unemployed. The state not only has a mixed population of Hindus, Chiristians and Muslims, but also is noted for its high standard of literacy and educational attainment c/, so making it an attractive source of supply for a variety of host destinations. At the same time, Kerala has had the highest rate of 'educated unemployment' in all India (16% of all matriculates in 1972-3, with an even higher percentage in rural areas and for women). Consequently, although in terms of absolute numbers, the less educated constitute the majority of the unemployed, a substantial number of well-educated persons are included also.

This is an important explanatory factor in the comparatively high proportions of unemployed found in surveys of Kerala emigrants (Table 16). It does not affect the conclusion that in Kerala, migration abroad probably has had a significant direct impact on alleviating the unemployment situation, but does affect any inference that a similar experience is to be expected elsewhere. Unfortunately, the

a/ Both these and the subsequent data are of course subject to the usual qualifications concerning the interpretation of trends over time from survey data for discrete dates.

b/ The rural rate was in fact higher in 1958/9 and declined up until 1965. Note, however, the artificiality of the rural-urban distinction for much of Kerala.

c/ See Table 17.

response to their host environment and (from that of legal entry qualifications in some cases) is the religious one, i.e. is Islam the national faith? Here the regional criterion is used for most purposes below, with particular emphasis on the South Asian countries. However, since these were 'late starters' in the process of large-scale export of non-professional labour, the evidence to date is fragmentary only, and comes primarily from Kerala state --- in India, which is a typical in certain respects as compared with the rest of India and Bangladesh, for instance. Added to the severe problem of data availability, however, is that of interpretation, given the fact that the mass migratory flow is of such very recent origin. For information about vanguard migrants can be unreliable guide to the character and impact of an evolving migratory flow. Thus the following summary of the available evidence should be considered with this qualification in mind.

Kerala has for some time had a tradition of out-migration, primarily to other Indian states but also (from the early 1950s onwards) to the west, which became the destination of a small but steady flow of educated Syrian Christians from Central Travancore. [a/] In addition, there was a similar small flow of manual workers to the Gulf area, with which Kerala historically had had trading ties, although no large scale flow occurred until the accelerated prosperity of the Gulf oil countries occurred at the beginning of the 1970s. One motive force behind such migratory flows clearly has been the state's high population density (549 per sq. km. in 1971 - three times the all-India average), low land-labour ratio (0.18 hectares), low per capita income, and high unemployment (both in rural and urban areas Kerala has the highest unemployment rate of all states). Given such population pressure, labour force participation rates declined considerably during the decades up until the early 1960s. According to NSS data, the participation rate for

---

a/ In earlier decades, the main destination region was S.E. Asia.

Table 15: Migrant remittances to selected Mediterranean recruitment countries 1975-77 ($ US mln.)

	1975	1976	1977
Greece	734	803	924
Italy	979	1,370	1,412
Portugal	1,097	1,014	1,226
Spain	968	853	813
Turkey	1,300	983	982
Yugoslavia	1,696	1,878	2,097

Source: OECD.

Consider now the available evidence on the 'new' labour exporting countries to the Middle East. Here the groupint of countries is less sharp than in the W. European case, where a clear distinction can be made between 'early starters' like Italy, Spain and Portugal, and 'later starters' like Greeece, Yugoslavia, Turkey and the Maghreb countries. This is because the labour exporting countries to the Middle East can be grouped according to more than one-non-coincident criterion, depending on the question under investigation. The first is regional, which yields the 'other' Middle East, South Asian, South-east and East Asian, and 'other' African sub-groups. The second criterion is per capita income, which tends to correspond roughly with regional groupings, with the South Asian countries and to some extent the 'other' African ones at the bottom of the scale, but with the South-east and East Asian countries in the middle income group (so that there is no simple correlation between per capita income and distance). A third criterion, population magnitude and density is to some extent also correlated with the regional groupings, but again only approximately so, so that there is no clear cross correlation between population and per capita income. A fourth criterion, which is important from the standpoint of workers'

Table 14 : Remittances to Selected Mediterranean recruitment countries 1960, 1965, 1970, 1974 (current $ millions)

Country	Year	Exports of goods and services (1)	Emigrant workers earnings and remittances (2)	(2) as percentage of (1)
Finland	1960	1173	..	..
	1965	1740	..	..
	1970	2831	34	1.2
	1974	6647	..	..
Ireland	1960	703	..	..
	1965	1077	.. 2)	..
	1970	1657	57	3.4
	1974	3610	86	2.4
Italy	1960	5742	172	3.0
	1965	11041	326	3.0
	1970	19574	1017	5.2
	1974	41977	1352	3.2
Greece	1960	535	90	16.9
	1965	892	129	14.5
	1970	1445	333	23.0
	1974	3797	624	16.4
Spain	1960	1276	..	..
	1965	2788	61	2.2
	1970	5574	491	8.4
	1974	14347	912	6.4
Turkey	1960	540	..	..
	1965	707	..	..
	1970	1115	273	24.5
	1974	3648	1447	39.7
Yugoslavia	1960	806	..	..
	1965	1608	..	..
	1970	2992	498	16.6
	1974	7854	1715	21.8
Algeria	1970	1415	234	16.5
	1974	5314	389	7.3
Morocco	1960	562	..	..
	1965	623	..	..
	1970	837	63	7.5
	1974	2562	359	14.0
Tunisia	1960	257	..	..
	1965	226	..	..
	1970	484	29	7.2
	1974	1302	118	9.1

Source: IMF, Balance of Payments Yearbook, various volumes, collated by All entries are gross.

Footnotes: Column (1) includes receipts from exports of goods, services and other invisibles.
1) Escudo area. 2) Legacies and migrants' remittances.

Table 12: Percentage Changes in the foreign worker stock by selected western European host countries 1970-77

	% share of the foreign labour force in the total economically active population (1977)	% change 1974-77
Austria	6.0%	- 13.0%
Belgium	8.4%	+ 10.5%
France	7.3%	- 16.0%
Fed. Rep. of Germany	9.5%	- 19.0%
Luxembourg	32.0%	+ 5.0%
Netherlands	3.7%	- 29.0%
Sweden	5.4%	+ 12.0%
Switzerland	16.4%	- 17.0%

Source: OECD

Table 13: Departures from selected Western European countries of immigration 1973-77

	1973	1974	1975	1976	1977
Fed. Rep. of Germany (total foreigners)	526.8	580.4	600.1	515.4	452.2
Belgium (total foreigners)	-	-	40.7	42.1	39.7
Sweden (total foreigners)	30.2	20.1	21.4	18.7	14.9
Switzerland (total foreigners)	73.0	81.0	121.0	110.3	84.3

subject for research far beyond the scope of this paper. But two important points stand out: first, that in some countries the labour export system survived without becoming unduly scathed, a/ second, that in others, the overall impact of the changes in the labour export system not only had a fairly rapid adverse effect on the foreign exchange and employment situations, but more generally appeared to act as a catalyst leading to potential economic crisis. The degree of risk associated with labour export depended not only on the character of the system itself, but on domestic economic policy, and the magnitude and direction of international economic changes. Or, in other words, the fate of the Mediterranean economies after 1973 cannot be attributed to the existence of labour export in the abstract, any more than it can, say, be attributed to the existence of trade in the abstract.

Table 11: Estimates of the migrant return flow from W. Europe to selected recruitment countries - 1975-7a/

(1000s)

	1975	1976	1977
Finland	8.5	11.0	10.0
Greece	4.3	5.1	5.3
Italy	50.9	53.3	62.1
Portugal	6.3	5.6	4.0
Spain	10.0	4.9	5.9
Turkey	15.6	16.6	19.9
Yugoslavia	17.6	15.0	18.7

Source: OECD

Notes : a/ Seasonal workers excluded.

---

a/ Note that since the remittance data are in current dollars, they give a very misleading picture of changes in constant values.

be compounded by a third factor - reluctance by domestic employers to hire returnees when they were felt to be more prone to union activity, etc. And fourthly, while abroad, some would fall victim to persuasive fellow-nationals, handling over their savings to exotic sounding but non-existent savings/investment schemes, or to ones which never stood any chance of making any profit. A similar kind of problem arose on occasion when workers attempted to repatriate their savings via illegal channels (e.g. if they felt the exchange rate to be too unfavourable), and were unable to smuggle the money in themselves. This is not to suggest that such cases were the norm, but merely to point out that while migration brought greater prosperity to many migrant families, it also brought with it its casualties.

But as noted in ≠ 2, such effects are virtually non-quantifiable in any rigorous sense, and can be identified only by careful appraisal of qualitative evidence. Instructive in this respect are the consequences of the post-1973 recession, since these give some indication of a country's ability to respond to unplanned changes in its stock of workers abroad and in its remittance earnings. Of course, since the changes in the international economy which led to the changes in the labour export system themselves had important direct effects which varied in magnitude, the subsequent behaviour of the economies in question cannot be taken as indicators of ability to adjust to potentially sharp fluctuations in remittance income. Nonetheless, the relevant data (presented in Tables 11-15) show very substantial intercountry variations in the changes observed both in the migrant stock abroad and in remittance receipt. These arose in turn because of the differing economic conditions in the host countries concerned, the differences in the composition of the migrant worker stock (countries with a more skilled stock being in a better position to avoid substantial cuts), and differences in the ability to secure remittance repatriation (arising from fluctuations in currency values and intercountry differences in policy towards the remittance exchange rate). Proper explanation of all this is a major

overall impact on the distribution of income and assets is not necessarily regressive, even when the migrant sub-group gains relative to the rest of the population. If, for instance, foreign exchange from remittance receipt is used to promote growth in a way that enables the lower income deciles to benefit more than the higher ones, the Gini coefficient could still improve. If this does not happen, it is development policy in general rather than the labour export system in particular which is at fault, though the existence of the latter may constrain the distributional strategies considered feasible. Also, of course, the extent to which a country permits private ownership of assets has a major effect on the potential for increasing inequality. But even then, labour export may exacerbate regional inequality, as indeed happened not only in countries such as Turkey and Morocco, but also in Yugoslavia, despite attempts to implement counteracting regional development programmes.

9. Although on average migrant households were able to attain higher living standard improve their asset position, and benefit from certain non-monetary advantages such as superior access to foreign job opportunities, it was by no means always the case that in the medium term, such a family would 'do better' than a comparable non-migrant one. First, for many aspirant migrants to whom access to foreign employment via the official recruitment system was precluded (e.g. because they belonged to a non-priority group, lacked particular skills required for job vacancies offered through official channels, or did not have the requisite contacts), departure abroad was self-financed by means of private borrowing. Savings from employment abroad then would be earmarked for some considerable time for debt repayment, with the risk that job loss and enforced return home would leave them even worse off than initially, were the debt not fully repaid. Second, all too often the small ventures established by returned migrants with their hard-earned savings would fail, an outcome which itself might leave them with inadvisably incurred debts to pay off. This outcome could

self-reversing or easily reversible over time, the latter would be the more suitable policy goal. For the great 'benefit' of remittances is that they permit increased imports; the great risk is that they lead to a level and structure of imports which can be altered only with great difficulty if circumstances (such as fluctuations in remittance inflows) demand. In most Mediterranean labour exporting countries, the eased import situation undoubtedly permitted improved short-term growth performance; what at this stage is by no means clear is whether the per-capita income levels which will be achieved over a longer time span will be higher than those which would be projected on reasonable alternative assumptions about labour export strategy and remittance utilization.

7. Large influxes of remittance incomes almost invariably led to local inflation, often serious in magnitude. One key element in this was the impact on land values, given the restricted supply, and the chain effects thereof. In some countries, construction costs rose because of shortages of skilled labour or raw materials or both, and there was also instances (like the one concerning tractor prices in the Bogezliyan district described above) where other commodities were affected. But the extent to which such price changes fuelled national inflationary pressures varied considerably between countries, depending on the overall macroeconomic management strategies adopted, and is susceptible neither to generalization nor to precise measurement.

8. The distributional effects of labour export almost invariably were regressive. To some extent, this is built into the system, since measures to encourage remittance repatriation are felt to be inconsistent with very progressive income taxation, and measures to stimulate migrant saving and investment frequently involve their receiving special premiums or subsidies, or entail the creation of generally applicable incentive schemes, from which migrant families are the best placed to benefit. In principle, the

trolled external accounts for migrants, or accounts where a given proportion of their savings (usually in the order of 20-25%) was convertible freely, and relaxing import controls or lowering duties for goods brought back by returning migrants (up to some specified ceiling amount). Both migrant consumption and investment expenditure tended to have a substantial import content: consumption expenditure because returnees wished to use in their home countries - goods (especially durables) with which they had become familiar in the west; investment expenditure because often it was while in Western Europe that they planned the kind of business which they hoped to establish on their return, and investigated the capital equipment available (which in any case might well not be produced in the home country). The magnitude of the direct impact of their expenditure on the import bill was of course moderated by the severity of import controls and by the fact that a substantial proportion of their expenditure was directed towards housing and land. However, attempts by governments to maximize the absolute quantity of repatriated savings tended to be accompanied by progressive weakening of import controls, at least for the case of migrant families and sometimes for the non-migrant domestic population as well (controls being harder to sustain in the face of a less tight foreign exchange situation and the physical visibility of migrant imports), thereby permitting any prospective demostration effect more easily to be realized. Further, housing expenditure did not necessarily have no import content, particularly when a sharp upsurge in demand led to shortages in locally available materials. In any event, attempting to maximize the absolute foreign exchange inflow would not necessarily maximize simultaneously the net inflow after adjustment for migrant expenditures over any given time period. But whether or not the latter would be a superior objective would depend on how the remittance financed imports were used: if to improve the economy's productive sturcture in a way which did not entail a sustained and long-term increase in the import coefficient, the former would be the more appropriate; but if to raise import dependency in a way which was not

differ from one department, fund or bank to the next, without evident rhyme or reason. Inefficiency and waste characterize the manner in which assistance to shareholders is now distributed, all the more deplorable considering the scarcity of means available ... contacts with influential persons who approve or reject requests for aid have long been of decisive importance' (p.440)

Not surprisingly, therefore, performance was extremely poor, irrespective of the kind of cooperative considered:

'We can count on the fingers of one hand the projects of enterprises which we studied that have realized a profit' (p.446)
(Note: 32 workers companies, 18 open companies and 10 village cooperatives were covered in the study).

And as would be expected, Turkey's least developed provinces were grossly under-represented in the regional distribution of operational projects.

Considerable space has been allocated in this paper to the fate of the Turkish workers companies not only because the joint Turkish-German scheme described earlier has been proposed as a potential model which might be transferable to other labour exporting countries, but also because their experience highlights the difficulties into which any attempt - however well interntioned or carefully formulated - to make a significant impact on development via remittance-financed ex-migrant worker companies can be expected to run in a mixed economy of the Turkish kind.

6. In many countries, remittance expenditure had higher marginal and average import coefficients than did domestic expenditure. This tended to be so where the measures considered necessary to attract remittance flows were geared to permitting this outcome, for instance, establishing uncon-

The authors distinguish between what could be called 'pure' workers companies, and open joint stock companies 'established in Turkey, usually by a number of financially strong individuals - entrepreneurs, graduates of advanced vocational training programmes, merchants, often with the support, if not at the actual instigation of local politicians', and concerned with migrants only as potential small investors. They found, however, that it was the latter ('enterprises which in general resemble many long-standing businesses') which tended to be more likely to effect their projects successfully:

> 'Why? Principally, because the men on their boards of directors tend to have had considerable prior entrepreneurial experience. In their pasts they have built up extensive networks of contacts which enable them to gain prompter access to needed government facilities, permits and financial aid ... it is almost impossible to overestimate the significance of personal relations in achieving project realization in Turkey where practically everything a proposed venture needs is in scarce supply ....' (p.430)

Further, since they tended to be larger, the open companies often had an added advantage on this account. But the experience of village development cooperatives was even more disappointing than that of workers companies. A fair share of the blame in both cases was attributable to deficiencies in government policy - insofar as there was one:

> '... we choose rather to avoid the term policy when speaking of the government's statements and actions towards workers' and open joint stock companies. Too little coordination is discernible to justify the use of the word. Facilities and incentives exist, and receipients acquire use of them, but the hows and whys behind individual cases often defy analysis ... Definitions maintained for what constitutes a workers' or an open joint stock company

No study could underline such limitations more sharply than the detailed work on the Turkish case (cited above) by Penninx and van Renselaar (1978). To quote some of their conclusions,

> 'for a migrant who invests in a joint stock company with many shareholders, this act is usually of far less importance, and involves far less capital, than other investments which he makes, or hopes to make... probably not more than 10% of Turkish migrants who have held work abroad in the last decade and a half have purchased shares in a joint stock company with many shareholders' (p.424)
>
> '(taking) an upper limit for combined migrants' and local small savers' investments during the last 10 years (at) double the 1900 million TL of recorded migrants' promises to buy capital stock, (this) is nonetheless a figure of an entirely different order than the 67 billion TL of fixed capital investments in the private sector nationally recorded for 1976 alone. Intensity of interest in the subject of our study should not be allowed to obscure its marginality in relation to the realities of the Turkish economy' (p.425, parentheses mine).
>
> 'Not only has the number of jobs actually created by workers' and open companies borne no relation to the number of shareholders making investments, but even the planned number of jobs, a total unlikely ever to be fully realized, represents but a fraction of those who participate in the companies' share capital. What our research among Turkish workers in Europe has made abundantly clear, moreover, is that shareholders for the most part have neither the wish nor the intention to begin work for their joint stock company when they return home. Far closer to their hearts is the prospect of beginning a small business as self-employed entrepreneurs. The largest share of migrants' savings are indeed destined for such investments.' (p.426).

Although the scheme grew rapidly after 1975, the actual achievements by March 1978 can at best be described as modest. Under 4% of the total value of workers remittances over 1972 - early 1978 had been absorbed by the scheme and just over 5,000 jobs actually had been created. To be sure, these TWCs are much less likely to fail rapidly in the way that earlier workers ventures did c/, but they can hardly be regarded as successful in channelling a substantial proportion of remittances into productive ventures, or in having a major impact on the employment problem for returned workers: the job creation ratio for realized projects was under one per ten TWC members, and the total number created was equal to only about one-twentieth of the decline in the estimated stock of Turkish workers in Germany between 1974 and March 1977. Given the lagged downturn in remittances (even when measured in current $ values), the prospects for the scheme's sustained growth are non too promising. And as yet of course, it has not as yet passed the key test of whether or not when actually producing, the companies can become self-sufficient and profitable (with the current economic climate in Turkey making such an outcome very much open to question). All this is not to criticize the attempt per se, but rather to point to the severe limitations of even the most carefully designed scheme based on remittance investment.

---

a/ Such as duty exemption for imported machinery, improved depreciation allowances, tax concessions, and a special investment bank for workers (Devlet Sanayi ve Isci Yatirim Bankasi - DESIYAB), which is to finance the investments of returning workers by buying shares and granting loans.

b/ Involving, inter alia, not only vocational reintegration and loan schemes, but also achieve assistance from the German ISOPLAN institute, which operates a project advisory programme through a joint team of Turkish and German experts.

c/ See Paine 1974, Abadan-Unat 1975.

Founder members form a gegistered stock company and sell shares to other migrants from the same province, usually with a provision that no individual or legal entity can hold more than 10% of the original capital and one that shares are not transferable for a period of about 5 years. The nominal value of a share usually has been below a maximum of $400, anduusually shareholders are given priority in job allocation. More importantly, not only have special financial incentive measures been introduced to promote such TWCs [a/] but a joint Turkish-German institutional co-operation network has been established to provide managereial, technical, and financial guidance and assistance. [b/] The progress of the scheme up until March 1978 is set out below:

Table 10: Summary data on the Turkish Workers' Companies Scheme

	Distribution of TWCs Dec. 1977	Distribution of TWCs Mar. 1978	No. of Members Mar. 1978 (1000)	No. of Job Mar. 1978 (1000)	Original Capital Mar.[b] 1978 ($m)	Total Capital Investment Mar.[b] 1978 ($m)
Realized projects	42	42	78.6	5.3	48.9	108.6
Projects in process of completion	39	39	50.7	6.3	48.5	125.2
Technically planned projects	30	30	15.6[a]	2.7	26.0	78.4
Pre-planned projects (pre-investment phase)	30	30	10.0	1.0	14.3	58.3
TOTAL	141	141	154.9	15.2	137.7	370.5
New companies without planned projects	14	14				
Companies being founded	20	28				
TOTAL	175	183				

Source: Compiled from Werth and Yalcintas, (1978)

Notes: a. Partly estimated. (b) At March 1978 exchange rate of $1 = TL25.25

(Foot-notes a and b continued on next page....)

> Lastly, a significant portion of money which migrants and returned migrants have invested has gone into small enterprises in the service sector ... above all in service enterprises which require only modest initial capital outlay ... e.g. grocery stores, repair workshops, taxis, drapery shops.'

Workers 'self-help' schemes designed to channel savings into productive activities frequently failed because they were not backed up with appropriate supportive measures (e.g. training in managerial and accountancy skills for prospective worker-investors).[a] An alleged exception to this is the Turkish Workers Companies (TWC) scheme, an economic self-help initiative for migrant workers (especially in the F.R. Germany) who invest their savings in the form of shares to establish a firm or company in Turkey.[b]

---

a/ Two typical instances are reported by SOPEMI (1977) for the case of Yugoslavia. The first, initiated in Bapska (East Groatia) in 1975, found a considerable number of migrants (both those abroad and returnees) prepared to deposit their savings for a limited time to construct a factory; but by the beginning of 1977, no enterprise had accepted the resources offered. A second, initiated by migrants in Stuttzart led to plans worked out in 1976 for an investment project for a vaccum concrete plant near Zagreb, with 250 workers prepared to deposit their savings; the project was not however supported by the local Groatian working organizations and associations. For further discussion of the Yugoslavia case, see Bevos 1976, and Vedris 1976.

b/ See further Werth and Yalcintas, (1978) on which the factual material below is based.

'Approximately one-third of all the money pouring into the district from men with European jobs was spent by their families on consumer goods, ranging from the perishable (baby foods) to the durable (television sets). It is true that the living standards of those wi h ready supplies of cash improved and that the district service sector floursihed with a vastly expanded range of possibilities, but the mere exercise of vastly increased purchasing power did not help initiate or advance any self-perpetuating local development.

In migrants' patterns of investment, housing was without a rival. Most workers abroad first directed their accumulated capital to having a large new home constructed or to renovating thoroughly the house in which they had previously lived. Some instead purchased a flat in a neighbouring city, on occasion with the intention of renting this property for profit...

Farmland, coveted by migrants who cherish the prospect upon their definite return from Europe of resuming their former vocation, is hard to buy and commands rapidly rising prices. Migrants' savings therefore, given the few attractive opportunities which exist for investment in usable land, have been expanded on heavy farm machinery. This machinery, it is the owners' hope, will enable either him or his agent to work other farmers' land as well as his own. Too many people with the same plan have purchased machinery, however, so that such hopes have more often been balked than realized. Nonetheless, especially where tractors are concerned, a profitable trade in illusions has developed. The price of commodities and their value bear not the slightest resemblance to each other. Nor has the rising level of investment in farm machinery appreciably boosted local production, for it has not been accompanied with the introduction of new methods of cultivation of crops. Total mechanization has merely intensified rural un- and underdevelopment.

the best of their foreign workers, integrating them semi-permanently or permanently into the host country labour force, and second, given changing demand conditions abroad, only by upgrading the mean skill level of departing workers can a labour-exporting country government keep up remittance inflows. In other words, the structure of 'worker' exports has to be diversified and upgraded in the same way as exports of commodities (see further below).

3. The main positive influence on unemployment was via the multiplier effect of remittance expenditure, particularly in the construction industry, though in any particular locatlity, the latter could only mean a sustained growth of employment if remittance inflows grew sufficiently each year a/. Where remittances were used to introduce improved production methods in agriculture, the employment effects were complicated and are not susceptible to simple generalization --- given, inter alia, the very different social relations of production which characterized the cpuntries in question: One telling example, however, comes from Bogazliyan district in Yozgat province in central Turkey, where remittance induced mechanization led only to an increase in rural un- and underemployment b/.

4. Remittances were used largely for consumption purposes, or for investment in housing or land. There is now so much evidence on this point that one instance will suffice here, again from the results of the Bogazliyan study carried out by the EMMPLOD team in Turkey during 1974-5 c/.

---

a/ See further Abadan Unat (1975)

b/ Ibid: See further the quotation under (4)..next page..

c/ Ibid

very difficult to moderate the outflow of the more skilled, as long as foreign demand provided a market for them. To be sure, the unskilled also migrated, but even then they were not always the existing unemployed: thus demand grew for cheap female labour which previously had not been economically active -- (the supply of which was readily available since family reunion abroad could be achieved thereby): In consequence of the skill outflow [e/], skill shortages emerged in certain occupations and, partly because of this, and partly on account of female recruitment, unemployment proper was not reduced immediately by the magnitude of the migrant outflow.

2. There is some evidence to suggest that the skill structure of returning workers has been more weighted towards semi- and un-skilled occupations than that of departing workers [f/]. Thus, except when the number of returnees exceed sufficiently that of new departures (which tends to happen only in circumstances when many such returnees cannot be absorbed into productive employment), a net skill outflow persists, and is not compensated through the worker recycling mechanism. This outcome is to be expected for two reasons: first, Western European host employers tended to 'cream off'

---

c/ (cont'd.....)
demand for non-manufacturing workers.

d/ e.g. by regional priority systems, as in Yugoslavia and Turkey. See further (Paine - 1974) and (OECD 1976b).

e/ See also point 2 below.

f/ See for instance OECD (1976b), on the Yugoslavian case.

≠ 4. The impact of labour export on the workers' home countries

There is now a large literature describing and appraising the impact of labour export on the countries of the Mediterranean basin a/. The effects of course varied considerably between countries, depending on such factors as the level and rate of development of the domestic economy and the kind of development strategy being pursued by its government, the character of the migratory flow, the magnitude and utilization of remittances and, more recently, the consequences of the post-1973 recession. Certain common factors did emerge, however, of which some only are listed below:

1. Usually the migrants were relatively skilled as compared with the general skill level in their country of departure b/. Employers tended to need or to prefer to hire the skilled and semi-skilled, even though lower skill definitions in workers' home countries meant that they not always were placed in jobs which nominally matched their skills c/. Even when a recruitment system was not operated strictly, it tended to be the more qualified workers who had the assets and contacts to be able to try their luck abroad. And even when recruitment systems attempted to give priority to the more disadvantaged workers d/, it proved

---

a/ See for instance Abadan-Unat (1975), Baucic (1972, 1976) Bohning (1975, 1976), Entzinger (1978), Halt (1978), Heinemeijer et al. (1977), Kueat (1974), Kudat and Ozkan (1975), OECD (1976b), Paine (1974), Penninx and Van Velzen (1977), Pennix and van Reselaar (1978).

b/ See for instance Bohning (1975). Over one-third of Turks and Yugoslavs despatched abroad officially between the early-mid 1960s and the early 1970s were classified as skilled.

c/ The situation obviously varied between countries, most particularly on whether a recruitment system was operated by the host country and/or illegal migration was comparatively easy and/or there was significant.....cont'd..

the local level. But the prospective inflationary impact of remittance receipt can be expected to vary considerably between the labour supplying countries, partly because any tendency for skilled labour shortages to push up wages may take longer to spread in larger areas, and partly because the proportion of the total labour force that large countries can at maximum export is much lower than that for small countries (because of host country immigration constraints), so that the maximum effect of remittance expenditure on total demand also is lower. But even more important are the differences in the socio-political structures of the S.Asian countries concerned and both the overall development and the more specific migration policies being pursued by their governments, since these condition the extent to which certain of the former potential problems in fact will materialise. Finally, of course, it should be noted that the 'new' labour export systems are emerging in an international economic environment very different from and even less propitious than that of the 1960s in Western Europe. The contemporary protectionist environment may well tempt governments to attempt to specialize in labour export to an extent which previously they might not have considered.

Taking all these factors into account, there is reason to suppose that although the South Asian labour exporting countries probably will experience the same kinds of effects as those of the Mediterranean basin, the range and standard deviations of the outcomes may well be wider than in the Mediterranean case.

economic factors will dominate the evolution of the labour export system there (consider for instance not only the expulsion of the Afghanis from Iran, but also the difficulties which arose for Egyptian workers in Libya and, after Camp David, can be expected to arise elsewhere; note also that the recent repatriation of illegal workers from Saudi Arabia occurred for non-economic reasons).

The direct 'employment' aspect of labour export risk is clearly much less marked for S. Asian suppliers than it was for those in the Mediterranean, simply because of the difference in the maximum potential scale involved. But even in the large supplying countries, its indirect aspect via its potential contribution to generating certain domestic skilled labour shortages may not necessarily be weaker. These countries tend to be less well-endowed with skilled manual labour a relative to their requirements, so that a given skilled labour drain could have more severe a priori effects. Here however there can be no presumption about the outcome: for instance, any such disproportionately greater adverse effects could be concentrated regionally, with little impact on most of the country.

Overall, therefore, although Middle East demand for migrant labour is probably more volatile than was the case in W. Europe, the risks of labour export occasioned by any sharp fluctuations in demand may not be so great for the South Asian recruitment countries <u>if</u> they take active policy measures to reduce it. On the other hand, the internal problems which tend to emerge as a migration system 'evolves' may well turn out to be more severe and even less susceptible to policy action. The enormous wage differentials between host and recruitment countries make it much more difficult for the latter to achieve an orderly sysyem of despatching workers and to preclude severe differentiation between migrant and non-migrant families from emerging at

---

a/ A category different from that of the higher-level educated employed.

emerge, and larger numbers of higher level indigenous manpower come on to the labour market in the host countries concerned, the mass market for unskilled labour will decline. The probability is that fear of dependency on immigrant labour will induce selection of highly capital intensive techniques, with associated skilled and to some extent, semi-skilled labour requirements. This will lead to an immigrant worker stock somewhat smaller in size but receiving a higher average wage, so having an indeterminate effect on remittance flows. However, unlike construction work, the kind of employment opportunities which will become most important in the near future are much more fixed geographically, and so will tend to make it more difficult to sustain the 'pure' labour import system which has been applied with success (from the host country standpoint) to foreign construction labour. In certain countries at least, one would expect that in time, successful migrants will become integrated into the domestic labour force, though cultural factors probably will preclude the outcome common in West Europe, where migrant wives became an important constituent of the labour force. Indeed, if the host countries continue to maintain an effective ban on family immigration, this will tend to discriminate against workers from more distant countries and in favour of those from neighbouring Arab countries (though with potentially serious consequences for some of these as the skill drain from them intensifies (see ≠4)).

A priori, the greater economic heterogeneity of the Middle East host states could be expected to reduce the risk element (in that migrants could more easily try their luck elsewhere than was the case in W.Europe, when industrial recession hit migrant jobs in all countries). However, the most 'promising' country in this respect, Iran, has been removed from the arena for political reasons, and the small total populations of the other host destinations limit severely their total migrant absorptive capacity, -- variations in economic structure notwithstanding. Indeed, there is good reason to suppose that <u>political</u> rather than

situation arising from a decline in remittances would be large. However, if in the meantime, these foreign exchange flows have been used in such a way as to improve the economy's productive capacity and to strengthen its ability to achieve balance on goods and non factor services in the medium-term, so reducing its vulnerability to international economic fluctuations, then the impact of such remittance decline will be mitigated by the improved capacity of the economy to adjust to it. On the other hand, economies where remittance earnings are used in a way that increases their structural import dependence without complementary generation of alternative sources of foreign exchange, may find themselves facing a much more severe payments problem than would have emerged had they never embarked on labour export, and one to which adjustment entails severe cuts in mass living standards.a/

In the Asian situation this risk element may well be reduced (though conceivably it could be strengthened further) in the 'business contract' form of labour export rather than the individual worker type. In the former case, non-professional manpower is exported as part of a competitive package including also design, technical and managerial - skills, and possibly even certain home produced materials. However, this kind of system can be developed only by industrially more diversified LDCs, and is appropriate only for certain sectoral activities (notably construction).

Economic, as well as political and demographic factors, may generate risk. To assess this involves an attempt to project the future demand for and price of crude oil. What can be said, however, is that the sort of non-professional labour demanded will change: as the construction boom moderates, more diversified economic structures begin to

a/ This should not be taken to imply that in the aggregate, such an economy would finish up with a lower average per capita income than would otherwise have been the case; however, it is quite possible that a substantial proportion of its non-migrant population would.

labour force is in the order of 350-400 hundred million. On the one hand, this strengthens considerably the case for instituting an orderly and fairer system of short-term despatch from the recruitment countries concerned, but on the other, makes it crystal clear that however well such a system is worked out and implemented, only a tiny minority of families will be able to participate. It also makes clear the fact that the post-1973 rates of expansion in labour export are unsustainable, particularly since a more realistic assessment of the prospects for foreign labour in the Middle East suggests that there will be some reduction in the existing numbers as projects under way are completed, until more politically acceptable ratios of foreign to indiginous population are reached.[a]

It is now possible to sum up the implications of the discussion in this section for the question of whether the cumulative impact of such labour export on the 'new' recruitment economies can be expected to be any more favourable than it was for that of the Mediterranean ones. First, there seems good reason to suppose that economic, demographic and political factors in the host countries render them a more directly risky destination than was the case in Western Europe, and constrain severly the prospects for substantial future growth in the system. Such direct risk has two facets: foreign exchange and manpower. In all the S.Asian recruitment countries concerned, the relative effect of the gross inflow of private transfers on the balance of payments is much more important than that of the provision of jobs abroad on employment. This arises because of their large population size, the size of the wage differential, and the ban on family migration. Furthermore, the fact that the system still is in a comparatively early phase means that any unfavourable indirect effects on the balance of payments still are quite small. Consequently, ceteris paribus, the immediate deterioration in the balance of payments

---

a/ already there is strong pressure along these lines in certain of the Gulf countries, notably Saudi Arabia, and it has already taken effect in Iran.

for two reasons. First, even comparatively well-off skilled manual labour with the best access to the means of migration can expect to obtain a very substantially higher income, even in unskilled work, and to save in a way which normally is out of the question in the home country. Second, it is necessary to take into account the high proportion of the population falling below the poverty line (thus for instance, a recent survey estimated the all-India proportion for urban and rural households at 49% and 56% respectively and the corresponding proportions for Kerala state at 74% and 67% respectively).[a] The poor have an increasingly overwhelming incentive to secure jobs in the Gulf, particularly as they observe the increased incomes of households with members already there. In view of the sub-continent's enormous population, the excess supply of aspirant migrants can be expected to exceed substantially that which occurred even in the poorest Mediterranean countries. This would be so -- even if the Middle Eastern host countries had a combined indigenous population of the order of magnitude of that in Western Europe, but matters can be expected to be exacerbated considerably by the fact that the political limits to further growth in the foreign worker stock will be reached much sooner, most especially in view of the high foreign worker shares which exist already. Even assuming that the host countries concerned are prepared to sustain in the medium term the high ratio of today, this would imply that the future stock can grow only at a rate equivalent to the rate of growth of the indigenous population, i.e. in the order of 2% per annum. Thus the maximum total annual net increment for all the host countries combined would be in the order of 50,000 per annum during the next few years, to be distributed between recruitment countries whose combined economically active

---

a/ Reported in Economic and Political Weekly, Jan.13th,'79.

Table 9: Comparative average day wage rates in construction and engineering

Bangladesh 1976-7[a]		Bangladesh taka
4 divisional towns	Mason	23.92
	Helper	12.20
	Carpenter	20.50
6 regional centres	Skilled fitter	15.67
	Unskilled fitter	8.96
	Skilled turner	14.49
	Unskilled turner	9.34

United Arab Emirates 1977[b]	Valued at Official Rate	Valued at Premium Rate
Average annual earnings for unskilled Asian labour	1400-2800	2100-4200
Daily wage rate for skilled Asian construction workers	150-160	220-230
Saudi Arabia		
Daily wage rate for skilled Asian construction workers		
Early 1978	145-155	200-210
Early 1979	200-210	240-250

Sources: a/ Bangladesh Bureau of Statistics, Statistical Pocketbook of Bangladesh 1978.
b/ As Table 8.

Even after adjustment for cost of living differentials (which in any case most aspirant migrants do not anticipate fully), such wage differentials were working as a migrant in the Middle East particularly attractive

Table 7: (Sources .... continued ....)

a/ Labour Bureau, Ministry of Labour, Government of India, Pocket Book of Labour Statistics 1978.

b/ CRB Bombay 1978 (primary sources listed therein).

c/ Selected Financial Times and International Herald Tribune country supplements.

Table 8: Reported monthly income of emigrants from four Kerala Talukas

Monthly Income Range (Rp)	% emigrants for which information reported
1000	0.2
1000 - 2000	0.4
2000 - 3000	8.8
3000 - 5000	36.3
5000 - 7000	28.3
7000 - 10000	21.3
10000	4.7
No. of emigrants for which information reported	512
Total number of emigrants in survey	514
% in Europe or America	1.4

Source: CRB 1978

the differential well may be in the order of one to ten. An approximate idea of the magnitudes involved in the Indian case is given in Tables 7-8 below.

Table 7: Selected data on wages and earnings, all-India, Kerala and the Middle East

	Indian Rupees
(1) All-India	
Average annual manufctg. earnings - 1975[a/] (employees earning less than Rs.400 per month)	3171
Av. annual earnings in construction - 1975[a/] (employees earning less than Rs.400 per month)	3107
Av. earnings in restaurants & hotels - 1975[a/]	1860
Minimum day wage range for daily paid unskilled male labour - September, 1977[a/]	3.50 - 6.96
(2) Kerala State	
Minimum day wage range for daily paid unskilled labour - September, 1977[a/]	1.50 -13.28
Average daily wage rates[b/]	
Carpenter 1965-6	5.54
1975-6	13.78
Mason 1965-6	5.41
1975-6	13.80
Male unskilled worker 1965-6	3.31
1975-6	9.31
Male farm workers 1963-4	2.11
Male field labour 1973-4	6.67
(3) United Arab Emirates[c/]	
Average annual earnings for unskilled Asian labour - 1977	9000 - 20,000
Daily wage rate for skilled Asian construction workers - 1977	80 - 90
(4) Saudi Arabia[c/]	
Daily wage rate for skilled Asian construction workers: Early 1978	80 - 90
Early 1979	120

Sources: (continued on next page..........................)

Table 6: (Sources and notes .... continued ....)

a/ Kurian 1979	e/ Including 'not reported'
b/ Mathew and Gopinath Nair 1978	f/ 2000 or less
c/ Prakash 1978	g/ 2000 - 5000
d/ CRB Bombay 1978	h/ 0 - 2000

As in the Mediterranean recruitment countries, both the distribution of recruitment and migrant departure centres within labour supplying countries and the number of countries concerned have expanded geographically. Until quite recently, most Indian and indeed, Sri Lankan, migrants had to travel to Bombay to leave either through a private agency or illegally, but now the spread both of private and governmental agencies has risen considerably.

J. With the exception of Sri Lanka, the labour exporting countries of South Asia are much larger and poorer (in the sense of variables like per capita income), and have more severe un- and underemployment problems than did those of the Mediterranean. But if East and South-East Asian labour exporting economies are also considered, Asian labour exporting countries as a whole are more heterogeneous than were the Mediterranean ones, primarily because middle-income LDCs may participate in the second kind of labour export described under the above.

K. A particularly striking difference between the Asian and the Mediterranean labour export systems is the much higher wage and/or income differentials which exist between the respective host and recruitment countries. In the Turkish case (Turkey being one of the least-developed of the Mediterranean recruitment countries), migrants from urban areas earned on average two and a quarter times, and those from rural areas about four times, the total amount which they had earned before departure.[a] However, in the South Asian case, the

a/ Paine, 1974, p.100.

the NOC amounts to some 70% or more. Unfortunately, inadequate fragmentary information only is available in the case of another backward area, Chavakkad village.

The final avenue for departure for aspirant and desperate migrants who are too poor and disadvantaged to opt for any of the above means, and so to acquire the requisite legal documents, is the extremely hazardous one of the Arab launches which deal in smuggling persons from Bombay or Kozikhode (in Kerala) into the Gulf. 5% of emigrants from Perumathura had taken this route, as had a number of those from Chavakkad. Such persons tended to be those who first went to Bombay to seek jobs, failed, and departed to the Gulf as a last resort.

Table 6: Percentage distribution of emigrant workers by total expenses incurred in emigration, Kerala villages

Total expenses incurred (rupees)	Elakamon [a]	Koipram [a]	Perumathura [b]	Puthukurichi [b]	Chavakkad [c]	4 villages combined [d]
Nil	0	22	11[e]	20[e]	27	5[h]
1 - 1000	2	14	11[f]	2[f]	0	
1000 - 2500	5	11				
2500 - 5000	17	39	21[a]	9[g]		16[g]
5000 - 7500	17	6	22	40	73	22
7501 - 10000	19	6				21
10000 - 15000	36	3	23	29	0	32
15000	5	0	12	0	0	5
% of total cost accounted for by cost of NOC	71	40	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
No. of respondents	42	36	131	45	37	485
No. of migrant workers	62	74	131	45	136	514

Sources and notes: (continued on next page..............)

Table 5: Amount paid for NOCs by migrant workers from two Kerala villages

Cost of NOC (rupees)	Elakamon No. of persons	Elakamon Average amount	Koipram No. of persons	Koipram Average amount
Up to 2500	1	2000	3	2233
2501 - 5000	11	4318	5	4000
5001 - 7500	10	6800	2	6500
7501 - 10000	13	9308	2	9500
10,000	4	11375	0	0
(NOC paid for but amount unknown)	1	n.a.	1	n.a.
Total paying for NOC	40	7282	13	4892
Total no. migrants to W.Asia, in sample	53		56	
Date of purchase of NOC				
Before 1974-75	5	5201	2	6500
1974-75	13	7962	4	3625
1975-76	12	8625	3	3733
1976-77	9	5778	3	6667
(Unknown)	1	n.a.	1	n.a.

Source: Reporduced from Kurian (1979).

That the Elakamon-Koipram contrast is not an isolated case can be seen from Table 6. Another comparative village study, covering poor Muslim emigrant households only in Perumathura, and better-off Christian households in Puthukurichi, tells the same story: the data here cover all emigration expenses, of which (except for those who obtain it at almost negligible cost)

obtains from the Indian press. He found not only that the amount paid was very high (over $800 in one village and about $600 in the second), but also that in the less well off village (Elakamon), both the proportion of the total migrants who had to pay for their NOC, and its average cost was higher than in the better-off village (Koipram). The explanation for this lies precisely in the greater prosperity of the latter, where aspirant migrants were also much better educated, more informed about the means of obtaining one free of charge, already had contracts in the country of destination, and frequently were departing for technical or professional level jobs. Furthermore, as research from village studies on internal migration - shows[a/] successful migrants create a self-sustaining virtuous migration circle. In the words of the authors concerned, 'Migration, however, is also the father of inequality. It confers cumulative gains upon the richer migrant's family, including access to further probable migration.[b/] In the international migration situation, where no orderly scheme for the departure of aspirant migrants exists, such families are doubly advantaged: first, they have the 'contracts' to get their NOCs at no or negligible cost, and second, they can afford to buy them from agencies. In contrast, poorer families lacked access to the low cost route and in their desperation to seize an avenue out of poverty become all-too-gullible victims of private agency sharks.

---

a/ See Connell *et al*, 1976.

b/ *Ibid*., p.197.

happens is first, that except for a very small number of highly reputable agencies, worker applicants are charged large fees for genuine job placement[a] (indeed the sought-after 'no objection certificates' (NOCs) may even be auctioned on the black market), and second that fly-by-night agencies with no jobs to place mushroom, charging and despatching their victims to non-existent employment opportunities abroad. Governments have in consequence made some attempt to license all private agencies, but naturally have tended to succeed in licensing only the more reputable ones. Consequently, well-meaning attempts to monitor and control them, and to protect the workers with whom they deal,[b] frequently have only limited effectiveness.

Interesting evidence on the price of NOCs paid by migrants to West Asia from two villages in Kerala is given by Kurian (1979). Although his sample is very limited, it is consistent with the overall picture one

---

a/ Though in fact employers usually are charged a fee (this was \$75-\$100 in Sri Lanka in 1978).

b/ Thus recently the Indian government has not only issued guidelines on the recruitment of workers for migration abroad and requires both private agencies and emigrants to register with the Protector of Emigrants, but also requires such agencies to deposit security money for each foreign employer on a scale ranging from Rs.20,000 for the first 25-50 persons recruited to Rs.500,000 for over 1000 persons. However, since in the case of non-group migration, the cost of the return fare has to be deposited by <u>either</u> the agent <u>or</u> the emigrant, and since emigrants may register through recruitment agents, it is not clear whether this scheme is concerned primarily to further the welfare of the emigrants or to prevent the government from having to cover the cost of repatriation.

requirements, who in turn would be interviewed by the host country agency. However, other host countries did not set up national missions abroad, but relied entirely on the local country's migration and employment agency. If an employer wanted to recruit a particular worker by name, the latter would jump any queue of aspirant migrants if the agency was notified. In addition, workers left on tourist passports, to try their luck individually but illegally in the west, despite the high financial passport and travel costs of doing so. These workers provided host employers with a supply of cheaper illegal labour, since even if they obtained jobs, employers frequently would not register them and pay social security contributions, and would force them to accept lower wages by threatening to report their presence to the authorities. In general, the national agency system worked well as compared with the free-for-all system which preceded it, and in particular, led to a somewhat fairer system of departures for applicant workers. Given the excess demand for jobs abroad, private intermediaries had tended to charge a high fee for placement in jobs abroad, thus making migration available only to the richest. The national agencies tended to attempt to give priority to applicants from poorer regions but the small supply of suitably-experienced applicants from such areas meant that the migrant flow still remained dominated by the better-off and more skilled. Nonetheless, it provided some access by the poor to unskilled work abroad.

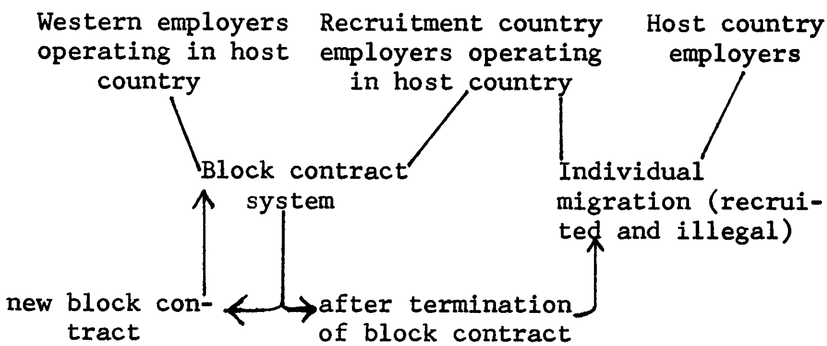
The recruitment systems in operation in South Asian economies vary, but insofar as national migrant placement agencies exist, they do so in competition with private sector ones. Inevitably this makes migration less available to the poor and unemployed, since contractors tend to use the private agencies in the belief that these will provide a more careful and personal selection process. In practice, what all too often

labour export: the first, as in the Mediterranean case, is to supply labour to host country employers and to other foreign (usually Western) firms or contractors operating there; the second is to supply labour via own country firms or nationals operating in the host country. Bangladesh or Sri Lanka would be clear examples of the first kind, and the Republic of Korea of the second, with India now falling into both, though primarily the first. The evolution of this second form of labour export is of some significance in that it permits the labour supplying country concerned to have more control over the fate of its migrants than otherwise would be the case. Further, the repatriated profits from the projects concerned enter as a service item on the country's balance of payments and can be used by the firm to expand its contracting activities whether abroad or, given the availability of demand, domestically. The workers concerned probably will keep up more close links with the home country and, because of their contracts with home country employers, may be more likely to obtain productive jobs in the same line of work on their return.

I. The private sector is much more important in migrant recruitment than was the case in W. Europe. After the initial 'spontaneous' flows most labour exporting countries set up national migration agencies to match prospective employers requests with aspirant migrants' applications for work abroad. Certain host countries also set up official recruitment agencies in the labour exporting countries, to work alongside its national agency. After payment of a recruitment fee, employers would apply for the specific kinds of workers required, the host country mission in the recruitment country would pass on the details of the request to that country's migration agency, the latter then would put forward the names of persons considered to satisfy the

same time, nationals have been trained to fill skilled manual and higher level posts.

H. Unlike in Western Europe, a substantial proportion of foreign workers in the Middle East have been recruited under a 'block contract' system rather than on an individual basis. A contractor will apply to the host country government for a 'block' visa for a specified number of workers for a project and then recruit, usually via an intermediary in the recruitment country. The workers then are more or less tied to the project. This system appears to be particularly common when the contractors themselves are recruitment country nationals (e.g. Korean or Indian), and makes the worker's return much easier to enforce. In other words, this is because there essentially are two kinds of Asian



---

a/ These in fact began prior to the oil crisis, on account of the no longer postponable increases in migrants' social infrastructural costs which host governments had to face in the early 1970s; see further Paine (1977).

of most Middle Eastern host country governments makes it less necessary for them to heed such humanitarian pressures, while at the same time makes them much more susceptible to sudden political disruption and eviction of foreign workers of the kind which has occurred in Iran - a country which by other Middle Eastern host country standards, had a comparatively low proportion of migrant labour.

G. The unbalanced structure of most of most Middle Eastern labour importing countries itself tends to make prospective demand for labour more volatile than was the case in Western Europe. Demand for imported labour depends on (a) the magnitude and character of the growth process in the host country, (b) the possibilities for using domestic labour to fill new vacancies or to replace foreigners in existing ones, and (c) governmental and popular attitudes to the large and frequently rising share of non-national employees in the labour force. In Western Europe, migrant workers became a structural component of the industrial labour force and could not easily be replaced in the medium term on account of demographic factors. Even after the 1974-6 recession, the deliberate attempts made by governments to cut down migrant utilization, [a], the emergence of high rates of unemployment and the demographically induced increase in the number of new entrants to the labour market, the total foreign worker stock declined only by an annual average of about 4-5% over 1973-8, though of course in terms of absolute numbers, the total repatriated was large and caused serious problems in the workers' home countries. However, in the Middle Eastern labour importing countries, migrant workers have been employed predominantly in the infrastructural and service sectors. The huge upsurge in construction following the oil price rise is now slowing down, and future activity probably will occur at a more modest rate, utilizing the most capital intensive methods available as governments attempt to cut down the new inflow of foreign nationals. At the

factor, as noted already, worked so as to intensify the need for labour import. But it also affected the character of in-migration, resulting in the import of remarkably little female labour. Of course, this also was a product of the fact that immigrant labour was required primarily for heavy construction work: opportunities for women tended to be offered only in nursing and in the domestic service sector. At the same time, host countries' sensitivity to the possibility of being 'swamped' by non-nationals, reinforced by the character of many 'male' construction jobs (which involved work on desert sites distant from normal civil amenities) has led in most host countries to even more severe controls to prevent family immigration than was the case in the stricter European countries. The outcome in most of the new host countries has been an even more 'pure' form of temporary recruitment system: males of prime working age are hired on a fixed contract basis and housed in minimally acceptable dormitory conditions, with the right of residence being tied exclusively to their job, and with no dependents to generate social costs for the host state. Such enforced family separation[a/] undoubtedly facilitates enforcement of the 'recycling' principle, and makes compulsory repatriation more feasible if either the employer or the host state desire. The threat of the latter is strengthened on account of the different socio-political structure which has characterized most of the oil rich Middle Eastern host countries. For what could be styled the 'liberal democracies' of Western Europe were forced to extend migrants' rights in such a way that repatriation, which was effected extraordinarily rapidly during the 1967 recession, could not be repeated in that form but rather had to be implemented more gradually;[b/] in contrast, the character

a/ Of course, loopholes in the system are found by a few enterprising workers who devise ways of bringing over their families. Also, in some host countries, the restrictions do not apply to higher-level personnel.

b/ Though 'excesses' undoubtedly occurred, particularly in the case of Algerian workers in France.

was reinforced both by the absence of productive employment opportunities and by the lack of funds to permit extensive training programmes. However, the overall outcome was that participation rates were not just low, but extremely inflexible in the short-run, even as compared with Western Europe.

D. The process which generated the labour-import system in the Middle East was not one of gradual economic expansion which ran into labour supply constraints, as in Western Europe, but rather entailed a sharp discontinuity arising from the suddenness of the transformation of oil-rich countries' prospects. In consequence, the immediate rise in immigrant labour utilization was particularly sharp. However the medium-term <u>prospects for substitution by domestic labour are much greater than was possible in Europe, most particularly in the cases of skilled manual workers and of higher level manpower</u>.

E. Nonetheless, the combined effect of the above four factors has led to migrant labour shares in the total labour force greatly in excess of those which occurred in Western Europe. There the maximum was realised in Switzerland, where in the early 1970s, migrants -- (including seasonal and border workers) amounted to over one quarter of the labour force. Elsewhere the peak tended to lie in the order of 10% (as say -- -- in France and F.R. Germany on the eve of the oil crisis). In contrast, of the new Middle Eastern host countries, four (Saudi Arabia, Kuwait, the U.A.E. and Qatar) all have proportions of 50% or more, with the latter three countries having proportions in excess of three-quarters.

F. The Middle Eastern host countries differ from the European ones not only with respect to the economic factors described above, but also with respect both to culture and socio-political structure. The cultural

for the time being at least, the vast majority of imported labour in the oil economies are employed in construction and other infrastructural and service activities.

B. Since it is possession of a natural resource - oil - which defines the essential similarity between the new host countries, it is not surprising that in other respects they are much more heterogeneous than was the case for the host countries of Western Europe. One particularly striking aspect concerns differences between them in their economic structures (See Table 3). On account of the inclusion of oil production under 'industry', virtually all the new host countries give the appearance of having modern industrial structures, with some having an even higher 'industrial' share in GDP than do industrialized West European economies. However, the share of manufacturing in GDP not only was considerably lower than the range of around two-fifths to just over one-half observable in West European countries during the last two decades, but varies considerably between the new host countries themselves, with Iran and to a lesser extent Iraq having achieved a moderate degree of manufacturing development, in sharp contrast to the situation in the city states of Bahrain and Qatar, for instance. Equally striking are the intercountry variations in population size, with five of the new Middle Eastern host countries having a population of under 3 million (of which three are well below one million), yet with Iran having well over 30 million.

C. Labour participation rates for the indigenous economically active population in the new host countries have been well below those observed in Western Europe. The main reason for this is the discouragement, if not positive disapproval, of women working which has become built into Islamic culture, though until the economic expansion engendered by the oil price rise, this

Table 3 : Selected Economic Indicators for 'new' oil and 'old' European Host Countries

	Population (1,000)							Area 4/	GNP per capita 1/ ($US 1974)	
	Total			Year of population breakdown 3/	National 3/	Non-national 3/	Non-national as % of total	1000 sq.km		
	1960 1/	1975 1/	1977 1/						1960	1975
New host countries										
Iran	21434	33925	34270*	..	..	..	..	1648	516	1321
Iraq	6870	1112?	11910*	..	..	..	..	435	567	986
Saudi Arabia	6206	8296	(9520)	1975	4100	1500	26.7	2150	831	2867
Libya	1349	2442	2440* a/	1973	2088	203	8.9	1760	1068	3930
Kuwait	278	980	1130*	1975	472	523	52.6	18	9302	8598
U.A.E.	90	340 e/	656*	1975	157	499	76.1	84	..	10480 j/
Bahrain	150	260	(270)	1971	178	38	17.6	0.6	..	2040
Qatar	65	190 e/	(10)	1975	53	117	69.0	11	4141	6581 e/
Oman	490	773	(820) c/	1975 4/	..	..	..	213	287	1903
Old host countries										
F.R. Germany	55423	60165	61400					249	3876	6056
France	45684	49910	53080					547	2910	5306
Netherlands	11480	12725	13850					41	3173	5122
Belgium	9153	9799	9830					31	3114	5526
Sweden	7980	7913	8260					450	4553	7083
Austria	7048	7560	7520					84	2450	4346
Switzerland	5362	6070	6330					41	5389	7654

	Labour force (1000)					Composition of GDP at current factor cost (%) 7/						
	Year of labour force breakdown 3/	National	Non-national	Non-national as % total 3/	Non-national as % total 5/	Agriculture 1960	Agriculture 1976	Industry 1960	Industry 1976	Services 1960	Services 1976	Manu-facturing 1973
New host countries												
Iran	1975 5/	9100	182	..	2.0	29	9	3	59	38	32	12
Iraq	1975 5/	8400	8	..	1.0	17	8	52	66	31	26	10
Saudi Arabia	1975	752	748	49.9	39.0	..	1	..	86	..	13	7
Libya	1973	422	118	21.9	33.0	14	3	9	68	77	29	3
Kuwait	1975	92	213	79.9	71.0	..	0 h/	..	73 h/	..	26 h/	3
U.A.E.	1975	46	343	88.2	89.0							
Bahrain	1971	38	22	37.1	38.0							
Qatar	1975	10	71	88.2	77.0							
Oman	1975 5/	105	67	..	64.0	74 i/	10 h/	8 i/	72 h/	18 i/	18 h/	0
Old host countries												
F.R. Germany	1975 6/	25776	2191		8.5 6/	6	3	54	52	40	45	41
France	1975	19192	1900 f/		9.9	9	6	48	43	43	51	34
Netherlands	1975	45958	216		4.7	8	7	45	44	47	49	30
Belgium	1975	3808	278		7.3	7	3	41	42	52	55	33
Sweden	1975	4000	204		5.1	7	4	38	38	55	58	25
Austria	1975	3033	185		6.1	11	9	49	50	40	41	35
Switzerland	1975	2779	553 g/		19.9	..	..	..	..	..	..	..

Sources:
1/ World Bank: note differences between these and UN population estimates, and consequent effects on per capita GNP series.
2/ UN Monthly Bulletin of Statistics Feb.1979.
3/ Birks and Sinclair 1977.
4/ UN World Statistics in brief 1977.
5/ Ecevit and Zachariah 1978, using World Bank data.
6/ OECD.
7/ World Bank data: World Development Report 1978 used, except for manufacturing (1973) and Kuwait and Oman, for which World Tables 1976 used.

Notes:
.. Data unavailable
* Considered of questionable reliability by the U.N.
() UN estimate
a/ 1975
b/ UN estimate (presumably excluding most immigrants) only 240. 1975 census reported to have produced figure of 656 including 100,000 UAE citizens, 80,000 Bedouin, and around 270,000 from the Indian subcontinent. It was considered to exclude about 200,000 illegal immigrants.
c/ An alternative source gives a figure of 1500, including 5.6% immigrants, for 197[illegible]
d/ Alternative sources frequently give much higher values for the oil countries.
e/ 1974 .
f/ Excluding seasonal workers.
g/ Excluding seasonal and border workers.
h/ 1973.
i/ 1961.
j/ On basis of 656,000 population.

Table I: Stocks of foreign workers in the Middle East by host and labour exporting country

		Iran	Iraq	Saudi-Arabia	Libya	Kuwait	Oman	U.A.E.	Bahrain	Qatar	Estimate for all Middle East countries 1977 a/
TOTAL:	1975	(182.0)	8.4	770.0	295.0	211.4	67.2	(245.8)	29.4	61.8	
	1977 l.a. 1/	...	...	(1300.0) b/	...	...	...	...	...	...	
Western Countries	1975	(35.0) a/	0.7 a/	...	28.0 a/	2.0 a/	3.6 a/	(9.1)	4.4 a/	9.2	
	1977	...	...	(71.0) c/	...	...	...	...	...	...	
Middle Eastern Countries	1977										1500 - 1800 e/
Arab Countries	1976										
	1977										1250 - 1550 e/
Asian Countries (S, E. and S E.)	1975										
	1977										1135 e/
	l.a.										
South Asian Countries	1977										784
E. & S.E. Asian Countries	1975	(5.0) a/	-	...	-	1.1 a/		(0.4) a/	1.0 a/2/	0.5 a/	350 f/
	1977										
Afghanistan	1975	(120.0) a/	...	...	...	...	...	...	...	...	200
	1977										
Egypt	1975	-	2.3 a/	...	175.0 a/	37.6 a/	5.3 a/	(12.7)	1.2 a/	2.7 a/	350
	1977	...	...	(180000) c/	...	...	...	...	...	...	
	l.a.	...	...	(110000)	...	...	...	...	...	...	
Jordan	1975	-	3.1 a/	...	7.0 a/	47.7 a/	2.6 a/	(6.4)	0.8 a/	1.7 a/	150
	1977										
Morocco	1975	-	-	...	1.8 a/	-	-	-	- a/	-	
	1977										
Oman	1975	...	...	...	...	...	...	...	1.4 a/	...	
	1977										
Sudan	1975	...	...	...	...	0.9 a/	...	1.8 a/	...	...	50
	1977										
Syrian Arab	1975	-	0.2 a/	...	15.0 a/	16.5 a/	1.5 a/	(3.4)	0.1 a/	0.4 a/	
	1977										
Tunisia	1975	-	-	...	29.0 a/	-	-	-	-	-	
	1977										
Turkey	1975	(1.2) a/	-	...	8.0 a/	-	-	-	-	-	
	1977										
2 Yemens Combined	1975	-	-	...	-	11.4 a/-	1.0 a/	(3.5) a/	1.3 a/	2.6 a/	
Yemen Arab Republic	1977	...	...	(500.0) b/	...	...	...	...	...	...	500
	l.a.	...	...	(700.0) b/	...	...	...	...	...	...	
PDR Yemen	1977										300
	l.a.	...	...	(300.0) b/	...	...	...	...	...	...	
Bangladesh	1975	...	...	...	...	...	...	2.5 a/	...	...	
	1977										50
India	1975	(4.4) a/	0.3 a/	...	2.0 a/	21.5 a/	24.8 a/	(73.0)	9.0 a/	19.8 a/	
	1977	...	...	(75.0) c/	...	...	...	...	...	...	214
	l.a.	...	...	(30.0) b/	...	...	...	...	...	...	
Pakistan	1975	(2.5) a/	0.9 a/	...	5.0 a/	11.0 a/	20.2 a/	(94.0)	6.7 a/	14.5 a/	
	1977	...	...	(35.0) c/	...	...	...	...	...	...	500
	l.a.	...	...	(50.0) b/	...	...	...	...	...	...	
Sri Lanka	1977										20
Repub. of Korea	1977	...	...	(16.0) c/	...	...	...	...	...	...	60
	l.a.	...	...	(30.0-40.0) d/	...	...	...	...	...	...	

Sources:
a/ World Bank data, from Ecevit and Zachariah 1978
b/ *Financial Times*, 25.7.1978
c/ *Financial Times*, 28.3.1977
d/ *Financial Times*, 23.4.1977
e/ Own estimate
f/ Republic of Korea, Philippines and Thailand

Notes:
1 Latest available data
2 Other Asia excluding India and Pakistan

... Data not available.

Consider initially the character and magnitude of the migratory flows to the Middle East as compared with those to industrialized Western Europe. As in the European case, at first these began spontaneously as workers in neighbouring countries learnt of more remunerative employment prospects, and then began to spread geographically, with more organized methods of recruitment introduced as the demand for foreign labour increased. This recruitment - as in Western Europe - is on a fixed-term basis, with the right of residence dependent on possession of a job.[a/] On the other hand, certain interesting differences are observable between the 'European' and the 'new' systems (see also, Tables 2-4).

A. Whereas all the West European host countries were characterized by the fact that they had achieved a fairly high level of industrialization, implying a certain degree of similarity in their economic structures[b/], the new host countries have a very different common denominator - oil - with the corollary of being dependent on rental income to a significant or, in some cases, to an overwhelming extent. Their demand for immigrant labour arises primarily from expenditure of these rental revenues and in general is not, as was the case in Western Europe, generated by demand-induced expansion of directly productive sectors of the economy, particularly manufacturing industry[c/], though this situation can be expected to change as industrialization proceeds in the new host countries. However,

---

a/ Except for certain special provisions made for the nationals of certain neighbouring non-oil Arab states.

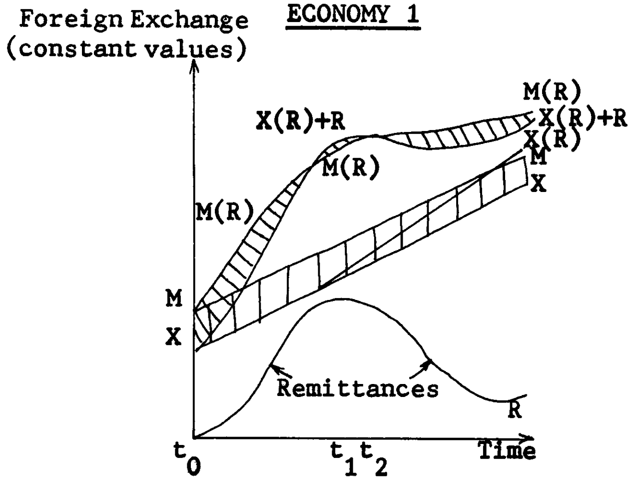
b/ This is not to imply either that important differences between the economic structures of Western European economies have not existed, or that all migrants were employed in industry, but rather to point to the very different character of their fundamental similarity.

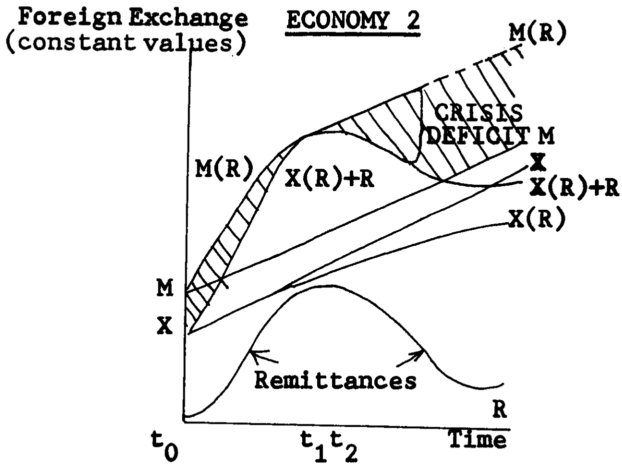
c/ But see further (B) below concerning the differences between the new 'host' countries.

Obviously a whole taxmonomy of outcomes can be developed using a variety of remittance functions and differing assumptions about import and export growth. The key variables are the shape of the import curve, and the trade off between exports and remittances - both in turn being determined by the country's overall development strategy. Note also that it is NOT necessary for the remittance function to decline as sharply as drawn in the above diagrams for serious payments problems to emerge. If the slope of X(R) and (R) are both still rising, but in a way that X(R)+(R) is lower than that of M(R), a payments crisis inevitably - will emerge in time.

≠ 3. The characteristics of the 'new' labour export system and its prospective impact on the Asian economies concerned.

Precisely the same shift in the balance of power within the international economy which brought about the European recession and associated - albeit lagged - migrant repatriation, brought about also a major new regional upsurge in the demand for 'cheap' labour - the oil economies, most especially in the Middle East, since which time a system of 'temporarily recruited' regional migration has evolved between these economies and both their non-oil neighbours and certain more distant Asian and African countries -- (Table 1). The basic questions which this raises are first whether there is any reason to suppose that the cumulative impact on such recruitment economies will be any more favourable than was the case for the countries of the Mediterranean basin, and second, whether potentially adverse consequences can be avoided or mitigated by the introduction in advance of appropriate policy measures designed in the light of the Mediterranean experience.





X = exports in the absence of reimttance receipts (goods and non-factor services).

M = imports in the absence of remittance receipts "

R = Remittance receipts "

X(R) = Exports when economy receives remttance receipts "

M(R) = Imports when economy receives remittance receipts. "

X(R)+R = Exports of G + NFS plus remittance receipts

curve would correspond to the Turkish experience - a clear case, since remittances fell in terms of current collar values. The outcome for other countries depends very much on the deflator selected, some experiencing only a temporary downturn, while others seem almost to have managed to keep real values more or less intact (not only through the skill-upgrading effect mentioned above, but also through the development of home country contracting in the host country).

Returning, however, to the hypothetical extreme case vis-a-vis the prospective development of the curve after t_2, it is easy to see how remittance receipt can be accompanied by widely varying outcomes. Economy 1's import function rises as rapidly as economy 2's on account of remittance inflows until t_1, when it starts to move slowly to a somewhat lower rate since its more self-sufficient economic structure has a moderately depressant effect on the real import coefficient. In the diagram, this function is drawn so as to incorporate some additional enforced import compression on account of the balance of payments difficulties which the reduction in remittance receipts inevitably entails. But at the same time, the economy's more diversified economic structure has been accompanied already by an increase in the export growth rate above that which would have been sustained in the absence of remittances. This, together with the movement of the import curve, yields a deficit of moderate magnitude on goods and non-factor services to which the economy can adjust steadily over time. In contrast, economy 2's import coefficient remains almost constant after t_1 since the development strategy which it has been pursuing makes it extremely difficult (whether for political or economic reasons) to achieve any reduction. At the same time, export growth has been neglected (so that X(R) has fallen below X), and the country's economic structure has not been changed in a way which makes diversification into new export lines more feasible. The outcome is the emergence of a payments deficit of crisis proportions on goods and non-factor services.

sumed to be identical for each economy over time. This is somewhat unrealistic, since the lack of sufficiently attractive savings schemes in economy B would be likely to encourage migrants to deposit some of their savings in accounts abroad. The functional form in the diagram is a hypothetical extreme case. It would arise, for instance, in conditions such as the following: the migrant stock includes a substantial number of unskilled workers whose proportion in the total declines over time; its growth rate accelerates soon after the labour export system proper has been opened up but, after this initial expansionary phase, levels off and soon begins to decline, so that the absolute size of the stock grows only slowly; some migrants manage to settle abroad with their families so that the growth rate of the associated remittance inflow falls off slightly more sharply, though less so than would occur with a constant skill structure since the upgrading of the mean skill level raises the mean potential remittance per migrant; then an exogenous economic or political shock occurs which leads to an absolute reduction of the stock abroad of a magnitude which means that the depressant effect on remittance brought about by the fall in the number of remitters is not offset by the on-going process of recycling some of the stock with more skilled replacements; the social and political forces underlying migrant repatriation/unemployment lead host governments to implement a policy of settling a certain proportion of the migrant stock and sending back the rest in a phased manner over time, so that remittances now decline further on two counts; those who still remain after the repatriation is completed become more skilled and earn higher real wages, so that the remittance flow starts to rise again somewhat, but at a level and rate substantially lower than that experienced in the initial expansionary period.

Only the latter part of this story is hypothetical. The former corresponds closely with the Mediterranean recruitment country experience before 1973. If t_1 is taken as 1973/4, and t_2 as 1977, the t_1t_2 segment of the remittance

foreign exchange allowance with long-term validity for carefully selected usages. Otherwise spillage into luxury imports is kept in check by means of controls. Economy 'B', however, neither takes measures to control growth in non-developmental imports nor introduces policies to mobilize new sources of foreign exchange earnings from goods and non-factor services. It has few, if any controls on luxury imports, or is unable to enforce the ones which it has, so that imports rise on account of such expenditures both by the families of returned migrants and by other better-off sections of the population. It fails to introduce the complementary measures required to ensure that such savings and investment schemes as it introduces become <u>effective incentives</u> for postponing immediate consumption. And the investment and intermediate goods which it imports tend to be channelled into activities which yield quick profits and fail to deepen the economy's industrial structure and to permit it to move to more moderate import dependence in the medium-long-term.

As noted earlier, each diagram below is constructed on certain highly simplified assumptions. First, it is concerned only with the balance on goods and non-factor services plus remittances. Second, it abstracts completely from any fluctuations or other factors in the international economy which may affect exports and imports of goods and non-factor services: in the absence of remittances from mass labour export, each is projected at a constant growth rate. In the diagram, they are drawn so that the rate for exports exceeds very slightly that for imports, so that the deficit on goods and non-factor services narrows a little in real terms (presumably increasing somewhat in terms of current prices after world inflation has been taken into account). This assumption was made in the light of the difficulties which recently poorer LDCs have experienced in financing deficits which are constant in real terms; however, it is in no way essential to the argument, just as the assumption of linear functional forms also can easily be dispensed with. Third, the remittance function is as-

the basis of evidence of the directly measurable effects alone could be seriously misleading, most especially if the measurement is done through a cross section study, with no account taken of prospective - future changes.

Put in these terms, the purport of these conclusions must seem somewhat depressing for researchers and policy-makers alike: they amount almost to saying that the impact of labour export is an extremely complicated matter about which few, if any, generalizations can be made. Quite such a pessimistic interpretation, however, is not appropriate and arises from a propensity to seek excessive generalization. For in practice, it is specific migratory flows between particular countries during given time periods which are under analysis and, as is argued below, in such circumstances, it is not necessary to come up with the conclusion that nothing can be said because anything **might happen**.

A highly simplified example may help to illustrate how, over time, remittance receipt may be accompanied by drastically different outcomes on the current account (excluding government transfers and factor services). The two diagram below represent two economies, A and B, which pursue different policies with respect to remittance utilization and their replacement with other sources of foreign exchange. Economy A uses most of the foreign exchange from its remittance receipts for development imports designed to strengthen its economic strcuture, and anticipates the risk of remittance decline by introducing policies to ensure that its more diversified economic structure is accompanied by a more diversified export structure, with export earnings from goods and non-factor services rising somewhat more rapidly than would have been the case in the absence of remittance receipt. Remittance repatriation through official channels is made an attractive option by the introduction of attractive savings and investment schemes (including long-term deposits in foreign currency accounts), and permitting the families of returned migrants a moderate free

propositions (1) - (3) above. Briefly, labour export and other aspects of external economic policy are closely interrelated and policy towards both needs to be coordinated accordingly.

Finally, to recapitulate the conclusions of this section:

(1) Proper analysis of the impact of a country's labour export system requires a dynamic framework which takes into account (a) the particular characteristics of the migratory flows in operation; (b) the indirect feedback effects at the macroeconomic level; (c) the character and goals of the government and the socio-political framework in which it operates domestically; and (d) the country's current overall international economic situation and medium-term prospects.

(2) The question of 'impact' needs to be specified precisely in terms of impact on what: macroeconomic variables, such as the rates of growth, of unemployment, of saving, of capital accumulation, of inflation, and of internal migration, the balance of payments, distribution of income, and the stock of skilled manual and higher level manpower; the absolute changes in the living standards of different classes and subgroups in society; and more general matters, such as the government's overall policy strategy.

(3) Many of the potentially more important aspects of 'impact' are not quantifiable [a/]: consequently, attempts at measurement of the 'costs' and 'gains' - even if carried out correctly with the 'costs' and 'gains' to what or whom specified precisely - are inevitably imprecise. Yet policy and projections formulated on

a/ It should be noted here that issues concerning the social impact of labour export have been ignored above, despite their growing importance.

'gains from foreign investment', i.e. that these are zero-sum games. Yet on the contrary, from the standpoint of the majority of the citizens in the host and the recruitment countries concerned, they may be positive, zero, or even negative sum games - and which one of these will be the case cannot be determined without detailed empirical knowledge of the particular countries and migratory flows concerned.

The remaining erroenous proposition - i.e. that a recruitment country's policy can be designed in the light of its own domestic conditions and prospective migratory flows, without reference to the policies of other labour exporting countries and to its overall international economic situation requires little comment. First, one striking feature both of the Western European and Middle Eastern labour export systems has been the competition between recruitment country governments for a larger share of the migrant labour market. (An excellent contemporary instance is the Indian proposal (mentioned above) to undercut migrant workers' market wage rates). Genuine attempts by recruitment country governments to improve or even to ensure proper enforcement of minimum contractual working conditions for their nationals abroad or to extent their civil rights all too easily can encourage host employers to seek other sources of labour supply. This could, of course, lead to a wider international spread of migrant families, and, if business contracts are determined competetively, to a larger number of cheaper projects being undertaken, with a correspondingly larger labour force. On the other hand, if business contracts are not determined competetively, it may merely raise the profit rate for host country employers,or if the host country implicitly or explicitly is imposing a maximum on the number of foreigners working there at any given time, may mean that the same number of projects are carried out with lower payments to contractors and labour alike.

The reason why a country's labour export policies need to be framed with reference also to its overall international economic situation is implicit in the discussion of

Consequently, a government interested in maximizing the foreign exchange receipts from labour export has an interest in cooperating with host government wishes to restrict permanent immigration. In principle, this could be in the interest of the majority of the citizens of the recruitment country since it could mean that many more have the opportunity of improving their living standard by working abroad. In practice, however, workers with experience abroad tend to be preferred by host employers, so that the outcome is that a more limited number of persons obtain a series of 1-2 year contracts, interspread with visits home.

Other conflicts of interest between subgroups of a recruitment country's population may also arise over the character of labour export considered desirable. For instance, employers in high out-migration industries may press for controls as they are forced to train new recruits and/or pay higher wages and/or invest in labour-saving machinery. On the other hand, if labour export is taking place as part of contracts signed between recruitment country firms and host country governments and employers, such firms may press for fewer controls over the export and working conditions of the labourers concerned. (Consider for instance the proposal currently under consdieration by the Indian government that Indian employers with contracts abroad should be able to pay their Indian workers at 20% below the normal market rate.)

Finally, it remains to consider the implications of all the above for a different variant of propositon 4. According to this, recruitment country governments <u>do</u> act in the interests of the majority of their citizens, the chief villains of the piece being host country governments and employers. One implication drawn from this is that a system of compensation payments to recruitment country government operates with such interests in mind, and second, that such analyses of the distribution of the 'gains from migration' seem to be based on the same sort of mistaken assumption as many analyses of the 'gains from trade' or of the

of the requisite training. Others (most especially the Chinese themselves) undoubtedly can (and quite possibly will) invent superior institutional arrangements. The point of importance here, however, is that in an economy of this kind arrangements can be devised whereby labour export generates most of the 'gains' to which it commonly is supposed to lead. Foreign exchange receipts rise and more higher productivity jobs are available both currently and in the future, the mass of the population are not affected adversely either directly or indirectly (via inflation) by distributional effects (in China, these being completely consistent with the current strategy of 'letting some families go first into prosperity'a/), and the migrant families themselves benefit from improved living standards.

To a certain extent, corresponding arrangements can be made in a non-socialist economy through the appropriate use of financial incentives and penalties (see ≠ 4-5), though Pareto optimal outcomes whereby some are made better off and none become worse off are ruled out. Rather the system becomes an integral part of dynamic capitalist development with the wide range of distributional consequences with which this may be associated under different kinds of regime.

There is a further respect in which recruitment country governments may contribute to what from the migrants' standpoint is an unreasonable aspect of the system, i.e. the difficulties facing attempts to achieve permanent employment and residence abroad, and to obtain permission to be accompanied by family members during the duration of the work contract. Lower foreign exchange receipts are realized from a stock of migrants who have settled permanently with their dependants than from one recycled frequently (given that the remission rate tends to decline with length of stay abroad and 'ceteris paribus' falls off much more sharply when rights to long-term residence are obtained).

---

a/ Though the extent to which this is consistent with the long-term evolution of socialism is a highly controversial issue which is not discussed here.

increase in the agricultural growth rate brought about by the 'Green Revolution' technology all too often adopt a different guise when appraising the impact of labour migration. The average income of migrant families rises, fewer jobs have to be found for new entrants to the labour market, and the inflow of private transfers goes up. What more could be required to demonstrate the advantages of labour export? And since those potentially adverse macro-economic effects of labour export are non-quantifiable, obviously there is no conclusive evidence about them. So defenders of labour export would argue (and indeed have done). But actual experiences with respect to distributional effects apart (and these are complicated - see ≠4), there is an important sense in which such arguments have a point. For many of the potentially adverse effects of labour export occur only because of inappropriate policy measures taken by recruitment country governments. Suppose a socialist country like China were to choose to participate in a labour export system. Chinese industrial and construction units could be permitted to accept contracts in the Middle East, supplying their own labour, with the stipulation that no such recruited worker could spend more than a certain number of years abroad during, say, a decade. The workers concerned would receive from their Chinese employers a somewhat higher wage rate than they get in China, part to be paid to themaabroad (to compensate them for higher living costs), part to be remitted directly to their families at home so that these can raise somewhat their current living standards, and part to be remitted directly to compulsory interest bearing medium-term saving accounts which have a ceiling on annual withdrawals (or some short-term incentive-penalty provision to prevent all workers from using all of these for immediate consumption purposes). Indeed, there could be a supplementary scheme whereby economically active persons made redundant as a result of agricultural mechanization and hired as subcontract unskilled labour to work on contracts abroad can use such savings immediately to set up new collectively owned industrial and construction ventures, with appropriate state guidance as to suitable lines of activity and provision

male workers unaccompanied by dependants tends to be replaced gradually by a stock with a more heterogenous age and skill composition, whose members devise ingenious means of bringing in their families as their duration of stay abroad lengthens (employers frequently preferring to retain such experienced workers when choosing between them and new recruits). The associated changes in their consumption and remittance patterns over time already has been mentioned above, as has the dynamic evolution of such possible effects as rising inflation, demonstration effects, exchange rate determination, etc. However, as yet, it is not clear as to what extent such an 'ageing' process and the consequences thereof will be reporduced in the Middle Eastern case, owing to the much stricter immigration laws (see ≠ 3). But this does not affect the general point, i.e. that the evolution of a migration system over time needs to be taken into account explititly when appriasing its actual and prospective impact. More importantly, it calls seriously into question those studies which attempt to appraise the potential desirability (in some sense) of a labour export system on the basis of evidence gathered from a cross section study carried out during the early phases of the migratory flow. -- This is not to argue against the research value of the information collected during the early phases of the migratory flow. This is not to argue against the research value of the information collected during the course of such studies, but rather to question the use which commonly is made thereof. Regretably, even the World Bank does not yet seem to have mastered this point, despite the availability of over one decade's detailed empirical evidence.

The propositions under 4 and 5 are rather different in character from the first three. The reason those under (4) have been included can perhaps be most easily comprehended by the pervasive discussions of costs and benefits to <u>countries</u> of labour export systems. Social scientists who re most careful to take into account the overall socio-po cal character of the state, agrarian class relation distributional effects when interpreting the impact

countries provide clear evidence of the differing variants which occurred in practice. To take a tiny sample, instances from the wealth of material, as the scale of Spanish, Italian and Greek migranton increased, these countries soon ran into labour shortages of a magnitude which made it necessary to import labour from North Africa,[a] with obvious consequences for the net balance on private transfer account. At its maximum, the stock of Turkish migrants in Europe never exceeded 1 million and, even allowing for illegal workers, was probably closer to a maximum of 800,000, i.e. about one in twenty of the economically active population. Yet in 1974, the net inflow of private transfers reached $1490m as compared with total commodity export of $1532 and a commodity import bill of $3363. Even more striking is the recent evidence from certain Asian labour exporting economies. Thus in 1977, the stock of Afghans abroad amounted to less than one in thirty of the economically active population (e.a.p.) but their remittances paid for almost two-thirds of the import bill. In Pakistan, the corresponding proportions were about one in forty and one-half respectively. And in India, where less than one in one-thousand were employed abroad, remittances were equal to one-fifth of the import-bill (Table 21).

Just as logical reasoning alone suffices to undermine the foundations of proposition 2 as a generally valid assumpiton, the same is true for porposition 3, although gain empirical evidence can be adduced in support of the argument. The main point is that migration systems evolve or 'mature' over time. The typical worker who departs spontaneously in the early phases tends to differ from the typical person recruited once a mass labour export system has got underway.[b] Furthermore, the phase of young skilled manual

---

a/ In 1973, 20,000 North African workers were employed in Greece to fill the labour shortages created by the employment of 300,000 Greeks in Western Europe. In addition, there were for instance 40,000 foreign workers in Italy and 100,000 in Spain.

b/ For instance, the former normally has to be sufficiently well off to pay his own travel expenses.

that labour export is not an activity which can be assumed to exhibit constant returns to scale. First, the supplies of surplus workers in the recruitment categories desired are not unlimited, which implies that there must come a time when either other workers must be trained as substitutes for those who have migrated, and/or more labour-saving production techniques must be introduced in labour-shortage activities and/or aspirant migrants must be trained to satisfy the specifications of prospective employers. More seriously, the magnitude of certain of the potential adverse feedback effects from labour export may have an increasing or even an exponential functional dependence on the scale of workers exported. Of course for any given socio-political structure in a recruitment country the form of the relationship itself probably will not depend primarily on the proportionate change in the stock abroad but rather on other factors, such as the vintage structure of that stock (migrants tend to remit less, the longer they are away); the ratio of that stock to the economically active labour force, and of occupations within it to the total actual and quickly obtainable supply of those occupations; and the share of remittance inflows in total current foreign exchange receipts. Note, however, that it does not necessarily follow that because only a small proportion of a country's economically active labour force is exported, the potential magnitude of any effects will also be very low. Firstly, this would depend on the type of occupations exported (to take an extreme example, imagine the case of atomic physicists). More importantly, in the case of a higher average wage differential between employment at home and abroad, a small number of migrants relative to the total labour force can have a significant impact both on the balance of payments current account and on such variables as regional priceslevels (see below and in ≠ 4).

In case some sceptic argues that the above observations on the possible relationships between the scale and the impact of labour export are mere logical speculation, it should be pointed out at this stage that the Mediterranean

In sum, proponents of proposition 1 - who appear still to be well-represented in certain international development agencies - are very like that group of neo-classical economists who ignored in practice the role of externalities in project appraisal because these could not be measured exactly, despite the cases where they were the centrepiece of the story. For many of the macroeconomic effects of labour export fall precisely into this category. To be sure, the crude version of the proposition which was in common currency a decade ago to some extent has been adjusted: usually it is appreciated that migrant families might treat remittances as income rather than savings, and want to purchase houses, land, cars and other (frequently imported) luxury durables; that this might even have a demonstration effect; that it tends to be skilled manual workers and not the unemployed who tend to obtain employment abroad, and that the former may not all instantaneously be replaced. But the non-quantifiable macroeconomic effects, operating for instance via inflation and via the recruitment country's changing position in the international economy often tend to be neglected, at least at the policy level. This of course can be a justifiable simplification in the early years of a labour export system. The error arises because of the eagerness with which generalizations are made on the basis of this special case.

Unlike the proponents of proposition 1, who tend to be smitten only by logical blindness, those of propositions 2 and 3 suffer from factual ignorance as well. Perhaps misled by visions of Lewis' unlimited supplies of labour or Marx's reserve army,[a] they think in terms of exporting such supposedly homogeneous surplus masses with their zero (or negative) marginal productivity and earning the same rate of return (in terms of foreign exchange) on each. Yet the empirical evidence apart (see below) it is theoretically obvious

a/ This observation should not be taken as a criticism of Lewis or of Marx, both of whom would be far too intelligent to imagine employers running modern industrial enterprises recruiting the poor peasantry and urban proletariat from distant countries on a mass scale.

knowledge of the size and composition of the migrant stock abroad and of the remittance rates of different migrant categories, gross foreign exchange earnings from this source can be projected with a fair degree of accuracy and, given the country's import regime, can be adjusted for potential import leakages: But given the short-term duration of migrants contracts of employment (usually 1-2 years for those working for Middle Eastern employers), such projections correspondingly can be for the very short-term only, with reliance on longer period projections being extremely risky. Periods of high remittance inflows from the mass export of manual workers are in a certain sense analogous to those of primary commodity booms: the additional foreign exchange earnings are a windfall resource which needs to be used to build up the economy's productive capacity in a manner sustainable in the medium-term after the windfall has ended (see also ≠ 5 below). Of course, to a certain extent, labour exporting country governments are constrained by the fact that if they are maintaining a unified exchange rate, it has to be kept at a par attractive enough to induce the repatriation through official channels of prospective remittances in the first place.[a/] However, an alternative strategy is the introduction of a dual rate, with the remittance premium being fixed and adjusted from time to time or with its being determined by exchange auctioning. In the unified rate case, governmental control over the exchange rate tends to become eroded the larger the share of remittances in foreign exchange receipts. In the dual rate case, policymakers in a currently high remittance receiving country all too easily may neglect to introduce policies which may reduce the need for future remittance inflows.[b/] That this failure can be measured easily only when a crisis occurs is no excuse for ignoring its analytical relevance.

a/ Matters become even more difficult when the host country currency strengthens in international currency markets, which commonly is the case.

b/ Note here the impact of such a premium system on the domestic currency equivalent of the foreign exchange inflow: each increase in the premium raises correspondingly the monetary spending power of migrant families, so rendering even more likely inflationary and regressive distributionary effects.

or to adjust also for any demonstration effect from migrant expenditure on the import bill. For both directly and indirectly, participation in a labour export system may have significant effects on other items in - and indeed the whole structure of the balance of payments. An obvious and measurable example is the positive effect of foreign exchange payments by migrants' employers to cover their travel expenses to recruitment country carriers. A similar sort of instance which was important in the Western European case is increased tourism expenditure by host country nationals who learned of the cultural and recreational attractions of the recruitment countries. A further and in part measurable effect is that on commodity exports from the recruitment to the host country, whether arising directly on account of migrants' demand for home country products; or indirectly through the demonstration effect of their availability and/or the stimulus the existence of migratory flows gives to the expansion of trade links. A potentially positive though to date quantitatively very small effect on the capital account is the contribution of experience with the employment of a particular country's nationals to decisions by host country employers in certain industries to locate new plant in the recruitment country.[a] However, typically the most important effect is the least measurable one, i.e. the impact on a country's overall strategy vis-a-vis the international economy. Here the major danger arises from the fact that almost invariably remittance receipts came to be regarded as a permanent substitute for other sources of foreign exchange earnings. To be sure, on a short-term basis, given

a/ The prospects for such 'return' investment have been exaggerated grossly in much of the literature for the simple reason that in the majority of industries, labour costs are a subsidiary element only in decisions about the international location of new investment, and when they are of particular importance, it may well not be a given given migrant host country's own labour recruitment countries which are most attractive in terms of labour cost and productivity. For a preliminary review of the evidence, see Paine (1979).

the cities where many returned migrants prefer to live on their return.[a] More usually, however, it tends to be reinforced by government macro-economic management policies. This can of course have positive effects on resource mobilization via forced saving. More usually, however, any potentiallly positive effects of the latter on economic growth in the labour export economies under consideration have been more than overweighed by other consequences of the inflation. This paper obviously is not the place to explore the complex interrelationships between inflation and growth in the labour export economies under different socio-political and institutional systems: it sufficies to point out that the contribution of remittance expenditure to this process is a central element in the analysis of the impact of labour export on savings (and even more so in that of its impact on distribution: See the discussion below of proposition 4).

As in the cases of the impact of labour export on unemployment and on domestic savings, analysis of its effect on the current account deficit (and indeed on the balance of payments situation as a whole) requires careful consideration of feedback effects, both at the micro and macroeconomic levels. And again, it is not sufficient merely to subtract the magnitude of expenditure on imported commodities by migrant families from the gross remittance inflow,

---

a/ The inflation of course may primarily be on the cost side, at least in the first instance. This would occur if key labour shortages (e.g. in skilled construction occupations) emerge and push up wage rates, so raising building costs throughout the economy. Although this is likely to become a problem in the smaller labour exporting economies, in practice it has by no means been confined to them (consider, for instance, thr rapid rise in the Republic of Korea where, however, demand factor probably have been even more important in contributing to the recent inflationary upsurge.)

The analysis of the impact of labour export on domestic savings and on the current account deficit become almost equally complex when a dynamic framework incorporating feedback effects is adopted and the assumption that migration abroad does not change other basic economic parameters is abandoned. Even more so than with foreign aid, remittances tend to be treated as income, and in any case need to be subdivided into earnings repatriated for the purpose of family maintenance and earnings repatriated for the purpose of saving. It is well-known that 'pure' temporarily recruited migrants (i.e. working abroad on fixed-term contracts without their dependents) tend to have a very low propensity to spend income on their own subsistence (though this tends to rise in real terms as their length of stay abroad increases), and a high propensity to save out of the remainder (i.e. they tend also to keep fairly low the proportion remitted for family maintenance). However, even so, family maintenance payments naturally tend to be at a level which permits some increase in living standards. Furthermore, although usually savings are repatriated initially, subsequently they frequently are held abroad if sufficiently attractive domestic savings schemes are not available or if the exchange rate is felt to be undervalued; then, when the money is repatriated on the worker's return, the lion's share normally is used for consumption (primarily the purchase or construction of a new house). Although in recent years, such previously neglected effects have begun to be incorporated in the analysis of the effects of migration on savings, other macro-level effects still tend to be ignored. These operate via two mechanisms. The first is the demonstration effect of spending from migrants' remittances (particularly from their savings), which may well be encouraged positively if import controls are relaxed. The second operates via the inflationary process which in non-socialist economics almost invariably accompanies high remittance inflows. If on a national basis the government operates conservative fiscal and monetary policies, such inflation may be confined largely to areas of high labour export, though even then it would normally spread also into

agricultural machinery free of duty. Again the ultimate impact on employment is indeterminate: on the one hand, for instance, the number of any agricultural labour days hired in may be reduced, and/or redundant family members may try their luck in urban areas (or abroad) with a part of remittance receipts being used to finance the initial costs involved; on the other hand, certain new non-agricultural rural employment opportunities may be created. Note, however, that whereas this second factor operates only insofar as cultivating households supply labour for export, the first may operate even when none do, if remittance-receiving families from outside the area enter the local land market.

Finally, when examining the impact of international migration on domestic unemployment, it is also necessary to take into account the fact that induced macro-level changes may have a significant effect on the magnitude and character of job creation.[a] Thus if remittance receipt alleviates chronic foreign exchange shortages and compression of essential imports, employment may rise on account of fuller capacity utilization. Alternatively, increased foreign exchange availability may lead certain governments to relax controls on luxury imports with potentially adverse effects on the level and growth of employment in the domestic consumer durables industry. As concerns the agricultural sector, greater availability of fertilizers, agricultural machinery, etc. may lead to the more rapid spread of the so-called 'Green-Revolution', with its attendant effects on employment under different agrarian structures.

Contd...

affect agricultural employment via the effect on land concentration. Note however that mechanization may generate other rural employment opportunities (e.g. tractor servicing, etc.) even if total agricultural output is constant and, depending on the net effect on consumption and the patternsof demand, could have significant multiplier effects if output and landowners'/Kulkas' incomes rise. (a/) And both micro and macro level changes may affect participation rates.

new housing tends to be land, so pushing up land values in areas of high out-migration, and in turn increasing differentials between the existing rural population.[1] Under certain assumptions, such a rise in land values may lead to changes in both the magnitude and pattern of agricultural employment.[2] Second, cultivating households in receipt of remittances may introduce more mechanized techniques, particularly if such migrant families are permitted to import

---

1. Other aspects of the impact of labour export on differentiation are discussed below.
2. This is a complex issue, where the outcome depends fundamentally on the existing agrarian social relations of production, the magnitude and distribution of remittance receipts, and the demand patterns of the peasant classes. Since space considerations preclude a rigorous discussion here certain of the more likely outcomes only will be outlined. Thus for example, a landowner may choose to sell a portion of his higher value land to finance introduction of more mechanized techniques, at the same time replacing sharecroppers by agricultural labourers and reducing the total amount of labour days required for production. The land sold may well be purchased by a migrant family, also for cultivation with mechanized tehcniques. Alternatively, assuming the rate of increase of land values exceeds the rate of inflation, owners may be able to use their higher value land assets as collateral for obtaining credit for mechanization, with similar associated effects on agricultural employment. Again, such a change in land values may affect agricultural employment via its influence on the cropping pattern (stimulating a shift to high-value crops. Furthermore, in a precapitalist agriculture where sharecroppers' rights of tenure are not protected, increases in rent unaccompanied by mechanization may lead to their proletarianization by forcing them further into debt. Even given an agrarian structure of small owner-families, the selective receipt of migrant remittances will tend to

Contd....

The first three of the propositions listed above are in general because they ignore the dynamic character of and feedback effects arising from the migratory process. According to the first, labour export will reduce the domestic unemployment level by the number of out-migrants (allowing in more sophisticated versions for the facts that migrants usually are employed before departure and that shortages of certain categories of skilled labour may preclude temporarily the filling of all the jobs vacated by departing workers); such migration also will improve the balance of payments current account and domestic savings by amounts equivalent to the foreign and to the domestic currency equivalent of remittances respectively (again with the effect on savings adjusted in more sophisticated versions for consumption out of remitted income). However, such an approach neglects the other changes in the economy which a migration system may stimulate.

In the case of the unemployment level, given the same techniques of production, unemployment can be expected to be reduced further on account of the multiplier effects of spending out of remittances, even after adjusting for imperfections in the skilled labour supply side. But for various reasons, techniques may not remain the same. First, more capital intensive techniques may be introduced in activities where workers have a high propensity to migrate if employers have to bear part of the cost of their training in the skill concerned, or if they face serious dislocation on account of high labour turnover, or if migrant departures actually create selective skilled labour shortages which push up wages. Such factors encouraging the introduction of labour-substituting techniques may be strengthened if the domestic currency equivalent of migrants' remittances itself increases demand for 'migrant' occupations in scarce supply (an effect which in certain new recruitment countries is most likely to emerge in the construction industry - see below). Second, techniques of production in agriculture may change. This tends to occur for two reasons. First, the main item of remittance expenditure other than

policy changes correspondingly; and (b) conflicts of interests between the government, domestic employers, and other subgroups of the population are ignored (a point of equal importance when policy recommendations for labour importing countries are under discussion).

(5) Policy recommendations for a particular labour exporting country can be formulated independently from the policies operated by other labour exporting countries and from the country's location within the international capitalist economy.

Before these conceptual issues are discussed in more depth, three points should be noted. First, all the above-listed propositions are not invariably incorrect - thus, for instance, as is explained below, in certain countries (1), (2) and to some extent (3) may all be reasonable assumptions during the very early phases of a labour export system. Second, by no means all analyses make all of these propositions. It is to be expected that intransigent advocates of labour export, immune to the accumulated results of empirical research on detailed aspects of the Mediterranean experience also would remain immune to the conceptual implications of such findings, but even those who show a deep awareness of the problems to which labour export has led and make serious efforts at devising policy recommendations correspondingly, on occasion fall prone to (4) and/or (5). And third, much 'left-wing' or supposedly Marxist analysis also is based on unduly simplistic or inadequate assumptions (such as crude 'reserve army of labour' models), or reaches invalid policy conclusions (e.g. that the adverse effects of labour export invariably outweigh any positive ones), or attributes to labour export adverse effects which correctly should be attributed to the recruitment country's overall socio-political institutional structure. However, since such analyses are few in number and, in any case, tend to be overlooked by those framing migration policies, they are not discussed further in this paper.

≠ 2. Conceptual difficulties concerning the analysis of the impact on recruitment countries of labour export

At least five serious conceptual errors still underlie many analysis of the economic impact of labour export and/or policy prescriptions based thereon.

(1) The impact of labour export on certain macroeconomic variables (notably the unemployment level, the current account deficit and the savings level) can be ascertained through a crude kind of partial equilibrium analysis.

(2) The functional relationship between such variables as remittance receipts, savings from migrant earnings, etc. and the number of migrants working abroad is essentially linear homogeneous in character, (thus for instance if the number of migrants abroad can be doubled, the remittance inflow correspondingly can be expected to double).

(3) The impact of 1 labour export system is substantially invariant to time, except for certain minor qualifications such as the extent to which selective bottlenecks occur on the labour supply side. An important corollary of this is that the characteristics and impact of a labour export system can be comprehended from a one-shot cross-section study, and medium-term policy recommendations derived therefrom.

(4) The impact of a labour export system can be appraised, and appropriate policy recommendations formulated, independently from the overall socio-political and institutional structure of the country concerned. Furthermore (a) the government/state in the exporting country is assumed to act so as to further the interests of the majority of its citizens, and to introduce effective

in recruitment countries is confined to moderating the character and consequences of migratory flows which will take place as long as demand persists, though the scale on which labour export occurs from any given country is assumed to be to a rather limited extent susceptible to policy measures. In other words, the focus is on what to do about the migration which currently is taking place and which will persist in the near future at least, rather than on whether such migration should occur in the first place - the latter being a more or less irrelevant issue for the mixed economies in question.

Despite the paper's overall policy focus, however, ≠ 2 attempts tobbring out some of the conceptual difficulties which analysis of the home country impact of labour export faces. Initially certain conceptual errors found frequently in studies and reports on migration are examined and then certain fundamental general problems are outlined. ≠ 3 then moves to the contemporary labour export system, to oil-rich countries of the Middle East, listing the main ways in which this differs from the Western European one, and discussing the implications these may have for the effects on the labour exporting countries concerned in the light of the evidence from the Mediterranean recruitment countries. ≠ 4 reviews some of the evidence available to date on certain of the new labour exporting areas, again in the light of the Mediterranean evidence, and 5 moves on to a brief discussion of certain policy issues.

In practice, however, the effects of the system turned out to be much more complicated - and indeed were one of the main contributory factors in bringing one of the labour exporting ('recruitment'[a/]) countries (Turkey) into chronic economic crisis. The purpose of this paper, however, is not to review in detail such effects on the Mediterranean, recruitment countries since these have been chronicled extensively elsewhere,[b/] but rather to focus on the policy issues now facing the new Asian labour exporting ones. The basic argument of the paper is that although certain features of the system of labour export to oil-rich Middle Eastern economies differ significantly from those which have characterised Western European systems overall, these differences are likely to operate in such a way as to make more rather than less likely the occurrence of many adverse consequences which occurred in the Mediterranean case. On the other hand, in certain respects, they suggest the possibility of realizing greater initial windfall 'gains' which if appropriate policies could be implemented, might be sustainable on a modest scale in the medium term.

From the outset, it is assumed that such labour export is essentially demand-determined: i.e. that it will occur in some form as long as foreign employment opportunities are offered. Thus the realm of potential government policy

---

a/ It should be noted that the terms 'labour exporting country' and 'recruitment country' are used interchangeably in this paper. For even though part of the migratory flow was spontaneous (if usually illegally so) the essence of the flow soon came to be its recruitment basis, with special recruitment missions being set up by the migrant 'host' (or 'importing') countries in the labour exporting ones.

b/ See particularly the work of the ILO WEP Migration for Employment Project, and also that of the REMPLOD/IMWOO/UNFFIC project.

pective emergence began to appear in the particular countries in question. The issues are of course highly complex, and other countries' experience rarely provides simple 'lessons'; rather they highlight certain dangers, at least some of which can be anticipated by careful policy formulation.

Finally, I have not documented in detail most of the authors whose views are criticised implicitly in the initial conceptual discussion. This was a deliberate decision which seemed appropriate within a policy context, since it is the theories and strategies based thereon, nor their proponents, which are of relevance.

Introduction

When the postwar systems of labour export from the Mediterranean basin to the advanced industrial economies of Western Europe first emerged, temporarily recruited migratory flows of this kind were seen by many optimists as the ideal solution from the points of view of migrant, host country economies. The migrant would obtain an improved standard of living, the host country employer would solve his labour shortage problem, the country of emigration would reduce its pool of unemployed and benefit both from foreign exchange and savings from remittances, and the host country would gain both from more rapid industrial growth and from the social cheapness of migrants who would be utilizing much less in terms of social benefits than the taxes which they paid in. Consequently host and emigration country governments cooperated in the creation of a system of temporary migrant recruitment based on migrant rotation: this suited emigration country governments since it maximized foreign exchange remittances (which start to fall off if migrant national actually get the chance to settle abroad with their families), and benefitted host countries who could repatriate foreign workers reasonably quickly if recession struck.

Introductory Note

This paper is much more a policy-oriented statement of the overall conclusions which I have formed after working in this field for ten years than an academic research paper, and is directed primarily at those who either are concerned with policy issues concerning international migration or about to commence new research on its effects on late-starting labour export economies, especially in Asia. I have focussed primarily on certain fundamental general issues, bringing in material (often of a very fragmentary character) from individual country case studies where appropriate, rather than attempting to provide a comprehensive and scholarly empirical survey of research results. One undoubted consequence of this is that the experience of no one particular labour exporting country is examined in its entirety. However, since in recent years a number of high quality studies at the individual country level have been available, there now seems to be more of a need for researchers to attempt to integrate the results of these investigations in such a way as to construct an overall theoretical understanding of the nature and impact of the labour export process, and to ground such analytical work firmly on justifiable empirical assumptions about the dynamic processes involved. At a point of departure towards such a goal, most especially given the non-rigorous presentation of the ideas contained therein, and given the inadequacy both of some of the data used and of the limited country sample from which they are taken.

A further reason underlying the paper's focus on the more comprehensive picture rather than on the individual case, however, is to attempt to bring out some of the dangers of basing policy on knowledge of the latter alone. Of the policy oriented discussions concerning South Asian migration to the Middle East in which I have participated in recent months, a disappointingly large number have exhibited far too little awareness of the sort of problems which have arisen in other areas, even when signs of their pros-

LIST OF TABLES

Contents

A CRITICAL EXAMINATION OF THE CONCEPTUAL AND PRACTICAL PROBLEMS ARISING FROM LARGE-SCALE INTERNATIONAL MIGRATION OF NON-PROFESSIONAL MANPOWER, WITH SPECIAL REFERENCE TO ITS IMPACT ON ECONOMIC DEVELOPMENT IN LABOUR EXPORTING COUNTRIES.

by:

Suzanne Paine

20. For a lucid and up-to-date accounts of attempts at Arab economic co-operation and integration, see A.H. Rashid: "Arab Economic Integration", a publication of the Arab Planning Institute - Kuwait (API-K), 1977. See also B. Ghaylan on "Investment Legislations and Their Role in Encouraging Capital Flow between Arab Countries", API-K, 1976. Under the title of "Arab Joint Enterprises", 1976, the Council of Arab Economic Unity published a collection of important papers, with comments and discussions on them, which cover a wide range of subjects relating to Arab economic co-operation. For two important analytical contributions to the subject, see Fouad Morsi "Towards a Comprehensive Strategy for Arab Economic Development" and Ibrahim Saad-Eldin "The Negative Effects of Income Differences Between Arab Countries in the Development of Lower-Income Countries", both published by the API-K. All these works are in Arabic. On the subject of Arab investments, see "Trilateral Co-operation", 2 Vol., published by the Development Center of the OECD, 1978.

21. Rashid, op.cit., pp. 149-150.

22. "The Economic Report of the Economic Department of the Arab League", 1977-1978.

23. Rashid, op.cit., p. 153.

24. "The Economic Report..... etc."

25. For a detailed discussion of this point, see Ibrahim Saad-Eldin "The Negative Effects...... etc."

16. Though the appearance of modern nations in the West is closely linked with the development of capitalism and its unification of identifiable markets and economies, nations, economically integrated through other processes existed before the appearance of capitalism. They may continue to appear or reach their achieved form through other processes than capitalist development, e.g. socialist development.

17. Side by side with this process, there appeared, of course, another type of division of labour: the international division of labour within the world capitalist system between the center of this system and its periphery. For the peripheral countries and regions, the main linkage was that between their export sectors and the center of the system, that linkages was of a such nature as to channel resources to the center. Within the center itself, the main linkages were those between its own internal sectors, especially the capital goods sector and the consumption goods sector. On this point and its relevance for development, see Samir Amin "Le modele theorique de l'accumulation et du developpement economique et social du monde contemporain".
IDEP/REP/275-1971.

18. For one version, among others, of the mechanisms which kept the benefits from increased productivity within the center and added to them the surpluses extracted from the periphery, see our "Third World Revolt.......etc."

19. The point under discussion here is not why capitalism failed to appear in the Arab World, but to how it was prevented from spreading to that region as a result of colonial intervention followed by colonial rule. On these two points, see the introductory pages in our "Development of the Egyptian Financial System" Cairo 1969.

ever enormous these may be. In any case, the combined GNP of all oil-producing Arab countries amounts to between 2% and 3% of that of industrialized countries.

12-13 This is not the place for an analysis of underdevelopment or its genesis. For a recent review of the ever-expanding literature on the subject, see Gabrial Palma, "Dependency: A Former Theory of Underdevelopment", World Development, Vol. , 1978. Two outstanding contributions are those of Samir Amin, especially in "Accumulation on a World Scale and Unequal Development", and G. Frank, especially in "Capitalism and Underdevelopment in Latin America". Not unnaturally, we are partial to our own formulation in "Lectures on International Economic Relations for Developing Countries" (in Arabic) and "Third World Revolt and Auto-Centered Self-Reliant Development".

14. In Section III.

15. According to the World Bank publication "World Development Report, 1978" net annual flows of ODA (official Development Assistance) from the industrialized countries that make up the Development Assistance - Committee (DAC) of the OECD are projected to increase from US $ 13.6 billion in 1975 to US $ 43.6 billion in 1985 - an increase in real terms of 5 per cent a year. As a percentage of the donor's GNP, the projected increase in slight, from 0.36 per cent to 0.39 per cent in the same period; but even this modest increase will mean a reversal of recent trends... With the increase in oil prices, some of the oil-exporting countries have become significant sources of ODA, contributing over 2 per cent of their GNP. A continued growth in their disbursements is projected to US $ 13.2 billion in 1985, compared with an estimated US $ 5.5 billion in 1975, despite a projected decline in the balance of payments surplus of the capital exporting countries during this period (pp. 24-25). For some Arab oil-exporting countries, the ODA amounts to 7% of GNP.

F O O T N O T E S

1. See the "Arusha Programme for Collective Self-Reliance and Framework for Negotiations", UNCTAD V, TD/236.

2. ibid, pp.7-24 and Annex I page 2.

3. Note the prominent place given to collective self-reliance in the Arusha Declaration.

4. That term also figured prominently in the "Action Programme on Economic Co-operation" approved by the Fifth Conference of Heads of State or Government of Non-Aligned Countries, held in Colombo, August 1976.

5. Suffice it here to the series of papers and studies prepared by the UNCTAD Secretariat for each UNCTAD meeting.

6. See, for example, General Assembly Resolutions 3201 (S-VI) and 3202 (S-VI) on the Declaration and the Programme of the Action on the Establishment of a New International Economic Order and 3281 (XXIX) on the Charter of Economic Rights and Duties of States, as well as 3362 (S-VII) on Development and International Co-operation.

7. See the "Arusha Programme....." pp.4-5.

8. ibid, page 3.

9. "Restructing the International Framework", Report by the Secretary-General of UNCTAD to the Fifth Session of the Conference, p.28.

10. "The Arusha Programme....." p.2.

11. "Rich" Arab countries appear to be rich because geography and politics managed between them to concentrate the discovered and exploited oil reserves in sparsely populated regions. Evidently, a country cannot be considered rich merely because it possesses reserves, and almost nothing else, of a non-renewable resource, how-

36. To diagnose a problem does not mean the ability to prescribe a solution for it. The most, perhaps, that can be done is to think out various possible scenarios, and to give them different degrees of probability. It is a type of speculation which can be quite productive but on which we do not intend to venture.

37. One last point needs to be mentioned here. Since it is economic unification that is the missing link in realizing the achieved form of Arab nationhood, we think that the more different issues and interests relating to integration are brought into the open, freely discussed and clearly defined and acknowledged, the better are the prospects of unification: on a global national level, along that way or the other, or at least between countries which share close basic socio-economic orientation. This necessarily implies that all social forces should likewise be allowed to define and organize themselves, and have a clear idea of what economic integration means in terms of their specific interests. Only then, can real attempts at unification not only be made, but made to stick. And even failing that, such clarification may be helpful in bringing, in deeds and not only in resolutions, modest yet significant forms of economic cooperation. In the last analysis then, economic integration, CS-R, call it what you may, is a political question, the problems it meets with are political problems, and their solution can only be political - in the scientific sense of the term.

33. Highly developed capitalist countries are integrating with each other, inspite of the similarities of their economic structures and their essential competitiveness, because of well-known reasons relating to the greater economies of scale and of specialization, and are finding that possible to achieve because they share the same socio-economic system. Socialist countries are likewise integrating with one another for the same - and other - reasons. Third World countries have more varied and fundamental reasons to seek integration (an important component of CS-R) but are finding that difficult because, almost by definition, their socio-economic systems are transitional. Yet they can co-operate in many ways which fell short of integration, - and inspite of their different socio-economic orientations, provided certain conditions, referred to in paragraphs 14-19, are fulfilled.

34. Arab countries have still more important and fundamental reasons to seek integration: potential common nationhood, and a peculiar type of complementarity at factor level. Had this been the case in nineteenth century, and had foreign permanent designs, plans and actual intervention to prevent this unification been less potent, their can be no doubt that unification would have taken place, along capitalist lines, in the same manner as other national unifications.

35. No doubt the foreign impediment is still there, as potent as ever, if not more. But the essential reason for lack of consequential movement towards unification is, to our mind, the existence of these two alternatives, competing, through various forms, open and disguised, direct and indirect, with one another. The different paces of socio-economic development - and not just in levels of economic development, in other words the quickly changes shifts in internal balance of forces between classes, is the main reason why so many attempts at bilateral and multilateral unification have failed.

(b) Developing their productive forces at a much higher rate. This is because efficiency would then be the main criterion for allocating capital resources between different regions and different uses. In addition to this factor and to all other advantages associated with large scale production and specialization, another important advantage would be secured which is very rarely commented up. Mistakes in planning - whether by private enterprise or by the state - would be much less damaging in a large and fast growing economy than in a more confined one. To illustrate this important principle by a simple example: there may be as many as twenty types of steel, each with its own specific uses, and each requiring its own specific productive equipment. Starting with the wrong priorities in a small economy (even when it will eventually need twenty different mills to produce the twenty different types) means unutilized or very underutilized capacity which is kept so for a long time. This would not be the case in a large economy, where many units producing each type would be eventually needed. Thus, the chances are that the mistakes in Algerian, Egyptian, Syrian and Iraqi planning would on balance have corrected each other, if there were the free flow characteristic of a unified economy.

32. In view of such manifest advantages, why then no unification is taking place, and even the much more modest attempts at integration or even co-operation are frustrated? Because the Arabs potentially constitute one nation, and, under contemporary conditions, there are two modes of national unification: the capitalist mode and the socialist mode, and the struggle between these two alternative modes affects almost every aspect of Intra-Arab relations. This, to my mind, is the simple answer to the riddle of Arab economic co-operation - or lack of.

When oil revenues are used for developing the internal productive forces of the oil rich countries, this does not result in real economic independence. An old type of dependency is replaced by a new one, having its basis in the monopoly of technology in the centre and its willingness to transfer only isolated bits and parts of it on the one hand, and in faulty development strategies adopted by oil rich countries on the other.

These conclusions confirm the statement, made earlier in this paper, that oil rich Arab countries are as much part of the Third World as the poor ones. They are not part of it just because they need the support of the rest of the Third World for their efforts and plans to secure higher prices for their oil. They are part of the Third World because the newly acquired oil-riches cannot buy for them - whether through external or internal investment - economic independence and equality with the centre. That can be achieved only as a result of a long historical process, in which CS-R can potentially play an important part. It is time now to see how this can be done at the level of the Arab nation, and why it is not done.

31. Arab Nationalism and Arab Collective Self-Reliance

Had all the countries which now constitute the Arab World been integrated in one political entity, there would have hardly been any surplus oil-revenues to look abroad for investment outlets. Oil revenues would have achieved the double function of:

(a) Securing a greater degree of economic independence for the Arab nations as a whole, since on the one hand it needs not mortgage its surplus funds with the more powerful centre of the world capitalist system, and on the other hand, it will have the means to finance its foreign purchases, hence will be free from the conditions associated with foreign "aid", loans or investment.

29. Between these two limiting cases there are, of course, many intermediate variations. A common one in the Arab World is the case where part of the oil revenues is invested abroad, while another part is used for further processing of oil: building refineries, establishing petrochemical industries, etc... This latter use cannot be objected to, even when the technology which is used is of an extremely complex and costly type, and when the established industries are clearly intended for the external market, with no linkages whatsoever with the rest of the economy. Any degree of processing of export raw material is better than none - if the market for the processed product is available. During the last year, however, there has been many clear indications, even official warnings coming from spokesmen, among others, of the E.E.C. that Arab countries should not expect Europe to dismantle its own petrochemical industries, or even refineries, in order to make room for their products. Apparently, here as in other fields, the centre is willing to sell factories which can only serve the external market, but not to import their product.

30. To resume the argument so far: though oil revenues have become one of the most influential factors in obstructing Intra-Arab Collective Self-Reliance, this was not so because they were necessarily serving the best, if exclusive, interest of the oil-rich countries themselves:

When invested abroad, there is no guarantee that these investments will secure the desired replacement of an exhaustible resource by a permanent flow of income, since the unequal relations between the investing countries and the advanced centre through which investment, most of the time, passes, first results in the continuous deterioration of the financial assets to which oil has been converted; second, it holds no guarantee that these investments will still be acknowledged and honoured when there is nothing else for the investing countries to rely upon.

Not only were the principles correct, but there was a serious attempt to put them into practice, and the means, thanks to oil revenues, to do so. Yet within a few years, not only were many of the constructed factories producing well below capacity, at higher costs and with little of the expected integration with one another, but two other ominous developments have taken place:

(a) Algeria has become so much indebted that the service of the foreign debt now equals 20% of the value of its exports and is expected to reach 25% in the early eighties.

(b) Algeria, rather than progressively depending on Algerian technicians and machines, has been adopting such well-known dependency measures as contrating for "turn-key" factories and "guaranteed product units" with all that is associated with them in the way of foreign design, foreign equipment and, for the most part, foreign execution.

This reversal of orientation towards greater dependency and greater integration with the world capitalist system can be explained, of course, at many levels. At one, technical level, it can be explained by the inappropriate technology that was opted for, the lack of sufficient coordination, the neglect of a vital element in any industrialization aiming at securing economic independence. At another level, it can be explained by the class-nature of the decision-making units. Other factors still contributed to this regression. Whatever the over-all explanation may be, the fact remains that the Algerian model of industrialization, if we abstract from the more objectional aspects which characterized the Iranian model, was similar in essentials to it: dependence on foreign conception, technology and supplies, lack of sufficient internal linkages, and most serious of all, inability to reproduce itself, neither on the existent, nor on an expanded scale, because of this dependency. The relevance of this to the problem of Arab integration will be indicated in a moment.

small, nor too sparse to set a limit on balanced development, and it has a sufficient variety of natural resources other than oil. Much more important, it started its development efforts, at least in theory, with the proper orientation. From the very beginning, it was aware of the pitfalls of industrialisation based on import-substitution or export-promotion, with their attendant risks of greater dependent integration with the centre of the world capitalist system. With the nationalization of the oil industry in 1971, and the rise in oil price as from 1973, it had the means to pursue a free and independent strategy based on building a diversified basic industrial structure in which the capital goods sector: iron and steel, mechanical engineering, construction and chemical industries, play their leading role. Affirming that the "Industrial revolution should not be reduced to mere industrialisation" the National Charter indicated that it is not just a question of building factories, but of "profoundly transforming the economic structures of the economy, of modernizing agriculture, of raising the scientific and technological level of the population, of laying down the basis for socialism, and of improving the position of the inherited masses". The declared official policy was "to construct an integrated economy whereby industries mutually lead one another in a co-ordinated way, starting with basic industrial complexes, metallurgical and mechanical on one part, and petrochemical on the other... This (new Algerian) history which begins with a decision to manufacture in Algeria... and continues along a chain moving from products manufactured by foreign technicians, foreign machines, according to foreign plans, to products made by Algerian technicians, machine and plans". In short, what Algeria set out to do, was to build up what was called the industries of national independence: capital-goods industries.

In evaluating the legitimacy of these expectations, a number of questions suggest themselves. Is Arab capital likely to continue to be accepted as a full partner, even after oil reserves have been exhausted? And it ceases to have any other support or basis except mere legality? Will that legality along ensure its continued viability? In other words, will the First World willingly continue to maintain, by way of enormous annual payments of interest and dividends, entire alien societies simply because these societies happened to have sold them oil in the past at what they consider to be exorbitent prices? And will they be as eager to protect the rights of Arab capital in the Third World as they would their own, long after the original reasons for the partnership have ceased to exist, especially when economic fluctuations, crisis and the increasing difficulties in which Third World countries find themselves make foreign transfers to Arab rentier countries assume the nature of an intolerable and unjustifiable burden? Or, on the contrary, will ways and means be found to throw overboard a no longer needed and defenceless partner? These are questions which any society contemplating a "rentier" career would do well to ponder over. Perhaps one way of finding the answer is to ask the question: Is Arab capital now, when Arab oil is still there and most needed, treated as an equal partner? Is it given the same facilities, outlets and opportunities as any other capital belonging to different parts of the metropolitan centre, or is it hemmed in, circumscribed in many ways, made to loose steadily, through inflation, exchange-rate fluctuations,...etc. part of its value and in fact is being transformed into a mortgage for the good behaviour of the <u>creditor</u> countries?

28. B - <u>The Use of Oil Revenues for the Development of Internal Productive Forces.</u> The other limiting case which needs to be considered here is that a country which is using its oil surpluses, as best as it can, for the development of its own internal productive forces. Algeria provides an excellent illustration. Its population is neither too

27. A - The Rentier State

This, in its pure form, would be a state where there is no other resource than oil, but there is enough of it to provide surplus funds which, finding no other productive factors to co-operate with at home, have to be invested abroad. The expectation is that, once oil dries up, there will be sufficient income from foreign investments on which the population of that country can live.

There is, of course, the question whether a rentier society, as contrasted with a rentier class in an otherwise productive society, can be desired by anyone, and whether it can normally function and maintain its vitality and cohesion for any lengthy period of time.

But apart from that, there are other more terre-a-terre questions. History does not give one example of a pure rentier state, and those states which rely largely on "rent" are the ones which run into the gravest of problems. The reason is not far to seek. A creditor, be he an individual or a nation, must be able to enforce his rights for debtors especially when they run into economic difficulties or think that they are exploited, have a notorious propensity to repudiate debts whenever they can get away with it. It is perhaps an awareness of this which makes Arab surplus capital seeks (instead of just being forced into) association, in all sorts of manner and form, with capital from the advanced centres. Such an association has two functions to perform. Because of the far greater experience of metropolitan capital, its world-wide extensive networks and its technical savoir-faire, it is thought to help Arab capital identify possibilities of successful (i.e. guaranteed income-yielding) investments, direct or indirect; in the First or in the Third World. Second, association with capital belonging to metropolitan countries gives Arab confiscation, repudiation and other forms of risk, since presumably it would enjoy the protection, based on economic and other forms of power, of those countries.

creating an external, presumably non-exhaustible, source of revenue. Or various combinations of these two options can be constructed, in which the relative weight attached to each option varies not only with time, but also in response to the basic features of the country: the size and density of its population, its other resource endowments, etc..... An essential element in reaching a decision concerning the optimum combination would always be a rational calculation of the relative merits and demerits of producing different amounts of oil, as contrasted with keeping them underground. Such a calculation is extremely problematical, not only because of the various political considerations and pressures involved, but also because it is extremely difficult to calculate with any degree of certainty the opportunity cost of leaving oil where it is, underground, for various periods of time. My own guess, a vague one at that, is that unless a case is clearly and irrefutably made for a good present use of oil revenues, it is always better for the people concerned to leave it underground. Kept there, it is more likely to remain under their control, and to maintain (at least) its value in relation to other resources or products.

Evidently, in view of all the complex considerations and calculations involved and the uncertainties attached to them, it is not possible to make recommendations as to how differently situated countries should dispose of their oil riches. Luckily, this is not the task of the present paper. What is here investigated is whether the present pattern of oil-producing countries integration with the metropolitation centres is in the demonstrated long-term interest of their own peoples. Two limiting cases will be here considered: the rentier state, and the state which is using its oil revenues for building up its own internal productive resources as best as it can. Though limiting case, considered in their extreme form, they are not without counterpart in the real Arab World.

in the words of Corm, the final result is that "the recuperation of part of the oil rent by a group of under-developed exporting countries, in the present structures of Third World under-development, has hardly modified the objective constraints on under-development since, in return to the suppression of a certain anomaly (artificially low oil prices) another anomaly was created: the internationalisation of the banking and financial structures of these countries to the profit of the industrialized centres before such structures could have become adequate to fulfill efficiently their local and regional role".

Not Criticism, nor Moral judgement, but Calculation of Interest

26. The proper attitude towards these orientations of oil-surplus funds should not be that of levelling criticism or passing moral judgements on oil-rich countries. Given the original sin of the division of the Arab World into separate, in some cases minute, political entities, a situation has developed whereby the government of these countries consider, and very naturally so, that their primary responsibility is towards their own people: that guaranteeing for them the maximum long-term advantage should be their primary concern, whatever else may happen to the rest of the world, including the rest of the Arab World. This should shock nobody: it is how governments are expected to behave everywhere. The governments of oil-rich countries are all the more justified in behaving in this way since they know, like everybody else, that their present privileged position cannot last but for a few years - at best a few decades, based as it is on the rapid exhaustion of a non-renewable resource. Hence they properly feel entitled to shop for the best terms on which they can transform this temporary advantage into a permanent, differently-based, one. Here a number of options present themselves. Oil revenues can be used for building up the internal productive forces of the oil rich country. Or they can be used for investment abroad, thus

international financial centres. These studies also show that they reinforce the mechanisms of international aid dominated by the highly developed metropolitan centres; hence, they maintain the actual or proposed pattern of international division of labour favoured by them. Some spokesmen of surplus oil capital and, of course, all those of the centre refer to the desirability of an alliance between these surpluses and western technology for the development of the Third World, including, of course, the Arab countries, evidently in the framework of a liberal economy guaranteeing the repatriation of the resultant generated surplus from these countries.

As a matter of fact, the new banking and financial structures which sprang mushroom-like after 1973 to use oil surpluses have their activities oriented essentially by the mechanisms of western financial centres, which provide the necessary technical "advice" and investment channels. Most of their big financial operations, including some which are undertaken for the benefit of Arab countries, are normally carried out through the western financial market, under the patronage of the big American and British trusts which can finance these operations, thanks to their enormous petrodollar deposits. Thus, it often happens that when Arab demand and Arab supply of capital meet each other in the market, this takes place through the mediation of the financial institutions belonging to or de facto dominated by the metropolitan centres which, of course, arrange the modalities and orientation of the eligible loans and keep both supply and demand under their thumb. When oil surpluses venture on an independent course of their own, particularly when they take the form of private investments, usually in neighbouring countries with which they have certain historical connexions, they gain an increasing influence which directs these countries away from maintaining a public sector or planning, and towards a liberal sort of capitalism - without, however, going beyond investment in such things as tourism, real estate purchases and luxury housing. Thus,

The situation is not better with regard to capital goods. Given the specific type of factor-endowment within the oil-rich countries, they opt, when they draw up development plans, for the most capital-intensive and technologically-advanced types of equipment. These naturally, are obtained from Western countries.

24. Thus, matching the tendency towards an ever greater integration, on the level of exports, with the advanced Western countries, there exists an equivalent tendency towards an ever greater integration of the oil-rich Arab countries at the level of imports - both tendencies operating, of course, at the expense of intra-Arab integration. At the level of capital movements, a similar tendency is operating both directly and in direct ways, the latter leading in the same direction, taking with them the rest, the non-oil-rich rest, of the Arab World and other developing countries as well. This is the famous question of Trilateral co-operation which, of course, is essentially the question of the uses to which oil surpluses unabsorbable in their countries are put.

25. Potentially, these funds could have played an extremely important role in liberating the Arab World, and with it, other parts of the Third World, from the domination of the financial international centres, and in supplying these countries with the financial resources which could initiate a process of autonomous and balanced development, whether in the sphere of industrialisation or in the sphere of food production - in short, they could have been the most potent force for achieving CS-R. As was shown by a detailed analysis (by George Corm, in "Les Capitaux Petroliers et la Reforme de l'Ordre Financier International", Le Monde Diplomatique, October 1976, equally confirmed by many subsequent and more detailed studies) of the way these surpluses are actually being used, there is, instead, an increasing integration of those surpluses (through the multiple forms, links and connexions that have been devised) with the dominant

the opposity role. This is all the more so because oil is easily transformed into liquide funds, and some of the oil-rich countries are being forced, for well known reasons to pump out more oil than they need to. Easily convertible money assets are accumulated, which cannot all be used with any kind of rational justification, either for consumption purposes or - given the other resource endowments of these countries and the natural limits on the pace of development - for building up their own internal productive forces. Accordingly, these countries are left with considerable funds which, naturally, seek outlets for investment abroad. The effects of these variations will be taken up in the following paragraphs, one after the other.

23. Per capita income levels in Arab countries vary to such an extent that in some countries they may be a hundred times as much as they are in others. With a rate of growth of GNP reaching 30% per annum in some of the high-income countries, and of 5% or less in the low-income ones, income levels are fastly moving even further apart. The negative effects of these variations on plans for Arab integration have been noted by many writers. Not unnaturally, high-income levels are associated with a special pattern of consumption: an increasing percentage of income is spent on luxury goods and even those satisfying basic needs have to be of a special quality. Both types of goods - even their production is artificially fostered by sectoral interests inside the lower income countries - are not those in which such countries would have a special advantage. In addition, various internal sociological considerations and external pressures tend to foster an irrational attitude towards consumption among wide sectors of the population in oil rich countries. Only the very best is good enough, irrespective of price or actual utility. Even when goods serving essentially the same purpose are produced in other Arab countries, they cannot compete in design, in finish, in packaging, or just in prestige value, with the products of advanced countries; and no amount of price - differentials or market unification can induce consumer so conditioned to buy them.

III. HOW ESSENTIALLY UNIFYING FACTORS BECAME DIVISIVE WITHIN THE ARAB WORLD

21. If, as argued before, CS-R is objectively called for by the place Third World countries occupy within the world capitalist economic system, then an explanation has to be found as to why Arab World efforts for achieving CS-R have been so singularly ineffective. One way of doing this is to re-examine these efforts in the light of the various (essentially political) guidelines which were suggested in paragraphs 15 to 19 of Section II. Such an exercise may be useful in identifying the reasons for failure and, perhaps, suggesting possible ways of achieving better results. We believe, however, that deeper insight into the problems of Arab CS-R and, indeed, any kind of Arab unity or even co-operation, can be gained if these problems are analysed in relation to the two basic factors which, it was suggested in Section I, should in theory lead to greater cohesion within the Arab World. Because they were not correctly perceived, squarely faced, openly discussed and adequately dealth with, they are in practice playing an extremely divisive role within the Arab World. These two factors, it will be remembered, are Arab strive for national unification, and the peculiar differences in resource endowments between Arab countries. It is analytically more convenient to deal with the second factor first.

A - The Present Divisive Role of Great Variations in Resource Endowments

How Oil-riches lead to greater Integration at all levels with Metropolitan Centres:

22. Great variations in factor endowments which economically complement each other should in theory give added momentum towards unification (paragraph 8 supra). As it happened, one particular resource - oil - in which Arab countries vary enormously in relation to population, plays

"Self-evident is also the fact that trilateral co-operation with MNCs involvment will mean furthering world economic interdependence and integration, and therefore rejecting the subjectively utopian and objectively reactionary appeal for breaking out of the international economic system. "Collective self-reliance" as a catchward of the New International Economic Order doctrine should not erroneously be given an autarcic coloration but a dialectic interpretation whereby more intensive collaboration and mutual assistance within the Third World would coincide with ever closer ties with the rest of the world economic system."

(Dr. Z.A. Nasr, in "The Kuwait Fund and Trilateral Co-operation", published in Trilateral Co-operation, op.cit. p. 68).

While we have no quarrel with the first parts of this statement except for the intepretation that may be given to the term "interdependence", we do not believe that any amount of dialectics can bring together CS-R co-operation with MNC's, especially within the same project.

20. We conclude then that the call for collective self-reliance is neither a bargaining device resorted to by the Third World nor a self-delusion. That strategy is an answer, a valid one, to the objective conditions in which Third World countries at present find themselves. But there is nothing inevitable about it. Whether that strategy will actually be implemented or not, at what levels, to what extent and with what results is a question which only history will be able to answer.

developed capitalist countries and socialist countries. It can likewise take place at the level of the Third World, and with more justifications and positive results.

18. D - CS-R measures must not lead to the reproduction, between Third World countries, of the same pattern of exploitation and economic domination which characterize the relations between the Third World and the centre of the world capitalist system. It is here again that the concept of a package-deal comes into its own, for it is only through such deals, freely negotiated, that natural results which normally follow from differences in levels of economic development and in particular types of resources endowments, can be freely counter-acted.

19. E - CS-R measures must not be allowed to be used as the back-door through which North-South relations of domination re-enter into unwilling Third World countries or become re-inforced. As we have seen CS-R is a purely Third World affair. One of its aims is the creation of a countervailing power against the overwhelming power possessed and exercised by the North. Evidently, it does not imply any attempt at achieving Southern autarchy, collective or otherwise. It simply means redressing the existing deformed balance between North-South and South-South relations, and the creation of new mechanisms for South-South co-operation. Nor does it mean preventing any single country which subscribes to the concept of CS-R and participates in its implementation from choosing at the same time to maintain its relations with the North or even to re-inforce them. But what it does mean is that the same measure cannot at the same time be considered a CS-R measure and serve, under the name of interdependence, re-inforcing relations with the North. This is why we do not agree with the following statement:

sub-regional basis, or at the level of special groupings which have particular affinities with each other. Co-ordination would, of course, be required between global measures and measures taken on less than global levels, in order to avoid conflict of aims.

16. B - Measures for achieving CS-R must be based, and seen to be based, on the calculated common interest of all the parties concerned. Benefits from such measures must also be seen to be equitably shared. Since very few single measures can answer to such requirements (whatever in-built adjustments and compensation devices they may contain), the most practical method for proceeding towards CS-R seems to be, not by way of concentrating on successive single measures, but the construction of package deals, in which different measures, with varying effects on different parties, equilibrate one another.

17. C - CS-R measures must not be used as a means for imposing from outside a definite pattern of socio-economic development which is not freely chosen by the given country. Different countries follow different paths: that of a free market economy, a market economy with a sizeable state sector and important planning elements, or socialist development as a result of the balance and interplay of their own internal social forces. Attempts to use CS-R as a means to impose pre-conceived patterns of development are not only doomed to failure in the long run, they are likely to jeopardize the application and finally discredit the concept of CS-R. Naturally, countries following similar paths of socio-economic development are more likely to find it easier to-operate economically. This is not to be discouraged: any type of integration within the Third World, so long as it is not imposed and is based on equality, is better than none. There is nothing, however, which prevents countries adopting different economic systems from identifying and exploiting a wide range of measures for economic co-operation. This is happening on an increasing scale between highly

- The majority of Third World countries, is composed of countries which seek in CS-R a solution for internal problems which they are unable to solve either through internal radical transformations or through securing adequate adjustments in the field of international economic relations.

It follows that any enforceable strategy of CS-R needs to take account these differences in situations and in attitudes. The problem is made all the more complex because:

a. Third World heterogeneity is likely to increase, if only because rates of growth vary considerably from one country to another.

b. Unlike the western or socialist countries, Third World countries are much more exposed to sudden changes in political regimes, hence in development strategy orientations. This is bound to have an influence on their external relations and committments.

These are all difficulties to surmount, not obstacles which obstruct. They mean that a strategy of CS-R, if it is to succeed, has to be carefully contrived. Though rooted in objective economic conditions, it is essentially a political activity, motivated by a common political consciousness of the common conditions constricting Third World development. The following are some political guidelines which may be helpful in transforming it from a promise to a living reality.

15. A - CS-R need not, indeed cannot begin with over-ambitious global plans.

While certain measures, e.g. an effective generalized system of prefrences, can be applicable within a reasonable period of time, on a global scale, more thorough-going measures can be immediately applicable only on a regional or

C. That increase in South-South economic relations is desirable in its own right:

This is so because it creates new opportunities for mutual advantage which are at present blocked by the North-South closed and excluding channels. Examples: Co-operation for the development of technologies more appropriate to the conditions prevailing in the Third World; of production and consumption patterns more suitable to their resources and to their level of economic development; the exploitation of complementaries by geographical proximity, by differences in resource endowments, by the size and composition of potential markets for different types of products - all of which are at present blocked by the lack of physical, institutional and economic flow facilities.

14. CS-R though Rooted in Objective Conditions and Requirement cannot be Expected to Develop Spontaneously:

Third World countries are not homogeneous entities. They vary enormously: in size; in natural resource endowments; in the level of development of productive forces; in socio-economic structures; in external political and economic associations and relations; in the nature of relying forces within them hence; and perhaps most important of all, in socio-economic orientation and development strategies. Thus:

- Countries which opt for socialist development would emphasize first internal auto-centered self-reliance development. CS-R would come as a complement, a natural one though, to that strategy.

- Countries which are deeply committed to North-South relations, because, for example, of their total present dependence on an export commodity marketed mainly in the West, or because of the nature of their politcal regimes, are less likely to show enthusiasm for many aspects and implications of CS-R.

II. COLLECTIVE SELF-RELIANCE: A CLOSER LOOK*

12. What is Collective Self-Reliance?

Collective Self-Reliance (CS-R) means the deliberate, progressive substitution of South-South relations (South being, of course, used here as economic concept), in all spheres of economic activity, for the existent predominantly (as far as the south is concerned) North-South relations, and the creation of new types of south-south relations such as joint marketing and production organizations or enterprises, centres for technological development, etc... Naturally, it does not mean southern autarchy, but it should go a long way towards correcting the existing imbalance in the external economic relations of the South.

13. Basic Assumptions behind the Strategy of CS-R

A. That existing North-South economic relations are:

a. exploitative;

b. restrictive and distortive of the economic development of the South,

c. impossible to change in any significant way through negotiated agreements which aim at bringing about radical structural changes in the present world economic system and in the institutions and laws which govern its functioning.

B. That CS-R is likely to lead to such changes because:

a. it decreases dependence on the North; hence makes more equal negotiations possible;

b. it creates countervailing powers through such arrangements as OPEC-type organizations, Third World development banks, Third World monetary system, etc.

*Due to unexpected time constraints, sections II and III of this paper had to be reduced to a bare skeleton. They will receive further elaboration in a second draft.

when taken as an isolated measure, is bound to lead to further processes of differentiation and integration. In actual fact, however, the liberation of trade was only one measure among others which were simultaneously attempted. Nor is it convincing to blame failure on the wrong choice of the order of priorities among integration measures, or on the lack of adequate preparation and expert advice. In some instances, mainly when "instantaneous integration"was hastily proclaimed following a political impulse, this was no doubt true. Over a period of twenty-five years, however, almost all the possible combinations were tried by some Arab groupings or the other, and in some cases excellent technical support and expert advice (e.g. through some agencies and offices of the Arab League) were forthcoming. In fact, in terms of preparation, formal provisions and institutional support, some of the proposed plans seem to have been quite adequate for the objectives they set to realize. Yet none of them succeeded; in fact most of them never even reached the stage of serious implementation, and the reason must be sought. Is it perhaps that the concept of Third World Collective Self-Reliance, far from representing an objective historical tendency, is at best a tactical device for bringing pressure to bear on the rest of the world and in fact a shimmering illusion? Or is the reason within the Arab World itself: that within this world, certain developments are taking place which make the concept of collective self-reliance inapplicable? An answer to these two questions seems to be needed before the problem of devising guidelines for Arab collective self-reliance can be tackled. Perhaps, by the time these two questions are answered, the question of operative guidelines will be seen to have little relevance to the major problems which beset the Arab World at present.

has entertained during that period. In fact, it is the almost totally spontaneous nature of this movement, and the absence of any rational planning with regards to it which, contrary both to expectations and to general principles, make its negative effects far outweigh its positive effects in the labour exporting countries[25].

In contrast, intra-Arab arrangements, especially the more recent ones, have been instrumental in making possible an increased flow of Arab capital across borders, if only because, in addition to devising as many international guarantees as possible, these arrangements aimed at making the political and economic environment in the receiving countries congenial to this flow. More often than not, however, Arab capital entered Arab countries either in association with, or through the mediation of non-Arab capital and institutions. It is debatable whether, entering in this way, it constitutes a positive contribution to Arab collective self-reliance. This is a point which will receive further consideration in sections II and III of this paper. For the moment, it is sufficient to note that throughout the Arab World the conviction is spreading that Arab countries are getting more integrated, each on its own, with the advanced part of the world capitalist system and, for this very reason, are being further and further removed from the possibility of becoming integrated with one another.

11. That this should happen in the face of what has been here called the objective tendency towards Third World collective self-reliance, and inspite of the special circumstances which lend it force within the Arab World calls for reflection. It is not sufficient to seek the explanation, as it is sometimes done in such factors as, for example, the similarity or the insufficiency of the productive capacities of different Arab countries which presumably make the mere lifting of trade barriers an ineffective measure for creating complementarities. After all, it is precisely in order to transcend such limitations that economic co-operation is sought, for the lifting of trade barriers, even

10. It is not the intention of the preceding lines to give an account, however brief, of Arab attempts towards economic co-operation, the directions in which they moved or the organizational form they took: they were far too numerous, overlapping and unstable to be coherently packed together in a few lines[20]. The only purpose intended is to give some impression of the enormous efforts which were invested in trying to bring the Arab countries, collectively or in smaller groupings, economically closer to each other. The results actually achieved are singularly incommensurate with such efforts. One most revealing indicator is the development of intra-Arab trade. Whereas that trade amounted to 7.2% of total Arab international trade in 1965, it dropped to 4.4% in 1973[21]. In 1975, not unnaturally, in view of the increased outflow of oil and the corresponding inflow of imports from the developed world, the figure for intra-Arab trade was 4.2% of total trade[22]. Within the Arab Common Market (Iraq, Egypt, Syria and Jordan) trade increased between 1965 and 1973 by 134% [23]. This looks impressive, until it is realized that this trade did not represent (in 1964) more than 1% of the Arab common market countries total exports, and 0.8% of their total imports[24]. More important still, the increase in trade between the Arab common market countries was at the expense of other Arab countries, not at the expense of the outside world, whose share in the trade of the Arab common market countries rose between 1965 and 1973 from 90.8% to 92.1%. This is all the more remarkable because three of the four countries which constitute the common market are not oil-exporting countries.

At the level of the flow of resources the question naturally arises only in connexion with labour migration and capital flows. The last few years saw an enormous increase in the movement of labour across Arab borders from densely populated poor countries to sparsely populated oil-rich countries. There is nothing, however, to suggest that this movement has in any way been influenced by the various plans for co-operation or integration which the Arab World

of transport; 5. the rights to own property, bequeath and inherit. Section two of that Agreement contained an elaborate list of operative guidelines for realizing these objectives. Section three established an executive agency, the "Council for Arab Economic Unity", supported by a number of technical bureaus and permanent commissions, and enjoying an independent budget, for the purpose of proposing the practical steps and measures required for carrying out the Agreement, and presiding over their implementation. The most important practical outcome of the Agreement is the establishment of the "Arab Common Market", so far joined only by Egypt, Iraq, Jordan and Syria.

Finally, three recent developments need to be touched upon here. Some of them were initiated by the Arab Economic Council, others by the Council for Arab Economic Unity, others still taking place as a result of unilateral, bilateral or multilateral initiatives, but all of them are directly related to the spectacular growth of Arab oil surplus funds, seeking investment or sought for investment in other Arab countries.

First: The proliferation of agreements, legislative measures, etc..., which aims at facilitating the movement of Arab capital between, and the encouragement of Arab investment in Arab countries, either on equal footing with foreign, i.e. non-Arab capital, or on a more preferential basis.

Second: The enormous proliferation of financial institutions, ranging from an Arab Monetary Fund and an Inter-Arab Investment Guarantee Corporation to a multiplicity of investment and development funds, banks, organizations, etc..

Third: The appearance of joint production enterprises, especially in such fields as minerals, livestock and agriculture.

Agricultural Development (1970). Still more ambitious plans for complete economic integration, both on a bilateral and a multilateral basis - for example, between Syria and Lebanon (1944-1960), between Egypt and Syria (1958-1961), between Egypt and Iraq (1958, aborted in the same year), the Maghreb Economic Community (1963, with Libya joining in 1964), and the Federation of Arab Republics (between Egypt, Syria and Libya); - still others.

The most wide-ranging of those attempts at co-operation and integration were those undertaken under the auspices of the Arab League. As early as 1950, an Arab League sponsored treaty established the "Arab Economic Council". Constituted of all Arab Ministers of Finance and Economics and holding periodical meetings, it was meant to be the economic organ of the Arab League, presiding over all sorts of projects for Arab economic co-operation. It managed to conclude a number of agreements, the most important of which are two: a Trade and Transit Agreements, and a Payments and Capital Movements Agreements, both containing clauses granting preferential treatments to the contracting parties. The first agreement, however, merely duplicated or even fell short of the facilities usually contained in bilateral Agreements. The second agreement contained too many escape clauses and omissions to make it really effective. Partly in reaction to these shortcomings, and following protracted negotiations extending over a period of six years, a new comprehensive and much more ambitious agreement was concluded in 1962, "The Arab Economic Unity Agreement". It came into force in 1964. Ratified first by Jordan, Iraq, Syria, Egypt and Kuwait, these were later joined by Northern Yemen, the Sudan and other Arab countries. It sets as its aim securing to member states and their citizens: 1. the freedom of movement of persons and of capital; 2. the freedom of exchange of good, and of national and foreign products; 3. the freedom of residence, work, employment and pursuit of economic activities; 4. freedom of transport, transit and the use of ports, airports and other means

in the way of natural or capital resources to make labour sufficiently productive. In a third group of countries, where there may be a great abundance of one particular natural resource, oil which is easily transformable into a capital resource, the required complement of population of a certain size or density and/or other natural resources would be lacking. And so on. Evidently, only the possible flow of resources between these countries can achieve an over-all optimum use of these resources, leading to an enormous increase in productivity. This does not mean that the benefit from that flow would necessarily be equitably shared, or even shared at all. Common and equal benefit from the free flow of resources between hitherto separate economic entities does not automatically accrue; it has to be contrived. The point which is being made here is that there is a great benefit to be reaped from such a flow which would not otherwise materialize, and which can be shared by all the parties concerned. Except for the most hardened adherents to the comparative cost theory or to its modern surrogate, the factor-reward equalization theory, who believe that trade can substitute for optimum geographical factor distribution, that point has never been lost, either on Arab policy-makers, or on politicized Arab public opinion.

9. Arab nationalism and a peculiar type of resource complementarity: these then, over and above the familiar grounds for economic co-operation, were the two main forces behind the Arab drive towards economic co-operation closely following in the wake of political independence. Bilateral and multilateral agreements between Arab countries began to multiply: trade and payment agreements reducing custom duties, establishing preferences, fixing trade targets, etc... etc; commodity marketing and production agreements (the best-known of which is, of course, the 1968 agreement establishing OAPEC); financial, monetary and investment agreements; and joint-enterprise agreements. Specialized agencies were also set up, such as the Centre for Arab Industrial Development (1968) and the Arab Organization for

only did the colonial partition of the Arab World create new economic and political divisions and barriers which were not there under Ottoman rule, it greatly accelerated a different type of integration: the colonial integration between the metropolitan capitalist centre and its arrested periphery, with its familiar characteristic pattern of concentration of advantage and of self-sustaining all-rounded economic development on one side, and of outward drain of real resources and under-development in the other[19].

The feeling of solidarity created by a common struggle for political liberation heightened the Arab people's consciousness of their common historical and cultural bonds. It acted as a driving force towards a closer type of economic co-operation, that of complete integration, thus giving a further national dimension to those factors now make for economic co-operation among Third World countries, long before these made themselves felt on a World scale. Integration, over and above its well-known goals of building-up and consolidating the economic independence of the integrating countries and of securing enormous economic advantages to them both in the internal productivity sphere and in their dealings with the outside world, came to be seen as the missing and necessary link for the full attainment of Arab nationhood.

Second: The peculiar complementarity, at the level of resources, between Arab countries. Arab countries would, of course, enjoy the normal benefits from complementarity which accrue whenever hitherto economically separate geographical entities are economically joined together, thus increasing the variety of resources which are put at the easy disposal of the new whole. Much more important in the Arab case, however, is the fact that complementary resources are very unevenly distributed. In some countries, it is agricultural land that is abundant, with a very sparse population and very little capital to cultivate it with. Other countries are densily populated; but there is relatively little

emergence of new ones; lastly, and perhaps most important of all, the emergence, expansion and increasing weight of a defined, differentiated capital-goods sector. Proceeding side by side with this differentiation was the replacement of hitherto co-existing heterogeneous modes of production: natural, feudal, small commodity and still others by a homogeneous dominant mode: the capitalist mode - first, in a way, a product of this differentiation, then a powerful engine for its acceleration.

Most important of all, this process of differentiation took place for the most part [17] within well defined boundaries; hence it was inevitably accompanied by all sorts of inner linkages: backward, forward and sideways, between the different activities, branches, sectors and even regions contained within these boundaries, thus leading to the formation of an organically integrated national economy. It is this double process of differentiation and integration - helped, of course, by such other important factors as political centralization and appropriate state policies - which greatly accelerated both the twin processes of accumulation and technological innovation and gave them their self-generating and mutually re-inforcing character. Equally important: the benefits from the resultant increase in productivity and, more generally, from economic development, were in the main realized within those boundaries[18].

That inspite of the existence of all other unifying elements, no equivalent economic unification took place within the Arab World can only be explained with reference to history. First, the Arab World, during the Western period of national unification under capitalism, was part, a dominated part, of the Ottoman Empire, in itself an increasingly dependent part, as far as economic development is concerned, of the emerging world capitalist system. Then, with the disintegration of the Ottoman Empire, different parts of the Arab World became direct colonies and semi-colonies of the dominant centre of the world system. Not

developed countries to various forms of development assistance and in negotiations with highly developed countries, they insist on linking the oil issue with the other important issues which are of concern to the rest of the Third World. They all participate in gatherings where the Third World deliberates on development problems; some of them play a leading role in formulating Third World demands; and none of them lags behind when it comes to such issues as the establishment of N.I.E.O. or proclaiming a strategy for collective self-reliance.

8. Though, as we shall see, collective self-reliance is a specifically Third World concept, measures embodying this concept need not all encompass the whole of the Third World. In fact, whether in analytical writings or in official proclamations, various forms of economic co-operation at a regional and sub-regional level are advocated as important practical steps towards the realization of collective self-reliance. One would expect then to see some effective application of this principle at the level of the Arab World. The circumstances, peculiar to the Arab World would heighten such an expectation:

First: Arab nationhood. The fact that the peoples of the Arab World share a common language, a common history, a common culture, a more or less homogeneous psychological make-up and inhabit an uninterrupted geographical territory defined by well-known historical boundaries. A common, integrated economic life would have completed all the necessary and sufficient elements required for the formation of a nation.

In modern times, this last element was supplied, under capitalism, by the formation of a common market, resulting from and in its turn contributing to an ever-expanding process of social division of labour. The most significant aspects of this process are: the progressive differentiation of industry from agriculture; within industry itself the differentiation between various branches and the continuous

Finally, there is the shared experience of:

> "deep disappointment and grave concern that the negotiations undertaken since the fourth session of UNCTAD have not yielded the expected results so far and that no significant progress has been achieved in the implementation of the Programme of Action on the Establishment of a New International Economic Order owing to the lack of political will on the part of most of the developed countries;"*10

6. Thus, far from being a passing fashion or a narrow ideological stand, the movement towards collective self-reliance represents an increasing insight on the part of governments of Third World countries into the nature of their predicament and an attempt, forced by hard facts and solid experience, to find a way out of it which is essentially based on collecting their efforts and resources and relying upon themselves. Coming from governments which speak in the name of two thirds of mankind this unifying movement is all the more remarkable because of the different conditions of Third World countries and the extremely varied orientations of their governments. Because of the broad basis on which it rests, and the increasing momentum it seems to be gaining, at least at the level of perception, but also potentially at the level of action, it constitutes an objectively important historical development. Where, then, do Arab countries stand with regard to this movement?

The Failure of Past Attempts at Arab Collective Self-Reliance

7. Rich or poor,[11] Arab countries are all part of the Third World. In common with the rest of this world, they all share the basic facts of underdevelopment,[12] is historical genesis[13] and, as we shall see, the external constraints on attempts to get out of it. The rich among them are as carefulas the poor to maintain and strengthen their Third World connexion: in proportion to their GNP, oil-rich Arab countries allocate more than five as much as highly

and explore areas of communality of interest as well as the strengthening of their solidarity in their negotiations with the developed countries for the establishment of the New International Economic Order", *7 (emphasis supplied).

5. These are not doctrinaire positions, taken on ideological grounds: no group can display as many different and contrasting ideologies as the Group of 77, comprising as it does countries as ideologically far removed from each other as, say, Cuba or China are from Chili or Kenya. The unified positions taken by such a varied group are the direct result of an immediate experience shared across three continents: experience of the facts and symptons of under-development, and of the constraints imposed from outside on the attempts to grow out of it. Experience of piece-meal measures undertaken one after the other, and all of them, if not actually aggravating the situation of developing countries, at least failing to make a sizeable dent into the reality of under-development so that the hard fact finally imposes itself that:

> "the continuing malaise in international economic systems cannot be regarded as a cyclical phenomenon but needs to be recognized as the manifestation of a deep-seated structural mal-functioning which, therefore, calls for fundamental structural changes in the international economic system"*8.

and that:

> "development of the countries of the Third World requires changes of a more fundamental character - changes in prevailing mechanisms, systems and relationships - because it is precisely the deficiencies in this realm that help to perpetuate underdevelopment"*9.

(c) The increasing realization, on the part of developing countries, that the N.I.E.O. is not going to appear merely as a result of repeared declarations and resolutions made by various international organizations, nor as the outcome of negotiations with the developed part of the system, however, patient and protracted they may be. The conclusion was drawn that the Third World has to resort to unilateral action and to avail itself of all possible means of pressure in order to bring about the required changes in the present system. It is precisely the strategy of collective self-reliance that is called upon to fulfill this double function. Thus we read in the preamble to the Programme for Collective Self-Reliance decided upon by the Group of 77 at its latest Ministerial Meeting that:

> "developing countries need to enhance their collective bargaining strength and exercise their countervailing power, thereby creating the compulsions which would make the developed countries, willing to negotiate the desired changes in the international economic system;"

It further reaffirms that:

> "such countervailing power flows from the individual and collective self-reliance of developing countries, and that the basis of collective self-reliance rests on the identification and strengthening of economic linkage among developing countries".

and underlines:

> "the vital importance of initiatives which member governments of the Group of 77 take to accelerate the development and transformation of their economies through the process of collective self-reliance which include an intensification of their joint and concerted efforts to mobilize their resources and markets for building a structure of genuine economic interdependence and complimentarity their between economies

behind this remarkable acceleration:

(a) The so called "development crisis" in which developing countries increasingly find themselves entangled. Symptons of this crisis are the rapid destruction of traditional agricultural systems which is accompanied by the increasing inability of these countries to feed themselves; the increasing marginalization of large sections of the population who, thrown out of their traditional productive occupations, are unable to find employment in modern sectors; the failure of industrialization to spread or to act as an engine of growth; the deteriorationg terms of trade and the increasing burden of the external debt leading, among other things, to intractable balance of payment problems; the increasing strangle-hold of the TNC over their economies and, eventually, their political life; the exhorbitant prices paid for inappropriate technologies .... etc. The list is quite familiar.[5] Different combinations of these symptons affect this or that country, depending on its own specific conditions, but not a single developing country, not even the richest of oil-rich among them, altogether escapes an important number of them.

(b) The increasing realization on the part of developing countries, irrespective of their social structures and systems of government, that these symptoms are not isolated from each other, hence they cannot be treated piecemeal; that in the last analysis the development crisis is built into the structure of the present world economic system, the laws which govern its functioning and the place which developing countries occupy within it. Accordingly, that world economic system is increasingly being called into question, and a New International Economic Order (N.I.E.O.) is being called or in its stead[6].

implementation within the next few years. Institutional arrangements in support of the plan are contemplated, including the creation of Action Committees to analyse and launch projects of common interest, and of a Secretariat which would provide adequate technical back-up[2]. In short, Third World countries now seem to mean business when they call for the meaningful implementation over a sustained period of time of measures designed to enable them to attain collective self-reliance.

3. The call for co-operation between developing countries is not new. It was first officially formulated in the United Nations General Assembly resolution 1995 (XIX) of 30 December 1964. Ever since, it kept cropping up, always with more insistence and greater elaboration, whenever Third World countries met, either alone or together with the rest of the world, in official international gatherings qualified to debate and pronounce on economic problems. The last few years, however witnessed three important developments. First, co-operation among Third World countries began to move up from an "item", sometimes the last, among others which deal with international economic relations, to the very centre of Third World pre-occupation[3]. Second, the main thrust of Third World Co-Operation, its real import and content, are acquiring an added - extremely important - clarification, symbolized by the increasing use even in official pronouncements, of the term "collective self-reliance"[4]. Third, Third World Co-operation began to move, as we have seen, from the stage of enunciation of broad objectives to that of practical implementation.

4. For an issue as complex and as wide-ranging as Third World economic co-operation, time was no doubt needed for ideas to mature, for concepts to be clarified, and for practical ways and means to be explored, both by practitioners and theoreticians. Still, the increasing momentum which the movement for collective self-reliance has lately been gaining requires some explanation. Three factors stand out

OPERATION GUIDELINES FOR ARAB COLLECTIVE SELF-RELIANCE? UNCERTAIN NON-ECONOMIC ANSWERS TO UNADORNED ECONOMIC QUESTIONS

I. AN UNSETTLING QUESTION

Third World Collective Self-Reliance an Objective Historical Tendency:

1. At its Fourth Ministerial Meeting, held in Arusha from 6 to 16 February 1979, the Group of 77 unanimously adopted a Programme for Collective Self-Reliance which includes among other things, the establishment of a global system of trade preferences for developing countries; arrangements for co-operation among state-trading organizations belonging to these countries; the establishment of Third World multinational marketing enterprises; the strengthening of subregional, regional and interregional economic integration and co-operation; co-operation in the transfer and development of technology; monetary and financial co-operation covering such fields as multinational payment and credit arrangements, trade financing and the establishment of a Third World development bank; the encouragement of flow of financial resources among Third World countries and the establishment of multinational production enterprises.[1]

2. The programme was not a mere enunciation of broad objectives, left hanging in the air without means of implementation. The objectives were incorporated in what was called "The First Short Medium-term Action Plan for Global Priorities on Economic Co-operation among Developed Countries", which should be revised regularly at future Ministerial Meetins of the Group of 77, and at least once at Senio Officials' level in the period between the Ministerial Meetings. The Plan elaborates a set of detailed guidelines for each of the objectives it sets out to realize. It adopts a realistic step-by-step approach, and arrange for a series of fixed-schedule multi-level negotiations, with the aim of

OPERATIONAL GUIDELINES FOR ARAB COLLECTIVE SELF-RELIANCE

by:

Fawzy Mansour

1. A good survey, to which I am indebted, is to be found in H.W. Singer, "Poverty, Income Distribution and levels of Living: Thirty Years of Changing Thought on Development Problems" in Essays in honour of V.K.R.V. Rao (forthcoming).

2. W.A. Lewis, *The Theory of Economic Growth*, London: Allen & Unwin, 1955.

3. John Rawls, *The Theory of Justice*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1971.

4. Simon Kuznets, "Economic Growth and Income Inequality", *American Economic Review*, vol.45, No.1, (1955).

5. W.A. Lewis, "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour", Manchester School, May 1954.

6. Gunnar Myrdal, *Asian Drama; An Inquiry into the Poverty of Nations*. Twentieth Century Fund, 1968.

7. J.R. Harris and M.P. Todaro, "Migration, unemployment and development: a two-sector analysis", *American Economic Review*, March 1970.

8. Hollis Chenery, et.al., *Redistribution with Growth,* London: Oxford University Press, 1974.

9. Arnold C. Harberger, "On the Use of Distributional Weights in Social Cost-Benefit Analysis". Paper presented at a conference on Research in Taxation sponsored by the National Bureau of Economic Research, Stanford, - California, January 1976. Supplement to April 1978, *Journal of Political Economy*.

condition for improving the lot of the poor later, a genuine conflict between BN and growth arises. In such cases, the countries concerned will have to make pragmatic choices but they must also ensure that the increased productivity of the non-poor is to some extent redirected to benefit the poor and that the ultimate goal of channelling resources directly to increase the productivity of the poor is not wholly forgotten in the process.

We conclude that one difference between "growth" strategies and "basic needs" strategies consists in the content and beneficiaries of "growth". Conventionally measured economic growth uses weights that show no concern for what is produced and consumed, and who benefits. A dollar's worth of purchasing power is counted the same, whether spent on whisky or milk, whether it is consumed by the affluent or by deprived children. BN puts the needs of the poor into the center. If this is reflected in a proper measure, what at first appears as a trade-off may turn out not to be one. At the same time, since:

(i) permitting the better-off to accumulate may be a necessary condition for meeting basic needs;

(ii) not all BN can be satisfied at once, even by the most radical redistribution of income and restructuring of production, so that growth is needed to meet them;

(iii) needs represent a hierarchy in which the satisfaction of dominant ones brings new ones into the fore;

(iv) BN is a minimum program, to which other objectives will normally be added; and

(v) with increasing populations more resources are needed in order to maintain present standards.

The relative importance of different items in the consumption basket iş normally determined by their relative prices. We register growth when the consumption of whisky has risen, even though the consumption of milk has declined. This is not because we regard whisky consumed by the rich as more important than milk consumed by the poor, but because the higher incomes of the rich determine the relatively high price of whisky, while lack of purchasing power of the poor is reflected in the low pricesof milk. In societies with unequal income distributions, the standard measure for GNP growth, therefore, gives excessive weight to the growth of non-basic needs goods and deficient weight to basic needs goods.

There is, however, a·complication that does not arise from problems of measurement. It may be thought necessary to neglect the welfare of the poor people in the short, and possibly even the medium, run in order to permit the non-poor to make money, for this is what benefits the poor in the long run. In fact, this is a choice that some countries may have to face when the insitutions to reach the poor directly are still weak and disorganized: for instance, a choice between establishing large-scale industries now or an indefinite wait for small-scale enterprise to emerge.

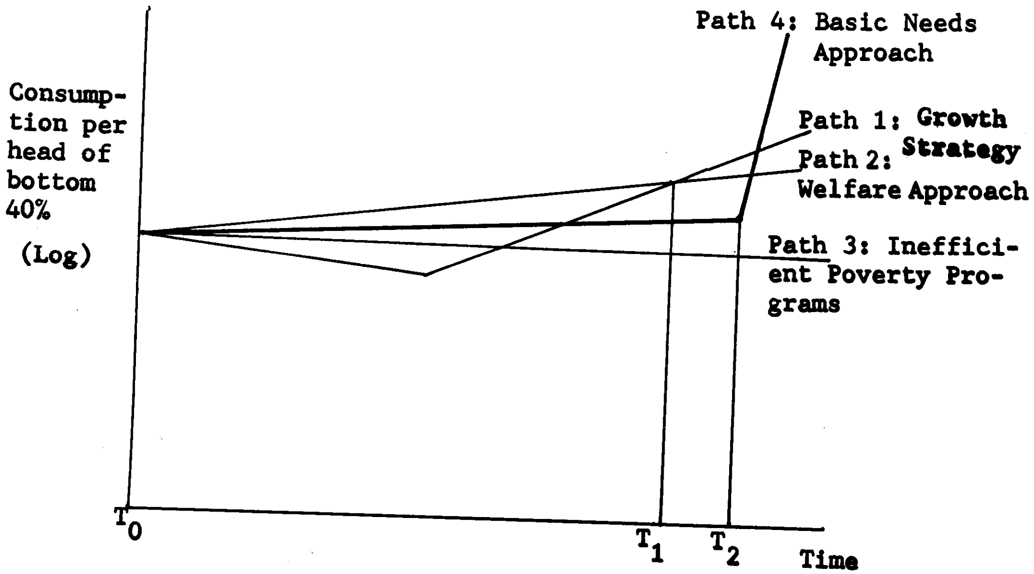
Certain forms of "trickle-down" approach have been discredited, but there are a number of mechanisms by which the wealth of the non-poor could benefit the poor: expanded demand for their labor, higher wages or lower prices resulting from productivity growth, upgrading of skills, tax revenues collected from the rich and spent on social services or transfers, etc. There is now firm evidence that as far as agriculture for food production is concerned, inequality of land holdings is not a necessary condition of raising yields per acre or even (above accritical minimum size) yields per unit of all inputs, but the same may not be true of the industrial sector. Where encouraging the better off to improve their position now is regarded as a necessary

Stalinist forced industrialization and the Industrial Revolution in England follwed path 1. Taiwan, Korea and perhaps Japan followed path 4, laying in earlier years the runway for future "take-off into self-sustained growth", by meeting certain basic needs through land reform and massive investment in human capital, especially education. Critics charge that Sri Lanka and Tanzania may be following path 2 and Burma path 3 though these experiences have not yet been fully analyzed.

In comparing growth paths, it is important that growth and its components are correctly measured. Basic Needs are measured, in the first place, in terms of physiological needs and physical inputs - so many primary school teachers, so many para-medical workers, so many calories - and financial costs are calculated from these. Growth, on the other hand, is an aggregate in which the existing, often very unequal, income distribution determines purchasing power, and with it the price weights. A ten per cent increase in the income of a man who earns $10.00 is weighted hundred times as much as a ten per cent increase in the income of a man with $100. Redistribution with Growth[8/] has suggested modifications of the conventional growth measures, which weights initial shares of each income group by their share in the national income, so that the weight of the poorest is the smallest and that of the richest the largest. One possibility is to weight each group equally, according to the number of people (or households, allowing for size and age distribution) in it, so that a one percent growth of the poorest 25 percent has the same weight as a one percent growth of the richest 25 percent. An even more radical system of weighting would attribute zero weights to the growth of income of all income groups above the poorest 25 to 40 percent, and a weight of unity to those below the poverty line. Whatever method is chosen, any discussion of the "trade-off" between BN and growth ought to specify what weights it attaches to income growth of different income groups. This would bring out clearly the value judgements underlying the strategy.

It should be clear that sound policies should rule out path 3, which lies consistently below both 1 and 2. This could be the result of inefficient ways of meeting the needs of the poor, in which both current consumption and future consumption are lower than on the alternative paths. (There clearly are also inefficient paths in the pursuit of investment and growth).

The rationale behind Basic Needs, however, is -- path 4. High priority is given to some components of current consumption of the poor which may then, for a while, fall below the conummption level that could have been attained by a more growth-oriented strategy. But when the present generation of children are entering the labor force and human capital begins to yield returns, (T_2), the growth is steeper than it would have been under 1, and overtakes first the welfare path 2 and later the growth path 1.



It is important to note that BN has itself three production - and productivity-raising consequences, which have not yet been precisely quantified. Firsts, a well-nourished, healthy, vigorous, educated, skilled labor force is a more efficient and better motivated labor force than one whose basic needs have not been met. Secondly, BN contains thrusts which are important "correlates of fertility decline", such as women's education, reduced infant mortility (which leads rapidly to reduced desired family size) and health. Even the purest "welfare" component of the approach, viz. social security for the aged, sick and disabled, may have an important influence on reducing desired family size, by reducing the incentive to have children as a source of support. Thirdly, BN for the mass of the people can be met only by a large-scale mobilization of under-utilized local labor (and local materials). Economy in the use of existing resources, and augmentation of these resources through massive investment in human capital, fertility decline and mobilization of local under-utilized resources are important resource-saving and resource-augmenting consequences of BN. If a BN approach were to mobilize additional international resources, this would be a further source of augmentation.

Ignoring for the moment problems of measurement, the options can be illustrated by four paths. On the diagram we trace the log of consumption per head of the poor on the vertical axis and time on the horizontal axis (so that a straight line shows growth at a constant proportionate -- rate). Path I starts with lower levels of consumption, but, as a result of better incentives and productive investment, overtakes path 2 at some point (T_1) and, for even after, the consumption of the poor is higher. Path 2 starts with higher consumption by the poor but, by neglecting incentives, private and public savings and productive investment, falls behind path 1 after a certain date, T1. This is how the option is often presented.

plus) in favor of current consumption;

(iv) There may be a trade-off between goods and services which makes a larger contribution to future production in favor of those that make a smaller contribution or none.

Trade-offs (iii) and (iv) would mean sacrificing - future production in favour of current consumption.

All policies have certain distributional dimensions, in both sapce and time; they imply decisions about how goods and services are distributed between income groups, between regions, between occupations, and, of course, over time. The concern of those who suspect that BN involves a trade-off with growth is that the children and grandchildren of those whose basic needs are met now would have to accept lower levels of living than if the present generation were asked to tighten its belt more, and postopned meeting basic needs, for higher prosperity later.

BN draws attention to a principal objective of development, which is to eradicate poverty. This logical precedence of an end over the means of achieving this end in no way implies that means can be neglected. On the contrary, it focuses attention on the means required to achieve the end. Although there is a welfare component in BN, to meet BN on a sustainable basis in poor countries calls for considerable investment and growth of production, in addition to structural reforms, but this growth would be differently composed and distributed (and may be differently measured) from non-BN-oriented growth. Growth is also required to meet the rising standards of BN, as incomes rise and new needs supplement those already satisfied, and to achieve objectives other than BN, like rising prosperity for the less poor, non-basic needs satisfaction for all, provision for the prosperity of future generations, for national defence, etc.

APPENDIX

Basic Needs and Growth: A Trade-Off?

Critics of the Basic Needs (BN) approach to development often complain that such an approach would sacrifice savings and productive investment, and incentives to work, for the sake of current consumption and welfare; that poor countries can ill afford this and that, in any case, the advocates of BN should bring out the choice clearlt, so that the costs in terms of forgone growth can be seen.

BN and growth are not strictly comparable objectives. Growth emphasizes annual increments of production and income, and concern for the future. A 'BN' approach must also contain a time dimension. It proposes a set of policies that increasingly meet a dynamic range of basic needs, of a growing population.

If BN and growth are to be compared at all, the question should be: does meeting BNs imply sacrificing certain components of current output or certain income per head by raising the capital/output ratio and/or lowering the savings ratio, and/or raising population growth.

Four types of trade-offs can be envisaged:

(i) There may be a trade-off between benefits to higher income groups in favour of benefits to lower income groups;

(ii) There may be a trade-off between non-basic needs goods and services consumed by all income groups, including the poor, in favour of basic needs goods and services consumed by the poor;

(iii) There may be a trade-off between activities that create incentives for larger savings and efforts to work (incentive goods, private savings, budget sur-

the question of the precise division between central, intermediate and local administration, leadership, mobilisation and commitment which makes the enormous difference. If one were to provide all Indian villages centrally with piped water, without local labour mobilisation, the costs would be fantastic. Of course, there are many other technologies to carry water. It could be done with stand-pipes, or by patio development, where there is a pipe for a group of houses. For many of these methods local employment of unemployed, low-opportunity-cost labour and local commitment to the objectives is essential.

These three areas constitute an agenda for further work: delivery systems for the market and for government; linkages, complementarities and minimum critical efforts; and the division between central and decentralised decision-making, local mobilisation, participation, and with it the politics of Basic Needs. None of this, except the linkages, is a primary concern of economics, as traditionally understood.

In view of our lack of knowledge and experience in implementing a Basic Needs approach, and in view of the urgent need to act speedily without waiting for the results of research to come in, experimentation with pilot schemes and alternative types of delivery systems and approaches would be highly desirable. Where precisely we strike the balance between wishing to interpret the world and wishing to change it, and whether we may wish to allocate principal fault to stupidity (and ignorance) or to wickedness, experimentation with options would be a useful way of overcoming obstacles and inhibitions to the successful implementation of a Basic Needs approach.

reduce the costs of these services and (b) improve their impact. The question then is what are the appropriate packages. Certain types of basic need can be attacked in a vertical way, e.g. some communicable diseases, like malaria eradication. But then this raises problem on other fronts, i.e. there is an increase in the chances for longer survival and higher population growth. In other areas, like nutrition, water, sanitation, health, it is clear that packages are often more effective. So we must ask, given limited resources, given the fact that certain needs must be satisfied together in order to be effective and in order to reduce costs, what are the appropriate sequences and what are the appropriate packages? We hear now a lot about nutrition-health-family-planning, and health-sanitation-water-nutrition, but we need more work in order to know what are the strategic linkages and complementarities.

The third area in which more work is needed is on the appropriate division of labour between central authorities, leadership, cadres and local mobilisation of enthusiasm, commitment, low-opportunity-cost-local-labour, and local materials, which would give the best results. We hear much talk of "participation" and it is said quite rightly that what is needed is not a "delivery system" guided by a central authority because that would mean excessively high costs and would leave out the human need to participate in decisions that affect our life and work; the task can be achieved only by the mobilisation of local enthusiasm, local commitment and local resources. But it is quite clear, from the experiences of China, Sri Lanka, Kerala and others, that this is not saying very much. The question concerns the correct combination of central and decentralised decision-making. In the Chinese system, the village communes select from among themselves their barefoot doctor whom they want to be trained, but it is the central government that does the training. The training is appropriate to the needs of the village and the system responds to these. What is needed is co-operation between central efforts, leadership, setting examples, and local mobilisation. And it is

benefit of the poor have been found benefiting the rich. One can go on. The difficulty of reaching the unreachables is not only true for rich versus poor but also for intra-household distribution, as in the examples given earlier about school meals and pregnant or lactating women. Yet, the conclusions need not be so gloomy as might appear at first sight. What has to be done here is to shift from measuring, monitoring and securing the health of the delivery systems (so many doctors, so many beds) to ensuring the impact of the delivery system on health. There is a danger that we shall make the same mistakes that we made when considering development in terms of GNP and its growth; measuring totals irrespective of how they are composed, whether to towns or the country-side, whether to old or young, whether to men or women , whether to a radically oppressed minority or to the favoured majority, whether to the needy or the better off. The question is not one of measuring and recording, but one of power. We must identify failures of delivery system of public services (as well as of markets), investigate where the obstacles, inhibitions and constraints are and how pressures can be built up to remove them. Le Chatelier's Principle can be, and has been violated. Gradual reform <u>is</u> possible. But it requires a study of the forces and power constellations favourable to reformist alliances, of building up constitutencies and a political base for Basic Needs.

The second area for further work - one of considerable importance - concerns the crucial linkages necessary in providing for basic needs (a) which reduce or minimise costs-per-unit-of-desired-output (or service) and (b) which improve the impact on the vulnerable groups. There are beneficial synergistic effects. If you eliminate gastro-intestinal diseases, you reduce the need for food. If you improve nutrition you reduce the need for certain types of health expenditures because of the resulting resistance to disease. An increase in education can replace the provision of potable water, because people know when to boil the water. Attacking on several fronts simultaneously (a) may

Needs are not unlike those of the transition from a peace to a war economy, when large structural changes cannot be brought about by sole reliance on the price mechanism and additional measures are needed to ensure that requirements are matched by supplies.

Let me finally turn to the identification of areas in need of further study. The key issues here are the complex of questions concerned with (a) delivery systems, (b) complementarities and linkages, and (c) centralisation and decentralisation.

The great difficulty with delivery systems is Le Chaterlier's Principle. If a society has a very unequal distribution of income, assets and power, which is then tinkered with here and there, either through the market or through public services, what often happens is the reinforcement of the iniquitous system. The system has a powerful tendency to restore its initial equilibrium. To give an illustration in the private sector: in order to improve agriculture's terms of trade (because the majority of the poor are in agriculture), it is necessary to pay poor farmers more for the food they grow. But if higher food prices raise wages, the prices of the industrial goods that farmers buy go up and consequently their real income is the same as it was before. The same goes for public services. Take for example England where the Butler Education Act was introduced in 1944 to provide free higher education for everybody qualified, including working class children. But the higher educational system has been hijacked by the middle class and there are now at Oxford University hardly any more working class children than there were before the war. The same is true of housing. Chile, in order to encourage housing, subsidises 25 per cent of owner-occupied houses. Clearly the remaining 75 per cent could not be raised by the poor, but only by those who have collateral and therefore access to the banks. Housing subsidies intended for the poor are benefitting the rich. In India, many of the nutrition programmes sponsored by the Government for the

interpret Basic Needs as more autarkic than export-led development. Foreign exchange earnings are an essential component of a Basic Needs approach, though such an approach may well give rise to more intra-Third World Trade, as the developing countries are more likely to produce for one another what they consume, and to consume what they produce.

A final misconception is concerned with the charge that the Basic Needs approach is necessarily paternalistic. For many purposes it is clearly best, both more efficient and more humane, to let people choose in the market place what they think ministers to their needs. Bureaucratic supply management is known to be inefficient, liable to aggravate inequalities, and to lead to abuses and corruption. But we must not forget that individuals do not start from pristine state of autonomy and full information, as the textbooks assume. They lack information and education and are subject to pressures from commercial interests and the patterns set by higher income groups. To counteract these pressures by providing education and information is not ramming down people's throats things they do not want. The provision of public services can be controlled democratically instead of bureaucratically. While the entirely free play of market forces would not serve a Basic Needs strategy well, intervention does not inevitably spells "Nanny knows best" or, worse, "Big Brother knows best". A certain amount of supply management is necessary in order to implement a Basic Needs approach, based on citizens' choice.

Any country wishing to adopt a Basic Needs approach will face difficult problems of transition. The reallocation of resources will aggravate inflationary pressures: land reform may temporarily reduce food production; the balance of payments may deteriorate; there may be capital flight, strikes, sabotage, even coups d'etat. Managing the transition may be impossible without some direct interventions. The problems of the transition to Basic

The next misconception about Basic Needs concerns an interpretation by some people in donor countries. Basic Needs acquires its popularity with them for not very respectable reasons: they believe that it would reduce their financial contribution. They say that Basic Needs means mobilising local resources and having a minimum programme for the poorest people in the poorest countries, which permits donors to get off the aid book. It is, however, clear that these programmes are not cheap and that the required international contribution, if it is for local and recurrent costs, would be high. Basic Needs means a strong redirection of the effort (internally, sector-wise, project-wise and in methods of financing, such as local costs and recurrent costs) and it certainly does not mean a reduction of required international contributions.

Indeed, one of the attractive features of the Basic Needs approach is that it is likely to mobilise <u>more</u> international resources for what most would regard as a top priority objective: the eradication of world poverty. A poll of public attitudes to the U.S.A. welfare programme has some enlightening lessons. The survey found that the word "welfare" caused resistance and hostility, but that Americans simultaneiously displayed deep compassion for the destitute and helpless. While a majority were against "welfare", they were also in favour of each of the programmes that came under this heading, such as food stamps, aid to poor families with dependent children, health care for the poor. This suggests that, psychologically, the concrete specification of Basic Needs programmes has greater appeal than "aid" or "official development assistance".

Another version of the misconception that Basic Needs represents a soft option for donors is the view that financing Basic Needs will prevent (or at any rate delay) the day when the export industries of the developing countries will compete with the manufactured products of the developed countries. But again, it would be quite false to

of Communism. Critics complain that the model speedily moves from Kerala, with its Communist participation in state governments, to the People's Republic of China and Maoism. (Incidentally, figures for China show that she has been growing at a very high rate, over 5 per cent per head per annum. Some suggest very much lower rates, others higher rates. But China is an obvious example of the achievement of Basic Human Needs with growth). While it is worth exploring the role of ideology in Basic Needs, basic needs have been met successfully in a short time by a wide variety of political regimes - Taiwan, South Korea, Israel, Japan, Romania, Sri Lanka, Costa Rica, Yugoslavia. It is true that not all political regimes are consistent with a Basic Needs approach. However, it is not true that only Communist regimes are. Indeed, the objection that Basic Needs is a concealed clarion call to revolution is often matched by the complaint that governments and international agencies have purchased Basic Needs all along, and that there is nothing new in it, except the label. Or, worse, that it is a minimum anti-poverty programme that pays no attention to the structural changes that are both a condition for meeting basic needs and its result.

While one group of critics accuses the Basic Needs approach of being the Trojan Horse of Communism, this last group accuses it of being a form of neocolonialism; a way of preventing poor countries from modernising, industrialising and restructuring their societies. According to this line of criticism, Basic Needs is intended to keep the poor in their place, or at least has that effect. This is a misconception, for an effective mobilisation for basic needs cannot occur without full participation of the beneficiaries and often fundamental restructuring of social relations and political power. It is not just a way of throwing money at the poor, but it involves their independence, self-reliance and autonomy. Industrialisation is the means, basic needs is the end. And growth in agricultural productivity is a necessary condition for successful industrialisation and modernization.

ing (or a shotgun and a rifle). A Basic Needs approach is one which aims at hitting specific targets at lower costs, certainly at considerably less damage, and with higher impact, than raising incomes all around, in the hope that basic needs will be met. The evidence that we get from countries like Sri Lanka or Costa Rica, or states like Kerala suggests that through a basic needs approach one can get better results for life expectancy, infant mortality and literacy, at lower levels of average income per head. That is to say much sooner, than in other countries, where there are considerably higher incomes, but shorter life expectancy, lower literacy and highest infant mortality - a less successful meeting of basic needs.

A fourth reply would be that the view that poor countries cannot afford basic needs is built on the assumption of given resources. If Basic Needs are approached by mobilising international and local support, the total amount of resources available will be increased. Basic Needs is, as already mentioned, a powerful, appealing, organising concept, round which we can mobilise local, regional and international resources. Basic Needs, far from detracting from economic growth, may accelerate it.[15/] The approach aims at satisfying basic human needs for a growing population, on a sustainable basis, which of course requires growth. However, growth in my view should not be viewed as an objective in itself. It is simply one aspect, the inter-temporal aspect, involving inter-temporal trade-offs, of a clearly formulated strategy, which has the satisfaction of basic needs as a primary objective. Growth should be the result of a rational economic polity, not its aim. The aim is the satisfaction of human needs, the provision of opportunities for the full development of the human personality. Basic Needs is neither anti- nor pro-growth. Growth comes out in the wash.

The third misconception about Basic Needs ----(the first being absolutism and the second welfarism) is that Basic Needs is sometimes charged with being the Trojan horse

important incentive for reducing the size of their family by more than the new survivors. This has certainly been found to be true in Sri Lanka, where incomes are much lower than on the average in India, but where also infant mortality is lower and life expectancy and literacy rates are very much higher. In this way, meeting basic needs raises future income per head by reducing population growth.

Even the "softest" part of the Basic Needs approach, namely looking after the old, crippled, disabled, sick, has important effects on family size. One of the motives for having children is to be kept by them in old age or in sickness. If the community takes on this responsibility, this motivation for large families is removed. Therefore, while a Basic Needs strategy need not be vindicated in terms of raising human productivity, or in terms of reducing desired family size, these do represent a bonus.

There are two further reasons why a Basic Needs approach raises production and productivity. The basic needs of the masses of poor people can be met only by a full mobilisation of local resources, both human and material. In this way, previously underutilised labour is harnessed for more production. Moreover, many Basic Needs projects will tend to be more labour-intensive than conventional investment projects and for this reason also will register production gains.

The third reply to the charge of welfarism is that a direct attack on deprivation makes it possible to meet basic human needs at a lower level of average income per head and at a lower level of resource use, and therefore in a shorter time than would be needed by the round-about process of raising incomes and growth rates in the hope that this will indirectly lead to meeting Basic Needs.

In this context, a military metaphor may be helpful. The distincition between the income and the Basic Needs approach is like that between devastation and precision bomb-

doled out to the poor. It is said that this approach forgets about the importance of a hard-nosed orientation towards productivity, the need to increase and strengthen the productive base. Can we afford this soft option in poor countries, not to pay attention to commercial and economic return, to neglect investment in favour of huminatarianism? There are four replies to this objection.

First, Basic Needs is not just redistribution and transfer payments. In countries like Mexico or Brazil, Basic Needs could, in principle, be satisfied to some extent by internal redistribution; but clearly this could not be done in India, Pakistan or Bangladesh, simply because they are too poor. These countries need growth in order to meet basic needs. But not <u>any</u> growth will do - it must be growth of the right products and services, for the right people. Clearly increases in production by the poor themselves is a necessary condition for meeting their basic needs. But some redistribution and some basic services muts precede economic growth.

Secondly, it turns out that, by meeting consumption needs, a Basic Needs approach has very important productive side effects.[15/] It is thrice blessed: it is clearly desirable in its own right, since the satisfaction of human needs is one of the purposes of all production. But improved nutrition, improved health, and better education are very important forms of "investment in human beings" and they may increase productivity more effectively than the accumulation of some forms of physical capital. Meeting basic needs both raises the productivity of the present labour force and, as an investment in children, represents investment in the labour force in 15 years' time.

The interesting and important correlates and probably causes of reduced fertility rates are reduced infant mortality rates, better women's education and improved health. If mothers and fathers know that fewer of their children will die, that more of them will survive, this is an

and we cannot do everything at once. It takes us back to the early controversies on balanced and unbalanced growth.[14] The advocates of balanced growth favoured a set of mutually supporting investments in the form of a "Big Push", the advocates of unbalanced growth favoured a spearhead advance. Human needs packages raise similar questions. What we need is mutually supporting needs satisfaction. To do only one thing, without certain others, can either neutralise the action or may even be counterproductive. One cannot have water, for instance, without drainage because the water collects in puddles and attracts insects and diseases spread. More and better balanced food is of no use if parasitical diseases continue, and instead of feeding people, we feed the intestinal worms. Better education improves the efficiency of most other Basic Needs, and can substitute, e.g., for safe water, when people know when to boil it. But better nutrition of children, in turn, improves their ability to benefit from education. There are many instances when attempting to meet only one need frustrates the objective of meeting this need, or when we thereby retreat from meeting other basic needs. In other cases, we improve the satisfaction of basic needs by a combined operation, by moving on several fronts simultaneously, both to save costs and to improve results. The crucial question is about the correct temporal sequences.

It would be wrong to say that we must meet the basic needs of every man, woman and child, before we do anything else, or that everybody has to be lifted above an absolute poverty line before we embark on any other action, or that all basic needs provisions must go together simultaneously. Such interpretations would make the approach impracticable and inapplicable. Basic Needs is not something that must in all circumstances be given absolute priority. It should be given priority as a first charge, both on internal and external resources, but this does not mean that there is no other charge or that there are no other objectives.

A second, more serious objection to a Basic Needs approach is the question as to whether Basic Human Needs is not a kind of global welfarism, a universal Beveridge plan, a hand-out, a soft welfare programme in which goods are

yards of cloth, square feet of shelter, and so on. But this cannot be done. As Dr. Sukhatme[13] has shown, even for the same sex, the same age and the same activity, calorie requirements per person vary enormously according to the metabolism of different individuals, and for the same individual from day to day, apparently for reasons which we do not fully understand. Differences are even greater when we consider social and cultural differences in what constitute basic needs. It is therefore not possible to lay down absolute, universal standards for basic needs. They will vary with different societies, cultures, and periods.

A second absolutist error is to maintain that until Basic Needs are satisfied, no other objectives may be pursued. Basic Needs is not the only objective of any sensible development policy. Some say that Basic Needs have to be met before anything else can be done; before the environment is protected; before national defense is safeguarded; before cultural vitality is pursued; before any non-basic needs, either of the poor, or of the non-poor, are met. Again, Basic Needs should not be interpreted in this way.

In terms of policy-making, what one would like to achieve is some shift of emphasis; to pay more attention to the deprived groups, not to say that nothing must be done on any other front before the last basic need of the last man and woman has been met.

Another absolutist misinterpretation relates to the fixity of the bundle of needs. It is said that it is necessary to have fixed coefficients of health, nutrition, water, and so on, with no scope for balance between say a little more health and a little less food. One of the most important areas for research is to discover where complementarities and linkages between Basic Needs exist, and where there is scope for substitution. We are told, on the one hand, that in order to have an effective impact, nutrition, education, family planning and health have to be combined. On the other hand, we know that resources are scarce

Social services do not comprise easily measured commodities. We measure their output by input or costs, whereas we should measure it by impact: mortality, life expectancy, literacy, and not doctors, teachers, hospital beds or costs. Another reasons for the neglect is an ideological preference for market transaction. Whatever the reason, the income and commodity approach ignores the fact that some basic needs are best met through collective action. The Basic Needs approach reminds us that some very important basic needs can be met only, or more efficiently, by the public sector, through private income is often a necessary condition for having access to free goods and services, for at least two reasons: first, the opportunity cost of forgone income, e.g. of children sent to school, and secondly, complementary private costs such as transport or books.

A fifth criticism of the income approach already mentioned is that it ignores those who are incapable of earning an income: the unemployables. And finally a sixth, and perhaps the most important, criticism is that it ignores non-material needs. The psychologist Abraham Maslow12/ regarded safety as most important in the hierarchy of needs after the physiological needs are satisfied. Participation, and a sense of purpose in life and work are essential, if meeting basic needs is not to resemble a zoo or, worse, a prison. Non-material needs interact in a complex way with material needs, but are quite distinct in that they normally do not require the allocation of scarce resources, and therefore cannot readily be dispensed by the state. But any proper definition of Basic Needs must encompass a whole range of needs that cannot be met by supplying goods to the needy.

Let me now turn to some misconceptions about Basic Needs. The first misconception is the desire to interpret Basic Needs in absolutist terms, in several senses of the word. First, there is the question of an absolute level of poverty, which can be specified and which can be universally expressed in terms of shortfalls of calories,

Secondly, the means by which higher incomes are generated often affect the satisfaction of basic needs adversely, I have already mentioned examples of changes to dairy farming, cash crops and employed women ceasing to breastfeed. Nutritious food items like sorghum, millets and maize that were originally produced then are no longer available, even if the consumer was fully informed and knew exactly what he needed.

Thirdly, and neglected, is them question of inappropriate intra-household distribution. In our surveys we often assume that if the head of the household receives adequate income, the rest of the family are also looked after. But evidence is accumulating that the male head of the household often benefits at the expense of the women (who in some cultures work harder than the men) and children. In these cases we do not succeed in reaching the "target groups" by income generation. Many programmes, even many specific programmes of feeding lactating and pregnant women, or school children, have not achieved their objectives. Delivery has not reached the people for whom the programme was intended. All that happens is that the food the children eat at school meals or the nutrients that the women get are simply deducted from the food they eat at home, which goes into the stomachs of the adult males. Many delivery systems do not seem to achieve their aims. We have an enormous literature on the failures of the market; on its imperfections and the distorting effects of monopolies; however, we pay little attention to "government failures", or why it is that public services, like health, education and shelter, which are intended to meet the needs of specific poor groups, tend to get "hijacked" on the way by higher income groups, and do not reach the people for whom they are said to be intended. The "trickle-up" phenomenon occurs not only in the private, but also in the public sector.

A fourth criticism of the income-approach is that it neglects public goods. For this there are several reasons.

intra-Third World Trade, appropriate technology, the role of the transnational enterprise, the relation between rural development and industrialization, rural-urban migration, domination and dependence, all appear in a new light and are seen to be related.10/

In one sense, this is homecoming. For when we embarked on development thirty years ago, it was surely the needs of the poor of the world that we had in mind. In the process we got side-tracked, but we also discovered many important things about development. We are now back to where we started in the fifties, when pioneers like Pitambar Pant in India and Lauchlin Currie11/ in Colombia told us that development must be concerned with meeting basic human needs. But we are back with a deeper understanding of the issues, of many of the obstacles and constraints, but also with an even stronger determination to overcome them and to respond to the challenge of development by eradicating deprivation.

Basic Needs represents an improvement on the earlier income - and purchasing power - oriented approach. The income-oriented approach has serious limitations. First, personal income which is earned by an employed worker or self-employed farmer or artisan is sometimes an inefficient way of meeting Basic Needs. The expenditure pattern of subsistence farmers who switch from growing their own food, to cash crops, or are employed in dairy farming, often changes from coarser, more nutritions, to finer, less nutritions, cereals or from food to non-food items. Nutritional and health standards fall, even though income has gone up. Similarly, when women go out to work and cease to breast-feed their children. We have to see how we can achieve appropriate medical, biological and physiological standards of nutrition because consumers are not always efficient optimisers. I refer here - and this is no way implies paternalism - to the lack of education and information, and to pressures from advertisers and emulation of the consumption patterns of richer groups, to which they are subject.

It is a step from abstract to concrete, from aggregate to specific.

Our concepts have become increasingly disaggregated, decreasingly abstract, increasingly concrete and specific. We started with GNP and its growth; a highly abstract and unspecified conglomerate of goods and services. We then turned to unemployment, which is somewhat more specific goal and increasingly narrowed down the discussion to particular groups of unemployed: The school leavers, the recent migrants to the city, the landless labourers, "employment" also was seen to have serious limitations. We narrowed down our ideas to identify deprived groups of individuals and families - women, age groups, youths with specific needs, ethnic groups, regions.

Fourthly, Basic Needs has an appeal to members of the national and international community, and is therefore capable of mobilising resources, which vaguer objectives, like raising growth rates or contributiong proportions of national income, or redistributing for greater equality, have not, We do not normally share lottery prizes or Stock Exchange gains with our grown up brothers and sisters, but we do help when they are ill, or their children need education, or some other basic need is to be met. Similarly with the wider human family.[9/] Basic Needs has something of the nature of a public good. The fact that I get satisfaction from knowing that a hungry child is fed does not detract from your satisfaction. Basic Needs therefore has not power to mobilize support for policies that more abstract notions lack.

Fifthly, Basic Needs has great organising and integrating power intellectually, as well as politically. It provides a key to the solution of a number of apparently separate, but on inspection related problems. If Basic Needs is made the starting point, these problems fall into place and become amenable to solutions. Urbanization, the protection of the environment, equality, international and

First, and most important, Basic Needs reminds us of the objective, of the end of the development effort, which is to provide all human beings with the opportunity for a fuller life. This cannot be done without first meeting basic needs. In the last two decades, we have sometimes got lost in the intricacies of means - production, productivity, savings ratios, export ratios, capital/output ratio tax ratios, and so on - and lost sight of the end. We came near to being guilty, to borrow a term from Marx, of "commodity fetishism". Being clear about the end obviously does not mean neglecting the means: on the contrary, it directs our efforts to choosing the right means for the ultimate ends we wish to achieve. We have, in the past, moved away from one of the aims of development, which is meeting basic human needs, to the means, which is some type of conglomeration of commodities valued at market prices, irrespective of whether they are air conditioners or bicycles, luxury houses or rural shelters, whether they benefit the rich or the poor. The Basic Needs approach reminds us of the fundamental concern of development, which is human beings and their needs. It focuses on <u>particular</u> resources and specifies <u>particular</u> groups of deprived people. This emphasis on <u>particular</u> goods and services directed at <u>particular</u>, identified human beings, is a step forward.

Secondly, Basic Needs spells out in considerable detail human needs in terms of health, food, education, water, shelter, transport, simple household goods, as well as non-material needs like participation, identity and a sense of purpose, which interact with the material needs. Basic Needs is a more positive concept than the double negatives of eliminating or reducing unemployment or alleviating poverty.

Thirdly, it goes behind abstractions like money, income, employment, which are aggregates, and which have their place and function. These should not be abandoned; they are important concepts but are useless if they conceal specific, concrete objectives toward which we want to move.

the form of taxation and channelled into public services intended to benefit the poor. This is "Redistribution with Growth". But it was discovered that the results of so-called "dynamic" redistribution are very modest. According to one simulation exercise [8] an annual transfer of 2 per cent of GNP over 25 years into public investment to build up the stock of capital available to the poor, which appeared as a very "dynamic" policy, raises after 40 years the consumption of the bottom 40 per cent by only 23 per cent, that is to say their rate of consumption growth would accelerate by 1/2 per cent a year: $1 for a $200 income.

Much of the redistribution literature measures inequality by the Gini coefficient. It runs through the whole range, from the richest income to the poorest. It focuses on somewhat meaningless deciles instead of socially, regionally or ethnically identifiable, deprived groups. It does not tell us who is in these decile groups, for how long and for what reasons. What interests us is either redistribution from rich to poor or, even more, the reduction of absolute poverty. We are not particularly interested in redistribution to the middle 40 per cent. Nor in income deciles as such, for these are not sociologically or humanly, or politically interesting categories.

It may also be questioned whether equality and redistribution as such (as contrasted with poverty reduction) are objectives sought by many people other than philosophers and ideologues. After all, rarely has a group gone on strike claiming that they were paid too much.

After the dead end of "employment" and the limitations of "redistribution", we have now reached the final step, Basic Human Needs. It is a logical step in the path of development thinking. There are at least four fundamental advantages in zooming in on Basic Needs, compared with previous strategies, concepts or approaches to growth, employment, income redistribution and poverty eradication.

can we remove discrimination against this sector and improve its access to resources? The question here is how does redistribution affect efficiency and growth? Does helping the "working poor" mean sacrificing productivity, or is helping the small man an efficient way of promoting growth?

(2) Turning the question the other way round, how does economic growth affect distribution?

It was quite clearly seen that in poor countries growth is a necessary condition for eradicating poverty, but it also seemed that economic growth in some countries was of a kind which reinforced and entrenched existing inequalities in income, asset and power distributions. Therefore, not surprisingly, a certain type of growth, beginning with an unequal asset and power distribution, made it more difficult to redistribute income or eradicate poverty.

It was said that it would be difficult, if one began with an unequal asset and power distribution, to redistribute existing assets. This was called "static". The distinction drawn between "static" and "dynamic" is that "static" means redistribution of the existing stock of land and "dynamic" redistribution of increments of income. Linguistic philosophers used to distinguish between "boo" and "hurrah" words. Certain words suggest, by using a persuasive definition", the notion that what they convey is a bad thing: this is a "boo" word. "Hurrah" means are those -- which evoke positive, approving emotions. Now "dynamic" is a "hurrah" word: "Static" is a "boo" word. It can be seen that the static solution is in reality much more dynamic, because static redistribution of assets (the "expropriation of the expropriators") involves a radical land reform and the introduction of workers' participation and selfmanagement or nationalisation into industry. "Dynamic" redistribution meant that out of incremental income - this was thought to be easier - a little would be taken away in

households. These are not the unemployed but the unemployables: the old, the infirm, the crippled, the orphaned children. If we wish to meet Basic Needs we ought to be concerned with those for whom productive and remunerative work is not an option and who do not benefit from being members of a family.

The third limitation of the employment concept is that employment may provide adequate personal income to buy needed goods and services in the market. Some Basic Needs, however, cannot be met or are not met by purchases in the market but are provided for publicly: health, education, safe water and sewerage. They are provided by governments, and paid for by public revenues, even although a minimum private income is often needed in order to get access to the public service.

There are other reasons why the employment concept was questioned. The creation of more employment opportunities, far from reducing unemployment, increases it. Those who come from the countryside to the towns compare the high expected earnings with the probability of getting a job[7]. The more job opportunities are increased, the more people are attracted. This has contributed to the problem of the high rate of urban drift and the shanty towns. The employed urban workers, though poor by Western standards, belong to the top 20 per cent in the income distribution in their own countries.

With the concern for the "working poor", the attention then switched from dualism and employment to income distribution. The book published by the World Bank and the Sussex Institute of Development Studies, entitled Redistribution with Growth,[8] focused on redistribution. This focus arose from two sets of questions:

(1) How can we make the small-scale, labour-intensive, informal sector, which was "discovered" by some of the ILO employment missions, more productive; how

(a) Consumption and levels of living.

(b) Attitudes.

(c) Institutions.

Nutrition, health and education, aspects of the level of living, are important for fuller labour utilisation. But they have been neglected because in rich societies they count as consumption which has no effect on human productivity (or possibly a negative one except for some forms of education). In poor countries, better nutrition, health and education can be very productive. They constitute forms of human resource development. (This is one thread that goes into the fabric of Basic Needs.)

Attitudes also make a difference to what jobs people will accept. In Sri Lanka, a large part of unemployment is the result of excess aspirations of the educated, who are no longer prepared to accept manual, "dirty" jobs. Caste attitudes in India also present obstacles to fuller labour utilisation. In many societies manual work is held in contempt.

The third dimension is the absence of weakness of such institutions as labour exchanges, or credit institutions, or an appropriate system of land ownership or tenancy laws, as a result of which labour is underutilised. For reasons such as these, an approach to poverty which runs in terms of unemployment and underemployment has turned out to be a largely dead end. "Unemployment" can co-exist with considerable labour shortages and capital underutilisation.

Secondly, and this brings us closer to Basic Needs, perhaps 80 per cent of the population of developing countries are members of household so that one could, by raising the income of the head of the household, benefit these people. But there are perhaps 20 per cent outside these

underemployment in the context of underdeveloped Asia. Employment and unemployment only make sense in an industrialised society where there are employment exchanges, organized and informed labour markets, and social security benefits for the unemployed, willing and able to work. None of this applies to many of the developing countries. It is an instance of the transfer of an inappropriate intellectual technology from modern societies to the different social and economic conditions of the developing countries.

In Asian Drama Myrdal talks about "labour utilisation", which has numerous dimensions when applied to small, self-employed, subsistence farmers, landless labourers, artisans, traders, educated young people, women, and others, in societies without organised labour markets. "Employment" is not the appropriate concept. The ILO employment missions discovered or rediscovered this, and they also discovered that, to be unemployed, one has to be fairly well off; for an unemployed to survive he must have some income from another source. The root problem of poverty is not unemployment, it is very hard work and long hours of work at unremunerative, unproductive forms of activity. This discovery has drawn attention to the informal sector in the towns: the black-smiths, the carpenters, the sandal makers, the builders, the lamp makers. All those who often work extremely hard, are self-employed by their family, and are very poor. The problem then was redefined as that of the "working poor".

The dimensions of labour utilisation are many more than the demand for labour (lack of demand is Keynesian unemployment) and the need for cooperating factors of production like machinery and raw materials (their lack may be called Marxian "non-employment"). There is a good deal of evidence that not only labour but also capital are grossly under-utilized in many developing countries, which suggests that other causes than surplus labour in relation to scarce capital are at work. More specifically, these causes or constraints can be classified under the headings:-

of industrial production and continued economic growth, not much employment was created. Nor were there many spread effects. Arthur Lewis had predicted[5] that subsistence farmers and landless labourers would move from the countryside to the higher-income, urban, modern industries. This would increases inequality in the early stages (as long as rural inequalities were not substantially greater than urban inequalities), but as more of the rural poor were absorbed in modern industry, the golden age would be ushered in, when growth is married to equality. It became evident that the Lewis model, which strongly dominated not only academic thought but also political action, did not work. It did not work for three reasons:-

1. The rural-urban income differentials were much higher than Lewis had assumed, owing partly to trade union action on wages, partly to minimum wage legislation, partly to differentials inherited from colonial days, and for other reasons.

2. The rate of growth of population and the rate of growth of the labour force were much larger than expected.

3. The technology transferred from the rich countries to the urban industrial sector was essentially labour-saving and, while raising labour productivity, did not create many jobs.

The next concern was stark and growing dualism. The need was thought to be for employment creation and we turned away from economic growth. The International Labour Organization organized employment missions to several countries - Colombia, Kenya, The Phillippines, Iran, Sri Lanka, The Dominican Republic, the Sudan - focusing on how to create more jobs. While this was a useful learning stage, we soon came to see that unemployment is not really the main problem. In Asian Drama[6] Myrdal devoted numerous pages to criticising the concepts of employment, unemployment and

We were also strongly influenced by the U-shaped so-called Kuznets curve,[4/] according to which the early stages of growth are accompanied by growing inequality. Only at an income of around $600 per head is further growth associated with reduced inequality (measured by the share of the lowest 20%). This association has been suggested, taking the same country over time or different countries with different incomes at the same time. Some people interpret this wrongly as a kind of iron law of growing initial inequality. In the early stages of development, as income per head increases from, say, $200 to $600, inequality for a number of reasons is bound to grow and this may mean that absolute poverty also increases. But after a while we may reach the turning point, the bottom of the "U" curve, after which we enter the new stage in which growing income is accompanied by greater equality and reduced poverty.

Each of these three assumptions turned out to be wrong, or at least not universally true. It was not the case, except for a very few countries, with special initial conditions and policies, that there was an automatic tendency for income to trickle down. Nor did governments always take corrective action to reduce poverty because, after all, governments of many countries were themselves formed by people with admittedly mixed motives and mixed objectives, but who had close links with the beneficiaries of the concentrated growth process. And it certainly was not the case that a period of increasing poverty or inequality was needed in order to accumulate capital. It was found that small farmers saved at least as high a proportion of their income as the big landlords and were more productive, and that entrepreneurial talent was widespread and not confined to large firms. So prolonged poverty or inequality were not needed in order to accumulate savings and capital, and stimulate entrepreneurship.

In terms of economic growth the development process of the last 25 years was a spectacular, unprecedented, and unexpected success. But we witnessed a process of growth

1. Either people thought that economic growth would automatically or through natural causes, like rising demand for labour, higher productivity, higher wages, lower prices, and so forth, trickle down to the poor and that growth is the best way of spreading the benefits widely. There were, of course, even in the early days some sceptics who said that growth is not necessarily of that kind. In conditions of increasing returns, growth tends to give to those who already have; it tends to concentrate income and wealth.

2. Or, secondly, if we assume that governments are democratic or at any rate that they are concerned with the fate of the poor, progressive taxation, social services and other international government action will spread benefits downwards. Poverty alleviation will not be automatic but governments will take corrective actions where benefits are concentrated.

3. The third justification, perhaps more hardheaded than the previous two, is nevertheless entirely consistent with an egalitarian philosophy. It says that one must not worry initially about the fate of the poor because, in order to help them, it is necessary to build up the capital, infrastructure and productive capacity of an economy, so that it can improve the lot of the poor later. For a period of time - and it can be quite a long period - we have to go through a process of belt tightening by the poor, when the rich must benefit. But if the incomes of the rich are used to save and accumulate capital which can eventually be used to benefit the poor, after a possibly prolonged period the poverty will turn out to have been justified. It is interesting to note that some raidcal egalitarian philosophers like John Rawls [3/] would in fact sanction such a strategy. Inequalities are justified if they are a necessary condition for improving the lot of the poor.

In this paper I shall discuss three topics:-

1. How we came to be where are in our present thinking about Basic Human Needs as a novel approach to development;

2. Some widespread misconceptions about Basic Human Needs;

3. Some observations on areas in need of further work.

How is it that, in spite of growing hostility and misconceptions in some circles, the concept "Basic Human Needs" has been widely accepted? It is helpful to reflect on the internal logic of the development of the concept and on the successive response to accumulating experience. -- Otherwise we might be tempted to say that the international development community takes up, from time to time, new fads and fashions, and that we are acting out a comedy of errors. Basic needs is not just another fad. (Nor, of course, is it the revelation of ultimate truth.) It is no more, but also no less, than a stage in the development of thinking, experiencing and responding to the challenges of development over the last twenty to twenty-five years. The following brief survey has to simplify, but I believe that the main features are correct.[1/]

Basic Needs is concerned with removing mass deprivation. The discussion started strongly influenced by Sir Arthur Lewis[2/] and others, who emphasised economic growth. At this early stage we were quite clear (in spite of what is now often said in a caricature of past thinking) that growth is not an end in itself.

We had three types of justification for the emphasis on growth as the principal performance test:

A CRITICAL ASSESSMENT OF NEW CONCEPTS AND DEVELOPMENT STRATEGIES BASED ON THE SATISFACTION OF BASIC NEEDS

by:

Paul Streeten

western economies were able to transfer the burden to importers of their own goods and especially the oil-rich and the developing countries. The recycling of Arab money in western markets have enabled countries with deficit balances in the west to meet problems of foreign exchange. Even in the case of change of policies of the countries with surplus funds and absorption of larger parts of their revenues in development of their own, or other Third World Countries, this will help generate demand that will mean a more advantageous balance of payment from the point of view of the advanced countries. Protectionism in the advanced countries is the result of difficulties of adjustments and pressures of certain local groups, rather than it is the result of increase or possible increase of oil prices. Whatever the reason of protectionism may be, it is still important to take into account the possibility of a more tight policy by industrialized states.

I once again want to stress my support of the arguments in the paper and of the message involved, and to thank Professor Seers for his interesting paper.

Export-oriented development strategies are often used to describe strategies of industrialization by developing countries and especially strategies of building up manufacturing industries. Such a strategy describes attempts to build an industry mainly oriented toward the satisfaction of foreign demands, in contrast to industrialization based on import substitution. Both strategies are surely not exclusive. It is, however, a matter of emphasis. The question is whether it is better for a certain developing country to base its industrialization policy on the static comparative advantages prevailing, and on the actual international division of labour, or to attempt deliberately to change the prevailing pattern. What are the possibilities and pre-requisites for success, and what are the dangers that may be confronted. Because of the wide use of the term, exporters of manufactured goods were treated as just a case in point with little emphasis, if any.

A second remark is related to the case of small countries, to which Professor Seers gave much emphasis. The problem is an important one, especially in the Arab world where a number of city states exist, and where some of them are trying to follow a policy of diversification. Even though I agree completely with what was mentioned as limitation or obstacles that face such policies in small states, and especially in oil-rich countries, it seems that a possible outlet of such conditions was ignored completely in the case of this paper, namely the possibility of integration within a wider developing market, an integrated Arab market in the case of small Arab oil countries. This can at least open the way to escape the political doom projected by Professor Seers.

A question may be also raised about the additional reason mentioned by Professor Seers for the spreading of more protection in the industrial countries, namely the precarious situation of the supply of oil through the eighties and the seious problems of foreign exchange facing Western Europe and North America. Experience has shown that

The paper of Professor Seers cannot be more timely. Export oriented strategies are now being adopted by most of the Arab countries after the difficulties met in attempts to industrialize following an import substitution policy. The successes of Hong Kong, Taiwan, Singapore, South Korea and Brazil in achieving high rates of growth are luring many Arab countries to imitate the same patterns. Free -- zones are being established and expanded in countries like Egypt and Syria and TNC's are invited to exploit the low priced energy or the under-paid workers.

The main message of the paper of Professor Seers is not to be optimistic about such a new orientation as we once were when we started a policy of import substitution. In his words, it would be unwise for governments to base their development strategy on the assumption that the market of the rich industrial countries will remain as open to imported manufactures as they have been in the recent years.

I cannot but accept and support the arguments of Professor Seers, about the dependency of most of the economies following an export oriented development strategy on TNC's, their inability to frame national industrial policies reflecting national priorities, the authoritarian nature of their political system, the inflexibility of their economies, the little gain in technological know-how they receive, and the small fraction they get from their export in foreign exchange.

A few remarks may, however, have to be made in order for me to fulfil my assigned duty as a formal commentator.

The first is related to what is meant by export-oriented strategies. No clear definition was offered by Professor Seers. But, it seems from his treating of the matter that he included under such strategy all attempts to accelerate the rate of growth that depend on acceleration of exports, whether of crops, minerals, manufactured goods or services. Such a wide use of the term may raise some doubts.

COMMENTS ON PROFESSOR DUDLEY SEER'S PAPER ENTITLED A CRITICAL EXAMINATION OF EXPORT-ORIENTED STRATEGIES

by:

Ibrahim S.E. Abdalla

This may mean serious foreign exchange problems in Western Europe and North America, and also still more serious unemployment. Protection is therefore likely to spread, whether as tariffs or controls.

At the time of writing, it is uncertain how the government of big industrial exporters will handle the problem of the NICs, but it would be unwise for governments elsewhere to base their development strategy on the assumption that the markets of the rich industrial countries will remain as open to imported manufactures as they have been in recent years.

The very success of the NICs should lead to rising wages, reducing their competitive power directly and also enlarging internal markets. However, Japan's history clearly does not fit this scenario. Moreover, some of the points made about the NICs above are relevant here. In the first place, it is possible for the typically autgoritarian government of a NIC to prevent (or at least brake) the wage increase needed to trigger the adjustment. Secondly, some of the NICs are so small (especially Singapore & Hong Kong) that there is no prospect of an adequate internal market. Thirdly, the industrial strategies of the NICs are in large part controlled by the transnational corporations, and these may well be uninterested in domestic markets. Their activities are in any case, for well-known reasons, especially the extent of intra-corporation trading, not very responsive to price shifts.

A further expectation arising from neo-classical theory is that the expansion of exports by the NICs would lead to increased imports, enabling the large industrial economies to concentrate increasingly on sophisticated products, absorbing the labour displaced as domestic markets for textiles, etc., are taken over. Such shifts are occuring to some extent, ,but many governments of these countries have had enough difficulty coping with structural adjustment, especially since the oil price rise of 1973-74, and they face others arising out of the switch to non-traditional sources of power and the introduction of micro-processor - not to speak of the enlargement of the EEC. The total challenge is formidable, without taking on the additional adjustments implied by the need to accommodate the goods of the rapidly expanding industrial sectors in the NICs. Any attempt by additional countries to develop exports of manufactures will increase the resistance to imports of manufactures.

There is now an additional reason why markets for manufactures are likely to be more restricted. The supply of oil will clearly be precarious throughout the 1980s.

What is left for public expenditure is often largely spent on arms and grandiose projects, in the euphoria of rising revenues, especially since political power tends to be concentrated for long periods in a few hands. This type of development strategy generates great tensions, because of its tendency to inequality. These will inevitably be aggrevated in the period when the volume of exports, and thus revenues, level off, even more when they start to decline.[1]

Venezuela has perhaps the best prospect of escaping the political doom that awaits most petroleum exporters, partly because of its other natural resources, (especially iron ore and hydro capacity).[2] For some, of course, a further rise in the purchasing power of oil revenues in the 1990s is predictable, because of the likely levelling off in world oil output and consequent rise in prices (if it does not happen earlier because of political explosions in major producers). This will provide a longer period for adjustment in exporters with big reserves, such as Saudi Arabia. But long-term viability would be, nevertheless, a very remote goal.

Question marks are also raised over the possibilities open to the newer small and medium size NICs. In neoclassical theory, the world economy should be able to absorb their expansion.

---

[1] I explore this more fully in "The Life Cycle of a Petroleum Economy" (IDS Discussion Paper 139, and Research and Development, Vol.1, No.1, Nigerian Institute of Economic and Social Research), written before the recent crisis in Iran.

[2] A very small oil economy like Bahrain may, however, be able to manage the transformation into a service economy (banking).

mostly pay for these by exports to North America or Western Europe. This has of course not only economic but also political implications. It is theoretically possible for some countries to switch their trade links to the Soviet Union or China, but even the former doestnot have great capacity to absorb or pay for commodity imports, nor can it supply much of the needed technology and capital, or the inputs listed above. Moreover, even if it did have this capacity, then its role vis-a-vis an export-oriented economy could still be similar to that of the capitalist dominant powers. Cuba is, for example, heavily dependent on trade with the Soviet Union.

Yet it is very hard for countries dependent on exports, small ones in particular, to become more self-reliant, let alone achieve a degree of autoarchy (even if they undergo basic social change). Their import needs would continue to constrain the room to manoeuvre of their governments, except perhaps in the very long run. The prospect of foregoing these import needs, as a result of the implementation of a policy of independence, could generate serious social and therefore political tensions, which would tend to unduce the reversal of such a policy.

A less ambitious target is diversification. Indeed, for oil exporters (and some exporters of minerals) this is - in the shorter or longer run - imperative because of limited reserves and the therefore inevitable decline in output and exports in due course.

Preceisely for these economies, diversification is extremely hard, however, especially the smaller ones. The very oil bonanze creates an overvalued exchange rate and raises salaries and wages to levels so high that they inhibit the growth of other sectors and also attract potentially subversive migrate populations. Moreover, the consequent rise in consumer income means that a considerable part of foreign exchange earnings is devoted to importing luxury consumer goods instead of equipment for agriculture and industry.

Another characteristic of NICs is that their political systems are more than usually authoritarian. This is partly because foreign political and cultural influences, as in the oil economies, encourage the formation of an elite (including part of the working class) able and determined to copy overseas styles of consumption. Moreover, their exports - in contrast to oil in particular - cannot be forced into foreign markets unless labour is cheap and disciplined.

Within the past two decades, substantial industries of some of the traditional large exporters of manufactures, notably Britain, have fallen partly into the hands of foreign based TNCs - e.g. electronics and vehicles (not to speak of North Sea oil). Moreover 'our own' transnationals do not now necessarily follow national economic guidelines - they often prefer to invest overseas, in small economies (e.g. in Southern or Eastern Europe), where labour is cheaper and more docile.

There are many different types of <u>service</u> economies, but they are all vulnerable to fluctuations in 'confidence'. As soon as circumstances change, the inflow of foreign exchange can fall sharply - tourist spending, migrants' remittances, banking transfers, etc. Portugal and the Lebanon in recentyyears are classic cases. The range of policy possibilities open to the governments of such economies is also, therefore, narrow.

The inflexibility of export-oriented economies

Most economies, especially those which are small, are highly dependent on their foreign exchange earnings for essential imports. Many of them have become chronic importers, not only of inputs into the productive sector (such as oil, machinery, steel, cotton and fertilizers), but also of staple foods such as wheat and rice, not to speak of middle class luxuries that have become necessities. They

some particular advantages, notably they are situated near much larger powers and their very survival is challenged.[1] They are, however (with the partial exception of S.Korea), also typically dependent on TNCs, not only for marketing but for the very technique of production. A particular type of development strategy often found now is that based on a tax-free, indeed subsidised, exports zone. The inflow of foreign exchange into such an economy on current account is naturally only a small fraction of the value of its exports. Few of these countries accumulate much technological expertise. Their governments find it hard to implement or even frame a national industrial policy reflecting their national priorities, since each TNC follows its own worldwide stragegy. Typically, TNCs import technology too capital-intensive for local needs. There is, moreover, no way of stopping a foreign corporation simply shifting its operations to another country (and the TNCs can use this effectively as a threat). Even when domestic companies manufacture foreign products under license, the agreement often restricts the geographical range of exports (to prevent competition with the parent company or its subsidiaries). Hence the control over technological and other policy is naturally very limited. These countries have also faced increased use of tariffs and quotas against their exports, and growing competition, especially from new free trade zones.

Somewhat larger NICs (Brazil and Mexico, for example) show more control over their industrialization processes, but as with most of the other NICs, their policies have often involved discrimination against the agricultural sector (and thus substantial imports of staple foods), as well as heavy indebtedness.

---

[1] Their cultural heritage may also dispose them to dynamic policies, and their educational levels were already high before they adopted industrialisation policies.

A country's mineral exports (oil or metals) are usually marketed by one or two TNCs, even if these no longer own the mines or wells. So the government has limited power to influence the volume and direction of foreign sales. Nor can it efficiently tax these corporations - if only because of the use of 'transfer pricing'. However, governments of oil-exporting economies have been able to assert collectively some control over the world market price and thus also over the price on export invoices.

Oil economies are characterised by a particular life cycle due to their limited reserves (with implications that will be discussed below). Dependence on oil exports also brings a characteristic social structure, with a well-paid and powerful bureaucracy enjoying (with the bourgeoisie in the professions, retail and a small section of the proletariat) a standard of living modelled on the most highly developed countries and incorporating a heavy important content. Such economies (Venezuela being - in the 1960s and 1970s - a marked exception) typically have rather undemocratic political systems. Secondly, the oil economies with small populations (in relation to oil production) are heavy importers of migrant labour, often with levels of living that contrast strikingly with those of the citizens they work alongside, let alone senior bureaucrats.[1]

Some small countries relying on exports of manufactures have experienced rapid growth of both exports and national income in the past two decades - South Korea, Hong Kong, Singapore, and Taiwan being leading examples. These "newly-industrialised countries" (or NICs) have, however,

---

[3](foot-note on the previous page....)
Cuba, although a socialist country, also faces these problems arising out of dependence on sugar.

[1]See "Migration and the Labour Force in the Oil Producing States of the Middle East", by Fred Halliday, Development and Change, Vol.8, No.3, July 1977.

Classification of countries by size and leading export, with some examples

Size of organization of economy	Leading exports: Crops	Minerals[1]	Manufactures	Services[2]
Small	Honduras	Kuwait	Singapore	N. Yemen
Medium or large:				
Capitalist	Colombia	Nigeria	Britain	Turkey
Socialist	Cuba	-	E.Germany	-

Categories of export dependence

There are many types of crop - beverages, staple foods, industrial materials, etc - and they have their own characteristic market structure and are linked with the rest of the economy. The variety is too great for them all to be discussed here. In any case, most economies start as exporters of crops - the usual issue is whether to develop exports of minerals, manufacturers or services, partly because of the rather stagnant world markets for most agricultural products and the instability of their prices.[3] (Naturally the actual possibilities open to any particular country depend very much on its resource base, its location, etc.)

---

[1] I have given oil economies as illustrations: they show in an acute form characteristics also shared by economies exporting copper, bauxite, tin, etc.

[2] I have chosen examples of countries exporting labour: there are also other types of service economies: exporters of tourist services (e.g. Bermuda), of port or base facilities, (e.g. Gibraltar) and of banking services (e.g. Lebanon, at least in the past). Malta earns foreign exchange from a combination of labour migration, tourism & leasing port facility.

In the first place, the behaviour of an economy depends on what it exports, since each export commodity has its own market organization and the proceeds of different commodities enter the economy in different ways. All oil economies, for example, whatever their differences in other respects, share common problems (and opportunities) arising out of the special market for oil, and also have some structural characteristics in common, such as a direct flow of substantial export proceeds into the government budget. We can start with the conventional grouping of products - primary, secondary and tertiary - but each of these of course covers commodities with widely differing structures. We need at the very least to divide the group of primary products into agricultural products and minerals.

Secondly, size also matters - although much neglected in economics. Small economies have significantly different structural characteristics. They are more specialised and dependent on foreign trade, whatever they export. Small oil economies illustrate the point: compare Kuwait and Indonesia.

Thirdly, social organization: the difference between socialist and capitalist countries is naturally significant. One reason relevant to this paper is that, in the former, the state controls export export marketing, receives and allocates the foreign exchange and (usually) owns the land and equipment in the export sector.

We therefore have several characteristic classes of export economy to consider, shown in the following table, with illustrative examples.[1]

---

[1] In each case, the leading export is responsible for 30% or more of current foreign exchange receipts - usually much more. 'Small' economies are those with less than five million population.

The first step in analysing export-oriented development strategies is to distinguish between different types of economy. Taxonomy has been greatly neglected by economists. Untile quite recently, it was generally assumed that the theoretical frameworks appropriate (or believed to be appropriate) for leading industrial societies, were suitable for economies of all types. In the last two decades, another almost equally simplistic idea has emerged, namely that a separate economics, "development economics" was appropriate for the whole of the 'third world' but not for the 'developed' countries.[1] This approach started from the correct perception that neo-classical economics, at least in its pure (Chicago) form, was unlikely to be very relevant to the needs of non-industrial economies: the assumed perfect markets for capital, labour, goods and services did not exist. However, this school now seems to have little relevance for most industrial economies either. In the United States, Japan and West Germany, it is perhaps still plausible to start with the assumption of competitive, homogeneous factor and product markets, but hardly in any other country.

In fact, the category of 'developed' economy is not now a very helpful one. We need classifications cutting across the conventional North-South boundary, different for different purposes. For some purposes, 'Mediterranean economy' may be a useful category. But, in order to examine the prospects of export-oriented strategies, we need a classification reflecting the different ways in which economies function.

---

[1] Another type of economics is used for socialist countries.

A CRITICAL EXAMINATION OF EXPORT ORIENTED DEVELOPMENT STRATEGIES

by:

Dudley Seers

(16) - Therefore, it would be necessary to amplify the programmes of action required to turn the new slogans into reality in the future, and to recognise the cost, in political, economic and social terms, that would be required for this purpose.

(17) - Even if such costs may appear to be intolerable in the opinion of the present decision makers, the cost of continuing the present practises of short-term scattered actions without a coherent and acceptable order may be even greater.

- The critical question is the political will which must exist in order to firstly undertake a serious, comprehensive and objective examination of these questions and alternatives, secondly to choose between different alternatives and thirdly to get committed to the implementation of the chosen strategy.

- The political will seems to be currently inadequate in many countries for the abovementioned tasks, including even the first step of serious and objective thinking. However, under the influence of events, such political will may emerge almost overnight, as recent experiences have shown. When the will emerges, the value of careful analysis and sets of alternative development strategies which may seem now to be completely separate from practical measures will become relevant and possibly adopted by the new political forces if they were rational enough. This cannot be foreseen or guaranteed before-hand.

stood in the form in which it originally emerged in China, or in other countries, it may indicate a phase of mobilization of internal resources and the protection of such mobilization from external disruptive influences by going through a stage of isolation. In another form, self reliance may indicate resort to rural development, simple technologies and new values and aspirations that reduce the demonstration effect of all mobilization.

- The recent shifts toward traditionalism and isolationism in trade, politics, religion and other aspects.

(15) - If it were to be decided that production and consumption patterns would be changed, so as to give priority and satisfaction to a number of specified basic human needs, which are mainly physical but also include non-physical needs, then it is not sufficient to announce such objectives, but measures must be taken to redirect the processes of investment, technology and production away from non basic needs and services and towards the desired needs. This redirection will not be only an economic process, but in the first place a political and a social process of redirection and faith. It does not mean that every country will endeavour to produce all that it needs of such goods and services, but most likely would mean to increase the self sufficiency of each country in such commodities to the maximum extent possible, and to develop production in certain other sectors in which there will be comparative advantage and therefore to re-establish the new international division of labour between countries, each of which, in general, is more self sufficient but still open to the international exchange of goods and services. Powerful countries will feel less sensitive about attaining a high degree of self sufficiency since their political, economic and technology power will give them advantage (or even monopoly) in international exchanges.

- The frustration with development in the developing countries explained by neo-colonialism, influence of transnationals and monopoly of technology, all together imposing patterns of development and maintaining dependencies.

(11) - New aspects relating to old problems leading to concepts of self reliance, cooperation among developing countries, basic human needs, other forms of alternative patterns of development and criticism of established social structures, values and objectives, both at the micro and macrollevel.

(12) - Frustrations coming from the North seem to coincide with frustrations coming from the South, leading to a number of new concepts which are in vogue, especially in international organizations and institutions, though not yet in a stage of serious implementation through specific action programmes at the level of decision makers.

- The divergence between concepts which are being discussed and current action leads to the present situation of "fatigue" in handling development problems at the level of concept, as well as at the level of practice.

(13) - It is impossible that this system in which major national problems, as well as global problems, are not seriously tackled, neither by the advanced countries nor by the developing countries, and in which short-term economic and political solutions are preferred to long-term basic strategies, would indicate lack of effectiveness of political structues and the need for more fundamental thinking about the future development in the rich and the poor countries alike.

(14) - As an example, the concept of self-reliance, if taken literally, is trivial. However, if it is to be under-

(7) - The initial notions of technical assistance as an instrument of development.

- The successes and failures of resource mobilization and flow of capital from the outside.

- The expanding role of the transnational corporations.

- The shift towards the policies of public investment and organization.

- General frustration with the results of development in the 1950's and 1960's.

(8) - The concept of the widening gap between developed and developing countries in trade, economic growth, technology and the call for new international policies to bridge the gap or reduce it.

- The terms of trade, preferences and transfer of technology.

- The call for new rules of interaction between developed and developing countries, leading to the demands for the establishment of a new World Order, firstly economic and later practically in all aspects.

(9) - The emergence of difficulties in the economic system of Western countries, economic stagnation and increasing unemployment, monetary system, trade liberalisation, energy, environment, food and others.

(10) - Frustration in the advanced countries with the limited success of development efforts leading to reducing foreign aid and technical assistance programmes on the one hand, and the accusation that benefits of development do not reach the low-income majority of populations but support high income elites in the developing countries.

- The corresponding system in the developing countries during the same period, in which welfare policies were initiated without adequate resource development, income redistribution or institutional changes.

(4) - The economic and financial resources required for welfare policies: education, health, housing, culture, recreation and employment.

- Shortage of resources in developing countries, both human and physical; the inevitable lower quality of services, especially in cases where equal opportunities were maintained as a political requirement, even at the cost of reduced efficiency and productivity.

(5) - The political stability of systems in developing countries, with the expansion of low-quality welfare and maintenance of high income privileged groups behind slogans of equal opportunities and interests of the masses.

- The system that evolved in the advanced countries of increasing costs of social and welfare programmes financed by revenues from increased productivity.

- Possible relations with the current systems of inflation, unemployment and military expenditures, which have been continuously increasing during the last few years in the advanced countries.

(6) - The technological analysis of different strategies of development by sector (agriculture, industry, services, consumption, transport, urbanization), also by countries (heavy-population, low-population; -- high-income, low-income; small countries, large countries; open economies, closed economies).

- The many similarities of resultant systems in spite of the extreme diversity of systems, leading to social conflict and tensions, economic disequilibrium and poor quality of the prospectives of development.

CURRENT "NO STRATEGY" PRACTICES

SOME OBSERVATIONS ON THE CONTEMPORARY DILEMMA OF NEW SLOGANS AND OLD PROBLEMS OF DEVELOPMENT.

(1) - The generation and emergence of elements of strategy during different phases of political, economic and social evolution in the Arab countries since the end of the Second World War.

- The external sources of such elements as a result of cultural and other contacts.

- The interaction and divergence between the two currents.

(2) - Some salient features of the international thinking as regards strategy of development of the developing countries.

- The recognition of the structural limitations of the agricultural raw material export economies.

- Fluctuations of returns from export products and the need for diversification and expansion of exports.

- The trend toward industrialization for import substitution, natural resource processing and expansion of export manufactured goods, together with simultaneous stimulation of consumption and continued efforts to expand welfare policies in response to social and political aspirations.

(3) - Short review of the emergence of welfare, social and political policies in the industrially advanced countries, in conjunction with economic growth, institutional changes for purposes of economic and technological development.

CURRENT "NO STRATEGY" PRACTICES : SOME OBSERVATIONS ON THE CONTEMPORARY DILEMMA OF NEW SLOGANS AND OLD PROBLEMS OF DEVELOPMENT

by:

Ibrahim Helmi Abdel-Rahman

INDEX

Seminar On
New Development Concepts & Strategies
& Their Relevance To The Arab World
Damascuss 19 – 22 May 1979

AL-NABAF PRINTING PRESS
HIGH QUALITY AND DESIGN PRINTERS

The Arab Planning Institute-Kuwait

Seminar On

New Development Concepts & Strategies & Their Relevance To The Arab World

Damascuss 19 – 22 May 1979